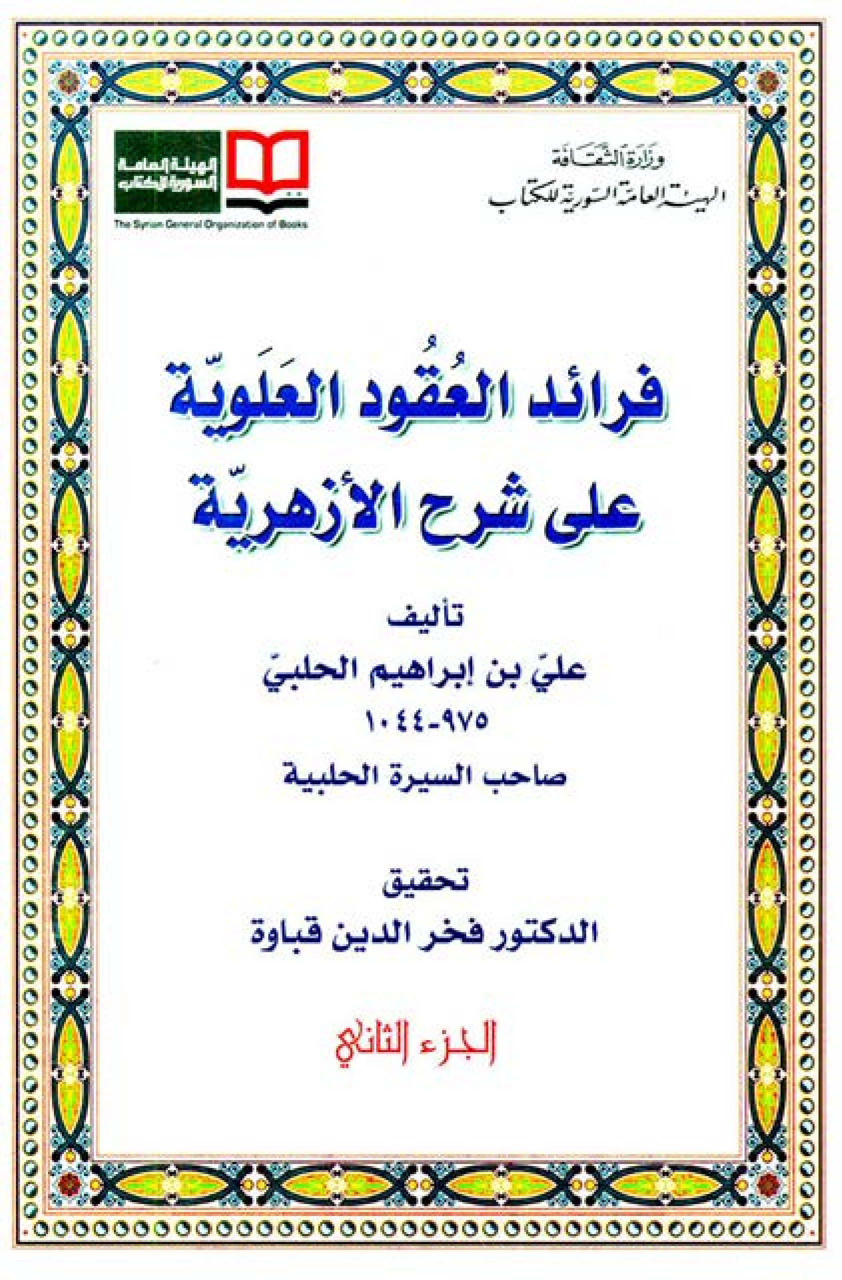


وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب
الهيئة العامة السورية للكتاب
The Syrian General Organization of Books

فرائد العُقُود العَلَويّة على شرح الأزهريّة

تأليف

عليّ بن إبراهيم الحلبيّ
٩٧٥-١٠٤٤
صاحب السيرة الحلبية

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الثاني

فرائد العُقُود العَلَويّة

على شرح الأزهريّة

(الجزء الثاني)

الإشراف العام

د. علي القيّم

وزارة الثقافة
مديرية إحياء ونشر التراث العربي
إحياء التراث العربي
(١٥٥)

فرائد العقود العلويّة على شرح الأزهريّة

تأليف
عليّ بن إبراهيم الحلبيّ
٩٧٥ - ١٠٤٤
صاحب السيرة الحلبية

تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة

(الجزء الثاني)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧

فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية /تأليف علي بن إبراهيم الحلبي؛ تحقيق فخر الدين قباوة .- دمشق : وزارة الثقافة، ٢٠٠٧.- ٢ ج (٩١١ص) ؛ ٢٤ سم .

(إحياء التراث العربي ؛ ١٥٤-١٥٥).

١- ٤١٥,١ ح ل ب ف ٢- العنوان ٣- الحلبي

٤- قباوة ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

[الأسماء المرفوعة]

ثمّ شرع يتكلّم على المرفوعات من الأسماء، فقال: **المَرفُوعاتُ مِنَ الأسماءِ** أي: الأسماء المرفوعة. بدأ بها لأنها العُمدة. والمرفوعات: جمع مرفوع لا مرفوعة، لقوله: **سَبعةٌ**، لا زائد عليها بالنّسبة لِماد ذُكر في هذا الكتاب.

الأوَّلُ منها: الفاعِلُ، والثّاني: نائبُهُ، والثّالِثُ والرّابعُ: المُبتَدأُ وخَبَرُهُ، والخامِسُ: اسمُ «كانَ» وأخَواتِها أي: نظائرِها في العمل. شُبّه النظائر بالأخوات لِما بينهما[1] من التّماثل والموافقة، ثمّ أُطلق لفظ المشبّه به ـ وهو الأخوات ـ على المشبّه. وهو النّظائر. وتُسمّى هذه الاستعارةُ تصريحيّةً.

و«كان»[2] وأخواتها: ثلاثةَ عشرَ فعلًا سيأتي بيانها. وليس المراد بـ «أخواتها» كلّ ما يعمل عملها أي: ما يرفع الاسمَ وينصب الخبرَ، حتّى يشمل ذلك مرفوع أفعال المُقاربة و«ما ولا ولات وإن» المشبَّهات بـ «ليس»، لأنّ المصنّف لم يتكلّم[3] فيما سيأتي على مرفوع ما ذُكر. وكان المناسب أن يذكر اسم «كادَ»[4] وأخواتها، كما ذكر خبر ذلك في المنصوبات، وأن يذكر اسم «ما» الحجازيّة لأنّه ذكر منصوبها في المنصوبات.

---

(١) في العطار: لما بينها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: كان.

(٣) كذا. وهو صحيح، لأن المراد ما كان قد فعله من قبل حين صنف كتابه.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: كان.

والسّادِسُ: خَبرُ «إنَّ» وأخَواتِها أي: نظائرِها في العمل. وهي: أنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ. وليس المراد بأخواتها كلّ ما يعمل عملها أي: ينصب الاسمَ ويرفع الخبرَ، حتّى يشمل مرفوع «لا» النّافية للجنس، لأنّه لم يتكلّم[1] فيما سيأتي على مرفوعها.

وكان المناسب أن يذكره، كما ذكر منصوبها في المنصوبات، وكان المناسب أيضًا ألّا يقيّد المرفوعات بالأسماء، ويذكرَ الفعل المضارع المرفوع، كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات.

والسّابعُ: تابعُ المَرفُوعِ، وهُوَ أربَعةُ أشياءَ. وهي في الحقيقة خمسة: نَعتٌ وتَوكِيدٌ وعَطفٌ، أي: بيانٌ ونَسَقٌ، وبَدَلٌ.

وإنّما قَدَّمَ الفاعِلَ على المبتدأ لِأنَّهُ أصلُ المَرفُوعاتِ عند الجمهورِ، أي: الكثيرِ، أو الأشرفُ الأقوى لأنّ عامله لفظيّ وعامل المبتدأ معنويّ، واللّفظيّ أشرف وأقوى.

وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ لأنّه مبدوء به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخّر، بخلاف الفاعل إذا تقدّم، ولأنّه عاملٌ معمولٌ، والفاعل معمولٌ ليس غيرُ. وقيل: كلٌّ أصلٌ برأسه. وإليه جنحَ شيخ المحقّقين.[2] قال الجلال السّيوطيّ: وهو المُختار. وقال الشّيخ أبو حيّانَ: وهذا الخلاف لا يُجدي فائدة.

ثُمَّ نائبُهُ أي: نائب الفاعل، لِأنَّهُ يَخلُفُهُ عِندَ حَذفِهِ، ثُمَّ المُبتَدأُ

---

(١) انظر التعليقة القبلَ الماضية. م: لا يتكلم.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

وخَبَرُهُ، لِأَنَّ المُبتَدأَ فاعِلٌ مَعنًى لِكَونِهِ مُسنَدًا إِلَيهِ الخَبَرُ، والخَبَرَ كجزئه لأنّه مُسنَدٌ، كما أنّ الفاعلَ مسندٌ إليه الفعلُ[1] أو شِبهُه. وفيه أنّ هذا لا يشمل المبتدأ الّذي له فاعل يُغني عن الخبر، إلّا أن يقال: ذاك لم يتعرّض له المصنّف لقلّته./ ١١٣

ثُمَّ اسمُ «كانَ» وأخَواتِها، لِأَنَّهُ مُبتَدَأٌ في الأصلِ أي: لولا «كان» وأخواتُها لأُعرب مبتدأً. وبهذا يندفع ما عساهُ يقال: اسم «كان» وأخواتِها أقرب للفاعليّة من المبتدأ، ومِن ثَمّ سمّاه سِ[2] فاعلًا، فكان الأَولى تقديمه على المبتدأ، لأنّه[3] لمّا كان يُعرب مبتدأً لولا «كان» لا فاعلًا كان المبتدأُ أسبق منه في الوجود.

ثُمَّ خَبرُ «إنَّ» وأخَواتِها، لِأَنَّهُ خَبَرٌ في الأصلِ أي: كان يُعرب خبرًا لولا «أنَّ»، والخبر مؤخّر عن المبتدأ.

ثُمَّ التّابِعُ، لِأَنَّه مُتَأَخِّرٌ عَنِ المَتبُوعِ. وإذا اجتَمَعَتِ التَّوابِعُ الأربعُ[4] ـ يعني النّعت والتّوكيد والبدل والعطف أي: عطفَ البيانِ وعطفَ النَّسَقِ ـ قُدِّمَ منها النَّعتُ لأنّه بمنزلة الجزء من متبوعه، لأنّ الغرض الأصليّ منه تعريف المتبوع بإيضاحه أو تخصيصه،[5] وعاملُهما واحد، ثُمَّ التَّوكِيدُ لأنّ الغرض منه التّقوية، ثُمَّ البَدَلُ لأنّه وإن كان عينَ[6]

---

(١) في الأصل: «لأنه مسند إليه كما أن الفاعل مسند إلى الفعل». وانظر العطار.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: المصنف.

(٣) الجار والمجرور بدل من نظيريهما: بهذا.

(٤) كذا. وهو جائز صحيح لأن العدد صفة للمعدود. وانظر ص ٥٧.

(٥) في الأصل: وتخصيصه.

(٦) في الأصل: عينُ.

المُبدل منه إلّا أنّ[1] عامله غير عامل الأوّل، ثُمَّ عطفُ البَيانِ لأنّه تابع بغير واسطة، ثُمَّ عطفُ النَّسَقِ لأنّه تابع بواسطة.

وأتى فيه[2] وفي التابع بـ «ثُمَّ» للمشاكلة.[3] وفيه أنّ عطف البيان ينبغي تقديمه على التّوكيد، وعليه جرى في «التسهيل» لأنّه جارٍ مجرى النّعت في الإيضاح والتّخصيص. بل قدّمه بعضهم على النّعت، قال: لأنّه أشدّ[4] في التّبيين من النّعت، إذ لا يكون لغير ما ذُكر والنّعت يكون لغيره، فيكون مدحًا وذمًّا إلى غير ذلك. إلّا أن يقال: أُخِّرَ لتسميته عطفًا. فقد شارك المؤخَّر في الاسم. فلْيُتأمَّلْ. فعلى رأي المصنّف يقال: جاء الرجلُ الفاضلُ نفسُه أخوكَ أبو بكرٍ وزيدٌ.

ولَها أي: ولهذه المرفوعات السّبعة أبوابٌ سبعة، تُذكَرُ فِيها، لكلّ واحد منها بابٌ، يُذكر فيه.

---

(١) كذا. ومثل هذه العبارة مولَّد لا وجه له في العربية، إذ يرد فيه قبل الاستدراك مبتدأ أو اسمُ ناسخٍ لا خبر له. والزعم أن الاستدراك هو الخبر مردود، لأن الاستدراك بدون الواو استئناف لإثبات ما يتوهَّم نفيه، أو هو توكيد للإثبات. انظر ص٥٠٩ ومعجم أخطاء الكتّاب ص٦٥٠. وكذلك الزعم أنه توكيد للخبر المحذوف، لأن الخبر المؤكَّد لا يحذف. انظر ص٥٦٧.

والإشكال فيه إقحام الاستدراك قبل ما هو الخبر، وحذف «إلّا أن» يعيد إلى العبارة صوابها، كما يبدو من صنيع الحلبي في ص٥٣٠ و٨٣٤، حيث أفسد عبارة الأزهري. وانظر ص ٨١٦ و٦٦٦. والنحو الوافي ١ : ٤٠٩.

(٢) أي: في تفصيل المرفوعات.

(٣) يعني المشاكلة والمناظرة في ترتيب المرفوعات والتوابع.

(٤) م: «أشبه». وفي الحاشية عن نسخة: أشد.

البابُ الأوّلُ من تلك الأبواب السّبعة

بابُ الفاعِلِ

وهُوَ أي: الفاعلُ لغةً: مَن أوجد الفعل، واصطلاحًا: الإسمُ الصَّريحُ أوِ المُؤَوَّلُ من الحرف المصدريّ والفعل، المُسنَدُ إلَيهِ باعتبار مدلوله فِعلٌ[١] اصطلاحيّ باعتبار مدلوله، تامٌّ متصرّف أو جامد مُتعَدٍّ أو لازِمٌ، أو شِبهُهُ أي: الفعلِ.

وهُوَ[٢] اسمُ الفاعِلِ. وهو ما أُخذ من مصدر فعل لمن تلبّس بما دلّ عليه ذلك الفعل من الحدَث، على معنى حدوث ذلك الحدَث وتجدُّده. وأمثِلةُ المُبالَغةِ. ومثال المبالغة ما حُوِّل عن[٣] صيغة اسم الفاعل الثلاثيّ إلى صيغة: فَعّال أو مِفعال أو فَعُول أو فَعِيل أو فَعِل، للمبالغة والتّكثير. والصِّفةُ المُشَبَّهةُ باسم الفاعل وهي ما أُخِذَتْ[٤] من فعل لازم لمن تلبّس بما دلّ عليه ذلك الفعل من الحدَث على معنى ثبوت ذلك الحدَث واستمراره. واسمُ التَّفضِيلِ. وهو ما أُخِذَ من فعل ثلاثيّ متصرّف تامّ مجرَّد، قابل للتّفاوت، غير دالّ على لون أو عيب. وتركَ الكلام على المصدر واسمه، واسم الفعل، والظّرف وعَدِيله.[٥]

مُقدَّمٌ أي: ذلك الفِعلُ أو شِبهُهُ علَيهِ أي: علَى الفاعِلِ أي: على ذلك الاسم المُسمَّى بالفاعل اختيارًا. وإسناد ما ذُكر إمّا أن يكون علَى

---

(١) هذا نائب فاعل لاسم المفعول: المسند.

(٢) يعني شِبه الفعل.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: من.

(٤) م: «وهي ما أخذ». و في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٥) يعني الجار والمجرور.

جِهَةِ قِيامِهِ، أي: قيام الفعل أو شبهه أي: قيام مدلوله به، أو وُقُوعِهِ أي: وقوع ذلك الفعل أو شبهه، أي: وقوع مدلوله مِنهُ أي: من ذلك الاسم أي: من مدلوله.

فعُلم أنّ الفاعل قسمان: اسمٌ أُسنِدَ إليه فِعلٌ اصطلاحيّ أو ما في معناه، على جهة قيام مدلول ذلك الفعل وما في معناه بمدلول ذلك الاسم، واسمٌ أُسنِدَ إليه ذلك على جهة وقوع مدلول ذلك من مدلول ذلك الاسم.

وقد أشار إلى ما يتضمّن الأوّلَ، بقوله: فالأوَّلُ ـ وهُوَ إسنادُ الفِعلِ الّذي هو الأصل إلَى الفاعِلِ، علَى جِهةِ: طريقةِ قِيامِهِ بِهِ أي: ما كان فيه إسناد الفعل إلى الاسم المُسمّى بالفاعل، على جهة قيام مدلوله بمدلول ذلك الاسم ـ نَحوُ: عَلِمَ زَيدٌ.

فإنَّ العِلمَ الّذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو «عَلِمَ»[1] قائمٌ بِـ «زَيد» الّذي هو الاسم المسمّى بالفاعل المسند إليه أي: لمدلوله أي: مُتَلَبِّسٌ بِهِ أي: بذلك العِلم/ الّذي هو مدلول الفعل المسند، وليس واقعًا من مدلول ذلك الاسم، لأنّه من الكيفيّات النفسانيّة. ١١٤

وأشار إلى ما يتضمّن الثّانيَ، بقوله: [والثّانِي][2] ـ وهُوَ إسنادُ الفِعلِ إلَى الفاعِلِ، علَى جِهةِ وُقُوعِهِ مِنهُ، أي: ما كان فيه إسناد الفعل إلى الاسم المُسمّى بالفاعل، على جهة وقوع مدلوله من مدلول ذلك الاسم ـ نَحوُ: قامَ زَيدٌ.

---

(١) في الأصل: المسند إليه أي لمدلوله.

(٢) من م.

فإنَّ القِيامَ الّذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو «قامَ» واقعٌ[1] مِن «زَيد» الّذي هو الاسم المسمّى بالفاعل، أي: أحدَثَهُ وأوجده. وقد وقع الاتّفاق، كما في «شرح المقاصد»،[2] على أن الفعلَ يُسند حقيقةً للعبد، وإن كان مخلوقًا لله - تعالَى -[3] ولا قدرة ولا تأثير للعبد فيه.

والمراد ما أُسنِد إليه الفعل بالأصالة، لا مطلقًا حتّى يشمل ما كان بالتّبعيّة، كالنّعت إن سُلِّمَ أنّ الفعل مُسند إليه،[4] وكعطف النَّسَق لأنّ الأصالة هي المتبادِرة، ويجب حمل التّعاريف على ما هو المتبادِر.

وخرج بـ «تامّ» النّاقصُ نحو: كانَ وأخواتِها. فإن ما يُسند إليه[5] ذلك لا يسمّى فاعلًا عند الجمهور، كما سيأتي.

وخرج بـ «مقدّم عليه» نحو: «زَيد» من قولك: زيدٌ قامَ. فلا يجوز جعله فاعلًا وذلك الفعلِ مُسندًا إليه،[6] خلافًا للكوفيّين، بل يكون مبتدأً لا غير وذلك الفعل مسند لضمير مستتر في ذلك الفعل يعود على «زيد».

وفي نحو[7]: ﴿وإن أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾ يكون فاعلًا لا غيرُ لفعل محذوف وجوبًا يفسِّرُه المذكور، وفي نحو[8]: ﴿أبَشَرٌ

---

(١) م: وقع.

(٢) هو شرح مقاصد الطالبين في أصول الدين، للمحقق سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي الخراساني، توفي سنة ٧٩٣. كشف الظنون ص ١٧٨٠ ومعجم المطبوعات العربية ص ٦٣٧.

(٣) الاعتراض ليس في م.

(٤) م: المسند إليه.

(٥) في الأصل: «ما يسند إلى». وفي م وحاشية الأصل عن نسخة: ما أسند إلى.

(٦) م: مسند إليه.

(٧) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٨) الآية ٦ من سورة التغابن.

يَهدُونَنا﴾؟ يجوز أن يكون فاعلًا لفعل محذوف يفسِّره المذكور، وأن يكون مبتدأ، والأرجح كونه فاعلًا، وفي نحو[1]: ﴿ءَأنتُم تَخلُقُونَهُ﴾؟ يجوز الأمران أيضًا، والأرجح كونه مبتدأ.

وخرج بقوله: «أو وقوعه منه» نائبُ الفاعل. واقتصر ابن الحاجب على قوله: «على جهة قيامه به». وأُورِد عليه نائب الفاعل لأنّ الفعل قائم به. وأخرجه[2] به شارح كلامه شيخ المحقّقين، حيث ذكر أنّ المراد بذلك أن يكون على طريقة قيامِه به وشَكلِه.

وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدرُه بالفاعل ألّا تُغيَّر صيغة الفعل إلى: فُعِلَ ويُفعَلُ ونحوهما. فكلُّ ما أُسند إليه الفعل على هذا النّمط فاعلٌ عند النّحاة، وإن لم يكن الفعل أي: المصدر قائمًا به على الحقيقة. قال: بقوله[3] «على جهة قيامه به» يخرج مفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه. انتهى. أي: لتغيير صيغة الفعل له.

ثمّ أشار المصنّف إلى ما يستفاد من تكرير المثال، زيادة على ما تقدّم، بقوله: **وعُلِمَ مِن هذَينِ المِثالَينِ** ـ وهما: عَلِمَ زيدٌ، وقامَ زيدٌ ـ **أنَّ إسنادَ الفِعلِ إلَى الفاعِلِ يَكُونُ حَقِيقَةً** لغةً واصطلاحًا، لا اصطلاحًا فقطْ، **كالمِثالِ الثّانِي** ـ وهو: قام زيدٌ، لأنّ زيدًا فعَلَ القيام وأوجده، والفاعل لغةً هو: مَن[4] فعل الفعل وأوجده، كما علمتَ ـ **ومجَازًا** أي: لغةً وإن كان حقيقة اصطلاحًا، **كالمِثالِ الأوَّلِ**. وهو: عَلِمَ زيدٌ،[5] لأنّ

---

(١) الآية ٥٩ من سورة الواقعة.

(٢) أي: الرضي الأستراباذي. م: وأخرج.

(٣) في الأصل و م: «فقوله». والتصويب من شرح الكافية ١: ٧١.

(٤) م: «من هو». وفوق كل من الكلمتين «م» إشارة إلى التقديم والتأخير.

(٥) سقطت من م.

زيدًا لم يفعل العِلم ولم يوجده.

فلا ينافي أنّ «زيدًا» مِن «عَلِمَ زيدٌ» فاعل حقيقيّ اصطلاحًا. إذ[1] الفاعل اصطلاحًا لا يجب أن يوجِد الفعل، بل يكون وصفًا له وقائمًا به.

فبيّنَ المصنّف الفاعل في الحقيقة الحقيقيّة، والفاعل في الحقيقة الاصطلاحيّة. وحينئذ لا يُعترض عليه بأنه حيث كان هذا من الفاعل المجازي لا يصحّ صدق التّعريف عليه، ويَفسد التّمثيل به، لأنّ[2] التّعريف لبيان حقيقة المُعرَّف دون إطلاقاته المجازيّة.

ثمّ أخذ يمثّل لما يُشبه[3] الفعل، فقال: ومِثالُ اسمِ الفاعِلِ [نحو قوله تعالى]:[4] ﴿مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَانُهُۥ﴾. فـ «ألوانه» فاعل بـ «مختلف» لاعتماده على الموصوف المحذوف أي: صِنفٌ.

ومِثالُ ما يُفِيدُ المُبالَغَةَ نَحوُ: أَضَرّابٌ، بتشديد العين، زَيدٌ؟ وأَمِضرابٌ[5] زيدٌ؟ وأَضَرُوبٌ زيدٌ، بكثرة؟ وأَضَرِيبٌ زيدٌ؟ وأَضَرِبٌ زيدٌ، بقلّةٍ؟ والثّاني من هذا القسم أقلُّ من الأوّل. فـ «زيد» فاعل بما ذُكر.

ومِثالُ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ: زَيدٌ حَسَنٌ وَجهُهُ. فـ«وجهه» فاعل بـ«حَسن».

ومِثالُ اسمِ التَّفضِيلِ: ما رأيتُ رَجُلًا أحسَنَ في عَينِهِ الكُحلُ مِنهُ

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: أن.

(٢) الجار والمجرور متعلقان بـ «لا يعترض».

(٣) م: أشبه.

(٤) الآية ٢٨ من سورة فاطر. وما بين معقوفين هو من م.

(٥) كذا هنا وفي الموضعين التاليين، بتقديم حرف العطف على همزة الاستفهام، وهو جائز لأن المراد هو التمثيل بالجمل.

١١٥ في عَينِ زَيدٍ.[١] فـ «الكحل» فاعل بـ «أحسن». واسم التّفضيل/ لا يرفع الظّاهر إلّا في نحو هذا المثال.

وقد اشتَهرتْ هذه المسألة بمسألة الكُحل، وقد أفردها الإمام الكافِيَجيْ بالتّأليف، وسبقه إلى ذلك الكرمانيّ شارح «البخاريّ». وضابطها أن يكونَ اسم التّفضيل صفة لاسمِ جنس مسبوقٍ ذلك الاسمُ بنفي أو شِبهه، ويكونَ الاسم الظّاهر المرفوع أجنبيًّا، أي لا سببيًّا، مُفضَّلًا على نفسه باعتبارين، والغالب[٢] أن يكون بين ضميرين أوّلهما للاسم الموصوف، وثانيهما لذلك الاسم الظّاهر، كما في المثال المذكور. وتقديره: ما رأيتُ رجلًا أحسنَ الكُحلُ حالَ كون ذلك الكحلِ في عين ذلك الرجل، من ذلك الكُحلِ حالَ كونه في عين زيد. قال بعضهم ولم يقع[٣] مثل هذا المثال في القرآن.

ومثال المصدر[٤] قول القائل: ألا إنّ ظُلْمَ نفسِه المرءُ بَيِّنٌ. فـ «المرء» فاعل بـ «ظلم». ومثال اسم المصدر: عَجبتُ مِن عطاءِ الدَّنانيرِ زيدٌ. فـ «زيد» فاعل بـ «عطاء». ومثال اسم الفعل: هِيهاتَ العقيقُ! فـ«العقيق» فاعل بـ«هيهات». ومثال الظرف[٥]: ﴿ومَن عِندَهُ عِلمُ الكِتابِ﴾. فـ «علم» فاعل بـ «عند». ومثال المجرور[٦]: ﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾؟ فـ «شكٌّ» فاعل بـ «أفي الله».

---

(١) في حاشية م عن الشنواني أن «في عينه» حال من الكحل، والهاء عائدة على «رجلًا»، و «منه» متعلقان بأحسن، والهاء عائدة على الكحل، و«في عين» حال منها.

(٢) سقطت الواو من م.

(٣) م: ولا يقع.

(٤) في الأصل: ومثال اسم المصدر.

(٥) الآية ٤٣ من سورة الرعد. والواو ليست في م.

(٦) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

وهذه كلّها أمثلة الاسم الصريح. ومِثالُ الاِسمِ المُؤَوَّلِ «أنّا أنزلنا» من قوله، تعالى[1]: ﴿أَوَلَم يَكفِهِم أَنّا أَنزَلنا﴾؟ و«أن تخشع قلوبهم» من قوله، تعالى: ﴿أَلَم يأنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أن تَخشَعَ قُلُوبُهم﴾؟[2] و«ما ذَهب اللّيالي» من قول الشاعر:[3]

* يَسُرُّ المَرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي *

فإنّ كلًّا من: [أنّا][4] أنزلنا، وأن تخشع، وما ذهب اللّيالي، فاعل بالفعل قبله[5] محلّه رفع، أي: لأنّه اسم تأويلًا[6] تقديره في الأوّل: إنزالُنا، وفي الثّاني خُشوعُ قلوبهم، وفي الثّالث: ذَهابُ اللّيالي.[7]

فعُلِمَ أنّ الحرف المصدريّ السّابك هنا هو «أن» و«أنّ» المخفّفة والمشدّدة و«ما» دون: لو وكي. فلا يوجد فاعل مُؤوَّل من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريِّين. وأجاز الكوفيّون [السبك][8] من غير سابك، تمسّكًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾،[9] أي: سَجنُه، بفتح السّين. ورُدَّ بأنّه يجوز أن

---

(١) الآية ٥١ من سورة العنكبوت.

(٢) الآية ١٦ من سورة الحديد. و «من قوله... قلوبهم» ليس في م.

(٣) صدر بيت عجزه:

وكانَ ذَهابُهُنَّ، لَهُ، ذَهابا

شرح المفصل ١: ٩٧ و ٨: ١٤٢ والدرر ١: ٥٤.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

(٥) كذا. و «أن تخشع» فاعل للفعل «يأنِ» لا للفعل: آمن.

(٦) م: اسم في الأول تأويلًا.

(٧) في الأصل: ذهب الليالي.

(٨) من م. وفي الأصل: وأجازه الكوفيون.

(٩) الآية ٣٥ من سورة يوسف. و «حتى حين» ليس في م.

يكون فاعلُ «بدا» ضميرًا مستترًا فيه عائدًا على المصدر المفهوم منه، وهو البَداء. ويؤيّد ذلك أنّه جاء مصرَّحًا به في قول القائل:[1]

* بَدا لَكَ، مِن تِلكَ القَلُوصِ، بَداءُ *

وهُوَ أي: **الفاعِلُ** أعمّ من أن يكونَ اسمًا صريحًا أو مؤوّلًا. وإذا كان اسمًا صريحًا، أي: غير مؤوّل،[2] فهو صادق **علَى قِسمَينِ: ظاهِرٍ ومُضمَرٍ**، بالجرّ على البدليّة بدلِ مُفصَّلٍ من مجمل، أو بالرفع على الخبريّةِ لمبتدأ محذوف، والنّصب بفعل محذوف، وهو بعيدٌ إن لم يكن ممنوعًا. وترك قسمًا ثالثًا، وهو المُبهَم. وقد يُراد بالظّاهر ما عدا المُضمَر فيشمله،[3] ولا يضرّ عدم التّمثيل له.

[الفاعل الظاهر]:

والقسم **الظّاهِرُ أقسامٌ ثَمانِيةٌ**، لأنّه إمّا أن يكون مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، وكلّ واحد إمّا لمذكّر أو لمؤنّث، والجمع إمّا تصحيحًا أو تكسيرًا.

الأوّلُ منها: **الإسمُ المُفرَدُ المُقابِلُ لِلتَّثنِيةِ**، أي: المثنّى، **والجَمعِ** تصحيحًا وتكسيرًا، وهو لمذكّر **نَحوُ: جاءَ زَيدٌ**، ويجيءُ زيدٌ.[4] فـ

---

(١) عجز بيت لمحمد بن بشير الخارجي صدره:

لَعَلَّكَ، والمَوعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ،

المغني ص ٤٣٣ وشرح أبياته ٦: ١٩٣ ـ ١٩٥ والخزانة ٤ ٣٦. وفي الأصل و م «لي». والقلوص: الناقة الفتية.

(٢) م: أو غير مؤول.

(٣) أي: فيشمل المبهم. م: فلا فيشمله.

(٤) م: ويجيء عمرو.

«جاءَ»: فِعلٌ ماضٍ، ويجيء: فعل مضارع، وزَيدٌ: فاعِلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة.

والثّاني منها: مُثَنّى المُذَكّرِ نَحوُ: جاءَ الزّيدانِ، ويجيءُ الزيدانِ. فـ «الزّيدانِ»: مثنّى زيد فاعِلٌ. فهو مَرفُوعٌ، وعَلامةُ رَفعِهِ الألِفُ نيابةً عن الضّمّة.

والثّالِثُ منها: جَمعُ المُذَكّرِ السّالِمُ من التغيير، بِرَفعِ «السّالِمُ» صِفةً لِـ «جَمع». ويجوز جرُّه صفةً لـ «مذكّر»، بل هو أولى لأنّ المتّصف بالسّلامة حقيقةً إنّما هو المُفرد، واتّصاف «الجمع» بذلك باعتبار اتّصاف المفرد به. نَحوُ: جاءَ الزّيدُونَ، ويجيءُ الزّيدونَ. فـ «الزّيدُونَ»: جمع «زيد» تصحيحًا فاعِلٌ. فهو مَرفُوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضّمّة.

والرّابعُ منها: جَمعُ التّكسيرِ لِلمُذَكّرِ[1] نَحوُ: جاءَ الرِّجالُ، ويجيءُ الرجالُ. فـ «الرِّجالُ»: جمع رَجُل تكسيرًا فاعِلٌ. فهو[2] مَرفُوعٌ، وعَلامةُ رَفعِهِ الضّمّةُ الظّاهرة.

والخامِسُ منها: المُفرَدُ المُؤَنَّثُ نَحوُ: جاءت هِندٌ، وتجيء هندٌ. فـ «هِندٌ»: فاعِلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الضّمّة. وهو مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التّاءِ في فِعلِها./ ١١٦

والسّادِسُ منها: مُثَنّى المُؤَنَّثِ نَحوُ: جاءَتِ الهِندانِ، وتجيءُ الهندانِ. فـ «الهِندانِ»: مُثَنّى «هند» فاعل. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابةً عن الضّمّة، مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التّاءِ في فِعلِهِما.

---

(١) في الأصل و م: «المذكر». والتصويب من الشرح.

(٢) سقطت من م.

والسّابعُ[1] منها: جَمعُ المُؤنّثِ السّالِمُ من التّغيير نَحوُ: جاءَتِ الهِنداتُ وتجيءُ الهنداتُ. فـ «الهِنداتُ»: جمعُ «هند» جمعَ سلامةٍ فاعِلٌ. فهو مَرفُوعٌ، وعَلامةُ رَفعِهِ الضَّمّةُ الظّاهرة. وهو مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التّاء في فِعلِهِ.

والثّامِنُ وهو تمامها: جَمعُ التَّكسِيرِ لِلمُؤَنَّثِ[2] نَحوُ: جاءتِ الهُنُودُ، وتجيءُ الهنودُ. فـ «الهُنُودُ»: جَمعُ «هِند» تكسيرًا فاعِلٌ. فهو مَرفُوعٌ، وعَلامةُ رَفعِهِ الضَّمّةُ الظّاهرة. وهو مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التّاءِ في فِعلِهِ.

ولو ضُمّ المضارع للماضي في التّمثيل كما فعلنا لكان أولى، ليكون فيه الإشعار بأنّ كلًّا من الفعل الماضي والمضارع يَرفع الاسمَ الظّاهر، دون غيرهما. وهو فعل الأمر.

ثمّ لا يخفى أنّ مِن الماضي ما لا يرفع الاسم الظاهر. وهو «أفعَلَ» في التَّعجُّب نحوُ: ما أَحسَنَ زيدًا! فإن فاعله ضمير مستتر وجوبًا يعود إلى «ما». وما خَلا وما عَدا وحاشا، نحوُ: قام القومُ ما خلا زيدًا، وما عدا عَمرًا، وحاشا بكرًا. فإنّ فاعلها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أو على البعض[3] المفهوم من الكلّيّة السابقة عند البصريِّين، أو على المصدر المفهوم من الفعل عند الكوفيِّين، كما سيأتي. وهذا قد[4] يُستفاد من قول المصنّف: نحو: جاء زيد.

---

(١) هذه الفقرة مكررة في م، مع إشارة زيادة.

(٢) في الأصل و م: «المؤنث». والتصويب من الشرح.

(٣) لا مانع من دخول «أل» على: بعض وكل وغير. انظر الأسماء واللغات (غير). وسقط «وحاشا بكرًا... البعض» من م.

(٤) في م و حاشية الأصل عن نسخة: قيد.

وهذه التي ذكرها المصنّف أمثله الفعل المسند إلى الاسم الظاهر.

وأمّا أمثلة ما يُشبهه فقد تقدّمتْ. لا يقال: وقد قدّم المصنّف[1] على ما ذكر مثالين من أمثلة الفعل. لأنّا نقول: إنّما قدّمهما ثمّ إيضاحًا للتّعريف.

فإن قِيلَ: الزَّيدانِ والهِندانِ والزَّيدُونَ والهِنداتُ والزُّيُودُ[2] والهُنُودُ مُفرداتُها أعلامٌ شخصيّة، وهي: زيد وهند، والأعلامُ تَدُلُّ[3] علَى الوَحدةِ، لأنّ العَلَم ما وُضِع لمعيَّن لا يتناول غيره، كما سيأتي، وإذا زِيدَ علَيها أي: على تلك الأعلام ما يَدُلُّ علَى التَّثنِيةِ أوِ الجَمعِ،[4] أي: ما تكون به مثنّاة أو مجموعة، دَلَّ كل منها حَ علَى التَّعَدُّدِ، والوَحدةُ والتَّعَدُّدُ مُتضادّانِ فلا يجتمعان.[5] فكيف جاز تثنيةُ العَلَم وجمعُه؟

قُلتُ في الجواب عن هذا السّؤال: إذا أُرِيدَ تَثنِيةُ العَلَمِ الشّخصيّ أو جَمعُهُ[6] قُصِدَ تَنكِيرُهُ، أي: يُرادُ به شخصٌ مّا مسمًّى[7] بهذا الاسم، فيحصل مجرّدًا عن المشخّصات فيصير كسائر أسماء الأجناس كـ «رجُل»، فتزول منه الوحدة، ثُمَّ يُثنَّى ويُجمَعُ بعد زوال تلك الوحدة، كما تقدّم، بِدَلِيلِ جَوازِ دُخُولِ «أل» علَيهِ أي: على ما ثُنِّي وجُمع، أي: المُثنّى[8] والجمع، فقيل: الزّيدانِ والزّيدُونَ. وإنّما دخلتْ عليه عِوَضًا

---

(١) م: وقدم المصـ.

(٢) كذا. ولم يرد ذكر هذا في الأمثلة.

(٣) في الشرح: والعلم يدل.

(٤) في الأصل و م: «والجمع». والتصويب من الشرح.

(٥) م: فلا يجتمعا.

(٦) م: وجمعه.

(٧) م: يسمّى.

(٨) م: ما يثنى ويجمع أي المعنى.

عَمّا فاتَهُ مِن تَعرِيفِ العَلَمِيّةِ، أي: من التّعيين المستفاد من العَلَميّة.

وفيه أنّ العَلَم إذا نُكِّر تزول منه الوحدة المعيَّنة لا الوحدة الشّائعة الّتي تدلّ عليها النّكرة. فالزّائل بالتّثنية والجمعيّة إنّما هو الوحدة المعيَّنة لا الوحدة الشّائعة. والوحدة مطلقًا تُنافي التّعدُّد. فالتّنكير وإن سَوَّغ التّثنية والجمع بمنعه الوحدةَ المعيّنةَ إلّا أنّه[1] لا يمنع الوحدة مطلقًا، كما علمتَ. فالسّؤال باقٍ.

والحقّ في الجواب منع السّؤال من أصله، بأنّ الدّالّ على الوحدة ليس هو الدّالُّ على التّعدُّد، لأنّ الدّالَّ على الوحدة المفردُ، والدّالُّ على التّعدُّد هو المثنّى والمجموع، وهما غَيرانِ.

[الفاعل المضمر]:

والقِسمُ الثّانِي: المُضمَرُ، ويقال له: الضّمير. وتقدّم بيان وجه التّسمية بذلك. وهُوَ أي المضمر: ما دَلَّ وضعًا كما هو المتبادِر علَى شخصٍ مُتَكلِّمٍ، أو شخص مُخاطَبٍ أي: يوجَّه إليه الخطاب، ولو مفروضَ الوجود، كما علمتَ أنّ الخطاب الحقيقيّ لا يستلزم وجود المخاطَب بالفعل، بل يكفي أن يُنزَّلَ المعدوم منزلةَ الموجود فيقعَ الخطاب بعد التّنزيل ـ فالمجاز[2] في التّنزيل لا في الخطاب ـ أو شخص غائبٍ يُحكَى به عنه باعتبار تقدُّم ذِكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا.

١١٧ فقد علمتَ أنّ الضّمير/ موضوع لجزئيّات هذه المفاهيم الكلّيّة

---

(١) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. وانظر ص ٤٣١ ـ٤٣٢ و٦٦٦.

(٢) م: والمجاز.

الّتي هي متكلّم ومخاطَب وغائب، استُحضِرتْ تلك الجزئيّاتُ الغيرُ[1] المتناهيةِ بملاحظة تلك المفاهيم. فهي أي: تلك الضّمائر جزئيّات وضعًا واستعمالًا، لأنّ تلك الضّمائر موضوعة لهذه المفاهيم نفسها، لتُستعمل في جزئيّاتها، فتكون كلّيّات وضعًا جزئيّات استعمالًا.

مثلًا لفظ «أنا» موضوع لكلّ فردٍ مشخّص يصدق عليه مفهوم متكلّم، على الأوّل، وموضوع لذلك المفهوم نفسه، لكن يُستعمل في فردٍ مشخّص من تلك الأفراد الّتي يصدق عليها ذلك المفهوم، على الثّاني. وهذا تقريب للكلام على هذا البحث البعيد المَرام الذي[2] تزاحمتْ عليه أفهام الأعلام. ويقال بمثل ذلك في اسم الإشارة، كما سيأتي الإشارة إليه.[3]

وخرج بـ «وضعًا» ما دلّ على شخصٍ متكلّم أو شخص مخاطَب أو شخص غائب لا بالوضع نحو «زيد» في قولٍ من اسمه [«زيد»]: «زيد ضرب»،[4] وقولك لمن اسمه «زيدٌ»: يا زيد افعل كذا، وقولك لزيد الغائب: زيد فعلَ كذا.

فإنّ «زيدًا» في الأول دلّ على شخصٍ متكلّم الخ، لكن لا بالوضع. فإنّ الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغَيبة لا باعتبار تقدُّم الذِّكر.[5] ومِن

---

(١) يجوز دخول «أل» على «غير». انظر ص ٥٦.

(٢) في م وحاشية الأصل عن نسخة: التي.

(٣) م: كما سيأتي في الإشارة إليه.

(٤) في الأصل و م: «يضرب». وانظر آخر هذه الفقرة. وما بين معقوفين هو تتمة من العطار.

(٥) م: للغيبة باعتبار تقدم الذكر.

ثمَّ قيل: «يا تميمُ كلّهم»، نظرًا إلى أصل المنادى قبل النّداء، ولأنّ من اسمه «زيد» يقول: زيدٌ ضرب.

ويدأ المصنّف بالمتكلّم، لتقدّمه على المخاطَب بالطّبع، لأنّه مفيد والمخاطَب مستفيد، ولا يتحقّق وصف المخاطَب بالخطاب إلّا بعد تحقّق وصف المتكلّم بالتكلُّم، ولتقدّمه على الغائب بالشّرف.

ثم ثنّى بالمخاطَب لأنّه أشرف من الغائب لتوجيه الخطاب له، وإن كان مؤخّرًا عن الغائب باعتبار أنّ الخطاب لا يصل إليه إلّا بعد صُدوره عن المتكلّم متعلّقًا بشأن الغائب. فقد لُوحظ واعتُبر حال الغائب قبل وصول الخطاب للمخاطَب، فهو مقدّم على المخاطَب بهذا الاعتبار.

وهُوَ أي: المضمر قسمان: مستتر وبارز. وكلّ منهما يقع فاعلًا. والبارز قسمان: متّصل ومنفصل. وسيأتي تعريفهما في كلامه في باب «المفعول به». وهو أن المتّصل ممّا لا يتقدّم على عامله، ولا يلي «إلّا» في الاختيار. وفيه كلام يأتي أيضًا.

والمستتر لا يتّصف باتّصال ولا بانفصال. لكنّ بعضهم وصفه بالاتّصال، وعليه جرى المصنّف هنا حيث اقتصر في التّمثيل على المتّصل، وأدخل فيه المستتر جوازًا، فذكر أنّ الضّمير أي: المتّصل بقرينة التّمثيل اثنا عَشَرَ نَوعًا. وكان القياس أن يكون أربعة عشر نوعًا، لما ستعلم.

فذُكر منها في البارز فقط اثنانِ، لِلمُتَكَلِّمِ، أحدهما: له وحدَه غيرَ مُعظّم نفسَه، وهو: أكرَمتُ، بضمّ التّاء. ضمّوها للمتكلّم لأنّ الضّمّ أقوى الحركات، والمتكلّم متقدّم فأخذه. ثانيهما: له مع غيره واحدًا أو أكثر،

أو معظّمًا نفسَه، وهو: أكرَمْنا، بِسُكونِ المِيمِ، هو من المشترَك بين الواحد المعظِّم نفسه وبين جماعة الذّكور والإناث. وإنّما فعلوا ذلك لِقلّة الالتباس فيه.

ومنها كذلك أي: البارزِ فقطْ خَمسةٌ لِلمُخاطَبِ، أحدها أكرَمْتَ بفَتْحِ التّاءِ لِلمُذَكَّرِ المفرد لأنّ الضّمّ لا يمكن، والفتح راجح على الكسر لخفّته، والمذكّر مقدّم على المؤنّث فأخذه، أو لأنّ خطاب المذكّر أكثر، فالتخفيف به أليَق.

وثانيها: أكرَمْتِ، بِكسرِها أي: التّاءِ لِلمُؤنّثِ المفرد لأنّه لم يبق غير الكسرة، ولم يبق غير المخاطَبة[1] فأُعطِيَتْها، ولأنّ الياءَ تقع ضميرها في نحو: اضرِبِي، والكسرةَ أُخت الياء فناسب إعطاؤها لها. وحُكي: أكرَمتِي، بياء بعد الكسرة.

وثالثها: أكرَمتُما. وهو[2] لِلمُثَنَّى مُطلَقًا أي: مُذَكَّرًا كانَ أو مُؤَنَّثًا. ولم يفرّقوا بين المخاطبَين والمخاطبتَين في ذلك، اتكالاً على قرينة الخطاب.[3] فإنّه يُعلم من الخطاب حال المخاطَب من ذكورة وأنوثة. ولم يعوّلوا على ذلك في المفرد لكثرته، فاحتِيط له.

قيل: وزادوا الميم لئلّا يلتبس بالمفرد[4] المخاطَب عند إشباع الفتحة للإطلاق، وليتميّز المخاطَب المثنّى عن الغائب بذلك. وفيه أنّ

---

(١) م: غير المخاطب.

(٢) م: وهي.

(٣) أقحم هنا في م عبارة من أول الكلام على المضمر.

(٤) م: بالمراد.

المخاطبَين متميّزان[1] عن الغائبَين بوجود التّاء المثنّاة فوقُ في الأول دون

١١٨ الثاني، وكذا التّمييز/ بزيادة الميم حاصل بين المخاطبَين والغائبَين.

ورابعها: أكرَمتُم، وهو لِجَمعِ الذُّكُورِ، وخامسها: أكرَمتُنَّ، وهو لِجَمعِ الإناثِ، فرقًا بين جمع المخاطَب وجمع المخاطَبة باختصاص الجمع المذكّر بالميم لمشابهتها للواو التي تكون علامة له في الغَيبة، كما سيأتي، بجامع أن كلًّا شفويّ. ومِن ثَمَّ ضُمَّ ما قبلها.

وقيل: أصله «أكرمتُمُو» بواوٍ دالّةٍ على جماعة الذّكور المخاطَبِين، بدليل عودها إذا لقيها[2] ضمير نحو: أكرمتُموه. واختصاص الجمع المؤنّث بالنّون كما خُصّ بها في جمع الغائبة، كما سيأتي، وشدّدوا النّون هنا لأنّهم قالوا: أصله «أكرمتُمْنَ»[3] بزيادة ميم فأدغموا الميم في النّون إدغامًا واجبًا. ولذلك ضمُّوا ما قبل النون.

وليس المضمر «أكرمتُ» بضمّ التّاء بجملته، وكذا ما عُطف عليه من «أكرمتَ» بفتحها وما بعده، كما قد يُتوهَّم، بل هو التّاءُ فقط في الجَميعِ أي: جميع ما ذُكر. وهِيَ الفاعِلُ، وحُرِّكت خوف اللَّبس بتاء التّأنيث،[4] ولم يُعكس لأنّ تاء التّأنيث حرف، وهو أولى بالسّكون.

وهِيَ اسمٌ لِما تقدّم، مَبنِيٌّ للشّبه الوضعيّ، على الرّاجح كما تقدّم، مَحَلُّهُ رَفعٌ على المبالغة،[5] أو على حذفِ مضاف أي: إعرابُ محلّه رفعٌ

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: يتميزان.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: لقينا.

(٣) م: أكرمتم.

(٤) م: لتاء التأنيث.

(٥) يعني أن «رفع» مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة في الدلالة. وفي العطار: هو نفس الرفع على سبيل المبالغة.

أو ذو رفع، لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ. ولا تكون هذه التّاء إلّا في محلّ رفع.

وليس المضمر «أكرمْنا» بجملته، بل هو «نا» فقط. وهي فاعل، وهي اسم مبنيّ محلّه رفع، كما هنا. وتكون في محل نصب، كما سيأتي في المفعول به، وتكون في محل جرٌ نحوُ: ربَّنا الطُفْ بنا. وليس لنا ضمير متّصل متّحد المعنى، يقع في هذه المحالّ الثلاثة، إلّا لفظة «نا» خاصّة.

والحُرُوفُ اللّاحِقةُ لَها أي: لتلك التّاء - وهي الميم والألف في المثنّى، والميم في جمع الذّكور، والنّون في جمع الإناث - لا دَخلَ[1] لَها في الفاعِلِيّةِ. وإنّما الغرض منها تمييز مَن هي له. فالغرض من الألف الدّلالةُ على التّثنية،[2] وزيدتْ قبلها الميم لِما تقدّم، ومن الميم الدّلالة على جمع الذّكور، ومن النّون الدّلالةَ على جمع الإناث.

ومنها لكن لا بقيد كونها كذلك، أي: من البارز فقطْ، بل منه ومن المستتر، خَمسةٌ لِلغائبِ:

أحدها من المستتر: أكرَمَ، أي: المستتر فيه جوازًا، ومثله «يُكرِمُ» بالياء المثنّاة تحتُ للمفرد المذكّر نحوُ: زيدٌ أكرمَ ويُكرمُ. ففي «أكرَمَ ويُكرمُ» ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ جوازًا[3] هو الفاعل، تَقدِيرُهُ: هُوَ.

وثانيها من ذلك: «أكرَمَتْ» بِسُكُونِ التّاءِ، أي: المستتر فيه جوازًا، ومثله «تُكرِمُ» بالتّاء المثنّاة فوقُ للمفردة، نحو: هندٌ أكرَمَتْ وتُكرِمُ.

---

(١) في شرح الأزهرية والتنقيح: لا مدخل.
(٢) م: التشبيه.
(٣) سقطت من م.

ففي «أكرَمَتْ وتُكرِمُ» ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ جوازًا هو الفاعل، تَقدِيرُهُ: هِيَ. والتاء في «أكرمَتْ» حرف تأنيث إجماعًا. وخرقَه بعضهم فادَّعَى اسميّة هذه التاء وأنّها[1] هي الفاعل. وعليه لو جاء بعدها اسم ظاهر نحوُ: أكرمَتْ هندٌ، كان ذلك الاسم الظاهر بدلًا من تلك التّاء، أو مبتدأ والجملة قبله خبره.

وثالثها من البارز: «أكرَما» للمثنّى مطلقًا مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، نحو: الزّيدانِ أو الهندانِ أكرَما. ولم يفرّقوا بينهما، ورُبَّما فرّقوا فقالوا في المؤنّث: «أكرَمَتا» بتاء قبل الألف.

ورابعها من ذلك: «أكرَمُوا» لجمع الذّكور، نحو: الزّيدونَ أكرمُوا. ورسموا بعد هذه الواو، أي: المتطرفة المُتّصلة بفعل ماض ومثله الأمر كـ «قوموا» والمضارع كـ «يقوموا»، ألفًا فرقًا بينها وبين واو العطف فيما لا تتّصل به الواو من الأفعال نحو: جادُوا وسادُوا. ثمّ ألحقوا به ما اتّصلت به الواو من الأفعال،[2] نحو: أكلوا وشربوا، الّتي لا تلتبس بواو العطف لاتّصالها وانفصال واو العطف، طردًا للباب. ومِن ثمّ سَمَّى في «القاموس» هذه الألف بالفارقة.

وخامسها من ذلك: «أكرَمْنَ» لجمع الإناث.

وليس المضمر «أكرَمَ» وما عُطف عليه، بل هو المُستتر في «أكرم» وفي «أكرَمَتْ» كما علمتَ، والبارز في: أكرَما وأكرَمُوا وأكرَمْنَ، الذي هو الألف والواو والنّون.

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وانما.

(٢) سقط «نحو جادوا... الأفعال» من م.

فالألِفُ في «أكرما» والواوُ في «أكرَمُوا» والنُّونُ في «أكرمْنَ» هِيَ الفاعِلُ فقطْ. وهي اسم مبنيّ مَحَلُّهُ[1] رَفعٌ فيه ما تقدَّم، لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ، ولا تكون هذه الألف والواو والنون إلّا في محلّ رفع.

119 فعُلِم/ أنّه لا يستتر في فعل الغائب ضمير التّثنية والجمع. وذهب المازنيّ إلى أنّ الفاعل في: أكرَما وأكرَمُوا وأكرَمْنَ، ضميرٌ مستترٌ، وأنّ الألف والواو والنون علامات كتاء التّأنيث. وعليه فكلٌّ من ضمير التّثنية والجمع مستترٌ في فعل الغائب.[2] ووافق الأخفشُ المازنيَّ[3] في الواو دون الألف والنّون، على ما هو ظاهر صنيع «المغني».[4]

وإنّما خصُّوا جمع المذكّر الغائب بالواو وجمع المؤنّث الغائب بالنّون للتميز بينهما، ولم يعكسوا لأنّ الواو في الضّمائر المتّصلة تتقدّم النّونَ، والمذكّر مقدّم، وقابلوا بين الواو والنّون لما بينهما من المشابهة.

هذا. وقد قال الشّيخ[5] أبو حيّان: الّذي أذهبُ إليه أنّ هذه التّعاليل لا يُحتاج إليها، لأنّها تعاليل وضعيّات، والوضعيّاتُ ينبغي ألّا تُعلَّل. انتهى. ويوافقه قول المُحقّق:[6] هذه التّعاليل مناسبات ذكروها،

---

(١) في الشرح والتنقيح: محلها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: الغائبين.

(٣) كذا. والمازني تلميذ للأخفش، حصلت موافقته لشيخه في ذلك. فالتعبير فيه قلب في التركيب، أو هو وهم دخل من عبارة السيوطي في الهمع ١: ٥٧، أو يعكس ضبط الاسمين.

(٤) ص ٤٠٤.

(٥) م: وقال الشيخ.

(٦) هو السعد التفتازاني. م: شيخ المحققين.

أي: بعد الوقوع. قال: وإلّا فالحاكم[1] بذلك الواضع. انتهى. وقد قدَّمنا الكلام في نظير هذا.

ثمّ إنّ حذف العاطف هنا[2] سائغ لأنّه في مقام التّعداد. ثمّ الحُكم على الضّمير المستتر بأنّه متّصل، الّذي اقتضاه كلام المصنّف وصرّح به غيره، كابن هشام في «التّوضيح» وابن مالك في «الخلاصة»، في هذا الباب، مخالفٌ لقول ابن هشام في بعض تعاليقه: الحقُّ أنّ الاتّصال والانفصال من عوارض الألفاظ. انتهى. أي: الألفاظ الحقيقيّة. فلا ينافي ما تقدّم من أن الضّمائر المستترة ألفاظ اصطلاحًا.

وفي كلام المحقّق:[3] المتّصلُ بحسَب اللّغة لا يُطلق إلّا على البارز لأنّ الحِسَّ يكذّب باتصال شيء في «ضَرَبَ» من: زيدٌ ضَرَبَ. بل القول بالاتّصال، أي القول بوصف المستتر بالاتّصال، اصطلاح نحويّ ولا مشاحّة فيه. انتهى.

وقد علمتَ أنّ الضّمير البارز المنفصل يقع فاعلًا، وهو اثنا عشر نوعًا أيضًا:

اثنان للمتكلّم، أحدهما له وحده غيرَ معظّم نفسَه، وهو «أنَ» بغير ألف من نحو قولك: «ما قام إلّا أنا» بالألف الزّائدة. وثانيهما له مع غيره أو مُعظّمًا[4] نفسَه، وهو «نحنُ» من قولك: ما قام إلّا نحن. وذكر

---

(١) في الأصل: فالحكم.

(٢) يعني في تعداد ضمائر الخمستين المتقدمتين.

(٣) هو الشريف التفتازاني.

(٤) في الأصل و م: أو معظم.

بعضهم أنّ أصله «نَحُنْ» بضمّ الحاء وسكون النّون، نُقِلَتْ حركةُ الحاء إلى النّون وأُسكنَتِ الحاء.

وخمسة منها للمخاطَب، أحدها للمفرد المذكّر، وهو «أنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أنتَ، بفتح التّاء. وثانيها للمفردة المؤنّثة، وهو «أنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أنتِ، بكسر التّاء. وثالثها للمثنّى مطلقًا، وهو «أنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أنتُما. ورابعها لجمع الذّكور، وهو «أنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أنتُم. وخامسها لجمع الإناث، وهو «أنْ» من[1] نحو قولك: ما قام إلّا أنتُنَّ.

فعُلم أن الضّمير في «أنا» هو «أنَ» زيدت عليها الألف لبيان الحركة - وذهب الكوفيّون إلى أنّ الضّمير «أنا» بجملته، فالألف أصليّة، واختاره الشّيخ ابن مالك - وفي «أنت» وفروعه هو «أنْ» فقطْ زيدت عليه التّاء وهي حرف خطاب،[2] تُصُرِّفَ فيها كالاسميّة ففُتِحتْ للمذكّر، وكُسِرتْ للمؤنّث، ووُصل بها ميم وألف في المثنّى، وميم فقط في جمع الذّكور، ونون مشدّدة في جمع الإناث.

وذهب الفرّاء[3] إلى أنّ الضّمير في «أنت» هو المجموع، وذهب ابن كَيسانَ إلى أنّ الضّميرَ هو التّاء. والظّاهر أنّ مثل «أنت» عندهما فروعُه.

وخمسة منها للغائب، أحدها للمفرد المذكّر، وهو «هُوَ» من نحو قولك: ما قام إلّا هو. وتشديد واوه لغة. وثانيها للمفردة المؤنثة الغائبة،

---

(١) سقطت من م.

(٢) م: «خطاب حرف» مع إشارتي تقديم وتأخير.

(٣) م: الغزالي.

وهي «هِيَ» من نحو قولك: ما قام إلّا هي. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الضّمير في ذلك هو الهاء فقط، والواو في الأوّل والياء في الثّاني زِيدتا للإشباع.

وثالثها للمثنّى مطلقًا، وهو الهاء من «هُما» من نحو قولك: ما قام إلّا هما. ورابعها لجمع المذكّر،[1] وهو الهاء من «هُمْ» من[2] نحو قولك: ما قام إلّا هُم. وخامسها لجمع المؤنّث، وهو الهاء من «هُنَّ» من[2] نحو قولك: ما قام إلّا هُنَّ.

فعُلم أنّ الضّمير في «هما وهم وهنّ» الهاءُ فقطْ، زِيدت عليها الميم والألف في الأوّل، والميم في الثّاني، والنّون المشدّدة في الثّالث. وحُكي عن الفارسي في «هما وهم» أنّ الضمير هو المجموع. ١٢٠ والظّاهر أنّ/ مثلهما «هُنَّ». وإلّا فما الفرق؟

(١) م: الذكور.

(٢) في الأصل: في.

الباب الثاني من المرفوعات

بابُ نائبِ الفاعِلِ

هذه عبارة الشّيخ ابن مالك، عدل إليها عن قول القدماء من النّحاة: «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله»، لِما فيه من القصور والصّدق على ما ليس مرادًا، إذ لا يشمل نائب الفاعل إذا كان[1] غير مفعول به،[2] ولأنّه يقال للمفعول الثّاني من نحو «أُعطِيَ زيدٌ درهمًا»: إنّه مفعول فعلٍ لم يُسمَّ فاعله.

وإن[3] أُجيب عن الأوّل بأن الفعل عند القدماء إذا أُسند لغير المفعول به لا يكون إسناده حقيقيًّا لأنّه على خلاف الأصل، ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريّين لأنّه شريك الفاعل - وأولى منه[4] أنّ المفعول الّذي لم يُسمّ فاعله صار عَلَمًا بالغَلَبة على كل ما ناب عن الفاعل - وعن الثّاني[5] بأنّ الكلام في المرفوعات والمفعول الثّاني لـ «أُعطِيَ» منصوب.

---

(١) م: لأنه يشمل نائب الفاعل إذ كان.

(٢) في حاشية الأصل بقلم آخر: «إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو مصدرًا». انظر العطار ص ٨٩. والجار والمجرور في «لأنه» معطوفان على «لِما» في محل نصب بالعطف ولا يعلقان.

(٣) كذا، والصواب حذف «إن» - انظر العطار ص٨٩ - وإلّا فإنّ الواو هنا: للحال من فاعل: عدل. وإن: حرف زائد للتعميم. والمراد: على كل حال، أجيب أم لم يجب.

(٤) يعني: والجواب الأفضل من قوله: أجيب عن الأول.

(٥) العطف على «عن الأول». وانظر العطار ص ٨٩.

ونائبُ الفاعِلِ أي: ما يُطلق عليه هذا اللّفظ هُوَ: كُلُّ اسم صريح أو مُؤَوّل حُذِفَ أي: تُرك فاعِلُهُ أي: فاعل عامله لفظًا وتقديرًا[1] لِغَرَضٍ مِنَ الأغراضِ المبيَّنة في فنّ «المعاني»، الّتي منها العِلمُ أو الجهل به، أو عدم تعلّق الغرض بذكره، أو الخوف منه أو عليه، أو صونه عن لسانك أو صون لسانك عنه.

قال ابن الضّائع، بمُعجمةٍ فمهملة: قولُهم أي النّحاة: «يُحذف الفاعل لكذا وكذا» هَذَيانٌ من القول[2] نازح عن الحقّ جملةً، إذ لا فرق بين طلب العلّة لذلك وطلبها فيما يُبْنَى[3] الفعل للفاعل. انتهى.

وفيه أنّ هذا جاء على خلاف الأصل على ما سيُعلم، ولعلّه نظر إلى أن هذا من الوضعيّات وهي لا تُعلَّل. وقد علمتَ ما فيه. وفي كلام بعضهم أنّه من أسباب الاختصار، لأنّه يدلّ على الفاعل بإعطائه حكمَه، وعلى المفعول بوضعه.

وأُقِيمَ هُوَ أي: ذلك الاسم الّذي حُذف فاعل عامله لفظًا وتقديرًا، الذي يُقال له: نائبُ الفاعِلِ، مَقامَهُ[4] أي: مقام الفاعِلِ في أحكامه المختصّة به منها الرّفع بالمُسنَد لا بالإسناد.

وأمّا ما جاء من نصبه ورفع المفعول عند أمن اللَّبس كقولهم: خرقَ الثّوبُ المسمارَ، وكسر الزّجاجُ الحجرَ، برفع الأوّل ونصب

---

(١) م: أو تقديرًا.

(٢) م: في القول.

(٣) في الأصل: «بني». وفي الحاشية عن نسخة: بين.

(٤) هذا هو الصواب. أعني فتح أوله. وقول العطار ص٩٠: «بضم أوله، مأخوذ من: أقام، أي جُعل ذلك الاسم مكان الفاعل» يخطئ آخرُه زعمَ الضم.

الثّاني، فهو شاذّ وهو من باب القلب، هو من مُلَح كلامهم.

وادّعى ابن الطّراوة أنّه مقيس، وأُيّد بقراءة ابن كثير[1]: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾، بنصب «آدم» ورفع «كلمات». ونظّر فيه المصنّف، بإمكان حَمله على الأصل، لأنّ من تلقّى شيئًا فقد تلقّاه الآخَر. انتهى. وفيه أنّ هذا واضح فيمن يُنسب إليه التلقّي عادةً.

وخرج بـ «أُقيم مَقامه» المفعول الثّاني في نحو: أُعطِي زيدٌ درهمًا، لأنه لم يُقم مَقام الفاعل.

[المبني للمجهول]:

وغُيِّرَ عامِلُهُ أي: عاملُ ذلك الاسم إلَى صِيغَةِ «فُعِلَ» بِضَمِّ أوَّلِهِ وكَسرِ ثانِيهِ لفظًا أو تقديرًا، في الفعل الماضِي من الثّلاثي المجرّد المتصرّف ولو ناقصًا، أو إلى صيغة «يُفعَلُ» بِضَمِّ أوَّلِهِ وفَتحِ ما قَبلَ آخِرِهِ كذلك في الفعل المُضارِعِ ممّا ذُكر، أو إلَى صِيغَةِ «مَفعُولٍ» في الاِسمِ أي: اسم الفاعل من الثّلاثيّ المجرّد.

وتعبيره بالتّغيير يُرشِد إلى أن الأصل إسناد العامل إلى الفاعل، عُدِل عنه وأُسند لغيره[2] على خلاف الأصل. وهو ما ذهب إليه البصريّون. وذهب الكوفيّون إلى أنّ إسناد العامل لغير الفاعل صورة أصليّة أيضًا.

ثمّ إنّ قوله «وغُيِّر عامله» الخ غيرُ محتاج إليه في التّعريف، بل

---

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) م: إلى غيره.

يوجب قصورًا فيه، لأنّ التّغيير المذكور خاصٌّ بالعامل الثّلاثيّ المجرّد. إلّا أن يقال: اقتصرَ على الثّلاثيّ المُجرّد لأنّه الأصل.

ومِن ثَمّ قال: **فإن كانَ عامِلُهُ** أي: نائبِ الفاعل **فِعلًا ماضِيًا ثلاثيًّا صحيحَ العين مجرّدًا، ولو مضاعفًا، ضُمَّ أوّلُهُ وكُسِرَ ما قَبلَ آخِرِهِ**، أي: يجب أن يكون أوّله مضمومًا وما قبل آخره مكسورًا **تَحقِيقًا** أي: محقّقًا أي: ملفوظًا به. وذلك **نَحوُ: ضُرِبَ زَيدٌ**.

والأصلُ، كما عُلِم، إسنادُ العامل للفاعل، فكان الأصل أن يقال: ١٢١ **ضَرَبَ عَمرٌو زَيدًا. فـعُدِل** عن ذلك **وحُذِفَ** أي: تُرِك / **الفاعِلُ، وهُوَ «عَمرٌو»، وأُقِيمَ المَفعُولُ، وهُوَ «زَيدٌ»، مَقامَ الفاعِلِ** الّذي هو «عمرو» في أحكامه المختصّة به.

فصارَ ذلك المفعول **مَرفُوعًا بَعدَ أن كانَ مَنصُوبًا، وصار عُمدةً** يَعتمد عليه الكلام لا يتمّ بدونه، **بَعدَ أن كانَ فَضلةً** يَستغني عنه الكلام ويتمّ بدونه، **وصار مُتَّصِلًا بالفِعلِ** مثلًا **بَعدَ أن كانَ مُنفصِلًا عَنهُ** بالفاعل، أي: الأصل فيه ذلك، **وامتَنَعَ** أي: وصار ممتنعًا **تَقدِيمُهُ على الفِعلِ، بَعدَ أن كانَ جائزَ التَّقدِيمِ علَيهِ**، أي: الفعلِ.

وأُنِّثَ الفِعلُ[1] وجوبًا أو جوازًا **لِتأنِيثِهِ، إن كانَ**[2] **مُؤَنَّثًا** ـ فوجوبًا نحو: **ضُرِبَتِ امرأةٌ**، وجوازًا نحو: **غُيِّبَتِ الشّمسُ وأُحضِرَتْ للقاضي امرأةٌ** ـ **وغُيِّرَ عاملُهُ** أي: صار مغيّرًا **عَن صِيغتِهِ الأصلِيّةِ**، أي:

---

(١) كذا. والمراد اتصال الفعل بتاء التأنيث، للدلالة على تأنيث المسند إليه، كما ذكر الحلبي قبل. وإلاّ فالفعل لا يؤنث ولا يذكر.

(٢) أي: نائب الفاعل.

الّتي كان الأصل أن يجيء عليها، على ما تقدّم. وتغييره بِضَمِّ أَوَّلِهِ وكَسرِ ما قَبلَ آخِرِه تَحقِيقًا أو تَقدِيرًا، أي: مقدّرًا، أي: غير ملفوظ به.

وذلك نَحوُ: كِيلَ الطَّعامُ. فإنّ ضمّ أوّله وكسر ما قبل آخِره مقدّر لا ملفوظ به. والأصلُ في هذه الصّيغة «كُيِلَ» بِضَمِّ الكافِ وكَسرِ الياءِ. فاستُثقِلَتِ الكَسرةُ علَى الياءِ، فنُقِلَتْ منها إلى الكاف بعد حذف حركتها، ولم تُحذَفِ الياء لمناسبة حركة ما قبلها لها، فصارَ «كِيلَ» بِكَسرِ الكافِ وسُكُونِ الياءِ. فكَسرُ الياءِ وضمُّ الكاف مُقدَّرٌ.

وقد يكون ضمّ أوّله تحقيقًا وكسر ما قبل آخره تقديرًا. وذلك نحوُ: شُدَّ الحِزامُ، من الثّلاثيّ المضاعف. والأصلُ في هذه الصّيغة «شُدِدَ» بدالَينِ، فأُدغِمَ أحَدُ المِثلَينِ في الآخَرِ. فكَسرُ أوَّلِهما، أي: المِثلين، الّذي هو ما قبل الآخِرِ مُقَدَّرٌ.

والسّرّ في ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخِر تمييز صيغة العامل المبنيّ للمفعول عن صيغة العامل المبنيّ للفاعل. ولم يقتصروا على ضمّ الأوّل لئلّا يلتبس مجهول الماضي بمجهول المضارع حالةَ الوقف في نحو: أُكرِم. إذ يقال فيه حينئذ: أُكرَمْ. فلا يقال:[1] مجهول المضارع مرفوع، ومجهول الماضي مبنيّ على الفتح.

ولم يقتصروا على كسر ما قبل الآخِر لئلّا يلتبس بالأمر في نحو «عَلِّم» بفتح الفاء والعين المشدّدة.[2] إذ يقال فيه حينئذ: «عَلِّمْ» بكسر العين المشدّدة. وذلك حالة الوقف، فلا يقال:[1] الماضي مبنيّ على الفتح، والأمر على السّكون.

---

(١) يعني: فلا يُحتاج إلى القول.

(٢) سقطت من م.

وإنّما اختاروا للمبنيّ للمفعول هذا الوزن الثّقيل دون المبنيّ للفاعل، لكون المبنيّ للمفعول[1] أقلّ استعمالاً من المبنيّ للفاعل. واختاروا هذا الوزن دون بقيّة الأوزان، لأنه ليس من أوزان الاسم.

لا يُقال: «ولو كُسِرَ الأوّل وضُمّ الثّاني لحصل[2] هذا الغرض لأنّه ليس من أوزان الاسم أيضًا»، لأنّا نقول: نعم لكنّ الخروج من الضّمّة للكسرة أولى من العكس، لأنّه طلب خفّة بعد ثِقَل.

ثمّ إنّ هذا الوزن فيما ذُكر هو الكثير الشّائع. فلا يَرِدُ نحو[3]: ﴿رِدَّتْ إلَينا﴾، ﴿ولَو رِدُّوا﴾[4] بكسر الرّاء، كما قُرِئ به فيهما،[5] بنقل كسرة العين إلى الفاء حملًا له على معتلّ العين كـ «قالَ وباعَ»، حيث يقال: قِيلَ وبِيعَ، لنُدوره.

ولو قال المصنّف: «ضَمّ أوّل متحرّك منه» لشمل نحو: استُخرِجَ المالُ واكتُسِبَ الثناءُ. فإن أوّلهما وهو ما بعد الهمزة ليس مضمومًا،[6] لأنّ همزة الوصل لا اعتداد بها وهي تابعة في الضّمّ للحرف المضموم من ذلك، كما تبعَ[7] في ضمّ الأوّل ثاني الفعل المبدوء بتاء المطاوعة نحو: تُعُلِّمَ الخطُّ وتُكُسِّر الحَطَبُ.[8]

---

(١) سقط «هذا... للمفعول» من م.

(٢) م: حصل.

(٣) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٥) م: فهما.

(٦) م: ما بعد الهمزة مضموم.

(٧) م: كما يقع.

(٨) مثل هذا التركيب يقتضي شبه جملة تكمل معناه.

ثمّ إنّ محلّ قولهم «وكُسر ما قبل آخره» إذا[1] لم يكن مكسورًا. وإلّا بقي على كسره نحو: شُرِبَ الماءُ، لأنّه لا معنى لكسر المكسور، ولا حاجة إلى تكلّف ادّعاء زوال تلك الكسرة، كما بحثه الشيخ أبو حيان، فقال: لو قيل: إنّها أي: كسرةَ «شَرِب» زالت، وجاءت كسرة أُخرى، لكان وجهًا. انتهى.

وقد قدّمنا ما فيه. وفي قولنا هنا: «أي: يجب أن يكون أوّله مضمومًا وما قبل آخِره مكسورًا» إشارةٌ إلى ذلك.

وخرج بقولنا «المتصرّف» الجامدُ، فلا يُبنى للمفعول عند الجمهور،[2] نحوُ: عَسَى ولَيسَ. ودخل في قولنا «ولو ناقصًا» كانَ وأخواتُها، فإنّها تُبنى للمفعول عند الجمهور. وعليه لا يُقام خبرها مَقام اسمها/ خلافًا للفرّاء. وسيأتي في كلام المصنّف التعرّض للمسألة في باب «كان»، وسنوضّحها. ١٢٢

ثمّ هذا إذا كان عامل نائب الفاعل فعلًا ماضيًا،[3] الخ ما تقدّم. وأمّا إن كانَ عامِلُهُ فعلًا ماضيًا معتلّ العين جاز[4] كسر أوّله وضمّه نحو: قال وباع. وحَ تُقلب الألف في الأوّل ياء وفي الثّاني واوًا.

وإن كان عامله فعلًا مُضارِعًا ضُمَّ أوّلُه وفُتِحَ ما قَبلَ آخِرِهِ أي: يجب أن يكون أوّله مضمومًا وما قبل آخِره مفتوحًا، ليعتدل الضمّ بالفتح

---

(١) هذا الظرف متعلق بالخبر المحذوف لـ «إنّ». انظر ص ١٩٧.

(٢) سقط «عند الجمهور» من م.

(٣) م: إذا كان العامل فعلًا ماضيًا.

(٤) كذا، بعدم الفاء في جواب «أمّا» المقحمةِ هنا في عبارة الأزهري.

في المضارع الأثقل من الماضي، لزيادته عليه في اللفظ والمعنى، تَحقِيقًا أي: محقَّقًا، أي: ملفوظًا به - نَحوُ: يُضرَبُ زَيدٌ. فـ «يُضرَبُ» من «يُضرَبُ زَيدٌ»: فِعلٌ مُضارِعٌ مَبنِيٌّ لِلمَفعُولِ بضمّ أوّله وفتح ما قبلَ آخِره تحقيقًا. وزَيدٌ: نائبُ فاعِلٍ - أو تَقدِيرًا أي: مُقدّرًا، أي: غير ملفوظ به.

وذلك نَحوُ: يُباعُ العَبدُ. فـ «يُباع»: فعل مضارع مبنيّ للمفعول بضمّ أوّله وفتح ما قبلَ آخِره تقديرًا. والأصلُ: «يُبْيَعُ» بِضَمِّ أوَّلِهِ وفَتحِ ما قَبلَ آخِرِهِ. فنُقِلَت فَتحةُ الياءِ إلَى ما قَبلَها، فقُلِبَتِ الياءُ ألِفًا لِتَحرُّكِها في الأصلِ، أي: قبل النقل، وانفِتاحِ ما قَبلَها بَعدَ النَّقلِ. ففَتحُ الياءِ الّتي هي قبل آخره مُقَدَّرٌ لا ملفوظ به.

ونَحوُ: يُشَدُّ الحَبلُ. فـ «يُشدّ» الحبل: فعل مضارع مبنيّ للمفعول بضمّ أوّله وفتح ما قبل آخِره تقديرًا. والأصلُ «يُشْدَدُ» الحَبلُ، بدالَينِ أُدغِمَ أحَدُ المِثلَينِ في الآخَرِ. ففَتحُ أوَّلِهِما الّذي هو ما قبل الآخِرِ مُقَدَّرٌ. وفي التّمثيل[1] بالمثالين المذكورين إشارة إلى أنّه لا فرق في المقدّر بين أن يكون للإعلال أو للإدغام.

ثمّ إنّ محلّ قولهم «وفُتح ما قبل آخِره» إذا لم يكن الآخِر مفتوحًا. وإلّا بقي على فتحه نحو: يُتعلَّمُ ويُتدحرَجُ، لأنّه لا معنى لفتح المفتوح. وبذلك صرّح المُحقق.[2] وفي قولنا «يجب أن يكون أوّله مضمومًا وما قبل آخِره مفتوحًا» إشارة إلى ذلك. وقد قدّمنا أنّ الشّيخ

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: التمثيلين.

(٢) هو السعد التفتازاني.

أبا حيّان وافقَ على هذا. فيُطلب منه الفرق بين الماضي والمضارع.

هذا إن كان[1] عامله فعلًا ماضيًا أو فعلًا مضارعًا. وأمّا إن كانَ عامِلُهُ اسمَ فاعِلٍ جِيءَ بِهِ،[2] أي: باسم الفاعل، علَى صِيغةِ اسمِ المَفعُولِ تَحقِيقًا نَحوُ: مَضرُوبٌ زَيدٌ. فـ «مَضرُوبٌ»: اسمُ مَفعُولٍ، وزَيدٌ: نائبُ الفاعِلِ. والأصلُ، كما علمتَ، إسناد العاملِ للفاعل، فكان الأصل أن يقال في المثال المذكور: ضارِبٌ عَمرٌو زَيدًا. فحُذِفَ الفاعِلُ - وهو عمرٌو - وحُوِّلَت صِيغةُ اسمِ الفاعِلِ - وهو ضاربٌ - إلَى صِيغةِ اسمِ المَفعُولِ. وهو «مَضروب» تحقيقًا.

أو جيء به، أي: اسمِ الفاعل، على صيغة اسم المفعول تَقدِيرًا، أي: اعتبارًا نَحوُ: قَتِيلٌ بالتّنوين عَمرٌو، ممّا استوى فيه صيغة اسم الفاعل واسم المفعول، وإنّما يَختلف بالاعتبار. فـ «قَتِيلٌ» بِمَعنَى: مَقتُولٍ، وعَمرٌو: نائبُ الفاعِلِ. والأصل في هذا المثال: قاتلٌ زيدٌ عمرًا.[3] فحُذف الفاعل الّذي هو «زيد»، وحُوّلَت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول تقديرًا. فصِيغةُ «مَفعُولٍ» مُقدَّرةٌ.

واقتصاره على اسم الفاعل ممّا أُلحق بالفعل وعمل عمله ربّما يُشعِر بأنّ غيره، ممّا أُلحق به، لا يُبنى للمفعول. وفي كلام الشّيخ أبي حيّان: ولا يرتفع المفعول الّذي لم يُسمّ فاعله إلّا بالفعل واسم

---

(١) م: هذا إذا كان.

(٢) كذا، بعدم الفاء الرابطة لجواب «أمّا» المقحمةِ هنا في عبارة الأزهري. ولولاها لما كانت حاجة إلى الفاء، كما جاء في تقريرات الأنبابي ص ٩٠.

(٣) م: عمرو.

المفعول. وفي ارتفاعه بالمصدر خلاف. انتهى. وفي كلام بعضهم: وإن كان العامل مصدرًا لم يُغيَّر عن حالِهِ.

[الظاهر والمضمر]:

ثمّ شرع في تقسيم نائب الفاعل إلى قسمين، كما فعل في الفاعل، فقال: ونائبُ الفاعِلِ يكون علَى قِسمَينِ: ظاهِرٌ كَما مَثَّلْنا ببعض أنواعه، وهو المفرد فيما تقدّم، ومُضمَرٌ متّصلٌ ومنفصلٌ. والأوّل بارز ومُستتر على ما تقدّم، والثّاني لا يكون إلّا بارزًا. وكلٌّ منها يقع نائبَ فاعل كما يقع فاعلًا، كما علمتَ.

وعلى القسم الأوّل اقتصر المصنّف، كما اقتصر عليه[1] في الفاعل، حيث قال: نَحوُ: أُكرِمتُ، بِضَمِّ التّاءِ لِلمُتَكَلِّمِ وَحدَهُ، أي: ١٢٣ منفردًا غيرَ/ معظِّم نفسَه. وأُكرِمْنا، لِلمُتَكَلِّمِ ومَعَهُ غَيرُهُ مشارك له، في مدلول الفعل الّذي اتّصل به «نا»، أوِ المُعَظِّمِ نَفسَهُ حقيقةً أو ادّعاءً.

وأُكرِمتَ، بِفَتحِ التّاءِ لِلمُخاطَبِ، وأُكرِمتِ، بِكسرِ التّاءِ لِلمُخاطَبةِ، وأُكرِمتُما، لِلمُثَنّى المُخاطَبِ مُطلَقًا أي: مُذَكَّرًا كانَ أو مُؤَنَّثًا، وأُكرِمتُم لِجَمعِ الذُّكورِ، وأُكرِمتُنَّ، لِجَمعِ الإناثِ.

وأُكرِمَ، لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ الغائبِ، وأُكرِمَتْ، بِسُكونِ التّاءِ لِلمُفرَدةِ الغائبةِ، وأُكرِما، لِلمُثَنّى الغائبِ مُطلَقًا، أي: مذكّرًا كان أو مؤنّثًا - وربّما قيل لمثنّى[2] المؤنّث: أُكرِمَتا، بتاء قبل الألف كما تقدّم[3] في الفاعل -

---

(١) سقط «كما اقتصر عليه» من م.

(٢) في الأصل: وربما قيل المثنى.

(٣) م: كما قيل.

وأُكرِمُوا، لِجَمعِ المُذَّكَرِ الغائبِ، وأُكرِمْنَ، لِجَمعِ المُؤَنَّثِ الغائبِ.

والفِعلُ في جَمِيعِ هذِهِ الأمثِلَةِ مُضمُومُ الأوَّلِ ـ وهُوَ الهَمزةُ ـ مَكسُورُ ما قَبلِ الآخِرِ ـ وهُوَ الرّاءُ، لأنّه فعل ماض مبنيّ للمفعول. ولذلك[1] يُقال في الجَمِيعِ، أي: في كلّ فرد منها: إنّه فِعلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ لِما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

والضَّمِيرُ البارز الّذي هو التّاء في: أُكرِمتُ، و«نا» في: أُكرِمنا، والتّاء في: أُكرِمتَ، مفتوحة ومكسورة، وفي: أُكرِمتُما، وفي: أُكرِمتُم، وفي أُكرِمتُنَّ، والمستتر جوازًا في: أُكرِمَ وأُكرِمَتْ، والبارز وهو الألف في: أُكرِما، والواو في: أُكرِمُوا، والنّون في: أُكرِمْنَ: نائبُ الفاعِلِ. وهُوَ اسمٌ مَبنِيٌّ لِما تقدّم محلُّه رفعٌ، لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ.

وقد مثّلنا للضّمير المنفصل في الفاعل، ويأتي نظيره[2] هنا. فلا حاجة للتّكثير بذكره هنا لعلمه بالمُقايسة. وفي حذف العاطف من هذه الأمثلة ما عُلِمَ[3] فيما سبق.

واقتصاره في التّمثيل على المفعول به لِما آنه الأصل، كما سبق،[4] والّذي ينوب عنه عند فقده ثلاثة أشياء، مذكورة هي وشروطها وما الأولى بالنيابة منها إذا اجتمعتْ، في المطوّلات.

---

(١) في الأصل: وكذلك.

(٢) في حاشية الأصل بقلم آخر: فيقال: ما أُكرِمَ إلّا أنا، وما أُكرِمَ إلّا أنت، وما أُكرِمَ إلّا أنتما إلخ، ببناء «أُكرم» للمفعول، وما بعد «إلّا» نائب فاعل.

(٣) في حاشية الأصل بقلم آخر: وهو أن حذف العاطف في التعداد جائز.

(٤) سقط «واقتصاره... سبق» من م.

الباب الثالث والرابع من المرفوعات

بابُ المُبتَدإِ، وباب الخَبَرِ

ولم يذكر ما يقوم مقام الخَبر،[1] وجمعَ المبتدأ والخبر في باب لتلازمهما غالبًا، ومن غير الغالب وجود مبتدأ لا خبر له، أي: ولا ما يقوم مقام الخبر، كما ستعلم.

[المبتدأ اسم صريح أو مؤوَّل]:

المُبتَدأ هُوَ الاِسمُ الصريح أو المؤوَّل **المُجَرَّدُ عَن** جنس **العَوامِلِ اللَّفظِيّةِ غَيرِ الزّائدةِ** وشِبهها، **لِلإسنادِ** أي: الّذي جِيءَ به مجرّدًا، لأجل إسناد غيره إليه، أو إسناده إلى غيره، غالبًا. وعلى مثال الأوّل اقتصر المصنّف.

فخَرَجَ بـ «الاسم» الفعلُ والحرفُ فلا يقع كلٌّ منهما مبتدأ، على ما تقدّم، وبـ «المجرّد عن العوامل اللفظيّة» **الفاعِلُ حَقِيقَةً** أي: اصطلاحًا، **نَحوُ: قامَ زَيدٌ** و﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾،[2] **والفاعِلُ مَجازًا** أي: غيرَ مَصطلَح عليه ـ وهو اسمُ «كان» وأخواتِها ونائبُ الفاعل ـ **نَحوُ: كانَ زَيدٌ قائمًا**، ونحوُ: **ضُرِبَ زيدٌ**، **لِعَدَمِ التَّجَرُّدِ** عن العامل اللّفظيّ، **لِأنَّ عامِلَهُما** أي: الفاعلِ الحقيقيِّ والمجازيِّ **لَفظِيٌّ. وهُوَ الفِعلُ** الذي هو: قام وانشقت[3] وكان وضُرِب، لأنّ المراد باللّفظي غير المعنويّ، فيشمل المقدّر، ولا يضرّ عدم تمثيل المصنّف له.

---

(١) في حاشية الأصل بقلم آخر: نحو: أقائمٌ الزيدان؟

(٢) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٣) يعني ما يقدر بعد: إذا.

وخَرَجَتْ بـ «الإسناد» الأعدادُ المَسرُودةُ نَحوُ: واحِدُ اثنانِ ثَلاثه. فإنَّها وإن تَجَرَّدتْ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ لكن[1] لا إسنادَ فِيها، أي: لا إليها ولا لها، لأنّ الظّاهر من حال العادّ أنّه لا يُضمر مبتدأ ولا خبرًا لها. قال في «التّصريح»:[2] وإثبات الألف في «اثنان» من استعمال الشيء في أوّل أحواله. انتهى. وفي كون الرّفع أوّلَ أحوال الاسم نظرٌ، والأَولى أن يُقال: لأنّ الرّفع أشرفُ أحواله. على أنه يلزم على كونه مرفوعًا أن يكون معربًا والغرضُ عدمه.

ودخل في قولنا: «أو إسناده إلى غيره»: «قائم» في نحو: أقائمٌ الزّيدانِ؟ فإنّه مبتدأ، والزّيدان: فاعل قام مقام الخبر.

وخرج بقولنا: «غالبًا» نحو قولهم: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك. فإنّ «أقلُّ»: مبتدأ لا خبر له، ولا فاعلَ يَسُدُّ[3] مَسَدَّ الخبر لا ثابتًا ولا محذوفًا، لأنّهم أجروه مُجرى: قَلَّ رَجلٌ يقول ذلك. فجملة «يقول»: نعت لـ «رجل».

ودَخَلَ بقوله: «غير الزّائدة» نَحوُ: بِحَسبِكَ دِرهَمٌ، وناهيكَ بزيدٍ، و﴿هَل مِن خالِقٍ غَيرُ اللهِ﴾؟[4] ورُبَّ/ رجلٍ عالمٍ لقيتُه، وبقولنا: ١٢٤ «وشِبهها»:[5]

---

(١) فكذا بإقحام «لكن» في عبارة الأزهري، لتصير لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ و٤٣١ -٤٣٢ والعطار ص٩١.

(٢) في ١: ١٥٩. وانظر الكتاب ٢: ٣٤.

(٣) م: سد.

(٤) الآية ٣ من سورة فاطر.

(٥) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي صدره:

فقُلتُ: ادعُ أُخرَى، وارفَعِ الصَّوتَ عاليًا

يرثي أخاه أبا المغوار، ويأمر قاصده برفع صوته. الأصمعيات ص ٩٦ والعيني ٣: ٣٤٧ والخزانة ٤: ٣٧٠.

* لَعَلَّ أبي المِغوارِ، مِنكَ، قَرِيبُ *

فإنّ المجرور ممّا ذُكر مبتدأ في محلّ رفع، وما بعده[1] خبره.

فـ «حَسبُكَ»: مُبتَدأٌ في محل رفعٍ، ودِرهَمٌ: خَبَرُهُ. ونقل الجلال السُّيوطيّ أنّ شيخه الكافيجيّ اختار أنّ بحسبك: خبر مقدّم، ودرهم: مبتدأ مؤخر. قال: لأنّ القصد الإخبار عن الدّرهم بأنّه كافٍ، لا عن الكافي بأنّه درهم. قال: وما قاله شيخنا هو الصواب. انتهى.

وفيه أنّ هذا لا يلزم إذ يجوز أن يكون القصد الإخبار عن الكافي بأنّه درهم، بأن يُتصوّر من يريد أخذ كفايته مع جهله بقدرها، يعني الكافي، ويسأل عن القدر، فيقال له: بحسبك درهم. إذِ القصدَ حَ ليس إلّا الإخبارَ عن الكافي بأنّه درهم.

فإن قيل: كيف يعرب نحو «بحسبك» مبتدأ مع أنّه غيرُ مجرّدٍ عن العوامل اللفظيّة؟ قلتُ:[2] أشار المصنّف لهذا السّؤال والجواب عنه، بقوله: **ولا يَقدَحُ في ذٰلِكَ** أي: في جعل نحو «بحسبك» مبتدأ **كَونُهُ مَجرُورًا بِحَرفٍ زائدٍ**، اللّازمِ له عدمُ التّجرّد عن العوامل، **لِأنَّ الحَرفَ الزّائدَ وُجُودُهُ كَلا وُجُودٍ**. فهو[3] مُجرّد عن العوامل حكمًا.

وفيه أنّه قد يقال: هذا السؤال لا يحسُن إلّا لو سكتَ[4] عن قوله «غير الزائد» الّذي أتى به، لإدخال ما ذكر المتوهَّم خروجَه، لو سكتَ

---

(١) كذا. وخبر «زيد» في المثال الثاني مقدم عليه، وهو: ناهي.

(٢) م: قلنا.

(٣) يعني الاسم الذي بعد الباء.

(٤) م: إن سكت.

عن ذلك القيد. فيقال: لا يخرج لأنّه مجرّد عن العوامل اللفظيّة، لأنّ المراد بها[1] عند الإطلاق الأصليّةُ، والزائدةُ وجودُها كلا وجودٍ.

ولا يخفى أنّ تعريف المصنّف يصدق على نحو: هيهاتَ العقيقُ! ونَزالِ! وأَوهِ! فإنّه اسم مجرّد عن العوامل اللفظيّة للإسناد، لأنّه مسند إلى فاعله الظّاهر في الأوّل، والمستتر[2] فيما بعده. فكان ينبغي أن يزيد قوله: «مخبرٌ عنه»، وحينئذ يزيد قوله: «أو وصفٌ أو ما في معناه رافع لمكتفًى به عن الخبر غالبًا» لِما عُلِم.

والخَبَرُ هُوَ الإسمُ الصريح أو المؤوّل، حقيقةً أو حكمًا، **المُسنَدُ إلَى المُبتَدإ. فخَرَجَ عامِلُ الفاعِلِ** الحقيقيُّ أو المجازيُّ،[3] إذا كان غير اسم، وكذا إذا كان اسمًا، فلا يُسمّى خبرًا، **فإنَّهُ مُسنَدٌ إلَى الفاعِلِ، لا إلَى المُبتَدإ**. وخرج فاعل الفعل، وفاعل اسم الفعل، وفاعل نحو الوصف الواقع مبتدأً، لأنّه ليس مسندًا إلى المبتدأ، بل الفعلُ واسمُ الفعل والوصفُ المبتدأُ هي المسندة إلى ذلك الفاعل.

مِثالُ المُبتَدإ الصّريح المسند إليه غيرُه **ومثال الخَبَرِ** الّذي هو الاسم المسند إلى المبتدأ: **زَيدٌ قائمٌ**. ومثال المبتدأ المؤوّل[4]: ﴿**وأن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم**﴾. فـ «زَيدٌ»: **مُبتَدأٌ لِأنَّهُ اسمٌ** صريح، وكذا «أن تصوموا»: مبتدأ لأنّه اسم مؤوّل، وكلّ واحد[5] منهما **مُجَرَّدٌ عَنِ العَوامِلِ**

---

(١) في الأصل: «منها». وفي الحاشية عن نسخة: بها.

(٢) م: والمستقر.

(٣) م: والمجازي.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) م: فكل واحد.

اللَّفظِيّةِ لِلإسنادِ. و«قائمٌ» في الأول «وخبرٌ»[1] في الثّاني: خَبَرُهُ لِأنَّهُ اسم مُسنَدٌ إلَى المُبتَدإِ.

ومثال المبتدأ المُسند إلى غيره نحوُ: أقائمٌ الزّيدانِ؟ فإنّ «قائم»: مبتدأ لاعتماده، والزّيدان: فاعل سادٌّ[2] مسدَّ الخبر، لا خبرٌ، كما علمتَ.

فالمبتدأ ثلاثة أقسام: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا خبر له بل له فاعلٌ يسُدُّ[2] مسدَّ الخبر، ومبتدأ[3] لا خبرَ له ولا فاعلَ يسدّ مسدّ الخبر.

[ظاهر أو مضمر]:

والمُبتَدأُ قِسمانِ: ظاهِرٌ ومُضمَرٌ، كَما تَقَدَّمَ نظيرُه في الفاعِلِ ونائبِهِ. وإذا أردتَ معرفة كلّ منهما فـالمبتدأ الظّاهِرُ أقسامٌ ثَمانِيةٌ، لأنّ الظّاهر كما علمتَ مفردٌ ومثنًّى ومجموعٌ، وكلّ واحد مذكّر ومؤنّث، والجمع تصحيح وتكسير، كما تقدّم في الفاعل.

فالأوّلُ من تلك الأقسام الثّمانية: مُفرَدٌ، أي: ليس مثنًّى ولا مجموعًا، مُذَكَّرٌ صريح نَحوُ «زَيدٌ» من قولك: زيدٌ قائمٌ. والثّانِي منها مُثَنًّى مُذَكَّرٌ نَحوُ «الزّيدانِ» من قولك: الزّيدانِ قائمانِ.[4] والثّالِثُ منها جَمعُ مُذَكَّرٍ مُكسَّرٌ نَحوُ «الزُّيُودُ» من قولك: الزّيودُ قِيامٌ. والرّابِعُ منها جَمعُ مُذَكَّرٍ سالِمٌ نحوُ «الزّيدُونَ» من قولك: الزّيدونَ قائمُونَ.

والخامِسُ منها مُفرَدٌ مُؤَنَّثٌ نَحوُ «هِندٌ» من قولك: هندٌ قائمةٌ.

---

(١) في الأصل: وخبر.

(٢) م: سد.

(٣) يعني نحو: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك. وسقط حتى «الخبر» من م.

(٤) في الأصل و م: «يقومان». والتصويب من الشرح.

والسّادِسُ منها مُثَنّى مُؤَنَّثٌ نَحوُ «الهِندانِ» من قولك: الهندانِ / ١٢٥ قائمتانِ. والسّابعُ منها جَمعٌ مُكَسَّرٌ[1] مُؤَنَّثٌ نَحوُ «الهُنُودُ» من قولك: الهنودُ قِيامٌ. والثّامِنُ منها جَمعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ نَحوُ «الهِنداتُ» من قولِك: الهنداتُ قائماتٌ.

والمبتدأ في ذلك كلّه معرب لفظًا، والخَبَرُ أي خبر المبتدأ في ذٰلِكَ كُلِّهِ مُطابِقٌ لِمُبتَدَئهِ في التّذكير والتّأنيث والإفرادِ والتَّثنِيةِ والجَمعِ تَكسِيرًا وتَصحِيحًا. وذلك واجب. وكلّ من: قائم وقائمان وقائمون... متحمِّلٍ لضمير المبتدأ،[2] والألف علامة التّثنية والواو علامة الجمع، كما في: الزّيدانِ والزّيدونَ.

[الشواهد والأمثلة ومصادرها]:

وأفراد أقسامِ الظّاهِرِ المذكورِ[3] كَثِيرةٌ جِدًّا: مصدر: جَدَّ، أي: كثرةً[4] بليغة لا مطمعَ[5] في استيعابها، وفِيما ذَكَرناهُ منها كِفايةٌ، سِيَّما[6] للذكيّ. فإنَّ الذَّكِيَّ ـ وهو سريع الفطنة ـ يُدرِكُ بالمِثالِ ـ وهو جزئيٌّ يُذكر لإيضاح القاعدة ـ الواحِدِ ما لا يُدرِكُهُ الغَبِيُّ ـ وهو من لا فطنة له ـ بألفِ شاهِدٍ.

---

(١) في الشرح والتنقيح: تكسير.

(٢) في الأصل: يحتمل ضمير المبتدأ.

(٣) م: المذكورة.

(٤) في الأصل و م: «كثيرة». وفي حاشية الأصل عن نسخة: كثرة.

(٥) م: لا يطمع.

(٦) هذا جائز على أن المراد هو التشبيه لا الأولوية، كما ذكرنا من قبل.

وهو جزئيٌّ يذكر لإثبات[1] القاعدة. فلا يكون إلّا من كلام الله ـ تعالى ـ أو من كلام رسوله، أو من كلام من يوثق بعربيته، ممّن كان قبل بِعثته وفي زمنه ﷺ وبعده إلى أن فَسَدَتِ الألسنُ، من[2] مسلم وكافر تلقَّتِ الأئمّة شِعره ونثره بالقبول، من حرّ وعبد ذكَر وأُنثى كبير وصغير. ومن ذلك مصنّفات إمامنا الشافعيّ. فعن الإمام أحمد بن حنبل، رضي الله تعالى عنه:[3] كلام الشافعيّ في اللّغة حُجّة.

والمراد بكلام الله كلُّ ما ورد أنّه قُرئ به، ولو شاذًّا مخالفًا للقياس. فقد أطبق النّحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذّة. قال الجلال السُّيوطيّ: لا أعرف فيه خلافًا بين النّحاة.

والمراد بكلام الرسول ﷺ كلُّ ما أُضيف إليه غيرَ موضوع عليه،[4] لأنّ الأصل فيما أُضيف إليه[4] أنّه لفظ الرسول، حتّى يثبتَ ما يخالفه. ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الأعاجم والمولّدين من الرّواة، لجواز[5] الرّواية بالمعنى، ولهذا تَرى القصّة الواحدة مَرويّة على أوجه شَتّى بعبارات مختلفة، لأنا[6] لا نقطع بأنّ الرسول لم يتلفّظ[7] بتلك الأوجُه.[8]

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لإيضاح.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: عن.

(٣) الجملة الدعائية ليست في م.

(٤) سقطت من م.

(٥) الجار والمجرور «الجواز» متعلقان بالمصدر: كون. م: من الرواية لجواز.

(٦) الجار والمجرور متعلقان أيضًا بخبر «لا» من قوله: لا نظر.

(٧) في الأصل: لم يلفظ.

(٨) انظر تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ص ٢٥٢ ـ ٣٥٠.

فسقط ما أطال به الشّيخ أبو حيان، من الاعتراض على الشّيخ ابن مالك، في استدلاله بالأحاديث، ومنه:[1] لم أر أحدًا من المتقدّمين ولا من المتأخّرين سلك هذه الطّريقةَ، أي: الاستدلالَ بالأحاديث على إثبات القواعد العربيّة، لا مِن نُحاة البصرة كالخليل وسّ، ولا من نُحاة الكوفة كالكسائيّ والفرّاء، ولا ممّن تابعهم كنُحاة بغداد والأندلس. إذ لو وثقوا بأنّ ذلك لفظ الرسول - [صلّى الله عليه وسلّم] -[2] لجرى مجرى القرآن في الاستدلال به على إثبات القواعد.

قال: وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وكان ممّن أخذ عن ابن مالك: قلتُ له، يعني ابنَ مالك: هذا الحديث من رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم[3] منه أنّه ليس من لفظ الرّسول. فلم يُجب بشيء. انتهى.

قلتُ: وقد علمتَ جوابه ممّا قدّمناه. وقد سبق ابنَ مالك إلى هذا ابنُ خروف، وقد اعترضه شيخ أبي حيّان الأستاذُ أبو الحسن بن الضّائع بمعجمةٍ فمهملةٍ، حيث قال:[4] تجويز الرّواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللّغة بالحديث. واعتمدوا في ذلك على القرآن وعلى صريح النّقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللّغة كلامُ النبيّ ﷺ، لأنّه أفصح العرب. وابن خروف

---

(1) انظر الاقتراح ص ١٥٧ - ١٦٠ والخزانة ١: ٦-٧.

(2) من م.

(3) في الأصل: من رواية ما يعلم.

(4) الاقتراح ص ١٦٠ والخزانة ١: ٧.

يستشهد بالحديث كثيرًا. فإن كان على وجه الاستظهار فحَسَنٌ، وإن كان يرى أنّ مَن قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

ولا يتقيّد الاسم المؤوّل بأن يكون فيه السابك ظاهرًا، كما تقدّم، بل يجوز أن يكون مقدّرًا نحوُ: «تَسمَعَ بالمُعَيدِي خَيرٌ مِن أن تَراهُ»، لأنّ التّقدير: أن تسمعَ. وسهّل حذفهَا ظهورُها في «أن تراه». بل يجوز أن يكون مؤوّلًا بدون سابك. وذلك مطّرد في باب التّسوية، ومِن ثَمَّ لم ١٢٦ تقدَّر فيه «أن» نحو[1]: ﴿سَواءٌ/ علَيهِم ءَأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرهُم﴾، والتّقدير: سماعُك، وإنذارُك وعدمُه سواء عليهم.

[الضمائر المنفصلة]:

هذا ما يتعلّق بالمبتدأ الظّاهر. والمُبتَدأُ المُضمَرُ ـ ولا يكون إلّا منفصلًا ـ أقسامٌ، وهي اثنا عَشَرَ:[2] اثنان للمتكلّم، وخمسة للمخاطَب، وخمسة للغائب.

الأوّلُ من تلك الأقسام ما هو لِلمُتَكَلِّمِ وَحدَهُ. وهو «أنا» بزيادة الألف عند البصريّين، وبأصالتها عند الكوفيّين، تثبُتُ وقفًا وتُحذف وصلًا، نَحوُ: أنا قائمٌ. وذهب بعضهم إلى عدمِ الإتيان بالألف وتسكينِ النّون نحو: أنْ فعلتُ. والثّاني منها[3] ما هو لِلمُتَكَلِّمِ ومَعَهُ غَيرُهُ أوِ المُعظِّمِ نَفسَهُ. وهو «نحن»، نَحوُ: نَحنُ قائمُونَ.

---

(١) الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل و م: اثني عشر.

(٣) سقطت من م، وألحقت بالحاشية.

والثّالِثُ منها ما هو لِلمُخاطَبِ المُذَكَّرِ. وهو «أنْ» بزيادة التّاء المفتوحة، نَحوُ: أنتَ قائمٌ. والرّابعُ منها ما هو لِلمُخاطَبةِ المُؤَنَّثةِ. وهو «أنْ» بزيادة التّاء المكسورة، نَحوُ: أنتِ قائمةٌ. وذهب بعض الكوفيّين إلى أصالة التّاء فيهما.

والخامِسُ منها مُثَنّى، أي: ما هو لمثنّى المُخَاطَبِ مُطلَقًا، أي: مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنّثًا. وهو «أنْ» بزيادة التّاء والميم والألف، نَحوُ: أنتُما قائمانِ، حالةَ كونه لِمُثَنّى المُذَكَّرِ، وأنتُما[1] قائمتانِ، بزيادة التّاء والميم والألف حالةَ كونه لِمُثَنّى المُؤَنَّثِ.

والسّادِسُ منها جَمعُ المُذَكَّرِ، أي: ما هو لجمع المذكّر المُخاطَبِ. وهو «أنْ» بزيادة التّاء والميم، نَحوُ: أنتُم قائمُونَ. والسّابعُ منها جَمعُ الإناثِ، أي: ما هو لجمع الإناث[2] المُخاطَباتِ. وهو «أنْ» بزيادة التّاء والنون،[3] نَحوُ: أنتُنَّ قائماتٌ.

والثّامِنُ منها المُفرَدُ، أي: ما هو للمفرد الغائبِ. وهو جملةُ «هُوَ» عند البصريّين، والهاء وحدها عند الكوفيّين، نَحوُ: هُوَ قائمٌ. والتّاسِعُ منها المُفرَدةُ، أي: ما هو للمفردة الغائبةِ. وهو جملةُ «هِيَ»[4] أو الهاء وحدها، نَحوُ: هِيَ قائمةٌ.

والعاشِرُ منها مُثَنّى، أي: ما هو لمثنّى الغائبِ مُطلَقًا، أي: مُذَكَّرًا

---

(١) سقطت من م والشرح.

(٢) م: جمع المؤنث.

(٣) يعني النون المشددة.

(٤) م: هو.

كان أو مُؤَنَّثًا. وهو الهاء بزيادة الميم والألف، نَحوُ: هُما قائمانِ، حالةَ كونه لِمُثَنَّى المُذَكَّرِ، أو بزيادة الميم والألف، نحوُ: هُما[1] قائمتانِ، حالةَ كونه لِمُثَنَّى المُؤَنَّثِ.

والحادِيْ عَشَرَ منها جَمعٌ، أي: ما هو لجمع المُذَكَّرِينَ[2] الغائبِينَ. وهو الهاء بزيادة الميم، نَحوُ: هُم قائمُونَ. والثّانِيْ عَشَرَ منها جَمعٌ، أي: ما هو لجمع الإناثِ الغائباتِ. وهو الهاء بزيادة النّون المشدّدة، نَحوُ: هُنَّ قائماتٌ.

وحيث كان المبتدأ، فيما ذكر، ضميرًا فالمُبتَدأُ في ذٰلِكَ كُلِّهِ مَبنِيٌّ، لِما تقدّم، لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ، محلّه رفع. والخبر في ذلك كلّه مطابق لمبتدئه، في التّذكير والتّأنيث والإفراد والتّثنية والجمع. ولم يحفظ مثل: نحن قائم.

[الخبر مفرد أو جملة]:

وكما أنّ المبتدأ قسمان كذلك الخَبَرُ قِسمانِ، لكن مُفرَدٌ وغَيرُ مُفرَدٍ.

ولمّا كان المفرد مختلفًا باختلاف الأبواب قال: فالمُفرَدُ هُنا أي: في باب خبر المبتدأ: ما لَيسَ بِجُملةٍ ولا شِبهِها أي: الجملةِ، ولَو كانَ مُثَنًّى أو مَجمُوعًا لِمُذَكَّرٍ أو مُؤَنَّثٍ، كَما تَقَدَّمَ في الأمثِلةِ المذكورة. فالخَبَرُ فِيها أي: تلك الأمثلة كُلِّها مُفرَدٌ، لِأَنَّهُ لَيسَ جُملةً ولا شِبهَها. فكلٌّ من المثنّى والمجموع مفردٌ في هذا الباب، وغير مفرد في باب

---

(١) سقطت من الشرح.

(٢) في الشرح والعطار: الذكور.

الإعراب، إذ المفرد فيه كما عُلِمَ ما ليس مثنًى ولا مجموعًا.

ويجوز تعدّد هذا الخبر، نحو: زيدٌ عالمٌ منطلقٌ. وقيل: لا يجوز فيجب العطف[1] في غير الأوّل.

وغَيرُ المُفرَدِ هنا أربَعةُ أشياءَ:

الشّيء الأوّلُ: الجُملةُ الاِسمِيّةُ. وهِيَ أي: الجملة الاسميّة مُطلقًا: **ما صُدِّرَتْ باسمٍ** ملفوظ به أو مقدّر ومُسند إليه[2] أو مُسند. وسيأتي في بحث الجُمل[3] لهذا مَزيد بيان.

فالاسم الملفوظ به المسند إليه **نَحوُ: زَيدٌ أبوهُ قائمٌ. فـ «زَيدٌ»: مُبتَدأٌ أوّلٌ، وأبوهُ: مُبتَدأٌ ثانٍ،[4] وقائمٌ: خَبَرُ المُبتَدإِ الثّاني - وهُوَ: أبوهُ - والمُبتَدأُ الثّاني وخَبَرُهُ** - وهو: أبوه قائم - جُملةٌ اسمِيّةٌ لتصدّرها باسم: **في مَوضِعِ رَفعِ خَبَرُ المُبتَدإِ الأوّلِ. وهُوَ: زَيدٌ.**

والجُملةُ/ مطلقًا اسميّةً كانت أو فعليّة إذا وَقَعَت خَبَرًا عن المبتدأ، وكانَت غَيرَ المُبتَدإِ في المَعنَى بألّا تكون خبرًا عن ضمير الشّأن أو ضمير القصّة، ولا عن مفردٍ مدلوله الجملة كالنّطق والحَديث[5] والكلام والقول، فلابُدَّ فِيها مِن رابِطٍ[6] يربطها بالمبتدأ لأنّها كلام مستقلٌّ، وجعلُها خبرًا يصيّرها جُزءَ كلام. فلابدَّ من شيء

١٢٧

---

(١) م: لا يجوز فيعطف.

(٢) م: مقدر مسند إليه.

(٣) م: الجملة.

(٤) في الأصل: ثاني.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: والحدث.

(٦) هذه الجملة جواب الشرط «إذا»، والجملة الشرطية كلها خبر للمبتدأ: الجملةُ.

يدلّ على ذلك، والدّالّ على ذلك يقال له: رابط.

ولمّا كان المُطَّرد منه الضّميرَ، دون اسمِ الإشارة كما في نحو قوله، تعالى[1]: ﴿ولِباسُ التَّقوَى ذلِكَ خَيرٌ﴾، وإعادةِ المبتدأ بمعناه دون لفظه كما في نحو قوله، تعالى[2]: ﴿والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتابِ، وأقامُوا الصَّلاةَ، إنّا لا نُضِيعُ أجرَ المُصلِحِينَ﴾، لأنّ «المصلحين» هم «الذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصّلاة» في المعنى - فالّذين: مبتدأ، وجملة إنّا لا نُضيع أجر المصلحين: خبره - أو بلفظه ومعناه[3] كما في قوله، تعالى[4]: ﴿الحاقّةُ ما الحاقّةُ﴾؟ واشتمالِ[5] الجملة على اسمٍ عامّ يشمله كما في نحو قولك: زيدٌ نِعمَ الرَّجُلُ! اقتصر عليه[6] المصنّف هنا في التمثيل، حيث قال:

والرّابِطُ هُنا، أي: في المثال المذكور، بَينَ المُبتَدإِ الأوّلِ - وهو «زيد» - وخَبَرِهِ - وهو جملة: أبوه قائم - الهاءُ مِن «أبوهُ». فإنّها عائدةٌ[7] علَى «زَيد» الّذي هو المبتدأ الأوّل، فقد ربطتْ بينه وبين الجملة.

الشّيءُ الثّانِي من تلك الأشياء الأربعة: الجُملةُ الفِعلِيّةُ. وهِيَ أي: الجملة الفعليّة مُطلقًا: ما صُدِّرَت بِفِعلٍ ملفوظ به أو مُقدّر. فالأوّل

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٣) م: وبلفظه ومعناه.

(٤) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة.

(٥) العطف على: اسمِ.

(٦) يعني: اقتصر على الضمير. وهذه الجملة جواب: لمّا.

(٧) م: أبوه عائد.

نَحوُ: زَيدٌ قَعَدَ أخُوهُ. فـ «زَيدٌ»: مُبتَدأٌ، والجُملةُ بَعدَهُ ـ وهِيَ: قَعَد أخُوهُ ـ فِعلٌ وفاعِلٌ. فهي جملة فعليّة لتصدّرها بفعل، وهي خَبَرُ «زَيد» الّذي هو المبتدأ. والرّابطُ بَينَهما، أي: بَينَ «زَيد» وخَبَرِهِ الّذي هو الجملة، الهاءُ مِن «أخُوهُ». وإنّما كانت رابطة لِأنّها عائدةٌ علَى: زَيد.

وكما يَربط الضّمير مذكورًا يربط محذوفًا، في مواضعَ مخصوصة، منها: ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾[1] في قراءة ابن عامر في سورة «الحديد»، أي: وكلٌّ وعدَه الله الحُسنى.

فإن كانت الجملة عين المبتدأ في المعنى، بأن كانت خبرًا عن ضميرِ الشّأن نحو[2]: ﴿قُلْ: هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾، أو ضميرِ القصّة نحو[3]: ﴿فإذا هِيَ شاخِصةٌ أبصارُ الّذِينَ كَفَرُوا﴾، أو كانت خبرًا عن معنى المفرد المذكور نحو: «نُطقي، أي: منطوقي، اللهُ حَسبِي»، لم تحتج إلى رابط ضمير أو غيره[4] ممّا تقدّم. وفيه أنّ هذا الثّاني ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللّفظ.[5]

وإنّما لم يكن اسم الإشارة مطّردًا في الرّبط، لتخلّفه في نحو قولك: زيدٌ قام هذا. وكذا إعادة المبتدأ بمعناه، لأنّه مُنِع التّمثيل له بالآية المتقدّمة من وجوه، منها أنّه يجوز أن يكون ممّا اشتملتْ فيه الجملة على اسم عامّ يشمل المبتدأ. وكذا إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، لأنه خاصّ

---

(١) الآية ١٠. وبقية الفقرة ليست في م.

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٣) الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٤) م: ضميرًا أو غيره.

(٥) يعني أن الجملة في محل رفع خبر على الحكاية.

بموضعين: أحدهما قصد التّهويل كما تقدّم. والثّاني: أمّا العَبيدُ[1] فذو عَبيدٍ. وكذا العموم، لتخلّفه في نحو قولك: زيدٌ ماتَ النّاسُ.

[الكون العامّ والخاصّ]:

الشّيءُ الثّالِثُ من تلك الأشياء الأربعة: **الظّرفُ التّامّ**. وهو، كما قال المصنّف، ما يُفهَم بمجرّد ذِكره، أي: دُون ملاحظة ما يتعلّق هو به. انتهى. أي: متعلَّقِه الخاصّ. وفي كلام أبي حيّان أنّ التّامّ ما يحصل الفائدة، مع تعلُّقه بالكون العامّ، المَكانِيُّ والزَّمانِيُّ. فالأوّل نَحوُ: زَيدٌ عِندَكَ، والثّاني نحو: السَّفَرُ غَدًا.

وخرج بـ «التّامّ» غيره، فلا يجوز نحو: زيدٌ اليومَ، إذ لا يُفهم بدون ملاحظة متعلَّقه، ولا يفيد مع قولك: استمرّ اليومَ، ويفيد مع قولك: جلسَ اليومَ، مثلًا من الأمور الخاصّة.

وإذا وقع الظّرف التّامّ بعد المبتدأ، أو لم يرفع[2] اسمًا ظاهرًا، كان متعلَّقًا بمحذوف وجوبًا إن قُدِّر ذلك المتعلَّق عامًّا، وجوازًا إن قُدِّر خاصًّا. وتقديره عامًّا واجبٌ حيث لا قرينة على الخصوص، وجائز إن وُجدتْ تلك القرينة.

وحيث قدِّر خاصًّا أو عامًّا، يقال لذلك الظرف: مستقَرّ، بناء على أنّ المستقَرّ هنا هو ما استقَرّ فيه معنى عامله، خلافًا لِما اشتَهر أنّ المستقرّ خاصّ/ بالعامّ. فإنّه مبنيّ على أنّ المستقَرّ: ما انتقل إليه ١٢٨

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: البعيد.

(٢) في الأصل: ولم يرفع.

الضّمير الذي كان في ذلك العامّ المحذوف، واستقرّ فيه بعد حذف ذلك العامل، لأنّه لا ينتقل الضّمير إلّا من العامل العامّ لأنّه يُحذف نَسيًا[١] فينتقل ضميره مع حذفه، بخلاف العامل الخاصّ معناه مُراعًى فلا ينتقل ضميره، بل يُحذف مع ضميره. وسيأتي لهذا مَزيد بيان، في الكَلام على الظّروف والمجرورات، عقب الكلام على الجُمل.

ويجوز هنا أن يُقدّر ذلك المتعلّق اسمًا، وأن يُقدّر فعلًا. واختلف النّاس في الأولى منهما، واحتجّ كلٌّ لِما قاله بما يطول. وفي «المغني»: الحقُّ عندي أنّه لا يترجّح تقديره[٢] اسمًا ولا فعلًا، بل بحسَب المعنى. انتهى. وفي كلام المحقّق:[٣] الإنصاف أنّ المفهوم من نحو: «زيد عندك»: ثابتٌ أو مستقرٌّ، لا ثَبتَ واستَقرّ. انتهى.[٤]

وفي «المغني»: ويلزم مَن قدّره فعلًا أن يقدّره مؤخّرًا، لأنّ الخبر إذا كان فعلًا لا يتقدّم على المبتدأ،[٥] أي: لفظًا. فكذا تقديرًا خوف التباس[٦] المبتدأ بالفاعل.

إذا عُلم ذلك فـ «زَيدٌ» في المثال الأوّل: مُبتَدأٌ، وعِندَكَ: ظَرفُ مَكانٍ مُتَعَلّقٌ بِمَحذُوفٍ وُجُوبًا، إن قُدّر عامًّا، تَقدِيرُهُ: «مُستَقِرٌّ» إن قُدّر

---

(١) م: سيا.

(٢) في الأصل: «تقديرًا». وفي الحاشية عن نسخة: «لا يرجح». م: «بتقديره». وانظر المغني ص ٤٩٩.

(٣) هو السعد التفتازاني.

(٤) سقط «وفي كلام المحقق... انتهى» من م.

(٥) المغني ص ٥٠١.

(٦) م: خوف الالتباس.

اسمًا، وحَ يكون مُفرَدًا، أوِ «استَقَرَّ» إن قُدِّرَ فعلًا، وحَ يكون جُملةً، لأنّه فعل وفاعل. وذٰلِكَ المتعلَّق المَحذُوفُ خَبَرُ المُبتَدإِ علَى الصَّحِيحِ، والظّرف معموله[1] منصوب به.

وقيل: الخبر نفس ذلك الظّرف. وهو ما اشتهر على ألسنة المعربين. وحَ يكون الظّرف في محلّ رفع على الخبريّة ومنصوبًا[2] بذلك المتعلّق المحذوف، لأنّ كون المتعلّق المحذوف غير منظور إليه عند قائل هذا القول هو بالنّسبة لكونه خبرًا لا لكونه عاملًا في الظّرف. وقيل: الخبر هما معًا.

وحقّق بعضهم أنّ هذا الخلاف لفظيّ، قال: لأنّ المقصودَ الإخبار بوجود الشّيء في الظّرف. فمن قال: «إنّه المحذوف» نظر إلى أنّه هو العامل في الظّرف، فاعتبر المُقيَّد دون القَيد. والقائل بأنّه الظّرف نظر إلى أنّه الظّاهر الملفوظ به، فاعتبر القيد دون المُقيَّد. والقائل بأنّه المجموع نظر إلى القَيد والمُقيَّد معًا. وهذا الثّالث اختاره شيخ المحقّقين[3] وتبعه الكمال ابن الهُمام.[4]

وقِسْ علَى ذٰلِكَ، أي: على «زيدٌ عندك» في المثال الأوّل: «السَّفَرُ غَدًا» في المثال الثّاني. فيقال فيه بمثل ما قيل في ذلك.

الشّيء الرّابعُ وبه تتمّ تلك الأشياء الأربعة: المجرورُ التّامُّ. وأمّا قول

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: معمول.

(٢) كذا، وهو يعني أن للظرف إعرابين في آن واحد. وفي الأصل وم: منصوب.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي الإسكندري، إمام في الفقه الحنفي والأصول والحساب واللغة والموسيقى والمنطق، توفي سنة ٨٦١. شذرات الذهب ٧: ٢٨٩.

المصنّف: «الجارُّ والمَجرُورُ» فعلى ضرب من التّجوّز. وقد بيّنّا ذلك في «خير الكلام على بسملة شيخ الإسلام». وذلك المجرور نَحوُ «الدّار» من قولك: زَيدٌ في الدّارِ، و«الشّتاء» من قولك: البَردُ في الشّتاءِ.

وإذا وقع المجرور بحرف أصليّ أصالةً محضةً ـ وهو غير الزّائد[١] زيادةً محضةً وغيرُ المُشبِهِ للزّائد ـ بعد المبتدأ، كالمثالين المذكورين، كان متعلّقًا بمحذوف، وحَ يقال فيه بمثل ما تقدّم في الظرف.

فـ «زَيدٌ والبَردُ» كلّ منهما مُبتَدأٌ، و«في الدّارِ وفي الشّتاءِ» جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعلّقٌ بِمَحذُوفٍ وُجُوبًا إن قُدّر عامًّا، تَقدِيرُهُ «مُستَقِرٌّ» إن قُدّر اسمًا، أوِ «استَقَرّ» إن قُدّر فعلًا. وذَلِكَ المَحذُوفُ خَبرُ المُبتَدإِ، علَى الصَّحِيحِ. والجارّ والمجرور معموله[٢] في محلّ نصب به. فعلى الأوّل يكون مفردًا، وعلى الثّاني يكون جملة.

وقيل: الجارّ والمجرور هو الخبر. وهو ما اشتَهر على ألسنة المعربين، وعليه يكون محلّ الجارّ والمجرور رفعًا[٣] على الخبريّة، ويكون محلّهما نصبًا[٤] أيضًا بذلك المتعلّق المحذوف، لأنّه لابدّ للجارّ والمجرور من نحو ما ذُكر من متعلّق يتعلّق به، لعدم استقلاله، لأنّ هذا المتعلّقَ المحذوفَ، وإن حذف عند أهل هذا القول تَسيًا،[٥] غيرُ منظور إليه من جهة كونه خبرًا، لا من جهة كونه عاملًا في الجارّ والمجرور.

---

(١) م: وهو خبر الزائد.

(٢) يعني أنه معمول للخبر المقدر.

(٣) في الأصل وم: رفع.

(٤) انظر التعليقة ٢ في الصفحة الماضية. وفي الأصل وم: «نصب». وفي حاشية الأصل عن نسخة: محلها.

(٥) في الأصل: «نِسيًا». م: نسًا.

وكيف يكون الجارّ والمجرور هنا[1] لا عامل له، مع ظهور النّصب في عَدِيله ـ وهو «عندَكَ» ـ وليس[2] إلّا بذلك المتعلّق المحذوف، كما قدّمناه؟ ثمّ رأيتُ بعضَ مَن لقِيناه من المَشايخ صرَّح بذلك أي: بأنّ الجارّ والمجرور/ محلّهما نصب أيضًا، والحالة هذه. وهو مخالف لظاهر كلام شيخ الإسلام في «البسملة». وقد بيّنّاه في الكلام عليها. بما يوافق ما ذكرناه هنا.

١٢٩

وقيل: الخبر هو مجموع الجارّ والمجرور وذلك المحذوفِ. وفي هذا الخلافِ ما تقدّم عن تحقيق بعضهم.

وخرج بـ «التّامّ» النّاقصُ، فلا يجوز نحو: زيدٌ بكَ.[3] إذ لا يُفهم بدون ملاحظة متعلَّقة، ولا يفيد مع قولك: «استقرّ بك»، ويفيد مع قولك: «واثِقٌ بك»، من الأُمور الخاصّة.

فإن قيل على الصّحيح، من أنّ المتعلَّق المحذوف هو الخبر: لا يخرج الظّرف والمجرور عن الإخبار بالمفرد أو الجملة، فما فائدة زيادتهما وإفرادهما بالذّكر؟ وما وجه إضافة الشّبه فيهما للجملة دون المفرد، مع احتمالها[4] لكلّ منهما باعتبار المتعلَّق؟

قلنا: سيأتي للمصنّف، في أواخر الكلام على الجُمل، نظير السُّؤال الأوّل مع الجواب عنه، بأنّ فائدة ذلك مُراعاة الخلاف، إذ في السّكوت عنهما إخلال من بعض الوجوه.

---

(١) سقطت من م.

(٢) أي: وليس النصب.

(٣) في الأصل: «لك». وفي الحاشية عن نسخة: بك.

(٤) في الأصل: احتمالهما.

وأمّا الجواب عن السّؤال الثّاني فيمكن أن يُقال: نُظر في ذلك المتعلّق إلى ما هو الأصل من تقدير الفعل، ومِن ثَمّ عدّهما سّ من الجُمَل، أو نُظر في ذلك إلى أنّ الجملة لمّا كانت على خلاف الأصل في هذا الباب أُضيف الشّبه إليها، أو لأنّ كلًّا من الجملة والظرف إذا وقع بعد النّكرة كان صفة أو بعد المعرفة كان حالًا، أو لأنّهما[1] يقعان موقع الجملة في صلة الموصول.

(١) أي: الظرف والمجرور.

الباب الخامس من المرفوعات

بابُ اسمِ «كانَ» واسمِ أخَواتِها

أي: نظائرِها. وتقدّم وجه التّسمية بذلك.

اعلَمْ - يا مَن يتأتّى منه العِلم، وَفَّقَكَ اللهُ لِلعَمَلِ الصّالِحِ أي: خلق فيك القدرة على ذلك والدّاعية إليه - أنَّ «كانَ» وأخَواتِها أي: نظائرَها تَرفَعُ الاِسمَ أي: المُبتدأَ، أي: الذي يُعرب مبتدأ لولاها، ويسمى اسمَها،[1] وتَنصِبُ الخَبَرَ أي: خَبَرَ المُبتَدإِ، أي: الّذي يُعرب خبرًا للمبتدأ[2] لولاها، ويُسمّى خبرَها. وهي تسمية اصطلاحيّة، فلا حاجة إلى ادّعاء تقدير مضاف محذوف أي: خبرَ اسمِها.

ورفعُها الاسمَ على التّشبيه بالفاعل، ونصبُها للخبر على التّشبيه بالمفعول، لأنّها شبيهة بفعل متعدّ لواحد في عمله الطبيعيّ - وهو رفع الأوّل ونصب الثّاني - كـ «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا». وسمّى س مرفوعها فاعلًا أي: حقيقةً. ورُدّ بأنّه كما لا يُسمّى عنده منصوبُها المشبَّهُ بالمفعول مفعولًا، حقيقةً، فالقياس ألّا يُسمّى مرفوعُها المشبَّهُ بالفاعل فاعلًا، حقيقةً.

وقال جمهور الكوفيّين: لا عمل لها في الاسم، وإنّه باق على رفعه بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، الّذي هو الابتداء، وإن ذلك المنصوب منصوب على الحال. ورُدّ بأُمور، منها أنّه يلزم أن تكون ناصبةً لا رافعةً. وهو غير معهود في شيء من الأفعال.

---

(١) سقط «أي الذي... اسمها» من م.

(٢) م: الذي يعرب مبتدأ.

وذهب الفرّاء منهم إلى أنّها عاملة في الاسم الرّفعَ، كما يقول البصريّون، لكن تشبيهًا بالفاعل، وأن منصوبها منصوب على التّشبيه بالحال، لأنّها شبيهة[1] بفعل قاصر كـ «جاءَ زيدٌ راكبًا».

وهِيَ أي: «كان» وأخواتها الّذي هو القسم الأوّل من «النّواسخ»، من النَّسخ بمعنى الإزالة لأنّها، كما علمتَ، تزيل حُكمَ المبتدأ - وهو رفعه بالابتداء - وحكمَ الخبر. وهو رفعه بالمبتدأ.[2]وهي ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعلًا.

الأوّلُ من تلك الأفعال: «كانَ». وهِيَ أُمّ الباب لاختصاصها بأُمور لا تكون لأخواتها، وهي[3] موضوعة لِاتّصافِ المُخبَرِ عَنهُ، الذي هو اسمها، بالخَبَرِ أي: بمصدره في الزمن الماضِي، إمّا مَعَ الدّوامِ والاِستِمرارِ نَحوُ[4]: ﴿كانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ - فإنّه كذلك أزلًا وأبدًا - وإمّا مَعَ الاِنقِطاعِ نَحوُ: كانَ الشَّيخُ شابًّا. فإنّ اتّصاف الشّيخ بالشَّباب[5] انقطع عند اتّصافه بالشّيخوخة.

وفي كلام بعضهم: ولا دلالة لـ «كان» على الدّوام والاستمرار، واستفادة[6] ذلك في نحو «كانَ الله غَفُورًا رَحِيمًا» مِن قرينة خارجيّة، لا من لفظ «كان»، خلافًا لمن قال: إنّها للدّوام والاستمرار، حيث لا دليل على الانقطاع.

---

(١) في م وحاشية الأصل عن نسخة: مشبّهة.

(٢) سقط «وحكم الخبر... بالمبتدأ» من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) الآية: ٩٦ من سورة النساء...

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: بالشبيبة.

(٦) في الأصل: واستعارة.

١٣٠ والثّاني منها: «أمسَى». وهِيَ موضوعة لِاتِّصافِ المَخبَرِ/ عَنهُ، الّذي هو اسمها، بالخَبرِ أي: بمصدره في وقت المَساءِ. وهو ما بعد الزَّوال في الزّمن الماضي. نَحوُ: أمسَى البَردُ شَدِيداً.

والثّالِثُ منها: «أصبَحَ». وهِيَ موضوعة لِاتِّصافِ المُخبَرِ عَنهُ، الّذي هو اسمها، بالخَبرِ أي: بمصدره في وقت الصَّباحِ. وهو ضدُّ المساء في الزّمن الماضي. نَحوُ: أصبَحَ السِّعرُ رَخِيصًا.

والرّابِعُ منها: «أضحَى». وهِيَ موضوعة لِاتِّصافِ المَخبَرِ عَنهُ، الّذي هو اسمها، بالخَبَرِ أي: بمصدره في وقت الضُّحَى. وهو وقت شروق الشّمس في الزمن الماضي. نَحوُ: أضحَى الفَقِيهُ مُجتَهِداً.

والخامِسُ منها: «ظَلَّ». وهِيَ موضوعة لِاتِّصافِ المُخبَرِ عَنهُ، الّذي هو اسمها، بالخَبَرِ أي: بمصدره في جميع النَّهارِ في الزّمن الماضي. نَحوُ: ظَلَّ زَيدٌ صائمًا، أي: وُجِدَ صائمًا في جميع النّهار.

والسّادِسُ منها: «باتَ». وهِيَ موضوعة لِاتِّصافِ المُخبَرِ عَنهُ، الّذي هو اسمها، بالخَبَرِ أي: بِمصدره في جميع اللَّيلِ في الزّمن الماضي. نَحوُ: باتَ زَيدٌ ساهِرًا، أي: وُجِدَ ساهرًا في جميع اللّيل.

والسّابِعُ منها: «صارَ». وهِيَ موضوعة لِلتَّحَوُّلِ والاِنتِقالِ، أي: تحوّلِ اسمها وانتقاله من شيء إلى مصدر خبرها. نَحوُ: صارَ الجاهِلُ عالِمًا، أي: وُجِدَ الجاهل بصفة العلم، بعد أن لم يكن بها.

والثّامِنُ منها: «لَيسَ». وهِيَ مخفَّف «لَيِسَ» كـ «صَيِدَ»، وهي فِعل على الأصحّ، ومقابلُه ما ذهب إليه الفارسيّ أنّها حرف، ووافقه[1]

(١) كذا. والفارسي بعد ابن شقير وابن السراج. فالمفروض أنه هو الذي وافقهما. فالعبارة فيها قلب في التركيب، أو سهو في التعبير. وانظر ارتشاف الضرب ٢: ٧٢.

ابن شُقَير وابن السّرّاج. قال ابن السّرّاج: أنا أُفتي بفعليّة «ليس» تقليدًا منذ زمن طويل، ثمّ ظهر لي حرفيّتُها. انتهى. أي: لأنّها وُضعتْ وضع الحروف، من حيث إنّه لا يُفهم معناها إلا بذكر متعلّقها، كما سيأتي عن المصنّف.

وهي موضوعة لِنَفيِ الحالِ، أي: لنفي مصدر خبرها عن اسمها في الزّمن الحاضر. وذلك عِندَ الإطلاقِ أي: وهو التَّجَرُّدُ عَنِ القَرِينةِ المعيِّنة لذلك، أي: الدّالَّةِ[1] على نفي الحال والصّارفة عنه. نَحوُ قولك: لَيسَ الصُّلحُ قائمًا، أي: الآنَ، كما هو المتبادِر لعدم وجود قرينة تَصرف عنه، بخلاف نحو قوله تعالى[2]: ﴿أَلا يَومَ يأتِيهِم لَيسَ مَصرُوفًا عَنهُم﴾، فإنّها لنفي المستقبل، لوجود القرينة الدّالّة على الاستقبال.

وذهب سيبويه إلى أنّ «ليس» للنّفي مطلقًا، أي: غير مقيَّد بزمان، أي: لا دلالة لها على زمان مخصوص بحيث تُحمل عليه، بل هي محتملة لسائر الأزمنة. ولذلك تارة تقيَّد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة بالمُضِيّ. ويوافقه قول «الصحاح»: «ليس: كلمة نفي».

وبهذا يُعلم أنّ قول الأندلسيّ:[3] «وأحسب أنْ ليس بين القولين أي:[4] قول س وقول غيره، تناقضٌ لأنّ خبر (ليس) إن لم يقيَّد بزمان يُحمل على الحال، وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّدَ به» فيه

---

(١) في الأصل: الدلالة.

(٢) الآية ٨ من سورة هود.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن أحمد المرسي، إمام في النحو والعربية والقراءات، توفي سنة ٦٦١. بغية الوعاة ٢: ٢٥٠.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: أو.

نَظَرٌ. وعلى[1] قول غير سَنَ جرى المصنّف.

والتّاسِعُ والعاشِرُ والحادِيْ عَشَرَ والثّانِيْ عَشَرَ منها: ما زالَ وما فَتِئَ وما بَرِحَ وما انفَكَّ. فهٰذِهِ الأفعال الأربعَةُ موضوعة لِمُلازَمةِ الخَبَرِ، أي: لملازمة مصدر خبرها للمُخبَرِ عَنهُ بذلك الخبر الّذي هو اسمها، علَى حَسَبِ ما يَقتَضِيهُ الحالُ.

نَحوُ: ما زالَ الجُودُ مَحبُوبًا، أي: استمرّت المحبوبيّة ودامت للجود في سائر الزّمن. ويقال بمثل ذلك في نحو: ما فَتِئَ العِلمُ نافِعًا، وما بَرِحَ الجَهلُ مُضِرًّا، وما انفَكَّ الصَّبرُ مُرًّا. لأنّ هذه الأفعال الأربعة معانيها[2] متفقة بلا خلاف.

والثّالِثَ عَشَرَ منها، وهو تمامها: «ما دامَ». وهِيَ موضوعة لِاستِمرارِ الخَبَرِ، أي: لاستمرار مصدره لِلمُخبَرِ عَنهُ الّذي هو اسمها، أي: لتوقيت شيء بمدّةِ دوام ثبوت مصدر خبرها لِاسمها. نَحوُ: لا راحةَ ما دامَ الخِلافُ مَوجُودًا. فقد أُقِّتَ عدم الراحة بمدّة دوام وجود الخلاف.

[شروط عملها]:

وهٰذِهِ الأفعالُ الثّلاثةَ عَشَرَ تكون بالنِّسبةِ لِلعَمَلِ علَى ثَلاثةِ أقسام:

القسم الأوّلُ: ما يَعمَلُ العملَ المذكور بِلا شَرطٍ. وهي ثمانِيةٌ، مِن «كانَ» إلَى «لَيسَ» بإدخال الغاية، أي: «كانَ / ولَيسَ» وما بَينَهُما. ١٣١

وهو: أمسَى وأصبح وأضحى وظَلّ وباتَ وصارَ.

والقسم الثّانِي: ما يُشتَرَطُ فِيهِ، أي: ليعمل العملَ المذكور، نَفيٌ بأيِّ

(١) سقطت الواو من م.

(٢) سقطت من م.

أداةٍ كانَتْ، سواء كانت حرفًا نحو: ما أو لم أو إن أو لا أو لن، أو اسمًا أو فعلًا، ملفوظًا بها أو مقدَّرة، أو شِبهُهُ أي: النفيِ. وهُوَ[1] النَّهيُ، ومنه الدُّعاءُ بـ «لا» خاصّةً، والاِستِفهامُ. ولم يُذكر هذا الثّالث في «التّوضيح».
وإنّما كان النّهي والاستفهام شبيهين بالنفي، لأنّ النّهي فيه عموم، والاستفهام كذلك لأنّه سؤال عن غير مُعيَّن[2] يُطلب تعيينه في الجواب.

وهُوَ أي: القسم الثّاني أربَعةٌ:

أحدها: «زالَ» ماضي «يَزالُ» من باب «فَعِلَ» بالكسر «يَفعَلُ» بالفتح كـ «عَلِمَ يَعلَمُ»، ولا مصدر له ولا أمر عند الجمهور، لا ماضي «يَزِيلُ» بفتح الياء من باب «فَعَلَ» بالفتح «يَفعِلُ» بالكسر كـ «ضَرَبَ يَضرِبُ»، فإنّه تامّ بمعنى: مازَ،[3] أي: مَيَّزَ، وله مصدر وأمر - فأمره: «زِلْ» بكسر الزّاي بمعنى: مِزْ، أي: مَيِّزْ. تقول لآخَرَ:[4] زِلْ ضأنَك عن مَعزِك، أي: مَيِّزْ بينهما. ومصدره الزَّيل، بفتح الزّاي بمعنى التمييز - ولا ماضي «يَزُولُ» من باب «فَعَلَ» بالفتح «يَفعُلُ» بالضّمّ كـ «نَصَرَ يَنصُرُ»، فإنّه تامّ بمعنى: انتَقَلَ، وله مصدر وأمر أيضًا. فأمره: «زُلْ» بضمّ الزّاي بمعنى: انتَقِلْ. تقول لآخَرَ:[4] زُلْ عن مكانك، أي: انتَقِلْ عنه. ومصدره الزَّوال بمعنى: الانتقال.

والثّاني: «فَتِئَ» بكسر العين بوزن «شَرِبَ» وبفتحها بوزن «أكَلَ»،

---

(١) هذا ما في م والشرح والعطار. وفي الأصل: «وهي». وفي الحاشية عن نسخة: وهو.

(٢) كذا. والمراد بالاستفهام هنا النفي والاستبعاد، أي: الإنكار الإبطالي. انظر العطار ص ٩٦. وقلّ من النحاة من ذكر الاستفهام في هذا المجال.

(٣) في الأصل: ما زال.

(٤) م: الآخر.

ومضارعه «يَفتَأُ» بفتح العين. ورُبّما قيل: «[فَتُؤَ] يَفتُؤُ» بضمّهما.[1]

والثّالث: «بَرِحَ».

والرّابع: «انفكّ».

وإنّما اشتُرِطَ فِيها، أي: في هذه الأفعال الأربعة لتعمل العملَ المذكورَ، ذٰلِكَ أي: تقدُّمُ النّفي أو شِبهِه، لِأنَّ مَعناها النَّفيُ ونَفيُ النَّفيِ إثباتٌ، أي: يلزمه[2] الإثبات الدّائم. ومِن ثَمّ كانت هذه الأفعال مفيدة لملازمة مصدرِ خبرِها لِاسمها.

والقِسمُ الثّالِثُ: ما يُشتَرَطُ فِيهِ، أي: لعمله العمل المذكور، تَقَدُّمُ «ما» المَصدَرِيّةِ الظَّرفِيّةِ. وهُوَ: «دامَ» خاصّةً، وسيأتي في كلامه بيان معنى كونها مصدريّةً وظرفيّةً.

ثمّ أعاد أمثلة هذه الأفعال الثّلاثةَ عشَرَ، لبيان كيفيّة الإعراب، فقال: مِثالُ «كانَ» مع اسمها وخبرها قَولُكَ: كانَ زَيدٌ قائمًا. فـ «كانَ»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ يَرفَعُ الاِسمَ ويَنصِبُ الخَبَرَ. وزَيدٌ: اسمُها وهُوَ مَرفُوعٌ بها. وعَلامةُ رَفعِهِ الضَّمّةُ الظّاهرة. وقائمًا: خَبَرُها وهُوَ مَنصُوبٌ بها. وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة.

وسُمِّيَتْ أي: «كان» ناقِصةً لِافتِقارِها إلَى خَبَرٍ مَنصُوبٍ، جيء به عوضًا عمّا فاتها وأخواتِها من الدّلالة على الحَدَث، إذ هي لمجرّد الزّمان[3] المجرّد عن الحَدَث. ومِن ثَمَّ قيل لها: أفعال العبارة، أي:

---

(١) م: «بضمها». وما بين معقوفين تتمة يقتضيها السياق.

(٢) م: يلزم.

(٣) في الأصل: بمجرد الزمان.

ليست أفعالًا حقيقية.[1] ولعدم دلالتها على الحَدَث لم تؤكَّد بالمصدر.[2]

وهذا أشهر القولين. والثّاني: أنّها تدلّ على الحَدَث إلّا «ليس». وهو الصّحيح. ولم يُكتفَ بمرفوعها الّذي هو اسمها. وسيصرّح المصنّف بأنّ معنى التّمام في هذه الأفعال أن يُكتفى بالمرفوع ولا يُحتاج إلى المنصوب، لدلالتها حـ على الزّمان والحَدَث جميعًا، كغيرها من الأفعال الحقيقية.

وكَذٰلِكَ، أي: ومثل هذا القولِ في الإعراب ومعنى النقص في «كان»، القَولُ في باقِيها أي: الأفعالِ المذكورة. تَقُولُ: أمسَى زَيدٌ فَقِيهًا. فـ «أمسَى»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وزَيدٌ: اسمُها وهو مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. وفَقِيهًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة. وسُمّيتْ ناقصة لافتقارها إلى خبر منصوب الخ ما تقدّم.

وأصبَحَ عَمرٌو وَرِعًا. فـ «أصبَحَ»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وعَمرٌو: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. ووَرِعًا: خَبرُها وهو منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وأضحَى مُحَمَّدٌ مُتَعَبِّدًا. فـ «أضحَى»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. ومُحَمَّدٌ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. ومُتَعَبِّدًا: خَبَرُها منصوب بها./ وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة. ١٣٢

وظَلَّ بَكرٌ ساهِرًا.[3] فـ «ظَلَّ»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وبَكرٌ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. وساهِرًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

---

(١) في الأصل: «حقيقة». وسقطت الواو من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) كذا. وهو مناقض لما جاء من تفسيره «ظل» قبل.

وباتَ أخُوكَ نائمًا. فـ «باتَ»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وأخُوكَ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الواو[1] الظاهرة. ونائمًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وصارَ السِّعرُ رَخِيصًا. فـ «صارَ»: فعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والسِّعرُ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمّة الظّاهرة. ورَخِيصًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

ولَيسَ الزَّمانُ مُنصِفًا. فـ «لَيسَ»: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والزَّمانُ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمّة الظّاهرة. ومُنصِفًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وما زالَ الرَّسُولُ صادِقًا. فـ «ما»: نافِيةٌ. وزالَ: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والرَّسُولُ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمّة الظّاهرة. وصادِقًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

ولا تَزَلْ قائمًا. فـ «لا»: ناهية. وتزل: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «لا». واسمها مستتر فيها. وقائمًا: خبرها.

ولا يَزَلِ اللهُ مُحسنًا إليكَ: لا: دعائيّة. ويزل: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «لا». والله: اسمُها. ومُحسنًا إليك: خبرها.[2]

وأزالَ زيدٌ قائمًا؟ فالهمزة: للاستفهام. وزال: فعل ماض ناقص. وزيد: اسمها. وقائمًا: خبرها.

وما فَتِئَ العَبدُ خاضِعًا: فـ «ما»: نافيةٌ. وفَتِئَ: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ.

---

(١) في الأصل: «الضمة». وفي الحاشية عن نسخة: الواو.

(٢) كذا، بإغفال إعراب: إليك. م: واسمها مستتر فيها ومحسنًا خبرها.

والعَبدُ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمّة الظّاهرة. وخاضِعًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وما انفَكَّ الفَقِيهُ مُجتَهِدًا. فـ «ما»: نافِيةٌ. وانفَكَّ: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والفَقِيهُ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. ومُجتَهِدًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وما بَرِحَ صاحِبُكَ مُبتَسِمًا. فـ «ما»: نافِيةٌ. وبَرِحَ: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وصاحِبُكَ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. ومُبتَسِمًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

ولا أصحَبُكَ ما دامَ زَيدٌ مُتَرَدِّدًا إلَيكَ. فـ «ما»: ظَرفِيّةٌ مَصدَرِيّةٌ. وسُمِّيَتْ «ما» هذِهِ ظَرفِيّةً لِنيابتِها عَنِ الظّرفِ ـ وهُوَ المُدّةُ ـ وسُمِّيتْ مَصدَرِيّةً لِتأوُّلِها[1] مَعَ صِلتِها بِمَصدَرٍ، أي: يحلّ المصدر محلّها ومحلّ صلتها، وح يكون التَّقدِيرُ في المثال المذكور: لا أصحبك مُدّةَ دَوامِ زَيدٍ مُتَرَدِّدًا إلَيكَ.

بخلاف ما إذا لم يتقدّمها «ما»، أو كانت غير ظرفيّة، فإنّها لا تعمل، وإن ولي مرفوعَها منصوب كان حالًا. نحوُ: دامَ زيدٌ صحيحًا، وأعجبُ ما دامَ زيدٌ صحيحًا أي: من دوامه صحيحًا، لا من مدّة دوامه. ولا توجد الظرفيّة بدون المصدريّة. وأمّا قوله تعالى[2]: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾ فلم تنب عن الظّرف، لأنّ المعنى: كلّ وقتٍ أضاء لهم. والزّمان المخفوض لا يُسمّى ظرفًا اصطلاحًا.

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لتأويلها.

(٢) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

ولمّا كانت «ما» هذه لا يشملها قولهم «ظرفيّة» عبّر في «المغني» بدله بـ «زمانيّة». ولا يلزم من وجود «ما» المصدريّة الظرفيّة العملُ، بدليل[1]: ﴿خالِدِينَ فِيها، ما دامَتِ السَّماواتُ والأرضُ﴾، لأنّه لا يلزم من وجود الشّرط وجودُ المشروط.

وكذَا، أي: ومثل القول في هذه الأفعال الثّلاثةَ [عَشَرَ][2] عملًا وإعرابًا، القَولُ فِيما تَصَرَّفَ مِنها أي: من هذه الأفعال، أي: ما أُخِذَ من تلك الأفعال واشتُقّ، مِنَ المُضارِعِ والأمرِ واسمِ الفاعِلِ واسمِ المَفعُولِ. وكَذا المَصدَرُ، علَى رأيِ الكُوفِيِّينَ القائلين بأن المشتقّ منه هو الفعل الماضي. ومذهب جمهور البصريِّين أنّ المشتقّ منه هو المصدر.

وظاهر صنيعه أنّ المصدر هو محلّ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، وأنّ المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقّة من الفعل الماضي اتّفاقًا./ ١٣٣ وليس كذلك. ولعلّه تبع في ذلك ظاهر كلام المحقّق[3] في «شرح تصريف العزّيّ».[4]

وهو معترَض بأنّه لم يوافق[5] مذهبَ جمهور البصريّين من أنّ الفعل بأنواعه واسم الفاعل واسم المفعول مشتقّة[6] من المصدر، ولا مذهبَ الكوفيّين من أنّ المصدر والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم

---

(١) الآيتان ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود.

(٢) من م.

(٣) هو السعد التفتازاني.

(٤) ص ٣.

(٥) م: لم يوافقه.

(٦) في الأصل وم: مشتق.

المفعول مشتّقة من الفعل الماضي، ولا مذهبَ بعض البصريّين من أنّ الفعل مطلقًا مشتقّ من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقّان من الفعل، ولا مذهبَ بعض آخَرَ منهم من أنّ الفعل الماضي مشتقّ من المصدر، والمضارع مشتقّ من الماضي، والأمر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقّة[1] من المضارع.

[ما يتصرّف منها]:

ثمّ لا يخفى أنّ هذه الأفعال منها ما لا يتصرّف بحال. وهو «ليس» باتّفاق - قال المصنّف:[2] لأنّها وُضعتْ وضع الحروف، من حيث لا يُفهم معناها إلّا بذكر متعلّقها - و«دامَ» على الأصحّ. قال المصنّف[3] نقلًا عن أبي حيّان: لأنّها لا تكون إلّا صلة لـ «ما» الظرفيّة كما علمتَ، ولا يقع صلتها إلّا الفعل الماضي. وأمّا ما جاء من: يدومُ ودُمْ ودائم ودَوام، فمن تصرّفات «دامَ» التّامّة.[4]

ومنها ما يتصرّف تصرّفًا ناقصًا. وهو: زالَ وفَتِئَ وانفكَّ وبَرِحَ. فإنّه لم يستعمل منها أمرٌ، لأنّ من شرط عملها تقدُّمَ النفي كما علمتَ، وهو لا يدخل على الأمر، ولا مصدرٌ. وفي «البهجة المَرْضيّة»[5] أنه لم يأت منها وصف أيضًا. وفيه نظرٌ.

---

(١) سقط «من الفعل الماضي... مشتقة» من م.

(٢) التصريح ١: ١٨٦.

(٣) التصريح ١: ١٨٦. وانظر النكات الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٦٩.

(٤) م: الثانية.

(٥) ص ٤٩.

ومنها ما يتصرّف تصرّفا تامًّا، وهو الباقي، فمنه «كان». تَقُولُ في مُضارِعِ «كانَ»: يَكُونُ زَيدٌ قائمًا. فـ «يَكُونُ»: فِعلٌ مُضارِعٌ ناقِصٌ. وزَيدٌ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. وقائمًا: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وتقول في الأمرِ منها: كُنْ قائمًا. فـ «كُنْ»: فِعلُ أمرٍ ناقِصٌ. واسمُهُ مُستَتِرٌ فِيهِ وجوبًا في محلّ رفع به. وقائمًا: خَبَرُهُ منصوب به. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

وتقول في اسمِ الفاعِلِ منها: كائنٌ زَيدٌ قائمًا. فـ «كائنٌ»: اسمُ فاعِلِ «كانَ» الناقِصةِ. وزَيدٌ: اسمُهُ مرفوع به. وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة. وقائمًا: خَبَرُهُ منصوب به. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

ولا يخفى أنّ اسم الفاعل في هذا التّركيب يجوز أن يكون مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد. وحَ يجعل خبره من حيث النّسخُ سادًّا مسدّ خبره من حيث الابتدائيّةُ، لأنّ به تمام الفائدة. ولا يضرّ كونه منصوبًا، لأنّه ليس خبرًا حقيقيًّا، وإنّما هو سادٌّ مسدّه. وربّما ينازِع فيه قولهم: «ويُغني عن الخبر مرفوعُ وصفٍ». إلّا أن يقال: هي قضيّة مهملة.

وقيل: السّادّ مسدّ الخبر هو الاسم. ورُدّ بأنّ الكلام لا يتمّ به وشأنُ السادّ أن يتمّ به الكلام. وقيل: السّادّ هو مجموع الاسم والخبر. وفيه أنّ الجملة ليست مرفوعَ وصفٍ. وفيه ما تقدّم. وقيل: السّادّ محذوف. ورُدّ بأنّه مخالف للظّاهر.

وإذا قلنا بجواز تعدّد خبر المبتدأ ـ وهو الصّحيح كما تقدّم ـ هل[1]

---

(١) كذا بعدم الفاء الرابطة للجواب. انظر ص ٣٤.

يجوز تعدّد خبر هذه الأفعال وما تصرّف منها أوْ لا؟[1] ذكر الشّيخ أبو حيّان أنّ الظّاهر من كلام س لا. ونصّ عليه ابن دُرُستُوَيهِ واختاره ابن أبي الرّبيع لأنّها شُبّهتْ كما تقدّم بـ «ضَرَبَ»، وهو لا يتعدّى إلّا لمفعول واحد، وما شُبّه به يجري مجراه.

وتقول في اسم المَفعُولِ منها علَى رأيٍ قال به الجمهور، وهو جواز بناء «كان» النّاقصة وأخواتها للمفعول: زيدٌ مَكُونٌ قائمٌ.[2] فـ «مَكُونٌ»: اسمُ مَفعُولِ «كانَ» النّاقِصةِ، مُحَوَّلٌ[3] عَنِ اسمِ الفاعِلِ [الرّافِعِ][4] لِلاِسمِ النّاصِبِ لِلخَبَرِ. فأصل «مكون قائم»: كائنٌ زيدٌ قائمًا. فـحُوِّل «كائن» إلى «مكون» ـ وقد علمتَ وجه الأصالة في ذلك، في باب «نائب الفاعل» ـ وحُذِفَ الاِسمُ وأُنِيبَ عَنهُ الخَبَرُ،[5] كما قال الفرّاء، فارتَفَعَ ارتِفاعَهُ.

ولا يخفى أن «يكونَ»[6] في هذا التركيب مبتدأ يُقام خبرُه من حيث النّسخُ مَقام خبره من حيث الابتدائيّة.[7] ولا بِدع لأنّه مرفوعُ وصفٍ. وفيه[8] أنّ هذا إخبار بالجملة ولا رابط، وأنّهم حصروا نائب الفاعل في المفعول به/ والمجرور والمصدر والظرف، وليس هذا ١٣٤

---

(١) سقط «أو لا» من م.

(٢) في الأصل: «قائمًا». وانظر الشرح.

(٣) في الأصل: تحول.

(٤) من م والشرح.

(٥) أي: قائم. وقد سد مسد الاسم.

(٦) في الأصل: مكون.

(٧) في العطار ص ٩٨ أن «قائم» سدّ مسدّ اسم «مكون»، مسدّ خبر المبتدأ: مكون. م: مبتدأ يقام خبره من حيث الابتداء به.

(٨) سقطت الواو من م.

واحدًا منها، إلّا أن يقال: ذاك[1] فيما ناب عن فاعل اصطلاحًا، وما ناب عنه ما ذُكر ليس فاعلًا اصطلاحًا.[2]

وقِيلَ: لا يُبنَى مِنَ النّاقِصةِ اسمُ مَفعُولٍ. وقال به أبو عليّ الفارسيّ، وأورَدَ عليه تلميذه ابن جنّي أنّ سَ قال في كتابه: كائنٌ ومكونٌ كضارِب ومَضروب. فأجابه بقوله: ما كلٌّ[3] داءٍ يعالجه الطبيب. ولعلّ سَ إنّما[4] قصد أن يبيّن أنّ هذا الفعل متصرّف. ومِن ثَمّ لم يذكر ما يُقام مَقام اسمه إذا حُذف، ولم يذكر[5] الاسم والخبر لـ «كائن».

وأجاب السّيرافيّ بأنّ سَ أشار إلى أنّ «كان» إذا بُنيتْ للمفعول يُحذف اسمها ويُقام ضمير مصدرها، أي: المفهوم منها، مَقامَه. وذكر ابن عُصفور أنه يُقام مَقامَ اسمها المحذوف الظّرفُ أو المجرور، فيقال: مكونٌ فيه أو عندك. وقد صرّح بذلك سَ في «باب الظّرف»، أي: فقد قال المصنّف في «التّصريح»: واسم المفعول كقول سَ في الظّرف: «مكونٌ فيه». قاله أبو حيّان.[6] انتهى.

وهذا تصريح بجواز بناء «كان» النّاقصة للمفعول، وأنه لا يُقام خبرها مَقام اسمها بل يُقام مَقامَه إمّا ضميرُ المصدر المفهوم منها أو

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ذلك.

(٢) م: ليس فاعل اصطلاحًا.

(٣) كل: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: ما يعالج.

(٤) سقطت من م.

(٥) سقط «ما يقام... ولم يذكر» من م.

(٦) التصريح ١: ١٨٧. وانظر النكات الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٦٩. م: قاله الشيخ أبو حيان.

الظّرف أو المجرور. وفي كلام بعضهم: إن قلنا: إنّها أي «كان» النّاقصة تعمل في الظرف، أي: بأن قلنا بدلالتها على الحَدَث، أُقيم[1] مَقام اسمها، وإلّا بأن قلنا «إنها لا تعمل فيه لعدم دلالتها على الحَدَث» تعيَّن ضميرُ المصدر.

فعُلم أنّ من يقول ببناء «كان» للمفعول لا يقول بإقامة خبرها مَقام اسمها، كما قال المصنّف تبعًا للفرّاء، وحَ يجب أن يبقى منصوبًا، فتقول: مكونٌ عندَك أو في الدّار قائمًا، أو مكونٌ قائمًا. وحَ: يكون «قائمًا» [قائمًا][2] مقام خبره من حيث الابتداءُ، ولا يضرّ كونه منصوبًا، لِما تقدّم.

واختار الشّيخ أبو حيّان مذهب أبي عليّ الفارسيّ،[3] حيث قال: والذي نختاره مذهبُ الفارسيّ، وهو عدم جواز بناء «كان» وأخواتها للمفعول، قال: إذ[4] لم يُسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس يأباه، فوجب اطّراحه. انتهى.

وتقول في المَصدَرِ من «كان»: عَجِبتُ مِن كَونِ زَيدٍ قائمًا. فـ «كَون»: مَصدَرُ «كانَ» النّاقِصةِ. وزَيد: مَجرُورٌ به، وأمّا قوله «بالإضافة» فعلى التّسامح، ومَوضِعُهُ رَفعٌ علَى أنّهُ اسمُهُ. وقائمًا: خَبَرُهُ منصوب به. وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة.

---

(١) أي: الظرف.

(٢) من م.

(٣) سقط «حيث... الفارسي» من م.

(٤) م: إذا.

والمصدر في قول الشاعر:[1]

* وكَونُكَ إيّاهُ، علَيكَ، يَسِيرُ *

[فـ «كون»]:[2] مبتدأ، والكاف: اسمه، وإيّاه: خبره من حيث النَّسخُ، ويسير: خبره من حيث ابتدائيَّتِه.

وقِيلَ: لا مَصدَرَ لِلنّاقِصةِ. فيكون تصرّفها ناقصًا. وقِسْ علَى ذٰلِكَ، أي: على ما تصرّف من «كان» من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، ما تَصَرَّفَ أي: أُخِذَ واشتقّ مِن أخَواتِها: المتصرِّف تصرّفًا تامًّا، الّذي هو: أمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار ـ فيقال في إعراب المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول منها ما قيل فيها[3] ممّا ذُكر ـ أو تصرّفًا ناقصًا، الّذي هو: زالَ وفتِئَ وانفكَّ وبَرِحَ. فيقال في إعراب المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منها، على ما تقدم، ما قيل فيها ممّا ذُكر.[4]

[ما يكون منها تامًّا]:

وكُلُّها أي: «كان» وأخواتِها يَجُوزُ استِعمالُها تامّةً، فيُكتفى بمرفوعها ولا يُحتاج إلى منصوب، كما يجوز استعمالها ناقصة فتفتقر

---

(١) عجز بيت صدره:

بِبَذلٍ وحِلمٍ، سادَ في قَومِهِ الفَتَى

العيني ٢: ٥٠ والهمع ١: ١١٤ والدرر ١: ٨٣.

(٢) من م.

(٣) م: بها.

(٤) في الأصل وم: فيها فيما ذكر.

إلى المنصوب، إلّا ثلاثةً منها. وهي: لَيسَ وفَتِئَ وزالَ. فإنّها لا تُستعمل تامّة، بل هي مُلازِمةٌ لِلنَّقصِ.

وقد علمتَ معنى النّقص، وهو احتياجها للمنصوب وعدم اكتفائها بالمرفوع. ومَعنَى التَّمام: أن تَكتَفِيَ بِمَرفُوعِها، ويقالَ له: فاعلٌ حقيقة،[1] ولا تَحتاجَ إلَى مَنصُوبٍ. حتّى إذا وقع[2] بعدها أُعرب حالًا، لا خبرًا.

وتكُونُ هذه الأفعال حـ أفعالًا قاصِرةً أي: لازمة، ومَعانِيها مُختَلِفةٌ. فمَعنَى «كانَ» حـ وُجِدَ، نحوُ: «كانَ اللهُ ولا شَيءَ مَعَهُ»،[3] ونحو: إذا كان الشتاء. وقيل: هي فيه بمعنى: حَضَرَ.

ومعنى ظَلَّ زيدٌ:/ أقامَ نَهارًا، ومعنى باتَ زيدٌ: أقامَ لَيلًا، ومعنى أصبَحَ زيدٌ [وأضحَى زيدٌ][4] وأمسَى زيدٌ: دَخَلَ في وقت الصَّباحِ والضُّحَى والمَساءِ. قال الله، تعالى[5]: ﴿فسُبحانَ اللهِ، حِينَ تُمسُونَ، وحِينَ تُصبِحُونَ﴾ أي: تدخلون في وقت المساء والصّباح. ومعنى بَرِحَ زيدٌ وانفَكَّ زيدٌ: انفَصَلَ. وتُستعمل «بَرِحَ» بمعنى: ظهَرَ. ومنه: بَرِحَ الخفاءُ أي: ظهر. ومعنى «صار»: رجَعَ نحوُ[6]: ﴿ألا إلَى اللهِ تَصِيرُ

١٣٥

---

(١) سقطت من م.

(٢) سقط «حتى إذا وقع» من م.

(٣) حديث شريف بخلاف في اللفظ. انظر المستدرك ٢: ٣٤١ وفتح الباري ٦: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٤) من م.

(٥) الآية ١٧ من سورة الروم.

(٦) الآية ٥٣ من سورة الشورى.

الأُمُورُ﴾ أي: ترجِع، وبمعنى: انتقلَ نحوُ: صار الأمر إليك، أي: انتقلَ. ومعنى «دامَ»: بَقِيَ. ومنه[1]: ﴿خالِدِينَ فِيها، ما دامَتِ السَّماواتُ والأرضُ﴾ أي: بقيتْ.

(١) الآيتان ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود. وفي الأصل: «ومنها». وفي الحاشية عن نسخة: ومنه.

الباب السادس من المرفوعات

بابُ خَبَرِ «إنَّ» وخَبَرِ أخَواتِها

أي: نظائرِها. وقد تقدّم وجه التَّسمية[1] بذلك.

اعلَم - يا مَن يتأتّى منه العِلم، وفَّقَكَ اللهُ، تقدَّم معناه -[2] أنَّ «إنَّ» وأخَواتِها، أي: نظائرَها، تَنصِبُ الاِسمَ أيِ: المبتدأ، أي: الّذي يُعرب مبتدأ لولاها، ويُسمّى اسمَها، وتَرفَعُ الخَبَرَ أي: خبر المبتدأ، أي: الّذي يُعرب خبرًا للمبتدأ لولاها، ويُسمّى خبرَها.

وهي تسمية اصطلاحيّة، كما علمتَ في نظيره. وهذا القسم الثّاني من النّواسخ بالمعنى المتقدّم،[3] وعند الكوفيّين لا عمل لـ «إنَّ» وأخواتها في الخبر، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها.

وإنّما عملتْ هذه الأحرف[4] هذا العمل لأنّ فيها شَبهًا بالفعل لفظًا ومعنى. أمّا لفظًا فمن حيث بناؤها[5] على ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة، ولزومُ آخرها الفتحَ - وذكر المصنّف في «التّصريح» أنّ «أنَّ» المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة - وأمّا معنًى فمن حيث إنّ في «أنّ وإنَّ» معنى: أكّدتُ، وفي «كأنّ» معنى: شبّهتُ، وفي «لكنّ» معنى: استدركتُ، وفي «ليت» معنى: تمنّيتُ، وفي «لعلّ» معنى: ترجّيتُ.

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: تسميته.

(٢) أي معنى: وفقك الله.

(٣) فوقه في الأصل بقلم آخر: الذي هو من النّسخ بمعنى الإزالة.

(٤) سقط «هذه الأحرف» من م.

(٥) في الأصل و م: «بنائها»، وهو جائز، والوجه من العطار ص ٩٥. ولفظًا: مفعول مطلق للمبتدأ المحذوف: الشَّبهُ.

ولقوّة هذا الشّبه عملتْ عملَ الفعل الغيرَ الطبيعيِّ له،[1] لأنّ العمل الطبيعيّ للفعل، كما علمتَ، رفعُ الأوّل الّذي هو الفاعل ونصب الثّاني الّذي هو المفعول، وغير الطبيعيّ عكسه. وهو دليل على قوّة المشابهة. ومِن ثَمّ ذكر المصنّف أنّها إنّما عملتْ هذا العملَ، أي: الغيرَ الطبيعيِّ، تَشبِيهًا بِفِعلٍ تَقَدَّمَ مَنصُوبُهُ علَى مَرفُوعِهِ، الدّالُّ ذلك[2] على قوّة التصرّف لقوّة المشابهة. وذكر المصنّف في «التّصريح» أن ذلك تنبيه على الفرعيّة.

وهِيَ أي: «إنّ» وأخواتها سِتّةُ أحرُفٍ، على المشهور. أحدها «إنَّ» المَكسُورةُ الهَمزةِ، وثانيها «أنَّ» المَفتُوحةُ الهَمزةِ، وثالثها «كأنَّ»، ورابعها «لكِنَّ»، المُشدَّداتُ النُّوناتِ الأربَعةِ،[3] أي: نون: إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ، بخلاف المخفّفات النون فإنّ فيها تفصيلًا:

وهو أنّ الأكثر في «إن» المكسورةِ الهمزة الإهمالُ، لزوال اختصاصها بالجملة الاسميّة. وكان مقتضى ذلك[4] وجوبَ الإهمال، لكن أُعملَتِ[5] استصحابًا للأصل. وأمّا «أن» المفتوحةُ الهمزةِ[6] فتبقى

---

(١) أي: المغايرَ الطبيعيَّ للفعل. فأل الأولى: حرفية موصولة، والإضافة لفظية كما ترى، والتعبير صحيح فصيح. انظر الورقة ٧.

(٢) أي: العمل.

(٣) كذا، وهو جائز لأن العدد لم يضف إلى المعدود. انظر الورقة ٧.

(٤) م: تلك.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: استعملت.

(٦) في الأصل: «مفتوحة الهمزة». وهو خطأ شائع بين المتأخرين والمعاصرين، لأن المراد هو: المفتوحة همزتها. فأل: حرفية موصولة في الأول، ونائبة عن ضمير الغائبة في الثاني. انظر الورقة ٧ وما مضى في الفقرتين الماضية والتي قبلها.

على عملها، لكن يجب في اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا وفي خبرها أن يكون جملة.

وكذا «كأن» تبقى على عملها، ولا يجب في اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا، ولا يجب في خبرها أن يكون جملة، بل يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها. وفي كلام شيخ المحقّقين:[1] وإذا خُفّفتْ «كأن» فالأصحّ إلغاؤها. انتهى.

وأمّا «لكن» فتُهمل وجوبًا. وعن الأخفش ويونس جواز إعمالها. قال شيخ المحقّقين: ولا أعلم له شاهدًا. وقال المصنّف في «التّصريح»: لم يُسمع من العرب: «ما قام زيد لكنْ[2] عمرًا قام» بنصب «عمرو». وما ورد عن يونس أنّه حكَى فيها العمل فهي رواية لا تُعرف.

وخامسها «لَيتَ»، وسادسها «لَعَلَّ»، المَفتُوحتانِ.[3]

[معاني هذه الأحرف]:

ومَعانِيها، أي: هذه الأحرف السّتّة، مُختَلِفةٌ.

فـ «إنَّ» المَكسُورةُ الهمزة و«أنَّ» المَفتُوحةُ الهمزة موضوعتانِ[4] لِـمجرّد تَوكِيدِ، أي: تقويةِ الحكم أي: النِّسبةِ، أي: التّصديقِ بوقوعها أو عدمِ وقوعها ـ وذلك إذا كان المخاطَب عالمًا أي: مصدّقًا بذلك. وهما حَ عوض عن تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار تامّ ـ ولِرَفعِ الشَّكِّ

---

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: لكنه.

(٣) في الشرح: المفتوحان.

(٤) في الأصل و م: «موضوعان». وقوله «المكسورة والمفتوحة» يوجب التأنيث هنا.

١٣٦ عَنها[١] أي: النّسبةِ، أي: التردّد في أنّ النّسبة واقعة أم لا، ولرفع/ الإنكارِ لَها.[٢]

وهو[٣] لرفع الشّكّ مستحسن، ولرفع الإنكار واجب، ولمجرّد التّأكيد لا ولا.[٤] لكنّ المفهوم من[٥] كلام بعضهم أنّه إنّما يحسن التّأكيد إذا كان للمخاطب ظنٌّ على خلاف حكمك. وحملَه بعضهم على كلمة «إنّ» خاصّةً، بخلاف سائر المؤكّدات.

فعُلم أنّه لا يؤتى بهما، إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردّد فيه، إلّا إذا نُزّل منزلة المتردّد أو منزلة المنكر. وقد يؤتى بهما لغير ذلك، فيستعملان في الأمر الذي وُجد وكان يُظنّ به ألّا يوجد، كقول مَن أحسنَ إلى شخص وقابله ذلك الشّخص بالإساءة: أحسنتُ إلى فلان، ثمّ إنّه كان جزائي منه ما ترى.

و«كأنَّ» موضوعة لِلتَّشبِيهِ بمعنى المشابهة والمشاركة. وهُوَ أي: التّشبيه لا بالمعنى المذكور[٦] لغة: الدَّلالةُ علَى مُشارَكةِ أمرٍ، وهو هنا المُشبَّه،[٧] لِأمرٍ وهو المشبَّه به، في مَعنًى. وهو وجه الشَّبه الّذي قُصِد اشتراك الطرفين فيه.

---

(١) يعني: إذا كان المخاطَب مترددًا فيها.

(٢) يعني: إذا كان المخاطَب منكرًا لها.

(٣) أي: استعمالهما في التعبير. وسقط «لرفع الشك مستحسن» من م.

(٤) يعني: لا يستحسن ولا يجب، إذا كان المخاطَب عالمًا بالنسبة المذكورة. وسقطت «لا» الثانية من م.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: في.

(٦) م: لا معنى المذكور.

(٧) م: الشبه.

و«لكِنَّ» موضوعة لِلإستِدراكِ. وهُوَ أي: الاستدراك تَعقِيبُ الكَلامِ بِرَفعِ ما: شيءٍ يُتَوَهَّمُ ثُبوتُهُ، أو برفع نفي ما يتوهّم[1] نَفيُهُ. فـ «نفيه» معطوف على «ثبوته» بتقدير[2] مضاف. فالمعنى: أو تعقيبُ الكلام بإثبات ما يتوهّم نفيُه. لأنّ رفع النفي إثبات، وهو أولى[3] من جعل «نفيه» نائبَ[4] فاعلِ فعلٍ محذوف مع مضاف ومضاف إليه، الّذي سلكه بعض الفضلاء، لِما فيه من التكلّف.

ولو اقتصر على قوله «رفع ما يتوهّم ثبوته» لكفاه، لأنّ المتوهَّم ثبوتُه إمّا إثباتٌ أو نفيٌ.[5] وبعضهم قَصَر نظرَه على الظّاهر، فقال: لم يظهر مثال لرفع ما يُتوهَّم نفيه. ﴿فاعتَبِرُوا. يا أُولِي الأبصارِ﴾.[6]

وقد تأتي لمجرّد التّأكيد نحوُ: لو جاءني زيد أكرمتُه، لكنّه لم يجئ. فقد أكّدتْ ما أفادته «لو» من الامتناع. وهي بسيطة. وقال الكوفيّون غيرَ الفرّاء: هي مركّبة من «لا إنّ»، فطُرحَتِ[7] الهمزة تخفيفًا، وزيدت الكاف بينهما. وفيه أنّ الكاف الزائدة مفتوحة.

و«لَيتَ» موضوعة لِلتَّمَنِّي. وهي محبّةُ حصول الشّيءِ الغيرِ الواجبِ حصولُه[8] مستحيلًا كان، وتعلّقه به أكثر، أو ممكنًا غير مترقَّبٍ حصولُه،

---

(١) سقط «نفي ما يتوهم» من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: أدل.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الأصل: إثباتًا أو نفيًا.

(٦) الآية ٢ من سورة الحشر، اقتبسها المؤلف هنا تعريضًا بمن قصر نظره.

(٧) م: وطرحت.

(٨) أي: المغاير الواجبَ حصولُه. فالتعبير صحيح فصيح. وسقط «مستحيلًا... مرتقب حصوله» من م.

وتعلّقه به قليل، أي: ميلُ النفس إلى حصول ذلك الشّيء. ولمّا كان من مالت[1] نفسه إلى شيء يطلب حصوله جعلوا التّمنّي طلبًا.

وعليه جرى المصنّف حيث قال: **وهُوَ** أي: التّمنّي **طَلَبُ ما لا طَمَعَ فِيهِ** أي: في حصوله ـ وهو المستحيل حصولُه ـ **أو ما فِيهِ**[2] أي: ما في حصوله عُسرةٌ. وهو الممكن الغيرُ الواجبِ الغيرُ[3] المترقَّبِ حصولُه.

و«**لَعَلَّ**» موضوعة **لِلتَّرَجِّي**. وهو محبّة الشّيء الممكنِ غيرِ الواجب حصولُه، المحبوبِ للنّفس المترقَّبِ الّذي لا وثوق بحصوله، أي: ميلُ النّفس إلى حصول ذلك الشّيء. ولمّا كان[4] مَن مالت نفسه إلى شيء يطلب حصوله جعلوا التّرجّي طلبًا.

وعليه جرى المصنّف حيث قال: **وهُوَ** أي: التّرجّي **طَلَبُ الأمرِ المَحبُوبِ** للنّفس المترقَّبِ حصولُه، الّذي لا وثوق بحصوله. وعلى قياسه يكون الإشفاق خوف الشيء الممكنِ غيرِ الواجب حصولُه، المكروهِ للنّفس المترقَّبِ الّذي لا وثوق بحصوله. والغالب أنّ من خاف من شيء[5] يطلب عدم حصوله. فالإشفاق: طلب عدم الأمر المكروه للنّفس. وفيه أنّه يرجع إلى طلب الأمر المحبوب. فالتّرجّي إذًا شامل للإشفاق.[6]

---

(١) م: مال.

(٢) م: أي: ما فيه.

(٣) سقطت من م. وانظر تعليقنا على أول الفقرة السابقة.

(٤) م: كانت.

(٥) في هذا تعدية للخوف بـ «من». والأولى حمله على أن الخوف هنا بمعنى الفزع.

(٦) م: شامل الإشفاق.

تَقُولُ، إذا أردت التمثيل لهذه الأحرف السّتّة: إنَّ زَيدًا قائمٌ، وبَلَغَنِي أنَّ زَيدًا قائمٌ. فـ «إنَّ» بالكَسرِ أي: كسر الهمزة في الأُولَى، والفَتحِ أي: فتح الهمزة في الثّانِيةِ: حَرفُ تَوكِيدٍ ونَصبٍ ورفع. ولعلّه إنّما اقتصر على النّصب لأنّه المتّفق عليه. وزَيدًا: اسمُها منصوب بها اتّفاقًا. وقائمٌ: خَبَرُها مرفوع بها على الأصح، كما تقدّم.

وأمّا ما جاء من قولهم: «إنَّ الماءُ»، بكسر الهمزة وتشديد النّون ورفع «الماء»، فليس من هذا الباب. وأصله: أنَّ زيدٌ الماءَ، بفتح الهمزة وتشديد النّون، فعل ماض بمعنى: صَبَّ. والماءَ: منصوب على أنّه مفعول به. حُذف الفاعل/ وهو «زيد»، وأُقيم المفعول وهو «الماء» ١٣٧ مَقامه، فرُفع وكُسرَتِ الهمزة، عند مَن يكسر فاء[1] المضاعف المبنيّ للمفعول، فيقول:[2] «رِدَّ» بكسر الرّاء. نبّه عليه المصنّف في «التّصريح»[3] في باب «نائب الفاعل».

وتَمتازُ «أنَّ» المَفتُوحةُ الهمزة عن «إنَّ» المكسورةِ الهمزة، بِكَونِها أي: المفتوحةِ لابُدَّ أن يَطلُبَها عامِلٌ. فتقع الجملة المقترنة[4] بها موقع الفاعل كَمَا مَثَّلْنا له، بقولنا: بلغني أنّ زيدًا قائمٌ، أي: قيامُ زيد. وتقع

---

(١) في الأصل: «ما». وسقطت من م.

(٢) في الأصل و م: فتقول.

(٣) في ١: ٢٩٦.

(٤) كذا، والجملة التي دخلت عليها «أنَّ» انحلت معها في مصدر مؤول، وفقدت جمليّتها. ولو أراد مذهب المعتقدين بقاء الجملة بعد «أنَّ» ـ انظر إعراب الجمل ص ١٩ ـ لكانت الجملة المزعومة صلة الحرف المصدري لا محل لها من الإعراب. فما في موقع الفاعل هو المصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها معًا. م: المقرونة.

موقع المفعول نحوُ: علمتُ أنّك قائمٌ، أي: قيامَك.[1] وتقع موقع المجرور نحوُ: علمتُ بأنّك قائمٌ، أي: بقيامك. بِخِلافِ «إنَّ» المَكسُورةِ، قد لا يطلبها عاملٌ كما مُثِّل، وقد يطلبها عامل نحوُ[2]: ﴿قالَ: إنِّي عَبدُ اللهِ﴾.

وتَقُولُ: كأنَّ زَيدًا أسَدٌ. فـ «كأنَّ»: حَرفُ تَشبِيهٍ ونَصبٍ ورفع. وزَيدًا: اسمُها. وأسَدٌ: خَبَرُها. وهي مركّبة لا بسيطة، على الصّحيح. والأصلُ أي: أصل هذا التّركيب: إنَّ زَيدًا كأسَدٍ.[3] فقُدِّمَتِ الكافُ على «إنَّ»، ليَدُلَّ الكَلامُ مِن[4] أوّلِ الأمرِ علَى التَّشبِيهِ، وفُتِحَتْ همزة «أنّ» لدخول الجارّ الّذي هو الكاف، ولم تصر بالفتح حرفًا مصدريًّا،[5] وصارت الكاف مع «أنّ» كلمة واحدة.

وحَ تكون للتّشبيه[6] المؤكَّد كَباقِي أخَواتِها، أي: أخوات «كأنّ» التي هي: إنّ وأنّ ولكنّ وليت ولعلّ. فإنّها قُدّمتْ لتدلّ على معانيها من أوّل الأمر. فإن الأوّلَين يفيدان التّوكيد من أوّل الأمر، والثّالث يفيد الاستدراك كذلك، والرّابع والخامس يفيدان التّمنّي والتّرجّي كذلك.

وتقول: قامَ النّاسُ لكِنَّ زَيدًا جالِسٌ. فـ «لكِنَّ»: حَرفُ استِدراكٍ ونَصبٍ ورفع. وزَيدًا: اسمُها وهُوَ مَنصُوبٌ بها. وجالِسٌ: خَبَرُها وهُوَ مَرفُوعٌ بها. وما قام النّاس لكنّ عمرًا قائمٌ. فالأوّل لرفع ما يُتوهّم ثبوتُه،

---

(١) سقط «وتقع موقع المفعول... قيامَك» من م.

(٢) الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٣) في الأصل و م: «كالأسد». والتصويب من الشرح والعطار وتقريرات الأنبابي.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: عن.

(٥) م: حرفًا مصدرًا.

(٦) م: يكون التشبيه.

والثّاني لإثبات ما يُتوهَّم نفيُه.

ولَيتَ الحَبِيبَ قادِمٌ. فـ «لَيتَ»: حَرفُ تَمَنٍّ ونَصبٍ ورفع. والحَبِيبَ: اسمُها وهُوَ مَنصُوبٌ بها. وقادِمٌ: خَبَرُها وهُوَ مَرفُوعٌ بها.

ولَعَلَّ اللهَ راحِمٌ. فـ «لَعَلَّ»: حَرفُ تَرَجٍّ ونَصبٍ ورفع. واللهَ: اسمُها وهُوَ مَنصُوبٌ بها. وراحِمٌ: خَبَرُها وهُوَ مَرفُوعٌ بها. و﴿لَعَلَّكَ باخِعٌ نَفسَكَ﴾[1] أي: قاتِلٌ نفسَك. فـ «لعلّ»: حرفُ إشفاقٍ ونصب ورفع. والكاف: اسمها في محل نصب بها. وباخع: خبرها مرفوع بها.

وربّما دخلت «أنْ» في خبرها حملًا لها على «عسَى»، لأنّها بمعناها. ومنه قوله ﷺ: «لَعَلَّ بَعضَكُم أن يَكُونَ ألحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ».[2]

ثمّ لمّا كانت نواسخ المبتدأ والخبر ـ على ثلاثة أقسام، وذكر قسمين منها ـ وهما «كان» وأخواتها [و«إنّ» وأخواتها][3] ـ شرع في القسم الثّالث، وهو ما يزيل حكم المبتدأ والخبر، بمعنى ينصبهما مفعولين له، تتميمًا للأقسام، وإن لم يكن ممّا هو فيه ـ وهو الكلام على المرفوعات ـ بقوله:

---

(١) الآية ٦ من سورة الكهف.

(٢) الأحاديث: ٦٥٦٦ و ٦٧٤٨ في البخاري و ١٧١٣ في مسلم. وانظر الموطأ ص ٧١٨ وسنن النسائي ٨: ٢٣٣ والترمذي ٢: ٣٩٨ و أبي داود ٣: ٣٠١ والمسند ٢: ٣٣٢.

(٣) من م.

بابُ تَتمِيمِ النَّواسِخِ

أي: مُتمِّمِها. وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل، بدليل قوله: **وهُوَ** أي: متمّم النّواسخ **ما يَنصِبُ المُبتَدأ والخَبَرَ مَفعُولَينِ له**، بعد استيفاء فاعله. يقال للمبتدأ: مفعوله الأوّل، وللخبر: مفعوله الثّاني. **وهُوَ** أي: ما ينصِب ما ذكر قسمان: ما يتعلّق معناه بالقلب، ويقال له: فعل القلب. وما لا يتعلّق معناه بالقلب، ويقال له:[1] فعل التّصيير.

[ظنّ وأخواتها]:

فالقسم الأول **«ظَنَّ»**[2] **وأخَواتُها** أي: نظائرها، من كلّ ما ينصِب المبتدأ والخبر مفعولين، ومعناه متعلّق بالقلب. **وهِيَ** أي: **«ظَنّ»** وأخواتُها الّتي هي من أفعال القلوب: **سَبعةٌ**.

وهي: ظَنَنتُ أي: **«ظَنَّ»** من هذا التّركيب، وكذا: **حَسِبتُ وزَعَمتُ وخِلتُ وعَلِمتُ ورأيتُ ووَجَدتُ**. وهذه الأفعال، أعني أفعال القلوب، على قسمين: ما يُفيد ترجيح وقوع المفعول الثّاني، وما يُفيد تحقّق وقوعه.

فالأربَعةُ الأُوَلُ منها ـ وهي: ظننت وحسبت وزعمت وخلت ـ **تُفِيدُ تَرجِيحَ وُقُوعِ المَفعُولِ الثّانِي** أي: تفيد أنّ الحكم على المفعول الأوّل بمضمون المفعول الثّاني صادر عن طرف راجح، دائمًا في «زعمت»، / وغالبًا فيما عداها، وقد تفيد تحقّق ذلك في غير الغالب. ١٣٨

---

(١) سقط «فعل القلب... ويقال له» من م.

(٢) في الشرح والعطار والتنقيح: «ظننت». وسقط «الأول» من م.

والثَّلاثةُ الباقِيةُ منها ـ وهي: علمت ورأيت ووجدت ـ تُفِيدُ تَحقُّقَ وُقُوعِهِ أي: تفيد أنّ الحكم على المفعول الأوّل[1] بمضمون المفعول الثّاني صادر عن علمٍ وتحقّق، دائمًا في «وجدت»، وغالبًا فيما عداها، وقد تفيد[2] التّرجيح في غير الغالب.

ثمّ لا يخفى أنّه عُلم من هذا أنّه يُشترط في «ظَنَّ» الّتي تعمل العمل المذكور أن تكون بمعنى: اعتقدَ، راجحًا أو جازمًا. فإن لم تكن بمعنى ذلك، بأن كانت بمعنى: اتّهم، لم تعمل العمل المذكور، بل تتعدّى لمفعول واحد فقطْ، نحوُ: سُرِقَ لي مالٌ فظننتُ زيدًا، أي: اتّهمته. ومنه[3]: ﴿وما هُوَ علَى الغَيبِ بِظَنِينٍ﴾ أي: بمتّهم.

وفي «حَسِبَ» أن تكون بمعنى: اعتقدَ، راجحًا أو جازمًا. فإن لم تكن بمعنى ذلك، بأن كانت بمعنى: احمَرّ وابيَضّ، لم تعمل العمل المذكور، بل تكون لازمة، نحوُ قولك: حَسِبتُ، أي: صرتُ أحسَبَ، ذا بياض وحُمرة كالبرص.

وفي «زَعَمَ» أن تكون بمعنى: اعتقدَ راجحًا. فإن لم تكن بمعنى ذلك، بأن كانت بمعنى: كَفَلَ وضَمِنَ، لم تعمل العمل المذكور، بل[4] تكون متعدّية لواحد، نحوُ: زعمَ زيدٌ عمرًا، أي: كفَلَه وضَمِنَه. ومنه:[5]

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل: يفيد.

(٣) الآية ٢٤ من سورة التكوير.

(٤) في الأصل: بأن.

(٥) الأحاديث: ١٢٦٥ في الترمذي و٣٥٦٥ في أبي داود و٢٣٩٨ في ابن ماجه والمسند ٥: ٢٦٧ و٢٩٣.

«الزَّعِيمُ غارِمٌ».

وإن كانت بمعنى: رأَسَ أو طَمِعَ أو سَمِنَ أو هَزُلَ، لم تعمل العمل المذكور أيضًا، بل تكون لازمة نحوُ: زعمَ زيدٌ، أي: رأس. ومنه: فلانٌ زعيمُ القومِ، أي: رئيسهم. وزعمَ زيدٌ أي: طمِعَ. قال ابن خالَوَيهِ: يقال: زعمَ في غير مَزعَمٍ، أي: طمِعَ في غير مَطمَعٍ. وزَعمَتِ الشّاةُ أي: سَمِنَتْ أو هَزُلَتْ.

وأكثر ما يُستعمل الزَّعمِ فيما يُشكّ في صحّته، أي: لم يقم الدّليل على صحّته، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر. ففي «عروس الأفراح»:[1] إذا تأمّلتَه، أي الزَّعم، تجده يُستعمل حيث يكون المتكلّم شاكًّا. فهو لقول[2] لم يقم الدّليل على صحّته، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر.

ولم يُستعمل في القرآن إلّا للباطل. أي: وعليه: «زَعَمَ: مَطِيّةُ الكَذِبِ». واستُعمل في غير القرآن[3] للصّحيح كثيرًا، أي: ومِن ثَمّ أكثرَ سَ في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج: «زَعَمَ الخليل كذا». وفي «التّصريح»[4] أنّ «زَعَمَ» يأتي بمعنى: قال. كقوله:[5]

---

(1) هو شرح لتلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧٣، طبع في القاهرة سنة ١٢٢٨ و١٣٤٨. كشف الظنون ص ٤٧٧ والمعجم الشامل ٣: ١٤٧.

(2) م: كقول.

(3) ليس «إلاّ الباطل... غير القرآن» في م.

(4) في ١: ٢٥٠.

(5) قسيم بيت لأبي زبيد الطائي تتمته:

وماذا يَرُدُّ اليَومَ تَلهيفي؟

يرثي عثمان بن عفان، رضي الله عنه. ديوانه ص ١٢٠ والتصريح ١: ٢٥٠. واللهف والتلهيف: من الحزن والحسرة.

يا لَهفَ نَفسِيَ، إن كانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا

أي:[1] إن كان الّذي قالوه حقًّا. نصّ عليه ابن برّيّ.

ويُشترط في «خالَ» أن تكون ماضيَ «يَخالُ» بمعنى: يعتقد راجحًا، لا بمعنى: تكبّر. وإلّا لكان[2] لازمًا نحوُ: خالَ زيدٌ: تكبّر وأُعجِبَ بنفسه. وألّا يكون بمعنى «يَظلَع» بالمُشالة[3] نحوُ قولك: خالَ الفَرَسُ، أي: ظَلَع بمعنى: غَمَزَ في مشيه، ولا بمعنى: صارَ ذا خال. وإلّا لكان لازمًا أيضًا نحوُ قولك: خالَ زيدٌ: صار له خالٌ. ولا بمعنى: نَظَرَ وأبصرَ. وإلّا لكان متعدّيًا لواحد نحوُ: خالَ زيدٌ الهلالَ، أي: نظره وأبصره.

ويشترط في «عَلِمَ» أن تكون[4] بمعنى: اعتقدَ جازمًا، أو راجحًا، لا بمعنى: عَرَفَ. وإلّا لكان متعدّيًا لواحد نحوُ: علمتُ زيدًا، أي: عرفتُه. وهذه التّفرقة بين «عَلِم» و«عَرَف» استدلّ بها بعضهم على أنّ متعلَّق العلم الكلّيّاتُ والمركّباتُ، ومتعلَّق المعرفة الجزئيّات والبسائط. والصّحيح تَرادفُهما. وعليه فهذه التّفرقة بين المترادفين أي: اختصاص أحدهما عن الآخَر بحكم لفظيّ، أمرٌ موكول لاختيار العرب لحكمة لم نطّلع عليها الآنَ، فقُبِلَ.[5]

وألّا تكون «عَلِمَ» بمعنى: انشقّت شفته العُليا. وإلّا لكان لازمًا

---

(١) سقط من م حتى «ضمير المتكلم» في إعراب «خلت»، ثم ألحق بالحاشية.

(٢) كذا، بحمل جواب«إلّا» على جواب: لولا. انظر ص ٣٥.

(٣) أي: بالظاء المشالة لا بالضاد. انظر التصريح ١: ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٤) م: يكون.

(٥) في الأصل: «إلا أن قيل». وفي الحاشية عن نسخة: «الآن فقبل». وفي حاشية م: الآن قبل.

نحوُ: عَلِمَ زَيدٌ، أي: انشقّت شفته العليا. ومصدره[1] العُلمة بضمّ العين. وفيه أنّ ما ذُكر[2] مصدر: «عَلُمَ» بضمّ اللام، وما هنا بكسرها.

ويُشترط في «رأى» أن تكون بمعنى: اعتقدَ اعتقادًا جازمًا، أو راجحًا، ومثلُها «رأى» الحُلُميّة على الأصحّ، لا بمعنى: أبصرَ. وإلّا لكان متعدّيًا لواحد أيضًا[3] نحوُ: رأى الشمسَ: أبصرَها. وألّا تكون بمعنى: أصاب، نحو: رأى المَصِيدَ: أصاب رِئتَه.

وألّا تكون مرادفة لـ «اعتقدَ».[4] وإلّا لكان متعدّيًا لواحد أيضًا نحوُ: رأى أبو حنيفةَ[5] حِلَّ كذا أي: اعتقدَ ذلك. وهي عند بعضهم في ذلك بمعنى: ذهب، أي: ذهبَ إلى حِلِّ كذا. وألّا تكون بمعنى: أشار. ١٣٩ وإلّا لكان متعدّيًا لواحد أيضًا نحوُ: رأى زيدٌ كذا أي أشار به. /

ويشترط في «وَجَدَ» أن تكون بمعنى: اعتقدَ اعتقادًا جازمًا، لا بمعنى: أصابَ. وإلّا لكان متعدّيًا لواحد نحوُ: وَجَدَ زيدٌ ضالّته أي: أصابها. ومصدره الوِجدانُ أو الوُجود. وألّا تكون بمعنى: استغنَى أو حَزِنَ أو حَقَدَ. وإلّا لكان لازمًا نحوُ: وجَدَ زيدٌ أي: صار ذا جِدة. ومصدره الوُجد مثلَّث الواو، والجِدة بكسر الجيم. ووجَدَ زيدٌ على فَقْدِ محبوبه: حَزِنَ. ومصدره الوَجْد بفتح الواو. ووجَدَ زيدٌ على عدوّه: حَقَدَ. ومصدره المَوجِدة.

---

(١) سقطت من حاشية م.

(٢) يعني أن العُلمة مصدر: عَلُمَ، لأن مصدر انشقاق الشفة هو: عَلَمٌ. وفي هذا نظر أيضًا.

(٣) سقطت من حاشية م.

(٤) في حاشية م هنا تكرار واضطراب في العرض.

(٥) في حاشية م: «أبو ح». وح: رمز مختصر من: حنيفة.

تَقُولُ إذا أردت التمثيل، لهذه الأفعال المستوفية[1] لهذه الشروط: ظَنَنتُ زَيدًا قائمًا. فـ «ظَنَنتُ»: فِعلٌ ماض وفاعِلٌ. الفِعلُ: ظَنَّ. والفاعِلُ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ وحده، وهُوَ التّاءُ المضمومة. وزَيدًا: مَفعُولٌ أوّلٌ لِـ «ظننت». وقائمًا: مَفعُولٌ ثانٍ له.

وكَذا القَولُ، أي: ومثل هذا القول في إعراب «ظننتُ زيدًا قائمًا» يقال في إعراب: حَسِبتُ عَمرًا مُقِيمًا. فـ «حَسِبتُ»: فعل ماض وفاعِلٌ. الفعل: حَسِبَ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التّاء [المضمومة].[2] وعمرًا: مَفعُولٌ أوّلٌ بـ «حَسِبَ».[3] ومُقِيمًا: مَفعُولٌ ثانٍ [له].[4]

وتقول: زَعَمتُ راشِدًا صادِقًا. فـ «زَعَمتُ»: فِعلٌ ماض وفاعِلٌ. الفعل: زَعَمَ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التّاء المضمومة. وراشِدًا: مَفعُولٌ أوّلٌ لـ «زَعَمَ». وصادِقًا: مَفعُولٌ ثانٍ له.

وتقول: خِلتُ الهِلالَ لائحًا. فـ «خِلتُ»: فِعلٌ ماض وفاعِلٌ. الفعل: خالَ. والفاعل ضمير المتكلّم[5] وحده، وهو التّاء المضمومة. والهِلالَ: مَفعُولٌ أوّلٌ بـ «خال». ولائحًا: مَفعُولٌ ثانٍ له.

وعَلِمتُ المُستَشارَ ناصِحًا. فـ «عَلِمتُ»: فِعلٌ ماض وفاعِلٌ. الفعل: عَلِمَ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التّاء المضمومة.[6]

---

(١) في الأصل و م: المستوفاة.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) سقطت من م.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

(٥) هنا ينتهي ما سقط من م وألحق بحاشيتها.

(٦) زاد هنا في م: وفاعل الفعل.

والمُستَشارَ: مَفعُولٌ أوّلٌ [لـ «عَلِمَ»].[1] وناصِحًا: مَفعُولٌ ثانٍ [له].

ورأيتُ الجُودَ مَحبُوبًا. فـ «رأيتُ»: فِعلٌ ماض وفاعِلٌ. الفعل: رأى. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التّاء [المضمومة].[2] والجُودَ: مَفعُولٌ أوّلٌ لِـ «رأى».[3] ومَحبُوبًا: مَفعُولٌ ثانٍ له.

ووَجَدتُ الصِّدقَ مُنجِيًا. فـ «وَجَدتُ»: فِعلٌ ماض وفاعِلٌ. الفعل: وَجَدَ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التّاء [المضمومة].[4] والصِّدقَ: مَفعُولٌ أوّلٌ [لِـ «وَجَدَ»].[4] ومُنجِيًا: مَفعُولٌ ثانٍ له.

[أفعال التصيير]:

هذا ما يتعلّق بالقسم الأوّل، وأما القسم الثّاني ـ وهو ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين، وليس معناه متعلّقًا بالقلب ـ الّذي يقال له فعل التصيير، نحوُ: صيّرتُ وجعلتُ ورددتُ وتركتُ واتّخذتُ، فقد أشار إليه المصنّف بقوله:

وما أشبَهَ ذٰلِكَ أي: وما أشبه هذه الأفعال السّبعة المذكورة الّتي هي أفعال القلوب، في العمل المذكور، من أفعال التّصيير أي: مِمّا يَنصِبُ مَفعُولَينِ أصلُهُما المُبتدأُ والخَبَرُ، وليس معناه متعلّقًا بالقلب، يقال فيه أي: في إعرابه بمثل هذا الإعراب الّذي قيل، في هذه الأفعال السّبعة المذكورة.

---

(١) ما بين معقوفين تتمة في الموضعين يقتضيها السياق.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

فعُلم أنّ حصر ما ينصب المبتدأ والخبر في السّبعة المتقدّمة إضافيّ،[1] أي: ما ينصب ذلك من أفعال القلوب. فلا ينافي قولَه هنا:[2] «وما أشبه هذه الأفعالَ السّبعة».

وحَ يُشترط في «جَعَلَ» الّذي ليس من أفعال القلوب أن يكون بمعنى «صَيَّر»، لا بمعنى: اعتقدَ راجحًا، وإلّا كان من أفعال القلوب نحوُ[3]: ﴿وجَعَلُوا المَلائكةَ الَّذِينَ هُم عُبادُ الرَّحمنِ إناثًا﴾ - فالملائكة: مفعوله الأوّل. وإناثًا: لمفعوله الثّاني - وألّا يكون بمعنى: أوجدَ أو أوجبَ أو قاربَ. وإلّا تعدّى مفعول واحد نحوُ:[4] ﴿وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ﴾ أي: أوجدَ، ونحو: جعلتُ للأمير[5] كذا أي: أوجبتُ له كذا، ونحوُ قول الشاعر:[6]

وقَد جَعَلتُ إذا ما قُمتُ يُثقِلُني ثُوبِي،

أي: قارَبَ.

---

(١) أي: بالنسبة إلى المصرح به. انظر العطار.

(٢) العبارة فيها تصرف. انظر ما مضى قبل.

(٣) الآية ١٩ من سورة الزخرف. وجعلوا أي: اعتقدوا.

(٤) الآية ١ من سورة الأنعام.

(٥) لعل الصواب: للأجير.

(٦) قسيم بيت لعمرو بن أحمر تتمته:

فأنهَضُ نَهضَ الشّارِبِ السَّكِرِ

والمشهور خطأً في قافيته: «الثَّمِلِ». ديوانه ص ١٨١ والخزانة ٤: ٩٣ - ٩٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٢١٣ - ٢١٥. وثوب: تنازع فيه الفعلان: جعل ويثقل. وهو بدل من فاعل جعل. وفاعل يثقل: ضمير يعود عليه. والمعنى: جعل ثوبي إذا ما قمت يثقلني. ولهذا فسّر «جعلت» بقوله: قارب.

تقول في التّمثيل لـ «جَعَلَ» الّذي بمعنى «صَيَّر»:[1] جعلتُ الطّينَ إبريقًا. وتقول في التّمثيل لـ «رَدَدتُ»: رددتُ[1] العدوَّ صديقًا، و[لـ «تَركتُ»]:[2] تركتُ الجاهلَ عالمًا، ولـ «اتَّخذتُ»: اتّخذتُ[1] الدّقيقَ عصيدةً.

بِخِلافِ ما لا يتعدّى من أفعال القلوب للمفعولَينِ،[1] بالّا يتعدّى أصلًا نحوُ: فكَّرَ وتفكَّرَ، أو يتعدّى لواحد كـ «عَرَفَ وفَهِمَ» نحوُ: عرفتُ زيدًا وفهمتُ المسألةَ، وما يتعدّى/ لمفعولَينِ غيرِهما أي: ليس أصلهما المبتدأ والخبر، من غير أفعال القلوب والتصيير، بل من أفعالِ الحواسّ نَحوِ: أعطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا، وكسوتُ عَمرًا جُبّةً. فإنَّهُ أي: هذا القسم لَيسَ مِنَ النَّواسِخِ، لِأنَّ مَفعُولَيهِ لَيسَ أصلُهُما المُبتَدأَ والخَبَرَ. إذ لا يُقالُ: زَيدٌ دِرهَمٌ، ولا عمرٌو جُبّةٌ. ١٤٠

وظاهر هذا أنّه لابُدَّ في مفعولَي جميع النّواسخ من صحّةِ حمل الثّاني على الأوّل. وصحّةُ الإخبار عن الطّين بأنّه إبريق، وعن العدوّ بأنّه صديق، والجاهل بأنّه عالم، والدّقيق بأنّه عصيدة، إنّما يتأتّى[3] على ضرب من التجوُّز. وهو مجازُ الأوّلِ.

وذهب أبو عليّ الفارسيّ وجمع متأخّرون إلى أنّ «سَمِعَ» ينصب المفعولَينِ اللّذين أصلهما المبتدأ والخبر، وليس من أفعال القلوب ولا من أفعال التصيير، بل من أفعال الحواسّ، بشرط أن يتعلّق بما لا

---

(١) سقطت من م.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «أن يأتي». وفي الحاشية عن نسخة: إنما تأتي.

يُسمع كالأعيان، وأن يكون الخبر فِعلًا دالًّا على النّطق نحوُ: سمعتُ النبيَّ [ﷺ][1] يقولُ، وسمعتُ زيدًا يقرأ. فـ «النّبيّ» في الأول و«زيدًا» في الثّاني:[2] مفعول أوّل. وجملة «يقول» في الأوّل و«يقرأ» في الثّاني: في محل المفعول الثّاني.

وجمهور النّحاة على أنّ «سَمِع» فيما ذُكر متعدّ لمفعول واحد، وهو «النّبيّ» ﷺ في الأوّل، و«زيدًا» في الثّاني، وجملة «يقول» في الأوّل و«يقرأ» في الثّاني: في محل نصب على الحال من ذلك المفعول.

---

(١) من م.

(٢) م: الثالث.

البابُ السّابعُ [أي]:[1] مِنَ المَرفُوعاتِ

بابُ تابِعِ [الاسمِ] المَرفُوعِ

والمُرادُ بِهِ أي: بالتّابع من حيث هو تابعٌ كُلُّ ثانٍ. وأولى منه كلّ متأخّر أُعرِبَ بإعرابِ أي: بجنس إعرابِ سابِقِهِ، إن وُجد له إعراب، الحاصِلِ والمُتَجَدِّدِ[2] دائمًا. ويدخل في «كلّ ثان» كما قال شيخ المحقّقين[3] النّعتُ الثّاني فما فوقه، وكذا التّأكيد المكرّر وعطف النّسق المكرّر، لأنّ[4] كلًّا منها ثانٍ [تابعٌ][5] للمتبوع كالتّابع للأوّل.

فخَرَجَ الخَبَرُ أي: خبر المبتدأ - فإنّهُ مُعرَبٌ بإعرابِ سابِقِهِ الحاصِلِ دُونَ المُتَجَدِّدِ، أي: كلُّ متجدّد بـسبب دُخُولِ النّاسِخِ، أي: وهو «كان وإنّ وأخواتهما» - وخرج حالُ الاسم المَنصُوبِ نَحوُ: رأيتُ زَيدًا ضاحِكًا. فإنّهُ أي: الحالَ المذكور مُعرَبٌ بإعرابِ سابِقِه الحاصِلِ دُون المتجدّد رفعًا أو جرًّا. ومِن ثَمّ قال: ولا يَتبَعُ سابِقَهُ إذا زالَ عامِلُ النَّصبِ، وخَلَفَهُ عامِلُ الرَّفعِ أوِ الجَرِّ نحوُ: جاء زيدٌ ضاحكًا، ومررت بزيدٍ ضاحكًا.

---

(١) من م.

(٢) أي: ما يطرأ على ما نطق بعامله أوْ لا. انظر العطار ص ١٠٢. والحاصل: صفة لـ «إعراب».

(٣) هو الرضي الأستراباذي. انظر شرح الكافية ١: ٢٩٩.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: وأن.

(٥) في الأصل و م: «منهما ثان». والتصويب من شرح الكافية. وما بين معقوفين هو من م.

وينقسمُ التّابعُ أربَعةَ أقسامٍ، كما قسّمه الزجّاجيّ:[1] النَّعتُ والعَطفُ بيانًا أو نَسَقًا والتَّوكِيدُ والبَدَلُ. ولِكُلٍّ واحد منها كَلامٌ يَخُصُّهُ.

[النعت]:

فالأوّلُ من تلك الأربعة: النَّعتُ. ويرادفه الصّفة والوصف. وهُوَ التّابعُ المُشتَقُّ بالفِعلِ، أو المشتقّ بالقُوّةِ. وسيأتي في كلامه أنّه الجامد المؤوّل بالمشتقّ. وبهذا يخرج بقيّة التوابع. فإنّه لا يجب أن تكون مشتقّة ولا مؤوّلة بالمشتقّ.

فلا يضرّ مجيء التّوكيد اللفظيّ مشتقًّا في نحوِ: جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ ـ الأوّل نعت والثّاني تأكيد لفظيّ ـ ولا يضرّ مجيء عطف النّسق مشتقًّا أيضًا نحوُ: جاءني رجلٌ مسلمٌ [وصالحٌ][2] وصائمٌ، ومؤوّلًا بالمشتقّ نحوُ: جاءني زيدٌ وهذا.

وبهذا يُعلم[3] ما في «شرح القطر» لمصنّفه، وقولِه: المُوَضِّحُ لِمَتبُوعِهِ في المعارف، أوِ المُخَصِّصُ لَهُ في النّكرات، أي: الأصلُ فيه ذلك. وإلّا فيجوز أن يكون لمجرّد نحو:[4] المدح أو الذّمّ أو التّرحّم أو التّأكيد.

[المشتق الحقيقي]:

مِثالُ التابع المُشتَقِّ بالفِعلِ نَحوُ قولك: جاءَنِي زَيدٌ العالِمُ. فإنّه اسم فاعل بحسب الأصل، لكنه صار بحسب الاستعمال كالمؤمن

(١) في الأصل: «الزجاج». وانظر الجمل في النحو للزجاجي ص ١٣.
(٢) من م.
(٣) م: تعلم.
(٤) سقطت من م.

والكافر. فليس المراد منه التجدّد والحدوث، بل الثبوت والاستمرار كالصفة المشبّهة. فأل فيه: حرف تعريف على الأصح، لا موصولة[1] حتّى تكون هي النعت، وليست مشتقّة بالفعل.

ومثال التابع **المُشتَقِّ** لا بالفعل بل **بالقُوّةِ نَحوُ** قولك: **جاءَنِي زَيدٌ الدِّمَشقِيُّ. فإنَّهُ** أي: «الدّمشقيّ»، وإن لم يكن **مُشتقًّا** بالفعل، لكنّه[2] **في قُوّةِ** المشتقّ، لأنّه في معنى: **المَنسُوبِ إلَى دِمَشقَ**. والمنسوبُ اسم مفعول.

١٤١ وليس المراد بالمشتقّ بالفعل/ هنا ما أُخذ من لفظ المصدر للدّلالة على حَدَث منسوب لذلك المصدر، لأنّه بهذا المعنى يشمل اسم الزّمان واسم المكان واسم الآلة، ولا يُنعتُ بواحد منها. بل **نَعنِي**: نقصد ونريد **بالمُشتَقِّ بالفِعلِ المُشتَقَّ الصَّرِيحَ. وهُوَ** ما أُخذ من لفظ المصدر للدّلالة على حَدَث وصاحبه.

ومثله قول بعضهم: المشتقّ ما دلّ على مُسمًّى ومعنًى قائم به. وهو **اسمُ الفاعِلِ واسمُ المَفعُولِ** ـ وفيه العطف على جزء العلَم ـ **والصِّفةُ المُشبَّهةُ واسمُ التَّفضِيلِ** وأمثلة المبالغة، لا غيرها من اسم الزّمان والمكان والآلة، كما تقدّم. فالحصر في كلامه بالنّسبة لهذه الثّلاثة.

[الجامد المؤوّل]:

ونَعنِي: نقصد ونريد **بالمُشتَقِّ بالقُوّةِ الجامِدَ** ـ وهو هنا ما لم يؤخذ من لفظ المصدر للدّلالة على حَدَث وصاحبه ـ **المُؤَوَّلَ** ذلك **الجامدُ**

---

(١) كذا. وأل: حرفية موصولة للعاقل. ولا يصح كونها للتعريف، لأنها ليست للعهد ولا للذكر ولا للحضور. وانظر ما يذكره المؤلف عن هذا في السطور التالية.

(٢) هذه العبارة لا وجه لها في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ ـ٤٣٢.

بالمُشتَقِّ، أي: ما أُقيم من الأسماء العارية عن الاشتقاق بالمعنى المتقدِّم مَقام المشتقّ منها بالمعنى المذكور، لكونه يرجع إليه بالتأويل.

وذلك كاسمِ الإشارةِ غير المكانيّ نحوُ: جاءني زيدٌ هذا، أي: الحاضرُ أو المشارُ إليه. وأمّا اسم الإشارة المكانيُّ فلا يقع نعتًا، لأنّه ملازم للنّصب على الظرفيّة. فإن وقعَ موقع النّعت، نحو: مررتُ برجلٍ هنا أو هناك أو ثَمّ، كان النّعت[1] بمتعلّقه المحذوف لا به، على التّحقيق.

وكـ «ذِي» بمعنى: صاحب. نحو: جاءني رجلٌ ذو مالٍ، أي: صاحبُ مالٍ. وأمّا «ذو» الطّائيّةُ الّتي بمعنى: «الّذي» فلا تقع نعتًا إلّا على القول بإعرابها، نحوُ: مررتُ بالرّجلِ ذي قامَ، أي: الّذي قام.

وكـ «المَنسُوبِ» أي: ما يصدق عليه هذا اللّفظ. وإلّا فهذا اللّفظ مشتقّ بالفعل، وتقدّم في كلامه مثال المنسوب.

وكالمصدر الملتزَم إفرادُه وتذكيرُه، نحوُ: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ - وهو سماعيّ. فإنّه بمعنى: «عادل» عند الكوفيّين، و«ذي عَدْلٍ» عند البصريّين - وكـ «أيّ»،[2] نحوُ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ أي: الكاملِ! وكالجملة. فإنّ النّعت بمضمونها في الحقيقة.

[الإيضاح والتخصيص]

والمُرادُ بالإيضاحِ، أي: بكون[3] النّعت موضِحًا لمتبوعه عندهم، رَفعُ الاِحتِمالِ أي: أن يرفع عنه الاشتراك اللّفظيّ الواقع بينه وبين غيره.

---

(١) في الأصل: «النصب». وفي الحاشية عن نسخة: النعت.

(٢) م: وأي.

(٣) م: أن يكون.

وذلك فِي المَعارِفِ، أي: فيما إذا كان المتبوع معرفة كمَا مَثّلْنا، أي: كما يُعلم من مثالنا. وهو: جاءني زيدٌ العالمُ وزيدٌ الدّمشقيُّ.

فإنّ «زيدًا» له مشارِكاتٌ في هذا الاسم، فلا يُدرَى: مَنِ الجائي منهم؟ فإذا قيل: «العالمُ أو الدّمشقيُّ»، ارتفع الاشتراك والاحتمال. وفيه أنّ الاشتراك قد يحصل في الصّفة[1] والنّسبة، فلا يرتفع الاشتراك بل يقلّ. وأُجيب بأنّهم جرَوا على ما هو الغالب، [وقطعوا النظر على ذلك، لنُدوره].[2]

والمُرادُ بالتّخصِيصِ، أي: بكون[3] النّعت مخصِّصًا لمتبوعه عندهم، تَقلِيلُ الاِشتِراكِ والاحتمالِ، أي: أن يقلّل الاحتمالَ والاشتراك الواقع فيه. وذلك في النّكِراتِ، أي: فيما إذا كان المتبوع نكرة، نَحوُ: جاءنِي رَجُلٌ فاضِلٌ، ومَرَرتُ بِقاعٍ عَرفَجٍ، بالعَينِ والرّاءِ المُهمَلتَينِ والفاءِ والجِيمِ، أي: خَشِنٍ. فكلٌّ من «رجل وقاع» يصدق على أفراد كثيرة. فإذا قيل: «فاضل» قلّ الاشتراك الواقع بين أفراد الرجل، وإذا قيل «عرفج» قلّ الاشتراك الواقع بين أفراد القاع.

وقد علمتَ أنّ الاشتراك والاحتمال بمعنًى. ولعلّ تعبير المصنّف بالاحتمال في جانب المعارف، وبالاشتراك في جانب النّكرات، مجرّدُ تفنُّنٍ، أو لمّا كان[4] الاشتراك في المعارف طارئًا وفي النكرات

---

(١) في الأصل: «الهيئة». وفي الحاشية عن نسخة: الصفة.

(٢) من حاشية م.

(٣) في الأصل: «أي يكون». وفي الحاشية عن نسخة: أن.

(٤) الجملة الشرطية معطوفة على خبر «لعل» في محل رفع بالعطف. م: ولما كان.

وضعيًا[1] عبّر في الأوّل بالاحتمال، وفي الثّاني بالاشتراك.

[الحقيقي والسببي]:

ثمَّ النَّعتُ من حيث هو قِسمانِ: حَقِيقِيٌّ وسَبَبِيٌّ، لِأَنَّهُ أي: النّعتَ باعتبار ما صَدَقَه، بحسب الاستقراء لِما وُجد منه[2] في الخارج، **لا يَخلُو إمّا أن يَرفَعَ ضَمِيرَ المَنعُوتِ** اصطلاحًا **المُستَتِرَ** ويجري عليه، **أوْ لا** بأن يرفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، أو يرفع ضميرَ المنعوت المستترَ لكنّه لم يجر عليه بل يجري على غيره. **الأَوّلُ هو الحَقِيقِيُّ، والثّانِي** بأقسامه **هو السَّبَبِيُّ.**

فالنَّعتُ الحَقِيقيُّ قد علمتَ، ممّا زدناه في تعريفه، أنه **هُوَ الرّافع** لضمير المنعوت المستتر، **الجارِي علَى مَن هُوَ / لَهُ في المَعنَى**، لا ما ١٤٢ رفع ضمير المنعوت المستتر فقطْ، لصدقه بنحو: مررتُ برجلٍ حسَنٍ الوجهَ، بنصب «الوجه». فإنّ «حسن» جارٍ على غير المنعوت، مع رفعه لضمير المنعوت المستتر. وقد صرّح غالب النّحاة بأنّه سببيٌّ، وبعضهم سمّاه مجازيًا. وعليه فالأقسام ثلاثة، فلا يحسن التّفريع.

[موافقة المنعوت]:

والنّعت الحقيقيّ **يَتبَعُ مَنعُوتَهُ** وجوبًا، حيث لا مانع ولم يُقطع عن التّبعيّة، **في أربَعةٍ مِن عَشَرةٍ: في واحِدٍ مِن ثلاثة: الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ،**

---

(١) في الأصل وم: طارئ وفي النكرات وضعي.

(٢) م: الموجود منه.

وواحِدٍ مِن ثلاثة أُخرى: الإفرادِ والتَّثنِيةِ والجَمعِ، وواحِدٍ مِنِ اثنين: التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وواحِدٍ مِنِ اثنين آخَرَين:[1] التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ.

تَقُولُ، إذا أردتَ التَّمثيل لذلك: جاءَ زَيدٌ الفاضِلُ. فـ «زَيدٌ»: فاعِلٌ. والفاضِلُ: نَعتُهُ. وهُوَ أي: «الفاضل» نعت حقيقيّ لأنّه رافِعٌ لِضَميرِ مَنعُوتِهِ الّذي هو «زيد» المُستَتِرِ، وجارٍ عليه. فهو جارٍ على من هُوَ له في المعنى. وقد وافَقَ مَنعُوتَه في أربعَةٍ مِن عَشرةٍ.

وبيان ذٰلِكَ أنَّ «زَيدًا والفاضِل» مَرفُوعانِ، والرَّفعُ واحِدٌ مِن ثَلاثةٍ، وهِيَ الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ. وهُما أيضًا مُفرَدانِ، والإفرادُ واحِدٌ مِن ثَلاثةٍ، وهِيَ الإفرادُ والتَّثنِيةُ والجَمعُ. وهُما أيضًا مُذَكَّرانِ، والتَّذكِيرُ واحِدٌ مِنِ اثنَينِ، وهُما التَّذكِيرُ والتَّأنِيثُ. وهُما مَعرِفَتانِ: الأوّل عَلَم والثّاني اسم موصول،[2] والتَّعرِيفُ واحِدٌ مِنِ اثنَينِ، وهُما التَّعرِيفُ والتَّنكِيرُ. فهٰذِهِ أربَعةٌ مِن عَشَرةٍ.

وإنَّما وافَقَهُ أي: وافق هذا النّعت منعوته فِيما ذُكِرَ، لِأنَّ النَّعتَ الحَقِيقِيَّ وإن كان غير منعوته لفظًا إلّا أنّه[3] نَفسُ مَنعُوتِهِ مَعنًى. والمُوافَقةُ في المعنى تُشعِرُ بالمُماثَلةِ لفظًا أيضًا، أي: فلابُدَّ منها، بِخِلافِ المُخالَفةِ معنًى. فإنَّها تُشعِرُ بِعَدَمِ المُماثَلةِ لفظًا.

ثمّ أشار إلى جواب سؤال مُدَبَّج،[4] فقال: لا يُقالُ مع الموافقة

---

(١) انظر ما مضى قبل.

(٢) يعني أن «أل» اسمية موصولة. والراجح أنها حرفية موصولة للعاقل، كما ذكرنا ص ٥٢٦.

(٣) كذا، ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ -٤٣٢ و٦٦٦.

(٤) أي: ضعيف لا ينبغي أن يقال، لأن جوابه ظاهر.

بينهما معنًى: قَد تُوجَدُ المُخالفةُ بَيْنَهُما لَفظًا، في بعض هذه الأُمور الأربعة، كما هو ظاهر السّياق. فقد وُجِدَتِ المخالفة بينهما في الإعراب في مِثلٍ: مَرَرتُ بِسِيبَوَيهِ هذا. فإنَّ المَنعُوتَ وهو «سيبويه» مَكسورٌ آخِرُهُ،[1] والنَّعتَ وهو «هذا» ساكِنٌ آخرُه. فلم يتّفقا في الإعراب. وكذا وُجدَتِ المخالفةُ بينهما في ذلك، في مثل: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فإنّ المنعوت وهو «جحر» مرفوع، والنّعت وهو «خرب» مجرور.

وقد وُجِدَتِ المخالفة بينهما في الإفراد وغيره، في مِثلٍ: جاءَ[2] عَبدُ اللهِ الظَّرِيفُ، أو بَعلَبَكُّ الظَّرِيفُ، أو تَأَبَّطَ شَرًّا الظَّرِيفُ. فإنَّ المَنعُوتَ وهو «عبد الله وبعلبكّ وتأبّط شرًّا» مُرَكَّبٌ: الأوّل إضافيّ والثّاني مزجيّ والثّالث إسناديّ، والنَّعتَ وهو «الظّريف» مُفرَدٌ.

وقد وُجِدَتِ المخالفة بينهما فيما ذُكر، في مِثلٍ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَكتُبُ. فإنَّ المَنعُوتَ وهو «رجل» مُفرَدٌ، والنَّعتَ وهُوَ «يَكتُبُ» مُرَكَّبٌ مِنَ الفِعلِ والفاعِلِ الّذي هو الضمير المستتر في ذلك الفعل جوازًا.

وقد وُجِدَتِ المخالفة بينهما في التّعريف والتّنكير، في مثل قوله تعالى: ﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ، الَّذِي جَمَعَ مالًا﴾[3] ـ فإنّ المنعوت وهوَ «هُمزة» نكرة، والنّعت وهو «الّذي» معرفة ـ[4] وقوله تعالى[5]:

(١) سقطت من الشرح.

(٢) في الشرح والتنقيح: جاءني.

(٣) الآيتان ١ و٢ من سورة الهمزة. و «مالًا» ليس في م.

(٤) سقطت من م.

(٥) الآيات ١ ـ ٣ من سورة غافر.

﴿حمٓ تَنزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ، غافِرِ الذَّنبِ وقابِلِ التَّوبِ شَدِيدِ العِقابِ﴾. فإنّ المنعوت وهو اسم «الله» معرفة بل أعرف المعارف، والنّعت وهو «شديد العقاب» نكرة لأنّ «شديد» صفة مشبّهة وإضافتها لفظيّة لا تفيدها تعريفًا.

وإنّما لم يُقل بما تقدّم لِأَنّا نَقُولُ، في الجواب عن القسم الأوّل: المُرادُ بالتَّبَعِيّةِ في الإعرابِ، أي: في وجوهه الثّلاثة الّتي هي الرّفع والنّصب والجرّ، أن يَكُونَ أي: الإعرابُ لَفظًا أو مَحَلًّا أو تقديرًا. والتّبعيّة بهذا المعنى حاصلة، لأنّه لاشكّ أنّ كلًّا من «سيبويه وهذا» في محلّ جرّ بالباء، و«جحر» مرفوع لفظًا/ و«خرب» مرفوع تقديرًا لضمّة منع من ظهورها حركة المجاورة. فقد توافق في المثالين المذكورين النعتُ والمنعوتُ في الإعراب، ولم توجد المخالفة بينهما في ذلك. ١٤٣

ونقول[1] في الجواب عن القسم الثّاني: لا نسلّم أنّ كُلًّا من «عبد الله ويعلبكّ وتأبّط شرًّا» عَلَمًا مُرَكَّبٌ، بل هو مفرد كما تقدّم في مبحث[2] الكلام. وعلى تسليم أنّه من المركّب ثَمّ،[3] هو من المفرد هنا، إذ المُرادُ بالمُفرَدِ هُنا، أي: في باب النّعت، ما لَيسَ مُثَنًّى ولا مَجمُوعًا. فَيدخُلُ في ذٰلِكَ، أي: في المفرد بهذا المعنى، العَلَمُ المُرَكَّبُ بأقسامِهِ الثّلاثة.

---

(١) في الأصل: وتقول.

(٢) م: بحث.

(٣) سقطت من م.

وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملةُ الخبريّة، إذا وقعتْ نعتًا، لأنّها ليست مثنًى ولا مجموعًا. وأيضًا النّعتُ إنّما هو بمضمونها، ومَضمُونُ الجُملةِ أي: ما تُؤوَّل به مُفرَدٌ لا مُركَّبٌ، أي: مضمونها في المثال المذكور «كاتبٍ».

ونقول[1] في الجواب عن القسم الثّالث: إنّ كلًّا من «الّذي وشديد العقاب» ليس نعتًا، بل هو بدل، أو هو نعت مقطوع. وقد صرّح شيخ المحقّقين[2] بأنّ النّعت المقطوع تجوز مخالفته لمنعوته تعريفًا وتنكيرًا. ومِن ثَمّ قيّدتُ كلام المصنّف، فيما سبق، بغير المقطوع.[3]

ومن اعتبار مضمون الجملة وأنّها[4] توصف باعتبار ذلك بالإفراد، لا مانع من وصفها بالاعتبار المذكور، بالتّذكير والتّنكير. فتُوصف بالموافقة لموصوفها فيما ذُكر، كما هو المفهوم من صنيعه. وهو مخالف لقول شيخ المحقّقين: الجملة ليست نكرة ولا معرفة. فيُخصّ قولُهم: «النّعتُ يوافق المنعوت في التّعريف والتّنكير» بالنعت المفرد. وكما تكون الجملة من النّعت الحقيقيّ، كما مثّل المصنّف، تكون من النّعت السّببيّ نحوُ قولك: مررتُ برجلٍ قامَ أبوه، أي: قائمِ الأبِ. فلا يخرج النّعت بها عنهما.

وسُمِّيَ هذا النّعتُ الّذي وجب أن يوافق منعوته في هذه الأُمور

---

(١) في الأصل و م: وتقول.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) انظر أواخر ص ٥٢٩.

(٤) م: فإنها.

الأربعة حَقِيقِيًّا، لِجَرَيَانِهِ علَى المَنعُوتِ لَفظًا ومَعنًى. أمّا جريانه لَفظًا فلِأنَّهُ تابعٌ لَهُ في إعرابِهِ وغيره ممّا تقدّم، وأمّا جريانه مَعنًى فلِأنّهُ نَفسُهُ[1] في المَعنَى، كما عُلم ممّا سبق في كلامه.

ولا يخفى أنّ مثلَ النّعت الحقيقيّ في الموافقة المذكورة القسمُ الثّاني من النّعت السببيّ، وهو الرّافع لضمير المنعوت المستتر الّذي لم يجر على المنعوت بل على غيره، نحوُ: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ، بنصب «الوجه». لا يقال: يجوز أن يكون مراد المصنّف [حينئذ][2] بالحقيقيّ ما يشمل هذا القسم، ومِن ثَمّ اقتصر على قوله: «إنّه الرّافع لضمير المنعوت المستتر»، لأنا نقول: يُنافيه التفريع بقوله: فالنّعت[3] الحقيقيّ إلخ.

وقد يمنع مانع من موافقة النّعت المذكور لمنعوته، في بعض هذه الأمور المذكورة، كأن يكون النّعت مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كـ «علّامة ونسّابة وهُمَزة ورَبْعة[4] وصبور وجريح»، أو يستوي فيه ما ذُكر والمفرد وغيره كـ «عَدْل ورِضا» واسم التّفضيل المجرّد عن «أل» والإضافة إلى معرفة نحو: أفضل.

والنَّعتُ السَّبَبِيُّ قد علمتَ أنّه الجارِي علَى غَيرِ مَن هُوَ لَهُ في المَعنَى، وإن رَفع ضميرَ المنعوت المستتَرَ، ويَتبَعُ حيث لم يَرفع[5]

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: تفسير.
(٢) من م.
(٣) في الأصل وم: «والنعت». وانظر ص ٥٢٩.
(٤) في حاشية الأصل عن نسخة. وزَمَعة.
(٥) م: من هو له في المعنى فإن رفع.

ضميرَ المنعوتِ المستترَ مَنعُوتَهُ وجوبًا في اثنَينِ فقطْ حاصلين[1] مِن خَمسةٍ. وهما واحِدٌ مِن وجوه الإعراب الثّلاثة، أي: الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ، وواحِدٌ مِنِ اثنين: التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ.

ولا يلزم أن يتبع منعوتَه في الاثنين الباقيين من الخمسة الأُخرى - وهي الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث - بل قد يتبع وقد لا يتبع، كما سيصرّح به، لكن يلزم أن يوافق ذلك النعتُ مرفوعَه الاسمَ الظّاهر أو الضّميرَ البارز، في واحد من الوجوه الثّلاثة المذكورة في لغة ضعيفة، وواحد من الوجهين الآخَرين[2] - وهما التّذكير والتّأنيث - اتّفاقًا لأنّه في الحقيقة نعت له لا للأوّل. فإذا كان ذلك الاسم الظاهر أو الضّمير البارز مفردًا مذكّرًا، مثلًا، وجب أن يكون ذلك النّعت كذلك، في الأوّل على لغة ضعيفة،/ وفي الثاني اتفاقًا. ١٤٤

وقد أشار المصنّف إلى ذلك بقوله: ويُطابِقُ، أي: النّعت[3] السّببيّ الّذي لم يرفع ضميرَ المنعوتِ المستترَ، [مَرفُوعَهُ الذي هو الاسمُ الظّاهِرُ، أو الضميرُ البارز][4] فِي اثنَينِ مِنَ الخَمسةِ الباقِيةِ. وهما واحِدٌ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيةِ والجَمعِ علَى لُغةٍ ضعيفة - وهي لغة من لم يلتزم إفراد الفعل بل يُلحِق به علامة التّثنية والجمع، كما يُلحِق به علامة التّأنيث. وقد اشتَهرتْ تلك اللغة بلغة «أكلوني البراغيثُ». فإنّ الوصف محمول على الفعل في ذلك كما سيصرّح به - وواحِدٌ مِنَ

---

(١) م: حاصلة.

(٢) في الأصل: «الأخيرين». وفي الحاشية عن نسخة: الآخرين.

(٣) في الشرح أن هذا من كلام الأزهري نفسه.

(٤) من م.

التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ اتّفاقًا.

وذلك نحوُ قولك: مررتُ برجلٍ قائمَينِ أبواه، وبرجلٍ قائمِينَ آباؤه، وجاءني غلامُ رجلَينِ ضارباه هما، وجاءني غلامُ رجالٍ ضاربوه هم، ونَحوُ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ قائمةٍ أُمُّهُ، وامرأةٍ قائمٍ أبوها، وجاءني غلامُ امرأةٍ ضاربتُه هي، وجاءتني أَمَةُ رجلٍ ضاربُها هو. فكلٌّ من «قائمَينِ وقائمِينَ وضارباه وضاربوه» خالف منعوته ووافق مرفوعه.[1]

فـ «قائمةٍ» في المثال المذكور - وهو: مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ - تابِعةٌ[2] لِـ «رَجُلٍ» الّذي هو منعوتها في الجَرِّ، وهُوَ واحِدٌ مِن ثَلاثةٍ وهِيَ أي: تلك وجوه الإعراب الّتي هي الرَّفْعُ والنَّصبُ والجَرُّ، وتابعة له في التَّنكِيرِ، وهُوَ واحِدٌ مِنِ اثنَينِ وهُما التَّعرِيفُ والتَّنكِيرُ، ولم تتبعه في التّذكير، واتّفق أنّها تبعتْه في الإفراد وهو، كما علمتَ، غير لازم. وهو أي: «قائمةٍ» تبعَ وطابَقَ مرفوعَه السّببيّ، وهِيَ[3] «أُمُّهُ»، في التّأنِيثِ والإفرادِ، وهُما اثنانِ مِن خَمسةٍ.

وليس الأفصح، أي: القياس، في النّعت المذكور ما تقدّم، من إلحاق علامة التّثنية والجمع[4] به، كما أشار إلى ذلك بقوله: «على لغة». بل الأفصَحُ، أي: القياس، في النَّعتِ السّببيّ المذكور أنّه، إذا رَفَعَ اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا مُثَنًّى أو مَجمُوعًا تصحيحًا أو تكسيرًا، أن يَكُونَ ذلك النّعت مع ذلك المرفوع كالفِعلِ في الإفرادِ، أي: في

---

(١) أي: الاسم الذي بعده، وهو فاعل له مرفوع.

(٢) في الشرح: تابع.

(٣) في الشرح: وهو.

(٤) م: علامة الجمع.

لزوم كونه مفردًا، إذا رفع ما ذُكر.

فالوصف في ذلك محمول على الفعل. وهذا ما حكاه عامّة النّحاة. فقد قال بعضهم: حكى أئمّة النّحو أنّ تثنية الصّفة وجمعها، إذا رفعت الظّاهر، ضعيفٌ[1] كـ «أكلوني البراغيثُ». انتهى.

وخالف الزّجّاج، فقال: تثنية الصّفة الرّافعة للظّاهر وجمعها، [إذا رفعتِ الظاهرَ][2] فصيح في الكلام، لا كضعف «أكلوني البراغيثُ». والفرق أنّ أصل الصّفة كسائر الأسماء الّتي تُثنّى وتُجمع. وإنّما يمتنع ذلك بالحمل على الفعل، فيجوز فيها وجهان فصيحان مراعاةً لهذين الأمرين. انتهى.

أي: فمراعاة شَبَهِها بالفعل تقتضي عدم ذلك، ومراعاة كونها اسمًا ظاهرًا تقتضيه. قال بعضهم: وهو حَسَنٌ، لو ساعد عليه السّماع. وذلك نَحوُ قولك: مَرَرتُ بِرَجُلَينِ قائمٍ أبواهُما وبغلامِ رجلَينِ ضاربِه هما[3]، كما تقول: قامَ[4] أبواهما وضربه هما، ومررتُ بِرجالٍ قاعِدٍ آباؤُهُم وبغلامِ رجالٍ ضارِبِه هم، كما تقول: قعدَ آباؤُهم وضربَه هم.

والأحسَنُ في [نَعتِ] جَمعِ التَّكسِيرِ[5] أو التّصحيحِ، أي: إذا وقع

---

(١) م: أئمة النحو تثنية الوصف وجمعها إذا رفعت الظاهر.

(٢) في الأصل: «فصحيح». وفي الحاشية عن نسخة: «فصيح». م: «الصحيح». وما بين معقوفين هو منها.

(٣) في الأصل و م: «رجل ضاربه هو». والتصحيح هنا وبعدُ من التصريح ٢: ١١٠.

(٤) م: قائم.

(٥) في العطار ص ١٠٥: «هكذا في النسخ التي كتبوا عليها. وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه: الذي شاهدته بخط المؤلف: والأحسن في جمعه التكسير». وانظر الفقرة التالية هنا. وما بين معقوفين هو من الشرح والعطار.

النّعت جمع تكسير أو تصحيح، الجَمعُ أي: أن يؤتى بذلك النّعت مجموعًا جمعَ تكسير، على خلاف القياس. وذلك نَحوُ قولك: مَرَرتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلمانُهُ[1] وبرجلين قُعودٍ غلمانُهما وبرجال قَعودٍ غلمانُهم، ومررت برجلٍ قُعودٍ مسلموه، أو مسلموهما أو مسلموهم.[2] فهذا أحسن من إفراده الذي هو القياس على الفعل نحوُ قولك: غلمانُه أو غلمانُهما أو غلمانُهم، أو مسلموه أو مسلموهما أو مسلموهم.

ولا منافاة بين أفصحيّة الإفراد على الجمع مطلقًا، فيما تقدم، وأحسنيّة[3] الجمع تكسيرًا على الإفراد هنا، لأنّ ذاك لمّا كان هو القياس كان أفصح، وهذا لمّا كثر استعماله كان أحسن. والجمع تكسيرًا أحسن من جمعه تصحيحًا نحو قولك: قاعدِينَ غلمانُه أو غلمانُهما أو غلمانُهم، أو مسلموه أو مسلموهما أو مسلموهم.

١٤٥ وقيل: إفراده أفصح من تكسيره في ذلك. وقيل: إن تبع جمعًا / أيضًا، أي: كان كلٌّ من المنعوت والاسم الظاهر جمعًا، فجمعه تكسيرًا أفصح نحو قولك: مررتُ برجالٍ قيامٍ آباؤهم. وإلّا فالإفراد أفصح نحو قولك: مررتُ برجل قاعدٍ غلمانُه وبرجلَينِ قاعدٍ غلمانُهما. وقد اتّفقوا على أن الإفراد أفصح من الجمع تصحيحًا.

فعُلم أنّ «قعودًا» أفصح من «قاعد»، و«قاعدًا» أفصح من «قاعدين»، وأنّ[4] تقييد المصنّف في الاسم الظاهر بكونه جمع تكسير

(١) في شرح الأزهرية: برجال قعود غلمانهم.

(٢) يعني: أو برجلين قعودٍ مسلموهما أو برجال قعودٍ مسلموهم.

(٣) سقط من م حتى «فإنها موضوعة»، ثم ألحق بالحاشية بقلم آخر.

(٤) في حاشية م: فأن.

لا محلّ له، بل مثله جمع التّصحيح.

وقد وعدناك بأنّ المصنّف سيصرّح بأنّ النّعت السّببيّ لا يلزم[1] أن يتبع منعوته، في الاثنين الباقيين من الخمسة الأُخرى، بل قد يتبع وقد لا يتبع. وقد نبّه على ذلك هنا بقوله: **ولا يَلزَمُ في النّعت السَّبَبِيِّ أن يَتبَعَهُ** أي: المنعوتُ **في اثنين من الخَمسةِ الباقِيةِ**: واحد من ثلاثة، **وهِيَ الإفرادُ والتَّثنِيةُ والجَمعُ**، وواحد من اثنين، **وهما التَّذكِيرُ والتَّأنِيثُ**، **لِأنَّهُ** كما علمتَ ممّا قدّمناه **في المَعنَى نَعتٌ لِلمَرفُوعِ بِهِ، لا نعت لِلجارِي علَيهِ** الّذي هو الأوّل.

ولِذٰلِكَ أي: لكونه ليس نعتًا في المعنى للجاري عليه، بل للاسم المرفوع، **سُمِّي سَبَبِيًّا**،[2] أي: **لِكَونِهِ** وصفًا **قائمًا في المَعنَى بالسَّبَبِيِّ**، أي: **وهُوَ** الاسم الّذي بينه وبين المنعوت سببٌ وعلاقة، وهو الاسم الظّاهر **المُضافُ إلى ضَمِيرِ المَنعُوتِ** اصطلاحًا، **كَما مَثَّلنا** أي: كمثالنا. وهو: مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ. ومِثلُ الاسم المذكور الضميرُ البارز، كما علمتَ. ويجوز تعدّد النّعت بلا خلاف.

---

(١) في حاشية م: لا يلزمه.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: سببًا.

[المعارف والنكرات]

ثمّ لمّا ذكر المصنّف التّعريف والتّنكير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة، وقدّم الكلام على المعرفة، مع أنها خلاف الأصل لاندراج[1] كلّ معرفة تحت النّكرة من غير عكس، لشرف[2] المعرفة ولانحصارها وكثرة أفراد النّكرة وانتشارها. ومِن ثَمّ بيّن المعرفة بالعدّ دون الحدّ. وإنّما أتى بها بالعدّ ليتأتّى له قوله: «والنّكرة ما عدا ذلك»، ولقول الشّيخ ابن مالك: من تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

[المعـارف]

فقال: والمَعارِفُ سِتّةٌ.[3] وهي متفاوتة في التّعريف، فأعرَفُها الضّمير لأنّه لا يفتقر إلى أن يوصف بخلاف غيره، لكن بعد لفظ الجلالة. فقد ذكر بعضهم أن لفظ الجلالة أعرف المعارف إجماعًا. فلذلك قدّم الضّمير، فقال:

١ـ [الضمائر]:

الأوّلُ منها المُضمَرُ. ويقال له: الضّمير. وتقدّم وجه تسميته بذلك. وهُوَ أي: المضمر ما دَلَّ وضعًا علَى شخصٍ مُتَكلِّمٍ، أو شخصٍ مُخاطَبٍ، أو شخصٍ غائبٍ، لِما قدّمناه في باب «الفاعل» أنّ الضّمير

---

(١) الجار والمجرور متعلقان بخلاف.

(٢) الجار والمجرور متعلقان بالفعل: قدم.

(٣) كذا. وهو جائز لأن العدد لم يضف إلى المعدود، ومثله كثير في الكتاب. انظر ص٥٧.

موضوع[1] للجزئيّ، لا للمفهوم الكلّيّ واستُعمل[2] في الجزئيّ حتّى يكون كلّيًّا وضعًا جزئيًّا استعمالاً، بل هو جزئيّ وضعًا واستعمالاً.

فخرج أحرف[3] المضارعة، لأنّها إنّما تدلّ على التكلّم والخطاب والغَيبة. وكذلك الكاف في «إيّاكَ»، والياء في «إيّايَ»، والهاء في «إيّاهُ».[4]

وذلك[5] نَحوُ: «أنَ» بغير ألف من «أنا» فإنّها موضوعة[6] لِلـشخص الـمُتكَلِّمِ وحدَه غيرَ معظِّم نفسَه، و«أنْ» من «أنتَ» بفتح التّاء فإنّها موضوعة لِلـشّخص الـمُخاطَبِ المذكّر، و«هُوَ» فإنّها موضوعة[7] بجملتها لِلـشّخص الـغائبِ المذكّر، وفُرُوعِهِنَّ أي: فروع هذه المذكورات.

فَفَرعُ «أنَ»[8] من «أنا»: «نَحنُ». فإنّها للمتكلّم ومعه غيره أوْ له وحده معظّمًا نفسَه. وفَرعُ «أنْ» من «أنتَ» بفتح التّاء: «أنْ» من «أنتِ»[9] بكسر التّاء ـ فإنّه للمفردة المؤنّثة المخاطَبة ـ و«أنْ» من «أنتُما»[10] لمثنّى المذكّر والمؤنّث المخاطَب، و«أنْ» من «أنتُم» لجمع

---

(١) في حاشية م: مرفوع.

(٢) العطف على المنفي: لا للمفهوم. يعني: لا للمفهوم الكلي والمستعمل. وتجوز الحالية من المفهوم. انظر ما يأتي في الكلام على اسم الإشارة بعد.

(٣) سقط من حاشية م.

(٤) يعني أن «إيا» هو الضمير المنفصل في: إياك وإياي وإياه.

(٥) أي: المضمر.

(٦) هنا ينتهي ما سقط من م وألحق بحاشيتها. انظر ص ٥٣٨.

(٧) سقطت من م.

(٨) م: أي.

(٩) م: بفتح التاء أنت.

(١٠) في الأصل: من أنتنّ أنتما.

الذّكور المخاطَبين، و«أنْ» من «أنتُنَّ» لجمع الإناث المخاطَبات.

وفَرعُ «هُوَ»: «هِيَ»، فإنّها بجملتهَا[1] للمفردة الغائبة، والهاء من «هُما» لمثنّى المذكّر والمؤنّث الغائب، والهاء من «هُم» لجمع الذّكور الغائبين ـ وقيل: الضّمير كلمة «هم» بجملتها ـ والهاء من «هُنَّ» لجمع الإناث الغائبات.

وهذا كلّه في الضّمائر المنفصلة. وقِس على ذلك الباقِيَ من الضّمائر المتّصلة المستترة والبارزة. وتقدّم بيانُ ذلك كلّه والكلامُ عليه مستوفًى في باب «الفاعل». فلا عود / ولا إعادة. ١٤٦

ولا يخفى أنّ الضّمائر متفاوتة في التّعريف. فأعرفها ضمير المتكلّم، ثمّ ضمير المتكلّم ومعه غيره،[2] ثمّ ضمير المخاطَب.[3] وادّعى غير الجمهور أنّ ضمير الغائب العائد على نكرة يكون نكرة. ولذا دخلتْ عليه «رُبَّ» نحوُ: رُبَّهُ[4] رجلًا. وقيل: إن عاد على واجب التّنكير كالحال والتميز فهو نكرة، وإن عاد على غيره كان معرفة.

ولمّا كان العَلَم، غيرَ لفظ الجلالة لِما تقدّم، يلي الضّمير في التّعريف، خلافًا للسّيرافيّ حيث ذهب إلى أنّه أي: العَلَمَ أعرفُ المعارف، ذكره[5] عَقِبَه بقوله:

---

(١) في الأصل: وفروع هو هي فإنه بجملته.

(٢) سقط «ثم ضمير المتكلم مع غيره» من م.

(٣) زاد في العطار ص ٦ هنا: «ثم الغائب». وأغفله الحلبي للخلاف فيه، أو لأنه يرد بعد العَلَم.

(٤) في الأصل: رب.

(٥) أي: ذكره المصنف.

٢- [الاسم العلم]:[١]

والثّانِي منها أي: المعارِف العَلَمُ. وهُوَ اسمٌ يُعَيِّنُ مُسمّاهُ، أي: يُظهره ويجعله كأنّه مشاهَد حاضر للعِيان، بِلا قَيدٍ. فخرجَتِ النّكرات لأنّها لا تُعَيّن مُسمّاها، وخرج بقيّة المعارف لأنّها إنّما تُعيّن مُسمّاها، بقيد الحضورِ في ضمير المتكلّم والمخاطَب، والمرجعِ في ضمير الغائب، والإشارةِ الحسّيّة بالنّسبة لاسم الإشارة، والعِلمِ بالصّلة بالنّسبة للموصول، والألفِ واللّام والإضافة بالنّسبة للمعرّف بهما.

ثمّ هذا العَلَم إمّا شخصيّ بأن يكون موضوعًا لشخص معيَّن كَـ «زَيد» لِلمُذكَّرِ و«هِند» لِلمُؤَنَّثِ، وإمّا جنسيّ بأن يكون موضوعًا للجنس والماهيّة المعيّنة في الذّهن باعتبار ذلك التّعيين، كـ «أُسامة» ـ فإنّه وُضع لجنسٍ وماهيّةِ السّبع،[٢] الحاضرةِ في الذّهن باعتبار ذلك الحضور ـ وكـ «ثُعالة» ـ فإنه وُضع لجنسٍ وماهيّةِ الثعلب، الحاضرةِ في الذهن باعتبار ذلك الحضور ـ وكذا «ذُؤالة» بالمعجمة. فإنه وُضع لماهيّة الذّئب الحاضرة في الذّهن باعتبار ذلك الحضور.

ثمّ لا يخفى أنّه لا يجوز أن يستعمل كلّ من «أُسامة وثُعالة وذُؤالة» في نفس هذه الماهية، لكن بالنظر لما وُجِدَتْ فيه من الأفراد. فيقال: أُسامةُ أشجع من ثُعالةَ، وثُعالةُ أحيَلُ من ذُؤالةَ، أي: صاحب هذه الماهيّة أشجع من صاحب هذه الماهيّة، وصاحب هذه الماهيّة أحيَل من صاحب هذه الماهيّة.

---

(١) سقطت من م.

(٢) م: «الثعلب». وفي الحاشية: السبع.

ويجوز أن يستعمل في الفرد نفسه، لكن باعتبار تلك[1] الماهيّة، فتقول لكلّ أسد رأيتَه: هذا أسامةُ، ولكلّ ثعلب رأيتَه: هذا ثُعالةُ، ولكلّ ذئب رأيتَه: هذا ذُؤالةُ. وكلاهما استعمال حقيقيّ. فإن راعيتَ في الاستعمال الثّاني خصوصَ ذلك الفرد كقولك: هذا أسامةُ الّذي أكل فلانًا بالأمس، كان استعمالاً مجازيًّا.

وفي كلام بعض الحُذّاق: العَلَم الجنسيّ ليس بعَلَم في عُرف أهل المنطق لأنّ نظرهم إلى المعنى، وعَلَمٌ في عُرف أهل العربيّة لأنّ نظرهم إلى الأحكام اللّفظيّة. وهذا من باب تخالف الاصطلاحَينِ، بحسب اختلاف النّظرَينِ.

وهذا، كما ترى، يشير إلى أنّ العَلَم الجنسيّ معرفة لفظًا لا معنًى. وإليه ذهب جمع منهم الشّيخ ابن مالك وتبعه الجمال بن هشام، وادّعى بعضهم أنه معرفة لفظًا ومعنًى.

٣- [أسماء الإشارة]:

ولمّا كان اسم الإشارة يلي العَلَم في التّعريف خلافًا لابن السّرّاج، حيث ذهب إلى أنّه أي: اسم الإشارة أعرفُ المعارف، قال: «لأنّك تعرفه بعينك وقلبك»، ذَكَرَه[2] عَقِبه بقوله: **والثّالِثُ منها اسمُ الإشارةِ. وهُوَ** أي: اسم الإشارة، أي: اللّفظ المسمّى بهذا الاسم عند النّحاة، **ما وُضِعَ لِمُسَمًّى وإشارةٍ[3] إلَيهِ حسّيّةٍ بأحد الأعضاء.**

---

(١) م: ذلك.

(٢) أي: ذكره المصنف.

(٣) في الأصل: وإشار.

فلا دَورَ في أخذ «الإشارة» في تعريف «اسم الإشارة»، لأنّ المعنى ما تُطلِق عليه النحاة هذا اللفظ، وهو ما وُضع للأمر المشار إليه. وأُورد على هذا التّعريف لفظ «المشار إليه»، لأنّه وضع للأمر المشار إليه. وأُجيب بأنّ الإشارة المعتبرة في المشار إليه ليست الحسّيّة بل أعمّ.

ومن هذا تعلم أن أسماء الإشارة لا يُشارُ بها إلّا إلى مُشاهَد محسوس. فلو أُشير بها إلى غير ذلك كان لتنزيله منزلة المُشاهَد المحسوس. ولا يخفى أنّ المسمّى إمّا أن يكون مذكّرًا أو مؤنّثًا، وكلّ واحد منهما إمّا أن يكون مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا. فالأقسام ستّة. وقد أشار إلى ذلك المصنِّف بقوله:

١٤٧ ويَكُونُ أي: اسم الإشارة لِلمُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، أي:/ لمفردهما ومُثنّاهُما[1] وجَمعِهِما كـ «ذا» من «هذا» لِـلمفرد المُذَكَّرِ[2] أي: للشّخص الموصوف بما ذُكر، لا لهذا المفهوم ليُستعمل[3] في الجزئيّ المذكور حتّى يكون كليًّا وضعًا جزئيًّا استعمالًا، بل هو جزئيّ وضعًا واستعمالًا،[4] كما تقدّم في الضّمير.[5] و«ذِهْ» بكسر الذّال المعجمة وسكون الهاء أو بكسرها، مع الإشباع أو بدونه، من «هذِهِ» لِـلمفردة المُؤَنَّثةِ. ويُشار إليها بـ «تِي» أيضًا.

---

(١) في الأصل وم: «ومثنيهما». وفي حاشية الأصل عن نسخة: «ومثناهما». وفي الشرح: ومثنيهما.

(٢) في الأصل: والمذكر.

(٣) م: يستعمل.

(٤) سقط «بل هو... واستعمالًا» من م.

(٥) انظر ص ٥٤٠ - ٥٤١.

و«ذانِ» من «هذانِ» لِمُثَنَّى المُذَكَّرِ، و«تانِ» من «هاتانِ» لِمُثَنَّى المُؤَنَّثِ حالةَ الرّفع، و«هذينِ وهاتينِ» في حالَتِي النّصب والجرّ.

و«أُولاءِ» من «هؤُلاءِ» للجمع مطلقًا، أي: لِجَمعِ[1] المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ العاقل وغيره. وهو للعاقل أكثر. وهو ممدود عند الحجازيّين، مقصور عند غيرهم. والمدُّ أولى.

فالمشار إليه ستّة، والمشار به خمسة، وهذه الصّيغ الخمسة[2] كلّها للقريب.[3] ويؤتى بـ «ذاكَ وتِيكَ وذانِكَ وتانِكَ» بالتّخفيف و«أُولاكَ» بالقصر للمتوسّط، ويؤتى للبعيد حِسًّا أو رُتبة بـ «ذلكَ وتِلكَ وذانِّكَ وتانِّكَ» بالتّشديد، و«أُولالِكَ»[4] بالقصر و«أُولئكَ» بالمدّ.

فقد علمتَ من هذا أنّ المراتب ثلاثة،[5] وأنّ اللام لا تلحق المثنّى ولا الجمع ممدودًا، وأنّ حالة البعد[6] في المثنّى يُدلّ عليها بتشديد النّون، و«أولئك» بالمدّ لا يؤتى بها للمتوسّط بل للبعيد، لأنّ حالته في البعد والتوسّط حالة واحدة.

ولا يخفى أنّ هذه الكاف اللّاحقة لاسم الإشارة حرف باتّفاق، لأنّ اسم الإشارة لا يضاف، لكن يُتصرّف فيها[7] تصرّفَ الكاف

---

(١) في الأصل وم: «للجمع». والتصويب من العطار.

(٢) كذا، وهو جائز وصحيح، لأن العدد غير مضاف إلى المعدود. انظر ص ٥٧.

(٣) م: «تقريب». وفي حاشية الأصل عن نسخة: للتقريب.

(٤) م: وأولاليك.

(٥) كذا، وهو جائز وصحيح، لأن العدد غير مضاف إلى المعدود.

(٦) في الأصل: البعيد.

(٧) م: بها.

الاسميّة غالبًا، فتُفتح للمخاطَب وتُكسر للمخاطَبة وتتّصل بها علامة التّثنية وعلامة الجمع، فتقول: ذاكَ وذاكِ وذاكُما وذاكُم وذاكُنَّ.[1]

ومن غير الغالب أن تُفتح للمذكّر وتُكسر[2] للمؤنّث، ولا تلحقها علامة تثنية ولا علامة جمع، ودون[3] هذا أن تُفتح مُطلقًا، ولا تلحقها علامة تثنية ولا علامة جمع.

٤ـ [الأسماء الموصولة]:

ولمّا كان الاسم الموصول يلي اسم الإشارة في التّعريف ذكره عَقِبه،[4] بقوله: والرّابِعُ منها الإِسمُ المَوصُولُ. وهُوَ ما افتَقَرَ أبدًا إلَى الوَصلِ بِجُملةٍ خَبَرِيّةٍ، محتمِلة للصّدق والكذب في نفسها، معهودة للمخاطَب إلّا في مقام التّهويل،[5] أو بـظَرفٍ أو بـمَجرُورٍ تامَّينِ، أي: تتمّ بهما الفائدة، أو وَصْفٍ صريحٍ، وافتقر إلَى عائدٍ يعود على ذلك الاسم الموصول أو ما هو خَلَفٌ.[6]

ومِن ثَمّ لا يجوز أن يرتفع «زيد» بـ «خرج»[7] في قولك: «الذّي خرجَ زيدٌ»، لأنّه يؤدّي إلى خلوّ الصّلة من العائد أو خَلَفه.

---

(١) سقطت من م.

(٢) أي تحرك بالكسر.

(٣) سقطت الواو الأولى من م.

(٤) سقطت من م.

(٥) يعني أنه، في حالة التهويل والتعظيم، يحسن أن يكون مضمون الصلة مبهمًا.

(٦) أي: خلف للضمير.

(٧) م: زيد يخرج.

فخرج بقولنا «أبدًا» النكرةُ الموصوفة بما ذُكر. فإنّها وإن افتقرتْ لذلك لكن حال كونها موصوفة[1] لا أبدًا. ودخل بقولنا «أو وصف صريح»: «أل» الموصوفة لأنّها لا توصل إلّا بالوصف المذكور كالضّارب والمضروب.

وقد ذكروا أنّ الإعراب الّذي تستحقّه «أل» في نحو: «جاء الضاربُ» انتقل إلى ذلك الوصفِ الذي اتّصلت به الواقعِ صلة لها. وقد ألغز بعضهم في ذلك بقوله:[2]

حاجَيْتُكُم، لِتُخبِرُوا: ما اسمانِ   وأوّلٌ، إعرابُهُ في الثّاني؟

وخرج بقوله «إلى عائد» الموصولُ الحرفيّ، لأنّه وإن افتقر أبدًا إلى الوصل بما ذُكر، لكن لا يفتقر إلى عائد.

وإنّما اشتُرط في الجملة أن تكون خبريّة لأنّ الموصول وُضع وُصلة[3] إلى وصف المعارف بالجُمل نحوُ: جاء الرّجلُ الّذي قام أبوه. ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبريّة.

وإنّما اشتُرط كونها معهودة للمخاطَب لأنّ وضع الموصول[4] على الإبهام، فيؤتى بالصّلة لتعرّف المخاطَب الموصولَ المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول، من اتّصافه بمضمون تلك الصّلة، إلّا في

---

(١) مثل هذه العبارة لا وجه له في العربية، وكذا ما تراه في الفقرة البعدَ التالية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ -٤٣٢. وفي حاشية الأصل عن نسخة: موصولة.

(٢) سقط «في ذلك بقوله» من م.

(٣) م: فضلة.

(٤) م: الموصوفة.

مقام التّهويل فيحسن إبهامها نحوُ: ﴿فغَشِيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُم﴾.[١]

وقولنا: «أو ما هو خَلَفٌ» ليدخل نحوُ قول الشاعر:[٢]

* وأنتَ الّذِي، في رَحمةِ اللهِ، أطمَعُ *

أي: في رحمتك. فأوقع الظّاهر موقع الضّمير. قال أبو عليّ الفارسيّ: ومن النّاس من لا يجيز هذا. قال الشّيخ أبو حيان: هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ، فأحرى إلّا يجوز عنده / في الصّلة. ١٤٨

ثمّ لا يخفى أنّ الموصول الاسميّ قسمان: نصٌّ في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، ومشترَك بين معان[٣] مختلفة بلفظ واحد. وعلى الأوّل اقتصر المصنّف، تسهيلًا على المبتدئ، فقال: وهذا الموصول الّذي هو نصّ في معناه يَقَعُ بعضه علَى المفرد المُذَكَّرِ، وبعضه على المفرد[٤] المُؤنَّثِ، وبعضه على مُثَنّاهُما[٥] وبعضه على جَمعِهِما.

نَحوُ: «الّذِي» فإنّه لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ عالِمًا[٦] أو غيره، أي: للشّخص الموصوف بذلك، لا لهذا المفهوم ليُستعمل في الجزئيّ المذكور حتّى

---

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) عجز بيت لمجنون ليلى صدره:

فيارَبِّ لَيلَى، أنتَ في كُلِّ مَوطِنٍ

شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٦ والدرر ١: ٦٤.

(٣) في الأصل: معاني.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الأصل وم: «مثيهما». وفي الشرح: «مثنييهما». وانظر ما مضى قبل في حاشية الأصل عن نسخة.

(٦) أي: من يقوم به العلم. يعني العاقل. م: علمًا.

يكون كُليًّا وضعًا جزئيًّا[1] استعمالاً، بل هو جزئيّ وضعًا واستعمالاً، كما تقدّم[2] في الضّمير واسم الإشارة، و«الّتِي»[3] فإنّها لِلمُفرَدةِ المُؤَنّثةِ عالمةً[4] وغيرها.

و«اللّذانِ» فإنّه لِمُثَنّى المُذَكّرِ رفعًا و«اللّذَينِ» نصبًا وجرًّا، و«اللّتانِ» فإنّه لِمُثَنّى المُؤَنّثِ رفعًا و«اللّتَينِ» نصبًا وجرًّا.

و«الأُلَى» مقصورًا كـ «العُلَى»،[5] وقد يُمدّ، و«الّذِينَ» بالياء في الأحوال كلّها عند أكثر العرب، وقد يقال: جاء اللّذُونَ. فإنّهما لِجَمعِ الذُّكُورِ، الأوّل للعالِمِين كثيرًا ولغيرهم قليلًا، والثّاني للعالِمِين فقط. و«اللّاتِي واللّائِي». فإنّهما لِجَمعِ المُؤَنّثِ عالِمًا وغيره.[6] وقد تُحذف ياؤهما اكتفاء بالكسرة، فيقال: اللّاتِ واللّاءِ.[7] وقد يتقارض[8] اللّائي والأُلى، فيقع كلّ منهما مكان الآخر، فيقال: جاء اللّائي قاموا، كما يقال: جاء الأُلى قُمْنَ.

٥- [المعرف بـ «أل»]:

ولمّا كان المعرّف بـ«أل» يلي الاسم الموصول في التّعريف ذكره

---

(١) م: جزي.

(٢) انظر ص ٥٤٠ - ٥٤١ و٥٤٥.

(٣) سقطت الواو من م.

(٤) م: عامة.

(٥) في الأصل: «كالفلى». وانظر العطار والتصريح ١: ١٣٢.

(٦) العبارات في م مضطربة بالتقديم والتأخير والحذف.

(٧) م: اللاتي واللائي.

(٨) في الأصل: «يتعارض». م: «يتقترض». والتصويب من أوضح المسالك ١: ١٠٢-١٠٣.

عَقِبَه، بقوله: والخامِسُ منها المُعَرَّفُ بالألِفِ واللّامِ، أي: بمجموعهما[1] كما ذهب إليه الخليل وسيبويه، لا خلاف بينهما في ذلك كما قال الشّيخ ابن مالك. وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي فهي همزة وصل، أم أصليّة فهي همزة قطع؟ قال الخليل[2] بالثّاني. وإنما وُصلتْ في الدّرج لكثرة الاستعمال.[3] وقال سّ بالأوّل. وإنّما فُتحتْ مع أنّ الأصل في همزة الوصل الكسر، لكثرة الاستعمال.

وقيل: المعرِّف اللّام[4] فقطْ، والهمزة لا دخل لها في التّعريف. وقيل: المعرِّف الهمزة فقطْ، واللّام لا دخل لها في التّعريف، وإنّما زيدت للفرق بين همزة التّعريف وهمزة الاستفهام.

وذلك المعرَّف كـ«الرَّجُلِ» لِلمُذَكَّرِ و«المَرأةِ» لِلمُؤَنَّثِ. ولا يخفى أنّ «أل» المعرِّفةَ على ثلاثة أقسام:

إمّا أن تكون لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هي، وتسمّى لام الجنس ولام الحقيقة، نحوُ قوله تعالى[5]: ﴿وجَعَلْنا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ﴾، وقوله ﷺ: «أهلَكَ النّاسَ الدِّرهَمُ والدِّينارُ».[6]

---

(١) م: مجموعهما.

(٢) سقطت من م.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) م: باللام.

(٥) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٦) هذا القول منسوب إلى العرب. انظر الجامع لأحكام القرآن ٧: ١٣٣ والقول في العموم والخصوص في «اللمع في أصول الفقه» للشيرازي. وفي الأحاديث لفظ آخر. انظر الصحيحة تحت الرقم ١٧٠٣ والجامع الصغير ١: ١٧٣ وصحيحه ١: ٤٤٧.

وإمّا لتّعريف الجنس والحقيقة في ضمن جميع أفرادها، حقيقةً أو عُرفًا، وتسمّى لام الاستغراق الحقيقيّ في الأوّل، والعُرفي في الثّاني، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفًا﴾، والثاني نحو قولك: جمعَ الأمير الصّاغةَ. لأنّ المراد من ذلك عُرفًا أنّه جمعَ صاغة بلده أو مملكته، لا جميع صاغة الدّنيا.

وفيه أنّ «أل» في «الصاغة» كما قال المصنّف في «التّصريح»[2] موصولةٌ، لا معرِّفة الّتي الكلام فيها. ويُرَدُّ بأنّ هذا الوصف مما غلبتْ عليه الاسميّة. فـ «أل» فيه معرِّفة، كما تقدّم.

وإمّا أن تكون لتعريف الشّيء المعهود، وتسمّى لام العهد. وذلك المعهود إمّا أن يكون معهودًا ذِكرًا، أو معهودًا ذِهنًا، أو معهودًا حُضورًا.

فالأوّل:[3] أن يُذكر مصحوبها صريحًا نحوُ قوله تعالى[4]: ﴿في زُجاجةٍ الزُّجاجةُ﴾، أو كنايةً نحوُ قوله تعالى[5]: ﴿ولَيسَ الذَّكَرُ كالأُنثَى﴾. فإنّ الذكَر تقدم ذِكره في اللّفظ مَكنيًّا عنه، بما في قولها: ﴿نَذَرتُ لَكَ ما في بَطنِي مُحَرَّرًا﴾.[6] فإنّ ذلك كان عندهم خاصًّا بالذُّكور.

والثّاني: أن يَعلم المخاطَب مصحوبها قبل ذِكره، من غير أن يجري ذِكره، نحوُ: «جاء القاضي»، إذا لم يكن في البلد إلّا قاض واحد مشهور.

---

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٢) في ١: ١٥٠.

(٣) سقط «أن يكون معهودًا... فالأول» من م.

(٤) الآية ٣٥: من سورة النور.

(٥) الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

والثّالث: أن يكون مصحوبُها حاضرًا حِسًّا كقولك لآخَرَ، وقد شتم إنسانًا حاضرًا بالمجلس: لا تَشْتِمِ الرّجلَ، أو عِلمًا كقوله تعالى[1]: ﴿اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم﴾.

ثمّ لا يخفى أنّ المعرَّف بـ«أل» الجنسيّة قد اتّفق، في بعض الاستعمالات، أنّه غُلّب على بعض من يستحقّه حتّى التحق بالأعلام الشخصيّة، وقيل: العَلَم بالغَلَبة، كالعَقَبةِ.

٦ـ [المضاف إلى معرفة]:

ثمّ أشار إلى ما به/ختام المَعارف بقوله: والسّادِسُ منها: المُضافُ ١٤٩ إضافةً مَحضةً، أي: تفيده التّعريف أو التّخصيص. وهو المضاف إلَى واحِدٍ مِن هذِهِ المعارف الخَمسةِ المتقدّمة. فالمُضافُ إلَى الضَّميرِ كـ«غُلامِي»، والمُضافُ إلَى العَلَمِ نَحوُ: غُلامُ زَيدٍ، والمُضافُ إلَى اسمِ الإشارةِ نَحوُ: غُلامُ هذا، والمُضافُ إلَى المَوصُولِ [الاِسمِيِّ][2] نَحوُ: غُلامُ الَّذِي قامَ، والمُضافُ إلَى المُعرَّفِ بالألِفِ واللّامِ نَحوُ: غُلامُ الرَّجُلِ.

بِخِلافِ المضاف إضافةً غير محضة بألاّ تفيده الإضافةُ ذلك، بأن كان غير مضاف لواحد من المذكورات، بل كان مضافًا إضافةً لفظيّةً كـإضافةِ الوَصفِ إلَى مَعمُولِه كـ«ضارِبُ زيدٍ غَدًا أوِ الآنَ». فَهُوَ باقٍ علَى تَنكِيرِهِ، لِأنَّ إضافَتَهُ غَيرُ مَحضةٍ أي: لا تفيده تعريفًا ولا تخصيصًا، بل هي لمجرّد التّخفيف.

---

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) تتمة من الشرح.

وإنّما قيّد المصنّف اسم الفاعل بـ «الآن أو غداً» لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون مجروره في محلّ نصب به، بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي. فإنّه لا يكون مضافًا لمعموله.

ثمّ لا يخفى أنّهم ذكروا أنّ المضاف إلى شيء من هذه المعارف يكون في رتبة ما أُضيف إليه، إلّا المضافَ إلى الضمير فإنّه في رتبة العَلَم دون الضّمير. قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: والدّليل على ذلك أنّك تقول: مررتُ بزيدٍ صاحِبك. فتصف العَلَم بالاسم المضاف إلى الضّمير. فلو كان في رتبة الضّمير كانت الصّفة أعرف من موصوفها. ولا يجوز أن تكون الصفة أعرف من موصوفها، بل دونه أو مساوية له. انتهى.

ثمّ لا يخفى أيضًا أنّه قد اتّفق، في بعض الاستعمالات، أنّه غُلّب هذا المعرَّف بالإضافة على بعض من يستحقّه، حتّى التحق بالأعلام الشّخصيّة، وقيل له: العَلَم بالغَلَبة. كـ «ابن عبّاس». فإنّه قد غُلّب على سيّدنا عبد الله بن عبّاس، دون إخوته.

[ما يكون في النعت وما لا يكون]:

ثمّ أشار إلى ما لأجله ذُكرتْ هذه المعارف، بقوله: وهِيَ أي: هذه المعارف السّتّة بالنِّسبةِ إلَى «بابِ النَّعتِ» علَى ثَلاثةِ أقسامٍ:

الأوّلُ منها مالا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ بِهِ. وهُوَ الضَّمِيرُ. أمّا أنَّهُ لا يُنعَتُ فلِأنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الإيضاحِ الّذي هو الغرض الأصليّ من نعت

المعرفة، لأنّه واضح **لِكَونِهِ نَصًّا في مُسَمّاهُ لا يحتمل غيرَه. وتوضيحُ الواضح تحصيلٌ للحاصل.**

وجوّز الكسائيّ نعت ضمير الغائب، وجعل منه قوله تعالى[1]: ﴿لا إِلٰهَ إِلّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾. وهو وأمثاله محمول على البدل عند الجمهور لأنّ ضمير الغائب نصّ في مسمّاه، إذا تعيّن مرجعه نحوُ: جاءني زيدٌ فإيّاه ضربتُ. ثمّ حملوا نعت المدح والذّم ونحوِهما على نعت الإيضاح طردًا للباب. **وأمّا أنَّهُ لا يُنعَتُ بِهِ فلِأنَّهُ لَيسَ مُشتَقًّا ولا مُؤَوَّلًا بالمُشتَقِّ.**

والثّاني منها: ما يُنعَتُ ولا يُنعَتُ بِهِ. وهُوَ العَلَمُ الشّخصيّ. وظاهر كلامهم ولو بالغَلَبة، بأن كان صفة في الأصل. لكن في «البسملة» لشيخ الإسلام زكريا أنّ العَلَم بالغَلَبة يصحّ أن يقع نعتًا باعتبار أصله قبل العَلَميّة. وبَنى عليه جواز كون «الرّحمن» نعتًا للفظ الجلالة، مع كونه عَلَمًا بالغَلَبة.

أمّا أنَّهُ يُنعَتُ فلاحتياجه[2] **إلى الإيضاح، لِأنَّهُ قَد يَقَعُ الاشتِراكُ الاِتّفاقِيُّ فِيهِ** أي: العارض بسبب التكرّر في وضع العَلَم اتّفاقًا. فقد قال في «البسيط»: الاشتراك في الأعلام اتّفاقيّ غير مقصود بالوضع، لأنّ واضع الاسم العَلَم لم يقصد مشاركة غيره له. إنّما المشاركة حصلتْ بعد الوضع لكثرة المسمَّين باللفظ الواحد. فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك، في تعريف العَلَم، بكونه اتّفاقيًّا غير مقصود للواضع بخلاف

---

(١) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٢) في الأصل: «فلا حاجة». ثم ضرب عليه مصوبًا كما أثبتنا. م: فالا حتياجه.

اشتراك النكرة. فإنّه مقصود بوضع الواضع[1] في كلّ مسمًّى غيرِ معيّن.

وأمّا أنّهُ لا يُنعَتُ بِهِ فلِجُمُودِهِ، ولِعَدَمِ تأوُّلِهِ[2] **بالمُشتَقِّ لِما بَينَهُما**، أي: العَلَمِ والمشتقّ، **مِنَ التَّضادِّ لِأنَّ العَلَمَ يَدُلُّ علَى الوَحدةِ لا غير، والمُشتَقَّ يَدُلُّ علَى التَّعَدُّدِ**،/ أي: يصلح لأن يدلّ على متعدّد. ١٥٠ وإلّا فالمشتقّ كُلّيّ، والكلّيّ في ذاته لا تعدّد فيه، والتّعدّد فيه إنّما هو باعتبار صدقه على أفراده.

والثّالِثُ منها: **ما يُنعَتُ ويُنعَتُ بِهِ. وهُوَ الباقِي مِن تلك المَعارِفِ السّتّة، وهِيَ** أي: تلك المَعارف الّتي هي الباقي: **الإشارةُ** أي: اسم الإشارة، **والاسم المَوصُولُ، والاسم المُعَرَّفُ بالألِفِ واللّامِ، والاسم المُضافُ إلَى واحِدٍ مِنها** أي: المعارفِ السّتّة.

وما ذكره من أنّ الموصول يُنعَت يخالفه قول شيخ المحقّقين:[3] وقوع الموصول موصوفًا لم أعرف له مثالًا قطعيًّا، والظّاهر أنّه يستغني عن الصّفة بالصّلة،[4] أي: فلا حاجة لنعته. وحَ تكون الأقسام أربعة، على حسَب ما تقتضيه القسمة العقليّة. ومثّل له في «البسيط»[5] بالجملة، **فجَعْلُه الأقسامَ ثلاثةً** فيه نظر.

---

(١) م: بكونه اتفاقًا غير مقصود بوضع الواضع.

(٢) في الأصل: تأويله.

(٣) هو الرضي الأسترابادي. م: بخلاف قول شيخ المحققين.

(٤) م: «والظاهر بالصفة عن الصلة»، مع إشارتي تقديم وتأخير فوق ما وقعت «عن» بينهما.

(٥) في ص٣٢٠ - ٣٢٤. والبسيط: شرح لجمل الزجاجي، صنفه ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨.

[النّكرات]:

ثمّ لمّا بيَّن المعرفة أخذ في بيان النّكرة، وأخّرَها مع أنّها الأصل، لِما تقدّم، الّذي منه كثرةُ أفرادها وانتشارُها. ومِن ثَمّ عرّفها بتعريفين:

التّعريف الأوّل بما هو في قوّة العدّ، أشار إليه بقوله: والنَّكِراتُ: ما سِوَى ذٰلِكَ، أي: سوى المتقدّم ذِكرُه من المعارف، لأنّه لا واسطة بينهما، خلافًا لمن أثبتَها وجعلَ من ذلك الاسمَ الخاليَ من «أل» والتّنوين كـ «أين[1] ومتى وكيف».

والتّعريف الثّاني بالحدّ،[2] أشار إليه بقوله: وهِيَ أي: النّكرة الّتي هي مفرد النّكرات: ما: اسم شاعَ فِي أفراد جِنسٍ مَوجُودٍ، أي: مفهومٍ كلّيٍّ موجودٍ ذلك الجنسُ بوجودِ أفراده في الخارجِ كَـ «رَجُلٍ»، أي: كهذا اللفظ. فإنَّهُ شائعٌ في جِنسِ الرِّجالِ، أي: صادق على كلّ فرد من أفراد الرجال.

فإنّه موضوع لمفهوم كلّيّ، وهو الذَّكر من بني آدم، أي: لهذا الجنس الصّادق على كلّ فردٍ من أفراده الّتي هي: زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ إلى غير ذلك. وذلك الجنس موجود ومحقّق بوجود تلك الأفراد في الخارج، ويُطلق على كلّ منها إطلاقًا حقيقيًّا من حيث كونُ ذلك الجنس موجودًا[3] فيه، لا من حيث خصوصُ ذلك الفرد، كما علمتَ.

أو هي اسم شاعَ[4] في أفراد جِنسٍ أي: مفهوم كلّيّ مُقَدَّرٍ وُجُودُهُ

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: كأي.

(٢) م: والحد.

(٣) م: موجود.

(٤) كشطت النقاط الثلاث في الأصل وأعجمت العين: ساغ.

بوجود أفراده المقدّرة الوجود في الخارج كـ «شَمسٍ»، أي: هذا اللّفظ. فإنَّها أي: هذه اللّفظة[1] لَم تُوضَع علَى أن تَكُونَ خاصّةً بمفرد مخصوص[2] كَـ «هِندٍ»، وإنَّما هِيَ مَوضُوعةٌ وَضعَ أسماءِ الأجناسِ التي لها أفراد موجودة، وحاصلة في الخارج كَـ «رَجُلٍ».

فهي موضوعة لمفهوم كلّيّ، وهو الكوكب النّهاريّ، أي: لهذا الجنس الصادق على كلّ فرد من أفراده لو وُجد في الخارج، بحيث لو وُجِد شيء أُطلق عليه هذا الاسم إطلاقًا حقيقيًّا،[3] من حيث كونُ ذلك الجنس موجودًا فيه، لا من حيث خصوصُ ذلك الفرد، كما مَرَّ نظيره. فحَقُّها أن تَصدُقَ علَى مُتَعَدِّدٍ موجود في الخارج، كَما أنَّ نَحوَ «رَجُلٍ» كَذٰلِكَ، أي: حقّه أن يصدق على متعدّد موجود في الخارج، لصدقه على ذلك بالفعل.

فإن قيل: تعريف النكرة بما ذُكر يصدق على الضّمير واسم الإشارة والموصول، لأنّ لفظ «أنا» مثلًا شائع في أفرادِ مفهوم المتكلّم وحده يُستعمل في كلّ منها استعمالًا حقيقيًّا، و«أنتَ» شائع في أفرادِ مفهوم المذكّر المخاطَب كذلك، و«هو» [شائع في أفراد مفهوم المذكر الغائب كذلك]، و«هذا» شائع في أفرادِ مفهوم الواحد المذكّر المشار إليه يستعمل في كلّ منها استعمالًا حقيقيًّا،[4] ولفظ «الّذي» مثلًا شائع في أفرادِ مفهوم الواحد المذكّر، فإنّه يستعمل في كلّ منها كذلك.

---

(١) سقط «هذه اللفظة» من م.

(٢) سقط «خاصة بمفرد مخصوص» من م.

(٣) م: إطلاق حقيقة.

(٤) سقط «وهذا شائع... حقيقيًّا» من م. وما بين معقوفين هو منها.

أُجيب بأن المراد بالشَّياع في حدّ النكرة الشَّياع في أفراد المفهوم الكلّيّ الّذي هو موضوع اللّفظ، كما علمتَ، وكلّ من الضّمير واسم الإشارة والموصول ليس موضوعًا للمفهوم الكلّيّ، وإنّما كلّ واحد منها موضوع لكلّ فرد بعينه من أفراد ذلك المفهوم[1] الكلّيّ، كما علمتَ أنها جزئيّات وضعًا واستعمالاً.

نَعَم على المذهب الثّاني، أنها موضوعة للمفهوم الكلّيّ لتستعمل في جزئيّ، يحتاج إلى الجواب عن هذا السّؤال. قال بعضهم: وقد أشار إليه في «البسيط» بقوله: وأمّا الاشتراك في المضمرات وأسماء الإشارة،/ وإن كان مقصودًا للواضع، إلّا أنّه[2] اشتراك في المسمّى ١٥١ المعيّن. فلذا لم يقدح في التّعريف، بخلاف اشتراك النّكرة. فإنّه في كلّ مسمًّى غيرِ معيّن. فلذلك افترق الاشتراكان. انتهى فليُتأمّل.

فقد عُلم أنّ النّكرة تصدُق على متعدّد، فهي محتاجة إلى ما يخصّصها. وإلى ذلك أشار المصنّف بقوله: **فجَمِيعُ الأجناسِ مِنَ النَّكِراتِ** الجامدة كَـ **«رَجُلٍ» تُنعَتُ، لإبهامِها واحتِياجِها إلَى التّخصِيصِ، ولا يُنعَتُ بِها لِجُمُودِها،**[3] **إذا لَم تُؤَوَّلْ بالمُشتَقّ. فإن أُوّلتْ به نُعتَ بها** نحوُ: مررتُ بقاعٍ عَرفجٍ أي: خشِن، وبرجلٍ أسدٍ أي: شجاع. **فهِيَ** عند عدم التّأويل بالمشتقّ **كالأعلامِ في ذٰلِكَ الحُكمِ** أي: في نعتها وعدم النعت بها.

---

(١) سقطت من م.

(٢) كذا. ومثل هذا التركيب لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ -٤٣٢ و٦٦٦.

(٣) سقطت من م.

[ما تنعت به المعارف]:

ثمّ لمّا أجمل، في قوله:[1] «إنّ العَلَم يُنعت، وإنّ كلًّا من اسم الإشارة والموصول والمعرَّف بالألف واللام والمضاف إلى واحد من المعارف السّتّة يُنعت ويُنعت به»، أخَذَ في بيان ما يُنعت به بعضُ ذلك، بقوله:

والعَلَمُ يُنعَتُ بِما ذُكِرَ بَعدَهُ مِنَ المَعارِفِ، فيُنعَتُ باسمِ الإشارةِ، والمَوصُولِ، والمُعَرَّفِ بالألِفِ واللّامِ، والمُضافِ إلَى واحدٍ مِنها، أي: من المعارف السّتّة الّتي هي الضمير والعَلَم واسم الإشارة والموصول[2] والمعرَّف بالألف واللام [والمضاف إلى واحد من المعارف].[3] وإنّما نُعت بالمضاف إلى الضّمير لأنّه في رتبة العَلَم كما مرّ.

واسمُ الإشارةِ لا يُنعَتُ بكلّ اسم من هذه المعارف، بل لا يُنعت منها **إلّا بِما فِيهِ الألِفُ واللّامُ**، سواء كانت معرِّفة[4] له، أو زائدة فيه لازمة كالمقترنة بالاسم الموصول، أو موصولة بدليل ما يأتي في التّمثيل. وكأنه لم يقل: «المعرّف بالألف واللام» لذلك. وقد قال شيخ المحقّقين:[5] لا يقع من الموصولات نعتًا إلّا ما فيه اللام، لمشابهته للصّفة، نحوُ: الّذي والّتي واللّاتي، بخلاف «مَن وما» انتهى.

---

(١) القول فيه تصرف.

(٢) سقطت من م.

(٣) تتمة يقتضيها السياق، والمراد بها هنا: المضاف إلى مضاف إلى واحد من المعارف.

(٤) في الأصل: «أكانت معرفة»، م: «كانت المعرفة». والعطف بـ «أو» بعدُ يقتضي عدم همزة التسوية.

(٥) هو الرضي الأستراباذي. وانظر شرح الكافية ١: ٣١٣.

وإنّما اشتُرِط في نعت اسم الإشارة أن يكون فيه الألف واللّام، لأنّ الجنسَ المُعَرَّفَ بالألِفِ واللّام يُزِيلُ الإبهامَ الحاصِلَ في اسمِ الإشارةِ، لِأنَّ السّامِعَ لا يَفهَمُ مِنهُ جِنسَ المُشارِ إلَيهِ، إذا كانَ بِحَضرةِ المَتَكلِّمِ أجناسٌ مُتَعَدِّدةٌ. فإذا جِيءَ بالجِنسِ المَقرُونِ أي: المعرَّف بـ«أل» زالَ الإبهامُ. أي: وفي معنى ذلك الاسمُ الموصولُ الذي هو «أل» أو المقرون[1] بها، لأنّ الصّلة لا بد أن تكون معهودة، كما علمتَ، وإلّا فعِلتُه قاصرة.

على أنّ هذا التّوجيه ربّما خالف قولَ شيخ المحقّقين توجيهًا لكون[2] اسم الإشارة أعرفَ من المقرون بـ «أل»، لأنّ المخاطَب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معًا، ومدلول ذي اللام يُعرف بالقلب دون العين. انتهى. وقد تقدّم ذلك عن ابن السّرّاج أي: لأنّ اسم الإشارة معه الإشارةُ الحسّيّة.

تَقُولُ في نَعتِ العَلَمِ باسمِ الإشارةِ: جاءَ زيدٌ هذا، أيِ الحاضِرُ. فهو مؤوّل بالمشتقّ. وسَكتَ عمّا يُنعت به الموصول، وعمّا يُنعت به المعرَّف بالألف واللام، وعما يُنعت به المضاف إلى واحدٍ من المعارف السّتّة. لكنه ذكر في الأمثلة الآتية ما يُعلم منه أنّ المعرّف بالألف واللام يُنعت باسم الإشارة وبالموصول وبالمعرَّف بالألف واللّام.

ولا يخفى أيضًا أنّه يُنعت[3] بالمضافِ إلى المعرَّف بالألف واللّام، والمضافِ إلى اسم الإشارة، والمضافِ إلى الموصول، وأنّ

---

(١) م: والمقرون.

(٢) شرح الكافية ١: ٣١٢.

(٣) م: ولا يخفى أنه ينعت أيضًا.

المضاف إلى واحد من المعارف يُنعت بمضاف مثله، وبالمعرّف بالألف واللام، وباسم الإشارة.

وتقول في نَعتِهِ بالمَوصُولِ الإسمِيِّ: جاءَ زَيدٌ الَّذِي قامَ أبوهُ، أيِ: القائمُ أبوهُ. فالنعت في الحقيقة بمضمون الموصول وصلته.

وتقول في نَعتِهِ بالمَعَرَّفِ بالألِفِ واللّامِ: جاءَ زَيدٌ الحَسَنُ وَجهُهُ.

وتقول في نَعتِهِ بالمُضافِ إلَى مَعرِفةٍ، من تلك المعارف السّتّة:[1] جاءَ زَيدٌ صاحِبُكَ، بإضافتِهِ إلَى الضَّمِيرِ، لأنّ ما أُضيف إلى الضّمير في رتبة العَلَم كما تقدّم، أو «صاحِبُ زَيدٍ»[2] بالإضافةِ إلَى العَلَمِ، أو ١٥٢ «صاحِبُ هذا» بالإضافةِ إلى اسمِ الإشارةِ، أو/ صاحِبُ الَّذِي قامَ» بالإضافةِ إلَى المَوصُولِ، أو «صاحِبُ الرَّجُلِ» بالإضافةِ إلَى المُعَرَّفِ بالألِفِ واللّامِ، أو «صاحِبُ غُلامِي» بالإضافةِ إلَى المُعَرَّفِ بالإضافةِ إلَى الضَّمِيرِ، أو صاحبُ غلامِ زيدٍ، أو صاحبُ غلامِ هذا، أو صاحبُ غلامِ الّذي قام، أو صاحبُ غلامِ الرجلِ.

وتَقُولُ في نَعتِ اسمِ الإشارةِ بـالاسم المَوصُولِ المَقرُونِ بـ «ألِ» الزّائدة اللّازمة: جاءَ هذا الَّذِي قامَ أبوهُ، أيِ: القائمُ أبوهُ.وتقول في نَعتِهِ بالجِنسِ أي: باسم الجنس المُعَرَّفِ بالألِفِ واللّامِ: جاءَ هذا الرَّجُلُ، أيِ: الحاضِرُ. وتقول في نَعتِهِ بالمُضافِ المَقرُونِ بـ «ألِ» الموصولة: جاءَ هذا الضّارِبُ الرَّجُلِ.

---

(١) كذا. وهو جائز لأن العدد لم يضف إلى المعدود. انظر ص ٥٧.

(٢) كذا أيضًا، والموصوف هو «زيدٌ» من قوله: جاء زيدٌ. فلعل الصواب: «صاحبُ عَمرو». انظر ما يلي ص ٥٦٣ بعد ٤ فقرات.

ثمّ أشار إلى مثال نعتِ المقرون بـ «أل»، كأنّه توهّم أنّه ذَكر[1] ما يُنعت به أوّلًا كالّذي قبله، فقال: وتقول في نَعتِ المَقرُونِ بـ «أل» بِمِثلِهِ: جاءَ الرَّجُلُ الكامِلُ. وقد يمتنع نعته. وذلك في نحو: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرّجل، كما صرّح به المصنّف في «التّصريح»، أي: لأنه حلَّ محل الضّمير. وقد ألغَزَ فيه بعض الفضلاء بقوله:

أفِدْنِيَ، يا نَحوِيُّ، أيُّ مُعَرَّفٍ   بِلامٍ، وقالُوا: نَعتُهُ غَيرُ جائزِ؟

وبالمَوصُولِ: جاءَ الرَّجُلُ الّذِي قامَ أبُوهُ، أي: القائمُ أبوهُ. وباسمِ الإشارةِ: جاءَ الرَّجُلُ هذا، أي: الحاضرُ.

ويُنعت أيضًا بالمُضاف إلى واحد من هذه الثّلاثة، نحوُ جاء الرجلُ محبُّ العلماءِ، ومُحبُّ الّذي قام أبوه، ومحبُّ هذا.[2]

ثمّ لا يخفى أنه عُلِمَ، ممّا سبق، أنّ كلًّا من اسم الإشارة والموصول أعرفُ من المعرَّف بـ «أل»، وكلّ ما أُضيف إلى شيء من هذه المعارف فهو في رتبة ما أُضيف إليه، إلّا المضافَ إلى الضّمير فإنّه في رتبة[3] العَلَم، وأنّ الصّفة[4] لا تكون أعرف من موصوفها بل دونه أو مساويةً له. وحَ ينشأ توقّف في صحّة نعت المعرَّف بـ «أل» باسم الإشارة وبالموصول والمضاف إلى واحد منهما.

---

(١) انظر الورقتين ١٤٩ و ١٥٠.

(٢) كذا. والأمثلة الثلاثة المذكورة تقتضي تحلية النعت بـ «أل» الحرفية الموصولة: المحب، وتكون الإضافة لفظية. وإلاّ فمحب: بدل من الرجل لا نعت، لئلاّ يكون النعت أعرف من المنعوت، كما سيذكر المؤلف في الفقرة التالية. وانظر ص٤٥ و٢١٦ و٤١٦ و٤١٧ و٥٠٦.

(٣) في م وحاشية الأصل عن نسخة: مرتبة.

(٤) م: وأما الصفة.

وتقول في نعت المضاف إلى واحد من هذه المعارف السّتّة: جاء غلامي صاحبُك، وغلامُ زيدٍ صاحبُ عمروٍ، وغلامُ هذا صاحبُ هذا، وغلامُ الّذي قام أبوه صاحبُ الذي قام أخوه،[1] وغلامُ الرّجل صاحبُ المرأة، وجاء غلامي الكاملُ، وجاء غلامي هذا.

فالرّافعُ[2] لِلنّعتِ في هذهِ الأمثِلةِ جميعها عاملٌ لفظيّ، وهو ما رَفَعَ المَنعُوتَ لَفظًا ـ وذلك فيما عدا اسمَ الإشارة ـ أو مَحَلًّا.[3] وذلك في اسم الإشارة. وقيل: الرّافع للنّعت معنويّ. وهو كونه تابعًا.

(١) في الأصل: «أبوه». وفي الحاشية عن نسخة: أخوه.

(٢) في الشرح والتنقيح: والرافع.

(٣) في الشرح: ومحلًا.

[تتمة التوابع]

ولمّا فرغ من الكلام على النّعت، الذي هو الأوّل من التّوابع، شرع في الكلام على الثّاني منها، فقال:

[التوكيد]:

والثّانِي مِنَ التَّوابِعِ التَّوكِيدُ. وربّما قيل له: «التّأكيد» بالهمزة، وبإبدالها ألفًا على القياس في نظيره من نحو: راس. وهو لغويّ وصناعيّ. فمعناه اللّغويّ:[1] إحكام الشّيء. ومعناه الصناعيّ: تمكين الشّيء في النّفس. والمرادُ به المؤكّد. **وهُوَ**، أي: التّوكيد بالمعنى المذكور، **ضَربانِ: لَفظِيٌّ** منسوب للّفظ، **ومَعنَوِيٌّ** منسوب للمعنى.

[اللفظي]:

فاللّفظِيُّ هُوَ إعادةُ الأوّلِ، أي: الّذي أُعِيد به المعنى الأوّل، ملتبسًا **بِلَفظِهِ** أي: بذلك اللّفظ. **ويَكُونُ في الكلمات الثّلاث**، أي: **الاِسمِ والفِعلِ والحَرفِ**، ويكون في الجملة أيضًا ـ **فالأوّلُ كـ «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»، والثّانِي كَـ «قامَ قامَ»، والثّالِثُ كَـ «نَعَمْ نَعَمْ»**،[2] والرّابع: ذهبَ زيدٌ ذهبَ[3] زيدٌ ـ **أو إعادةُ الأوّلِ**، أي: أو الّذي[4] أُعيد به المعنى

---

(١) م: فمعنى اللغوي.

(٢) سقطت الكاف من الأصل و م. والتصويب من الشرح.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: والذي.

الأوّل مُلتبسًا بِمُرادِفِهِ، أي: مرادف ذلك اللّفظ كَ «جاءَ لَيثٌ أسَدٌ، وجَلَسَ قَعَدَ زَيدٌ» ـ لكن قال بعضهم: الجلوس: ما كان عن قيام، والقعود: ما كان عن اضطجاع ـ ونَعَم جَيرِ.

لكن في كلام شيخ المحقّقين[1] أنّ «نَعَم» تقع بعد الاستفهام، دون «جَيرِ». ومِن ثَمّ لو عبَّر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشموله ما ذُكِر، بناء على ما ذكر. ولشموله كما قال بعضهم لنحو «زيدٌ عَطشانُ نَطشانُ، وحَسَنٌ بَسَنٌ»، قال: فإنّ كُلًّا من «نَطشان وبَسَن» توكيد لفظيّ وليس بمرادف، بدليل أنّه لا يُفرد، وكلّ من المترادفين يصحّ إفراده.

١٥٣ قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: وليس /من التّوكيد[2] قول المؤذّن: «اللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ»، بخلاف: قَد قامَتِ الصَّلاةُ قَد قامَتِ الصَّلاةُ.[3]

ثمّ أشار إلى فائدة التّوكيد اللّفظيّ، بقوله: وإنَّما جِيءَ بِهِ، أي: بالتَّوكِيدِ اللَّفظِيِّ بقِسمَيه،[4] لِقَصدِ التَّقرِيرِ،[5] ورفع احتمال السّهو والغفلة عن المتكلّم، أي: جعلِ مدلوله مقرَّرًا[6] محقَّقًا ثابتًا بحيث لا يُظَنّ به غيره. مثلًا إذا قلتَ: «جاءني زيدٌ زيدٌ، أو ليثٌ أسدٌ»، جيء بالثّاني لئلّا يُتوهَّم أنّ الجائي غيره كـ «عمرو» مثلًا، و«ذئب» مثلًا، وأنّما ذُكر «زيد» أو «ليث» على سبيل السّهو والغفلة.

---

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) يعني: لأن الجملة الثانية إنشاء تكبير آخر. انظر العطار وشرح القطر ص٢٩٢.

(٣) سقطت الجملة الثانية من م.

(٤) م: بقسيميه.

(٥) يعني تحقيق مفهوم المؤكّد ومدلوله، لجعله مستقرًّا ثابتًا.

(٦) م: مفردًا.

وبقولنا «المعنى الأوّل» يندفع ما قيل: يَرِدُ على كلامه نحوُ: «بابًا بابًا، وسُورةً سُورةً، وصَفًّا صَفًّا، ودكًّا دَكًّا»، من قولك: قرأتُ الكتابَ بابًا بابًا،[1] وقرأتُ القرآنَ سورةً سورةً، ومن قوله تعالى[2]: ﴿وجاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفًّا صفًّا﴾، وقوله تعالى[3]: ﴿كَلّا إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا دَكًّا﴾.

فإنّه وإن أُعيد في ذلك الأوّلُ بلفظه لكن لا بمعناه، بل بمعنًى مغايرٍ للأوّل، فإنّ المراد:[4] بابًا بعد باب، وسورةً بعد سورة، وصفًّا بعد صفّ، ودكًّا بعد دكٍّ. فليس تأكيدًا. فهو حال على التّأويل.[5]

ومن غير التّأكيد أيضًا قوله ـ تعالى ـ في سورة المرسلات: ﴿وَيلٌ يَومَئذٍ لِلمُكَذِّبِينَ... وَيلٌ يَومَئذٍ لِلمُكَذِّبِينَ﴾[6] الخ، وقوله ـ تعالى ـ في سورة الرحمن[7]: ﴿فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ؟... فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾؟ الخ، لأنّ كلّ مرّة ذُكرتْ فيها جملة، من ذلك، فهي باعتبار معنًى آخَرَ غيرِ الأوّل،[8] كما بيّنه غير واحد من المفسّرين.

---

(١) سقط «من قولك... بابًا» من م.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٣) الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٤) هذا مع خبره بعدُ وزيادةِ الفاء هو خبر «فإنه»، أو هو توكيد لقوله «فإنّه»، والخبرُ ما بعده في محل رفع على الحكاية. وفيه تصحيح لكثير من العبارات التي ورد فيها الاستدراك، بدون هذا التوكيد.

(٥) يعني أن ما ذكر من الأمثلة يعرب كل منه حالًا، على التأويل بلفظ مفرد، نحو: مرتّبًا ومرتبين. انظر العطار. وأولى من هذا أن الحالية للفظ الأول، والثاني معطوف على الأول بحرف محذوف، هو الفاء. فنصبُه بالعطف لا بالحالية. م: على الأول.

(٦) الآيات: ١٥ و١٩ و٢٤ و٢٨ و٣٤ و٣٧ و٤٠ و٤٥ و٤٧ و٤٩ من سورة المرسلات. والجملة الثانية ليست في م.

(٧) الآيات: ١٣ و... من سورة الرحمن. والجملة الثانية ليست في م.

(٨) م: الأولى.

أو إنّما جيء به[1] لِخَوفِ النِّسيانِ أي: نسيان الأوّل، أو إنّما جيء به لخوف عَدَمِ الإصغاءِ إلى الأوّل، أو إنّما جيء به لخوف عَدَمِ الاِعتِناءِ بالأوّل مِنَ السّامِعِ.

وفيه أنّ خوف النّسيان وخوف عدم الإصغاء لازم للتّقرير، فلا فائدة لذكرهما بعده. ومِن ثَمّ اقتصر [عليه][2] صاحب «التّلخيص».

وأُجيب بأنّه وإن لزم ذلك للتّقرير إلّا أنّه[3] فرقٌ ما بين القصد إلى مجرّد التّقرير والقصد إلى خوف النّسيان أو خوف عدم الإصغاء. فالجمع بينهما أنسبُ بمقصود الكتاب.

فعُلِم أنّ التّوكيد بمعنى المؤكِّد اللّفظيّ هو التّابع الدّالّ على تقرير متبوعه، أو خوف نسيانه أو خوف عدم الإصغاء إليه أو خوف عدم الاعتناء به. وفيه أنّ هذا التّعريف يصدق بعطف البيان. فإنه يقرّر متبوعه.

[المعنوي]:

وأمّا التَّوكِيدُ المَعنَوِيُّ فـهُوَ التّابِعُ الرّافِعُ احتِمالَ تَقدِيرِ إضافةٍ، أي: مضاف إِلَى المَتبُوعِ، أو الرّافعُ احتمالَ إرادةِ الخُصُوصِ بِما ظاهِرُهُ العُمُومُ، أي: بمتبوعٍ ظاهره العموم. فلفظ «إرادة» معطوف على «تقدير»، ويجوز أن يكون معطوفًا على «إضافة»، أي: احتمالِ تقدير[4] إرادة.

فالتّابِعُ: جِنسٌ، أي: كالجنس، لأنه يَشمَلُ المَحدُودَ وغَيرَهُ.

---

(١) أي: بالتوكيد اللفظي.

(٢) من م. وانظر ص ٧١ من التلخيص للقزويني.

(٣) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ -٤٣٢ و٦٦٦.

(٤) سقطت من م.

و«الرَّافِعُ»[1] إلَى آخِرِهِ: فَصلٌ، أي: كالفصل، لأنّه يُخرِجُ بَقِيَّةَ التَّوابِعِ. وفيه أنّه لا يُخرِج البدلَ في نحو قولك: مررتُ بقومك أوّلِهم وآخِرِهم، صغيرِهم وكبيرِهم. فإنّه تابع رافع لاحتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم. وأُجيب بأنّ المقصود بالذّات من التّوكيد الرفعُ المذكور، وليس ذلك هو المقصود من البدل، وإنّما هذا عارض جاء من خصوص هذه المادّة.

وَيَجِيءُ التَّوكِيدُ المَعنَوِيُّ في الغَرَضِ الأوَّلِ - وهُوَ الرَّافِعُ[2] احتِمالَ تَقدِيرِ إضافةٍ، أي: مضاف إلَى المَتبُوعِ - بِلَفظِ النَّفسِ بمعنى الجثّة - فإن أُريد بها مجازًا الدّمُ كانت بدلًا - أوِ العَينِ بِمَعنَى النَّفسِ مجازًا. فإن أُريد بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقيّ كانت بدلًا. و«أو» في كلامه مانعةُ الخُلُوّ، لجواز الجمع بينهما. وحَ يجب تقديم «النفس»، وقيل: يحسن، لأنّ النّفس كما عَلِمتَ عبارة عن الجثّة حقيقةً، والعين عبارة عنها مجازًا.

ويؤتى بهما حالَ كَونِ النَّفسِ والعَينِ مُضافَينِ إلَى ضَمِيرِ المتبوعِ، أي: المُؤَكَّدِ، بِفَتحِ الكافِ، حالَ كَونِ الضَّمِيرِ مُطابِقًا لَهُ، أي: لِلمُؤَكَّدِ، في الإفرادِ إن كانَ ذلك المُؤَكَّدُ مُفرَدًا، و[3]في التَّذكِيرِ إن كانَ ذلك المُؤَكَّدُ مُذَكَّرًا، ومطابقًا[4] له في فُرُوعِهِما.

---

(١) في الأصل: فالرافع.

(٢) في الأصل و م: «الواقع». والتصويب من الشرح.

(٣) في الأصل و م: «أو». والتصويب من الشرح.

(٤) م: أو مطابقًا.

١٥٤ وهِيَ أي:/ تلك الفروع: التّأنيثُ لأنّه فرع التّذكير، والتَّثنِيةُ والجَمعُ لأنّهما فرع الإفراد. فيؤتى بالضّمير مؤنّثًا إن كان ذلك المؤكَّد مؤنّثًا، ويؤتى به مثنًّى أو مجموعًا إن كان ذلك المؤكَّد مثنًّى أو مجموعًا، ويؤتى بالنّفس أو العين مع الباء الموحَّدة ودونها.

تَقُولُ، إذا أردتَ التّمثيل للمفرد المذكّر: «جاءَ زَيدٌ»، فَيحتَمِلُ هذا التركيب تَقدِيرَ مُضافٍ إلَى «زَيد» الّذي هو المتبوع، وأنَّهُ[1] حُذِف ذلك المضاف، وأنّ إسناد «جاء» إلى «زيد» مِنَ الإسنادِ المَجازِيِّ بالنَّقصِ ـ وهو إسناد الشّيء إلى غير مَن هو له ـ والأصل: «جاء رسولُ زيدٍ» مثلًا، حُذف المضاف وأُسند مجازًا عقليًّا الفعلُ[2] إلى المضاف إليه الّذي هو «زيد»، على حدّ قوله تعالى: ﴿واسألِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنّا فِيها﴾[3] أي: أهلَها، بناء على أنّ القرية لم تُستعمل في الأهل، بل في الأبنية.[4]

فإذا أَردتَ رَفعَ احتمال هذا المَجازِ، وإثباتَ الحَقِيقةِ، فإنَّكَ تَقُولُ: جاءَ زَيدٌ نَفسُهُ أو عَينُهُ،[5] أو «بنفسه أو بعينه». فترفَعُ بِذِكرِ النَّفسِ أوِ العَينِ احتمالَ كَونِ الجائِي رَسُولَ «زَيد» أو خَبَرَهُ أو ثِقلَهُ، أو نَحوَ ذٰلِكَ مِن مُلابَساتِهِ، أي: ما بينه وبين زيد ملابسةٌ وعلاقة ككتابِه.[6] فقد رفعتَ بذكر النّفس أو العين احتمال تقدير مضاف إلى

(١) م: وأن.

(٢) م: وأسند الفعل.

(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف. و «التي كنا فيها» ليس في م.

(٤) م: بالنية.

(٥) م: وعينه.

(٦) م: ككتابة.

المتبوع، وقد أضفتَهما إلى ضمير المؤكَّد، وهو مفرد مذكّر.

وتقول، إذا أردت التّمثيل للمفردة المؤنّثة: جاءتْ هندٌ نفسُها أو عينُها، أو بنفسِها أو بعينِها. فترفع بذكر النّفس أو العين احتمال كون الجائي رسولَها، إلى آخر ما تقدّم. وقد أضفتَ لفظ النفس أو العين إلى ضمير المؤكَّد وهو مفرد مؤنّث.[1]

قيل: وهذا تصريح من النّحاة، بأنّ العَلم الشّخصيّ يجوز التجوُّز به، وهو يخالف تمثيل الأصوليّين به، للنصّ الذي لا يحتمل غير معناه، ولو معنًى مجازيًّا. وفيه نظر لا يخفى.

فالمطابقة في الضّمير، وأمّا لفظ النّفس أو العين فيكون في ذلك، أي: المفردِ المذكّر والمؤنّث، مفردًا لا غير. وقد أشار إلى ذلك بقوله: **ولَفظُ النَّفسِ أوِ العَينِ، في تَوكِيدِ المفرد المُؤَنَّثِ، يجب أن يكون كَلَفظِهِما في تَوكِيدِ المفرد المُذَكَّرِ، في الإفرادِ،** أي: في الإتيان بهما مفردين.

فإنّك كما علمتَ[2] **تَقُولُ: جاءَتْ هِندٌ نَفسُها أو عَينُها،** أو بنفسها أو بعينها، بإفرادِ كلّ من النَّفسِ والعَينِ، كما تقول: جاء زيدٌ نفسُه [أو][3] عينُه، أو بنفسه أو بعينه، بإفرادهما وإضافتهما إلى ضمير[4] المؤكَّد، مطابقًا له في الإفراد والتّذكير والتّأنيث.

وأمّا لفظهما في توكيد المُثَنّى مطلقًا فلا يجب أن يكون مفردًا بل

---

(١) سقطت من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) تتمة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: إلى الضمير.

الأفصح، كما يُعلم من كلامه الآتي، أن يكون مجموعًا على «أفعُل» بضمّ العين، وأمّا لفظهما في توكيد الجَمعِ كذلك فيجب أن يكون مجموعًا كذلك. فقول المصنّف: تَجمَعُ أي أنتَ النَّفسَ والعَينَ جَمعَ قِلّةٍ علَى «أفعُلٍ»، أي: وجوبًا في الثّاني، وعلى الأفصح في الأوّل.

وإذا أردت التمثيل للمثنّى تَقُولُ في تَوكِيدِ المُثَنَّى مطلقًا: جاءَ الزَّيدانِ أوِ الهِندانِ أنفُسُهما أو أعيُنُهما، أو بأنفُسِهما أو بأعيُنِهما. ولا تأتي به جمعَ كثرة كـ «نفوس وعيون»، ولا جمعَ قِلّة على غير «أفعُل» بالنّسبة للعين كـ «أعيان».

ويجوز ألّا تجمعه هذا الجمعَ أي جمع قِلّة على «أفعُل»، بل تأتي به إمّا مفردًا مضافًا إلى ضمير ذلك المثنّى، فتقول: نفسُهما أو عينُهما،[1] وإمّا مثنًّى مضافًا لذلك الضّمير، فتقول: نفساهما أو عيناهما. وهُوَ أي: الجمع على «أفعُل» أفصَحُ مِنَ الإفرادِ، أي: من إفرادهما، والإفرادُ أي: إفرادهما أفصَحُ مِنَ التَّثنِيةِ، أي: من تثنيتهما الّتي هي الأصل، لأنّ فيه اجتماعَ تَثنيتَينِ.

وإذا أردت أن تمثّل للجمع تَقُولُ في تَوكِيدِ الجَمعِ المُذَكَّرِ:[2] جاءَ الزَّيدُونَ أنفُسُهُم أو أعيُنُهم، أو بأنفُسهم أو بأعيُنِهم لا غيرُ - ولا يجوز أن تقول: «نفسُهم أو عينُهم» بالإفراد، ولا تقول: «نفوسُهم أو عيونُهم» بالجمع كثرةً - وتَقُولُ في تَوكِيدِ جَمعِ المُؤَنَّثِ: «جاءَتِ الهِنداتُ

---

(١) في الأصل و م: «وعينهما». وانظر ما جاء قبل وبعد.

(٢) م: «جمع المذكر». وسقط «الجمع المذكر... في توكيد» من م، ثم ألحق بالحاشية مبتورًا غير واضح.

أنفُسُهُنَّ أو أعيُنُهُنَّ» لا غيرُ. ولا يجوز أن تقول: «نفسُهنّ أو عينُهنّ»[1] بالإفراد،/ ولا تقول: «نفوسُهنّ أو عيونُهنّ»[2] بالجمع كثرةً. ١٥٥

فعُلِم أن الإتيان بالنفس والعين مجموعتين على «أفعُل» أفصح في المثنّى، وواجب في الجمع مذكّرًا أو مؤنّثًا. وأوجبه الشّيخ أبو حيّان في المثنّى أيضًا، ومنع الإفراد[3] والتّثنية فيه، وقال: لم يقل به أحَدٌ. ورُدَّ بأن ابن إياز أجازَ ذلك تبعًا لابن مُعطي، ونقلَ ابن كَيسانَ سماعَ التّثنية.

ثمّ إنّ قولهم: «إنّ احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر النفس أو العين» نازعَ فيه جمع منهم ابن عُصفور، وقالوا: إنّما يَضعف الاحتمال ولا يرتفع من أصله. وعن سّ أنّه لا يرتفع المجاز المذكور حتّى تجتمع ألفاظ التّوكيد. وقد يقال: ذِكر النّفس والعين صار قرينة، على رفع احتمال المجاز المذكور اصطلاحًا.

هذا، وفي كلام شيخ المحقّقين[4] أن التّوكيد اللّفظيّ يؤتى به لهذا الغرض أيضًا، أي: لرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، حيث ذكر أنّ السّامع قد يظنّ بالمتكلم تجوّزًا، لأنّ المتكلّم ربّما نسب[5] الفعل إلى شيء، والمراد ما يتعلّق به، نحوُ: قَطَعَ الأمير اللّصّ، أي: قَطَعَ مندوبُه. فيجب إمّا ترديد اللّفظ[6] المنسوب إليه، فيقال: الأميرُ

---

(١) في الأصل: وعينهن.

(٢) في الأصل و م: وأعينهن.

(٣) م: أيضًا في منع الإفراد.

(٤) هو الرضي الأسترابادي.

(٥) م: ينسب.

(٦) م: تكرير لفظ.

الأميرُ، أو تكريره معنًى. وذلك بالنّفس أو العين. انتهى.

وقد يقال، على تسليم استواء هذين الأمرين في الاستعمال المذكور، كما هو ظاهرُ صنيعه: يجوز أن يكون ما ذكره المصنّف تبعًا لغالب النحاة بيانًا للغرض الأصليّ، الّذي وُضع له كلّ من التّأكيد اللّفظيّ والمعنويّ. فلا تضرّ مشاركة اللّفظيّ للمعنويّ في بعض مَفاداته.

ويَجِيءُ التَّوكِيدُ المَعنَوِيُّ في الغَرَضِ الثّانِي - وهُوَ رَفعُ احتمال إرادةِ الخُصُوصِ بِما ظاهِرُهُ العُمُومُ - بلفظ: كِلا وكِلتا وكُلّ و«أجمَع» وتوابعِه، فيؤتَى في تَوكِيدِ المُثَنَّى المُذَكَّرِ بـ «كِلا» وفي تَوكِيدِ المُثَنَّى المُؤَنَّثِ بـ «كِلتا»، حالَ كَونِ «كِلا وكِلتا» مُضافَينِ إلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، بِفَتحِ الكافِ. نَحوُ: جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما، وجاءَتِ المَرأتانِ كِلتاهُما، ورأيتُ الزّيدينِ كِلَيهما والمرأتينِ كِلتَيهما.

ويَجِيءُ في تَوكِيدِ ما لَهُ أجزاءٌ يَصِحُّ وُقُوعُ بَعضِها مَوقِعَهُ، سواء تعدّدتْ في ذاتها أو باعتبار عامله،[1] **بِـ «كُلّ» حالَ كَونِها مُضافَةً إلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، بِفَتحِ الكافِ،** مطابقًا له تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وجمعًا.

ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء بنِيّته.[2] وأمّا «جميعًا» في قوله تعالى[3]: ﴿خَلَقَ لَكُم ما في الأرضِ جَمِيعًا﴾ فهو حال، لا تأكيد

---

(١) الضمير للمؤكَّد. يعني العامل في المؤكَّد، إذ قد يكون في تعدد، نحو: اشتريت الدار. فقد يكون الشراء على تعدد في دفعات لأجزاء متوالية، أو لأجزاء محدودة. وفي العطار: «عاملها». فالضمير للأجزاء.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: «بنيته». فلعل المراد: «بتثنيته» كما في م.

(٣) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

والأصل: جميعَه، فحُذف الضّمير ـ ولا يجوز إقامة الظّاهر مَقام هذا الضّمير. وأمّا «كلّ» في قول القائل:[1]

* يا أشبَهَ النّاسِ، كُلِّ النّاسِ، بالقَمَرِ *

فهو نعت لا تأكيد، أي: الكامِلِينَ.[2]

تَقُولُ في توكيد المُفرَدِ المُذَكَّرِ الّذي له أجزاء متعدّدة باعتبار عامله: اشتريتُ العبدَ كلَّه. وتقول في المفرد المذكّر الّذي له أجزاء متعددة في ذاته لكونه دالًّا على جماعة: جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ. وتقول في توكيد المُفرَدِ المُؤَنَّثِ الّذي له أجزاء متعددة في ذاته لكونه دالًّا على جماعة: جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها. وتقول في توكيد اسمِ الجَمعِ المُذَكَّرِ: جاءَ القَومُ كُلُّهُم. وتقول في توكيد اسمِ الجَمعِ المُؤَنَّثِ: جاءَتِ النِّساءُ كُلُّهُنَّ.

وظاهر صنيعه أنّه لا يجوز: جاء الجيشُ كلُّهم، أي: كما لا يجوز: جاءت القبيلةُ كلُّهنّ، وأنّه لا يجوز: جاء القومُ كلُّه ولا النّساءُ كلُّها، وأنّ كلًّا من لفظ الجيش والقبيلة ليس اسم جمع.[3] ولعلهم راعَوا فيهما الجنس،[4] وهو شيء واحد.

---

(١) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة صدره:

كَم قَد ذَكَرتُكِ! لَو أُجزَى بِذِكرِكُمُ

ديوانه ص ١٢٤ والمغني ص ٢١٢ وشرح أبياته ٤: ١٨٤ ـ ١٨٦ والأمالي ١: ١٩٣ وديوان كثير عزة ص ٥٣١.

(٢) يعني أن أل: جنسية للمبالغة والكمال. والراجح أنها للاستغراق الحقيقي، لتحقق المبالغة في الوصف. انظر شرح أبيات المغني ٤: ١٨٥.

(٣) م: ليس جمعًا.

(٤) أي: الجنس.

فترفَعُ بذِكرِ «كُلّ وكِلا وكِلتا» احتمال إرادة الخصوص أي: احتِمالَ كَونِ الجائي بَعضَ المَذكُورِ أي: أحد الزَّيدَينِ أو إحدى المرأتَينِ،[1] أو بعض الجيش أو بعض القبيلة أو بعض القوم أو بعض النساء، وأنَّكَ[2] عَبَّرتَ بالكُلّ أي: بقولك: «الزّيدانِ والمرأتانِ والجيش والقبيلة والقوم والنساء» عَنِ البَعضِ، أي: عن ذلك البعض مَجازًا.

وفيه أن المحقّق[3] قال: التوكيد بـ «كلا وكلتا» ليس لرفع توهّم عدم الشّمول، لأنّ المثنى نصٌّ في مدلوله لا يُطلق على الواحد أصلًا، أي: فاحتمال إطلاقه على الواحد منتفٍ. انتهى.

١٥٦ وسبب التجوّز في إطلاق الكلّ وإرادة البعض/ إمّا لِأنَّكَ[4] لَم تَعتَدَّ بالمُتَخَلّفِ ممّا ذُكر عَنِ المَجيءِ لقلّته، أو لِأنَّكَ جَعَلتَ الفِعلَ الواقِعَ مِنَ البَعضِ ممّا ذُكر كالواقِعِ مِنَ الكُلّ مُبالَغةً، بنيتَ[5] ذلك بِناءً علَى أنَّهُم في حُكمِ شَخصٍ واحِدٍ.

فقد رفعتَ توهّم عدم الشمول في ذلك. ومِن ثَمّ لا يقال: اختصمَ الزّيدانِ كلاهما، لامتناع الاحتمال[6] المذكور ضرورةَ أنّ الاختصام لا يكون إلّا بين اثنين فأكثر. ولا يقال: جاءني زيدٌ كلُّه، إجماعًا لعدم

(١) م: «أي إحدى الزيدين أو واحد المرأتين». وانظر الورقة ١٠٤.

(٢) المصدر المؤول معطوف على: كون الجائي.

(٣) هو السعد التفتازاني. وسقط «قال» من م.

(٤) في الأصل و م: «أنك». والتصويب من الشرح والعطار، ليوافق ما بعده: أو لأنك.

(٥) م: يثبت.

(٦) سقطت من م.

تجزِّي[1] «زيد» في ذاته، بحيث يصحّ أن يقع[2] بعض تلك الأجزاء موقعه، وباعتبار عامله إذ لا يبعّض «زيد» في المجيء.

وحكى بعضهم الإجماع على جوازه، واختاره الشّيخ ابن مالك، واحتجّ له بأنّ التّوكيد قد يأتي لمجرّد التّوكيد لا لرفع الاحتمال، كما أتوا بعد «كلّ» بـ «أجمَع»، ولا احتمالَ يُرفع به لرفعه بـ «كلّ». وأجاب عنه الشّيخ أبو حيّان بأنّ المعنى إذا كان يفيده اللّفظ حقيقةً لا حاجة للفظٍ آخَر يؤكّده، إلّا إن ثبتتْ به رواية عن العرب. ولم يُسمع هذا المثال. انتهى. أي: بخلاف التّأكيد بـ «أجمعَ» بعد «كلّ» مسموعٌ.[3]

هذا، وفي «التّوضيح» أنّ «كلّ وكِلا وكِلتا» يؤتى بها للغرض الأوّل، أي: لرفع احتمال تقدير مضاف إلى متبوع. وبنى عليه بعض شيوخ مشايخنا[4] أنّه لا حاجة لذكر الغرض الأوّل، لأنّه موجود في الغرض الثّاني. فذِكره مستدرك للاستغناء عنه بالثّاني. كذا قال.[5]

ويَخلُفُ «كُلًّا» في هذا الغَرَضِ - وهو رفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم - «أجمَعُ» في المفرد المذكّر، و«جَمعاءُ» في المفرد المؤنّث، و«أجمَعُونَ» في جمع المذكّر، و«جُمَعُ» في جمع المؤنّث،

---

(١) أي: تجزُّؤ. أبدلت الهمزة واوًا للتخفيف على مذهب الأخفش، فصارت طرفًا بعد ضمة، فقلبت ياء وضمة الزاي كسرة، كما يكون في: التعدي والتشكي. انظر شرح اختيارات المفضل ص ١٤٧٤.

(٢) زاد هنا في م: زيد.

(٣) أي: هو مسموع.

(٤) المراد به هو الشهاب عميرة البُرُلُّسي.

(٥) م: قوله.

فتقُولُ: جاءَ الجَيشُ أجمَعُ، فهو خَلفٌ عن «كُلِّه»، وجاءَتِ القَبِيلةُ جَمعاءُ، فهو خلَفٌ عن «كُلِّها»، وجاءَ القَومُ أجمَعُونَ، فهو خلَفٌ عن «كُلِّهم»، وجاءَتِ النِّساءُ جُمَعُ. فهو[1] خلَفٌ عن «كُلِّهن». قالَ اللهُ، تَعالَى: ﴿لَأُغوِيَنَّهُم أجمَعِينَ﴾.[2]

فعُلم من كلامه أنّ كلًّا من «أجمع وجمعاء» يُجمع، الأوّل على «أجمَعِين» والثّاني على «جُمَع»، وأنّه لا يثنّى كلّ منهما. وهو كذلك لأنّه لم يُسمع.

ولمّا كان قد يُتوهّم، من كون «أجمع» تَخلُف «كلّ»، أن يمتنع الجمع بينهما قال: وإن شِئتَ جَمَعتَ بَينَ «كُلّ وأجمَعَ» في المذكّر و«جمعاء» في المؤنّث، حيث أردت مزيد التأكيد، لكن بِشَرطِ تَقَدُّمِ «كُلّ» علَى «أجمَعَ وجَمعاءَ» لِـما علمتَ أنَّ «كلّ» هي الأصل، وأنَّ «أجمَعَ وجمعاءَ[3]» كالتّابعِ لـ «كلّ»، في إفادةِ التّقوِيةِ بالدّلالة على الإحاطة والشُّمول. ومِن ثَمّ كانت خَلَفًا عنها.

ويشترط عدم العطف، كما سيأتي في كلامه، فتَقُولُ في المفرد المذكّر: جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ أجمَعُ. ولا تقل: وأجمع. وكَذا الباقِي من الأمثلة. فـتَقُولُ في المفرد المؤنّث: جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها جَمعاءُ، وفي جمعِ المذكّر: جاءَ القَومُ كُلُّهُم أجمَعُونَ، و[في جمعِ المؤنث: جاءتِ][4]

---

(١) م: «فهي». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فهذه.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الحجر. والقول هو على لسان إبليس.

(٣) سقطت من م.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ. قالَ اللهُ، تَعالَى[1]: ﴿فَسَجَدَ المَلائكةُ كُلُّهُم أجمَعُونَ﴾.

ثمّ إن أُريد زيادة التّأكيد جِيءَ بعد «أجمع» بـ «أكتعَ فأبصعَ فأبتعَ[2]»، وبعد «جمعاء» بـ «كَتعاءَ فبَصعاءَ فبَتعاءَ»، لأنّ هذه الصّيغ تدلّ على الاجتماع. ولنُدرة التّأكيد بذلك لم يتعرّض له المصنّف.

وفي كلام شيخ المحقّقين:[3] إذا أردت الجمع بين ألفاظ التّوكيد المعنويّ، أي: بقِسمَيه،[4] قدَّمتَ النّفس ثمّ العَين ثمّ «كلّ» ثمّ «أجمع» وأخواته من: أكتع وأبصع وأبتع. انتهى. أي: فتقول: جاء الجيشُ نفسُه عينُه كلُّه أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ،[5] وجاءتِ القبيلةُ نفسُها عينُها كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ بتعاءُ.

وقد علمتَ وجه تقديم النفس على العين، وتقديم «كلّ» على أجمع. وأمّا تقديم النفس والعين على «كلّ» فلأنّ الإحاطة التي هي مدلول «كلّ» صفة للنّفس، والموصوف مقدّم على صفته، وأمّا تقديم أكتع على أبصع وأبتع فلكونه أظهر منهما في إفادة الجمعيّة، لأنّه مأخوذ من قولهم: حَولٌ كَتِيعٌ، أي: تامّ،[6] وهذا المعنى خافٍ فيهما لأنّ «أبصع» من مصدر: تَبَصّعَ العرَقُ أي: سالَ، لأنّ السّيلان غالبًا لا يكون إلّا بعد اجتماع، و«أبتع» من البَتَع. وهو طول العنق.

---

(١) الآيتان: ٣٠ من سورة الحجر و ٧٣ من سورة ص.

(٢) سقطت من م.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) انظر شرح الكافية ١: ٣٣٦ - ٣٣٧. وفي الأصل: بقسيمه.

(٥) في الأصل: أبتع أبصع.

(٦) في الأصل و م: «تمام». وفي حاشية الأصل عن نسخة: تام.

وبعضهم توقّف في تقديم كلّ من أبصع وأبتع على الآخَر، وفي كلام الزمخشريّ/ وابن الحاجب تقديم أبتع على أبصع، وعن شيخ المحقّقين أنّ المشهور[1] عكس ذلك، وفي كلام ابن عُصفور: وأنتَ بالخِيار بين أبتع وأبصع. فأيّهما[2] شئتَ قدمتَه. وإن حذفتَ «أجمع» لم تأت بما بعدها.

١٥٧

[بين التوكيد والنعت]:

ثمّ شرع يتكلّم على ما يخالف فيه التّوكيدُ النّعتَ، بقوله: والتّوكِيدُ من حيث هو يُخالِفُ النَّعتَ في أمُورٍ ثلاثة، حسَب ما ذكر هنا:

أحَدُها: أنَّهُ أي: التّوكيدَ المعنويّ لا يَتبَعُ نَكِرةً عِندَ البَصرِيِّينَ، لأنّ جميع ألفاظه معارف، بعضُها بالإضافة وهو: النّفس والعين وكلّ وكِلا وكِلتا، وبعضها بالعَلَميّة الجنسيّة وهو: أجمع وجمعاء وجمعهما وتوابعهما. ومِن ثَمّ لم تُنصب حالًا. والقول بأنّها[3] معارف بنِيّة الإضافة، لأنّها مضافة للضّمير حُذف للعلم به، ينافيه ما قدّمناه من أنّ الضّمير لا يحذف من ألفاظ التّأكيد الّتي تضاف إليه.

وخرج بـ «المعنويّ» اللّفظيُّ، فإنه يتبع نكرة نحوُ: جاءني رجلٌ رجلٌ،[4] وبـ «البصريّين» الكوفيّون.[5] فإنّهم أجازوا تأكيد النّكرة. قال الجمال بن هشام: وهو الصّحيح، حيث كان المؤكّد محدودًا والتّوكيد

---

(١) م: «الكثير». وانظر شرح الكافية ١: ٣٣٦.

(٢) في الأصل: فأيّهما.

(٣) أي: أجمع وجمعاء... م: أنها.

(٤) سقطت من م.

(٥) معطوف على «اللفظيُّ». م: الكوفيين.

من ألفاظ الإحاطة نحوُ: اعتكفتُ أُسبوعًا كلَّه، وقولِ الشاعر:[1]

* يا لَيتَ عِدّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

أي:[2] بخلاف: صمتُ زمنًا كلَّه، لأنّ النّكرة غيرُ محدودة، ولا صمتُ شهرًا نفسَه، لأنّ التّوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة.

والثّانِي من تلك الأُمور: أنَّ ألفاظَهُ أي: التّوكيدِ المعنويّ لا يُعطَفُ بَعضُها علَى بَعضٍ، خلافًا لابن الطّراوة، لأنّ ألفاظ التّأكيد ليست مستقلّة. فلو عُطِفتْ لكان كعطف الشّيء على نفسه. وخرج بـ «المعنويّ» اللّفظيُّ. فإنّ ألفاظه يُعطف بعضها على بعض، نحوُ: واللهِ ثمّ واللهِ.

والثّالِثُ من تلك الأمور: أنّهُ أي: التّوكيدَ مطلقًا لا يُقطَعُ عَن مَتبُوعِهِ، لأنّه يصير كقطع الشّيء عن نفسه، لِما تقدّم.

بِخِلافِ النَّعتِ فِيهِنَّ، أي: في هذه الأُمور الثّلاثة. فإنّه يتبع النكرة، ويجوز عطف بعض ألفاظه على بعض، ويجوز قطعه عن متبوعه، لاستقلاله بنفسه.

[العطف]:

والثّالِثُ مِنَ التَّوابِعِ العَطفُ. وهُوَ، أي: العطف بمعنى المعطوف،

---

(1) عجز بيت لعبد الله بن مسلم الهذلي صدره:

لكِنَّهُ ساقَهُ أن قِيلَ: ذا رَجَبٌ،

يتغزل بامرأة تأتي المسجد كثيرًا في شهر رجب. شرح شذور الذهب ص ٤٢٩ والإنصاف ص ٤٥١ والعيني ٤: ٩٦. وفي الأصل: «حولي». والرواية: «رَجَبا». انظر وفاء الوفاء ٢: ٤٢ - ٤٣ وشرح أشعار الهذليين ص ٩١٠.

(2) سقطت بقية الفقرة من م.

ضَـربانِ: عَطـفُ بَيـانٍ أي: معطـوفٌ مُبـيِّنٍ، وعَطـفُ نَـسَقٍ أي: معطـوفٌ منسوقٍ.[1]

[عطف البيان]:

فعَطفُ أي: معطوفُ **البَيانِ،** أي: المُبيِّنِ، **هُوَ التّابعُ الجامِدُ** المحض أي: الّذي لا يُؤَوَّل بالمشتقّ ـ وفي معنى الجامد ما جرى مجراه، كالصّفات التي غلبتْ عليها الاسميّة، بحيث صارت تجري عليها الصّفات فلا تجري هي على موصوف ـ **الَّذِي جِيءَ بِهِ،** أي: بذلك الجامد وما في معناه، **لِإيضاحِ مَتْبُوعِهِ** وبيانه **فِي المَعارِفِ،** أي: الّذي يحصل باجتماعه مع متبوعه من الإيضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده.

فلا يُشترط أن يكون عطف البيان في ذاته أوضح من المتبوع، بل ذلك هو الغالب. وعليه يُحمل قول بعض المتقدّمين: ويكون عطف البيان أوضح من المتبوع، فيُنزَّل منه منزلة الكلمة الجليّة من الكلمة الخفيّة، إذا ترجمتَها[2] بها. وذلك نحو: العُقار: الخمر، والسِّرحان:[3] الذّئب. انتهى.

ومِن ثَمّ قال في «المغني»:[4] من الخطأ قول كثير من[5] النحويّين

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: نسق.

(٢) ترجمتها أي: بينتها وأوضحتها.

(٣) سقطت الواو من الأصل.

(٤) ص ٦٣٠ - ٦٣١.

(٥) أقحم هنا في الأصل: المحققين.

في نحو «مررتُ بهذا الرّجلِ»: إنّ الرجل نعتٌ، أي: لا عطفُ بيان.
قال ابن مالك: أكثر النّحويّين يقلّد بعضهم بعضًا في ذلك، والحامل لهم عليه توهّمهم أنّ عطف البيان لا يكون إلّا أخصّ من متبوعه، أي: وليس كذلك. فإنّه في[1] الجوامد بمنزلة النّعت في المشتقّ، ولا يمتنع كون المنعوت أخصَّ من النّعت.[2] وقد هُدِي ابن السِّيد إلى الحقّ في المسألة، فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا. وكذا ابن جنّي. انتهى.

وممّن توهّم أنّ عطف البيان لا يكون إلّا أخصَّ ابنُ الأنباريّ، حيث قال: يجب أن يزيد[3] الاسم الثّاني على الأول بكونه[4] معروفًا، لأنّه لا يكون إلّا بعد اسم مشترَك.[5] ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررتُ بولدِك زيدٍ» قد خصصت واحدًا من أولاده، فإن لم يكن له إلّا ولد واحد كان بدلًا ولم يكن[6] عطف بيان،/ لعدم الاشتراك؟ ١٥٨

فالإيضاح بالجامد في المعارف كـقول الأعرابيّ لمّا قال لسيّدِنا[7] عمرَ بنِ الخطاب، رضي الله عنه: إنّ ناقتي نَقِبَتْ، أي: رقّ خُفُّها. فاحملْني على غيرها. وقال له سيّدنا عمر: كذبتَ. ولم يحمله، وحلف على ذلك:[8]

---

(١) في الأصل و م: «من». والتصويب من المغني.
(٢) سقط «أخص من النعت» من م.
(٣) في الأصل: يزيد.
(٤) في الأصل: لكونه.
(٥) م: مشتركة.
(٦) سقط «له إلّا ولد... ولم يكن» من م.
(٧) م: سيدنا.
(٨) الرجز لعبد الله بن كيسبة. شرح المفصل ٣: ٧١ والعيني ١: ٣٩٢ والخزانة ٢: ٣٥١. والدَّبَر: تقرُّح الظهر أو جرحه.

أقسَمَ باللهِ أبُو حَفصٍ، عُمَرْ ما مَسَّها مِن نَقَبٍ، ولا دَبَرْ
فاغفِرْ لَهُ، اللّهُمَّ إن كانَ فَجَرْ

أي: حَنِثَ في يمينه. فـ «عُمَرُ»: عَطفُ بَيانٍ علَى أبِي حَفصٍ، ذُكر لإيضاحه، لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بهذه الكُنية.

والإيضاح في المعارف، بما في معنى الجامد، كقوله تعالى[1]: ﴿قُلْ: أعُوذُ بِرَبِّ النّاسِ، مَلِكِ النّاسِ، إلهِ النّاسِ﴾. فإنّ كُلًّا من «ملك النّاس» و«إله النّاس»: عطف بيان، كما أعربه الزّمخشريّ، [أي]:[2] لأنّه من الصّفات الّتي غلبتْ عليها الاسميّة، بدليلِ عدمِ جريانه على موصوف ووصفِه، إذ يقال: مَلِكٌ عظيمٌ وإلهٌ واحدٌ.

نبّه عليه في «المغني»،[3] حيث قال: ومِن الوهم قول الزّمخشريّ في «ملك النّاس إلهِ النّاس»: إنهما عطفا بيان، والصواب أنّهما نعتان. وقد يجاب بأنّهما أُجريا مُجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريَين على موصوف، وتجري عليهما الصّفات نحوُ قولنا: إلهٌ واحدٌ ومَلِكٌ عظيمٌ. انتهى.

وفي هذا الكلام تصريح بجواز تعدّد عطف البيان. وقال أبو حيّان: لا أعلم عن النّحاة شيئًا في جواز تعدّد عطف البيان.

أوِ الّذي جيء به[4] لِتخصيصِهِ، أي: لتخصيص متبوعه في النَّكِراتِ،

---

(١) الآيات ١ - ٣ من سورة الناس.

(٢) من م.

(٣) ص ٦٣٠. م: نبه علي في المغني.

(٤) م: الذي جيء به أو.

نَحوُ قَولِهِ تَعالَى[١]: ﴿مِن ماءٍ صَدِيدٍ﴾. فـ «صَدِيد»: عَطفُ بَيانٍ علَى ماءٍ، ذُكر لتخصيصه، لصدق الماء بالصّديد وغيره. وهذا مذهب الكوفيّين وجماعة من البصريّين.

ومنع جمهورهم ذلك، وخصّ عطف البيان بالمعارف، وأوجب في النّكرات البدليّةَ بَدَلَ كلّ. قال: لأنّ النّكرة مجهولة، والمجهول لا يبيّن المجهول.[٢] ودُفِعَ بأنّ بعض النّكرات قد يكون أخصّ من بعض، والأخصّ يبيّن غير الأخصّ. وقد تقدّم في المعارف أن كون عطف البيان أوضح من متبوعه هو الغالب.

وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح والتّخصيص، كالمدح، ومنه قول الزّمخشريّ: إنّ البيت الحرام عَطف بيان[٣] على الكعبة، في قوله تعالى[٤]: ﴿جَعَلَ اللهُ الكَعبةَ البَيتَ الحَرامَ﴾ جيءَ به لمجرّد المدح.

ومن تمثيل المصنّف بما ذكر، يُعلم أنّه أي: عطفَ البيان يُوافِقُ النّعتَ في الإيضاحِ والتَّخصِيصِ، لِما عُلم أنّ الغرض الأصليّ منه[٥] الإيضاح في المعارف والتّخصيص في النّكرات، ويوافق النّعتَ الحقيقيّ، في أنّ العامل فيه هو العامل في متبوعه، وفي أنَّهُ أي: عطفَ البيان يَتبَعُ ما[٦] قبلَهُ في أربَعةٍ مِن عَشَرةٍ: في واحِدٍ مِن وجوه الإعراب

---

(١) الآية ١٦ من سورة إبراهيم. والصديد: ما يجري من أجساد أهل جهنم.

(٢) م: والمجهولة لا تبين.

(٣) م: بياني.

(٤) الآية ٩٧ من سورة المائدة. وانظر الكشاف ١: ٦٨١.

(٥) سقطت من م.

(٦) في الأصل: «تبع لما». وانظر الشرح والتنقيح.

الثلاثة أي: الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ، وواحِدٍ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيةِ والجَمعِ، وواحِدٍ مِنَ التَّعريفِ والتَّنكِيرِ، وواحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ.

ويُفارِقُ أي: عطفُ البيان النَّعتَ في الجُمُودِ المَحضِ، أي: الّذي لا يؤوّل بمشتقّ، لِما عُلِم أنّ النّعتَ لابُدَّ أن يكون مشتقًّا بالفعل أو مؤوّلًا به، وعطفَ البيان لابُدَّ أن يكون جامدًا محضًا. وحَ يكون إعراب سيبويه «ذا الجُمّة» من قولهم «يا هذا [ذا][1] الجُمّةِ» عطفَ بيانٍ فيه نظرٌ، لأنّه مؤوّل بالمشتقّ.

فعُلم أنّ الجامد المذكور يُخرِج النعتَ، وبقوله: «الّذي جيء به» أنّه يُخرج بقيّةَ التّوابع. فإنّه لا يؤتى بشيء[2] منها لأجل الإيضاح والتّخصيص.

وقد يعرب عطف البيان بدلًا، أي: بدلَ كلٍّ[3] من كلّ. وذلك فيما إذا جاز أن يحلّ التّابع محلّ المتبوع، وإلّا لم يجرِ بينهما فرق.[4] ولا يخفى أنّه فُرّق بينهما من وجوه أُخَرَ:

منها أنّ عطف البيان لا يقع فعلًا ولا تابعًا لفعل بخلاف البدل، ومنها أنّ عطف البيان كما علمتَ يُقصد به الإيضاح أو التّخصيص بخلاف البدل، ومنها أنّ عطف البيان لا يقع ضميرًا ولا تابعًا لضمير بخلاف البدل،[5]

---

(١) تتمة من الكتاب ١: ٣٠٦، وفيه أن ذا: بدل أو عطف على الاسم.

(٢) في حاشية الأصل: لا يؤول بشيء.

(٣) زاد هنا في م: منها.

(٤) في حاشية الأصل ما يشعر بإسقاط «إلاّ». وبينهما أي: بين البدل وعطف البيان، كما سيذكر الآن.

(٥) سقط حتى «البدل ومنها أن» من م.

ومنها أنّ عطف البيان لا يخالف متبوعه في التّعريف والتنكير بخلاف البدل، ومنها أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهو من جملة[1] أُخرى، والعامل في عطف البيان هو العامل في المعطوف عليه المُبيَّن.

ومِن ثَمّ تقول في النداء:/ «يا أخانا زيدًا» بالنّصب[2] إن كان عطفَ ١٥٩ بيان، و«يا أخانا زيدُ» بالضّمّ إن كان بدلًا، لأنّ التّقدير على الثّاني: يا أخانا يا زيدُ، ومِن ثَمّ تعيَّن إعرابُ «نوفلًا» من قول القائل:[3]

* أيا أخَوَينا، عَبدَ شَمسٍ ونَوفَلًا *

عطفَ بيان على «أخوينا» لا بدل[4] منه، لأنه لا يقال: «يا نوفلًا» بالنّصب بل: «يا نَوفَلُ» بالضّمّ.

وتعيّن إعرابُ «بِشر» من قول القائل:[5]

* أنا ابنُ التّارِكِ البَكريِّ، بِشرٍ *

---

(١) في الأصل: «جهة». وسقط «من» من م. وانظر المغني ص ٥١٠.

(٢) يعني نصب: زيدًا.

(٣) صدر بيت لطالب بن أبي طالب عجزه:

أُعِيذُكُما باللهِ، أن تُحدِثا حَربا

التصريح ٢: ١٣٢ والعيني ٤: ١١٩ والدرر ٢: ١٥٣. م: أيا أخوينا.

(٤) كذا. و«بدل» معطوف على «عطفَ» بـ «لا». ثم إن نوفلًا: معطوف عطف نسق على «عبدَ» الذي هو عطف بيان لأخوي. فليحرر.

(٥) صدر بيت للمرار الأسدي عجزه:

عليهِ الطّيرُ، تَرقُبُهُ، وُقُوعا

الكتاب ١: ٩٣ والتصريح ٢: ١٣٣ والعيني ٤: ١٢١ والخزانة ٢: ١٩٣. والتارك: الجاعل، اسم فاعل ينصب مفعولين، أضيف إلى أولهما: البكري. والثاني جملة: عليه الطير، أي: الطيور الجارحة. وترقبه أي: تنتظر انزهاق روحه. ووقوعًا جمع واقع، أي: هابطةً، حال ثانية من الطير.

عطفَ بيان على «البكريّ» لا بدل[1] منه لِعدم حلول الثّاني محلّ الأوّل، لأنّ ما فيه الألف واللّام لا يُضاف إلّا لما فيه ذلك عند الجمهور، خلافًا للفرّاء.

وقد نظّر ابن هشامٍ في اشتراط صلاحية البدل لأن يحلّ محلّ[2] المبدل منه، بأنّهم يغتفرون في التّوالي[3] ما لا يغتفرون في الأوائل، بدليلِ أنهم جوّزوا في[4]: ﴿إنَّكَ أنتَ﴾ أن يكون «أنت» بدلًا من الكاف، مع أنه لا يجوز: إنَّ أنتَ.

[عطف النسق]:

هذا ما يتعلّق بالضّرب الأوّل الّذي هو عطفُ البيانِ. وأما الضّرب الثّاني الّذي هو عطفُ النَّسَقِ فقد شرع فيه، بقوله: **وَعَطفُ** أي: معطوفُ[5] **النَّسَقِ** أيِ: المَنسُوقِ أي: المنظومِ **هُوَ التّابعُ المُتَوَسِّطُ بَينَهُ وبَينَ مَتبُوعِهِ أحَدُ حُرُوفِ العَطفِ الآتي**[6] بيانُها.

فالتّابعُ: **جِنسٌ**، أي: كالجنس، من حيث إنّه **يَشمَلُ جَمِيعَ التّوابعِ**. **والمُتَوَسِّطُ إلَى آخِرِهِ**: **فَصلٌ**، أي: كالفصل، من حيث إنّه **أخرَجَ ما عَدا**

---

(١) كذا. و«بدل» معطوف على «عطفَ» بـ «لا». فليحرر.

(٢) سقطت من م.

(٣) في التوضيح ٢: ١٣٣: «الثواني». وسقط من م، ثم ألحق بالحاشية مبتورًا. والعبارة هي للأزهري لا لابن هشام.

(٤) الأيات: ١٠٩ من سورة المائدة...

(٥) م: المعطوف.

(٦) م: اللاتي.

المَحدُودَ، مِن باقِي التَّوابِعِ. وفيه أنه[1] لا يُخرِج النّعتَ المعطوفَ نحوُ: جاء زيدٌ العاقلُ والعالمُ. فإنّه تابع متوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.[2]

وأخرَجَ ما بعد حرف التفسير نَحوَ: عِندِي عَسجَدٌ أي: ذَهَبٌ. فإنَّ ما بَعدَ حَرفِ التَّفسِيرِ تابعٌ لِما قَبلَهُ علَى أنَّهُ عطفُ بَيانٍ أو بَدَلٌ ـ قال في «التّصريح»:[3] وليس لنا عطف بيان بتوسُّط[4] حرفٍ إلّا هذا ـ لا عَطفُ نَسَقٍ،[5] لأنّ حرف التّفسير الّذي هو «أي» ليس من حروف العطف، خِلافًا لِلكُوفِيِّينَ، حيث عدّوها من حروف العطف.

وسُمِّيَ نَسَقًا لِأنَّ النَّسَقَ: النّظمُ، وما بَعدَ حَرفِ العَطفِ علَى نَظمِ ما قَبلَهُ فِي إعرابِهِ ونَسَقِهِ. وإنّما كان النَّسَقُ: النَّظمَ، لأنّه يُقالُ: هذا علَى نَسَقِ هذا، أي: علَى نَظمِهِ.

وحُرُوفُ العَطفِ علَى الأَصَحِّ تِسعةٌ، بإسقاطِ «إمّا» المكسورة الهمزة، وهي «إمّا» الثّانِيةُ في نَحوِ قوله، تعالى[6]: ﴿فإمّا مَنًّا بَعدُ وإمّا فِداءً﴾، لأنّ العاطف إنّما هو الواو المقترنة بها. ولو كانت[7] للعطف

---

(١) سقطت من م.

(٢) وجود حرف العطف قبل «العالم» يعني أنه معطوف لا نعت، وإن كان فيه معنى الوصف. م: وبين متبوع أحد حروف العطف.

(٣) في ٢: ١٣٤.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: متوسط.

(٥) م: إلا لهذا لا عطف نسق.

(٦) الآية ٤ من سورة محمد.

(٧) يعني: إمّا.

للزم دخول حرف العطف على مثله.

وأمّا «إمّا» الأُولى في نحو[1] الآية المذكورة فليست عاطفة اتّفاقًا، لأنّ حرف العطف لا يتقدَّم على المعطوف عليه. ونقل ابن عُصفور اتّفاق النّحاة على أنّ العاطف[2] هو الواو، وقال بعضهم: عَدُّ «إمّا» في حروف العطف سهوٌ ظاهِرٌ.

ومقابلُ الأصحّ ما نُقِلَ عن أكثر النّحاة أنّ «إمّا» المذكورة هي العاطفة، واستُدِلّ له بأنّ الواو لو كانت هي العاطفة[3] لكانت للجمع في نحو هذا المثال، ونحن نجد الكلام فيه لأحد الشَّيئينِ. فـ «إمّا» هي العاطفة، وهي في ذلك شبيهة بـ «أو».[4]

وفي كلام ابن الأنباريّ: وهي أقعَدُ في باب الشّكّ من «أو»، لأنّ صدر الكلام مع «أو» على اليقين ثم يطرأ الشّكّ من آخِر الكلام إلى أوّله، وأمّا «إمّا» فالكلام معها على الشّكّ من أوّله. وفي كلام شيخ المحقّقين:[5] الحَقُّ أنّ الواو هي العاطفة، و«إمّا» لأحد الشَّيئين غير عاطفة، والواو في نحو:[6]

---

(١) سقطت من م.

(٢) م: العطف.

(٣) سقط «واستدل له... العاطفة» من م.

(٤) م: فإما في ذلك العاطفة وهي شبيهة بأو.

(٥) هو الرضي الأستراباذي.

(٦) عجز بيت لسعد بن قرط صدره:

يا ليتما أُمّنا شالت نعامتُها

شرح الحماسة ٤: ١٧٤ - ١٧٥ والخزانة ٤: ٤٣٢ والعيني ٤: ١٥٣ وديوان الأحوص ص ٢٢١. وشالت نعامتها أي: ماتت وذهبت.

. ❁ إمّا إلَى جَنّةٍ، إمّا إلَى نارِ ❁

مقدّرة. انتهى.

[معاني حروف العطف]:

وحروف العطف قسمان: ما يقتضي التّشريك في اللّفظ والمعنى، أي: الإعرابِ والحُكمِ، وهو[1] سِتّة: الواو والفاء وثُمّ وحتّى وأو وأم، وما يقتضي التّشريك في اللّفظ، أي: الإعراب فقط أي:[2] دون المعنى أي: الحكمِ، وهو ثلاثة: بل ولكن ولا.

فـالأوّلُ من القسم الأوّل الواوُ. وهي أصل حروف العطف موضوعة لِمُطلَقِ الجَمعِ، أي: الجمع بين المتعاطفَين في الحكم المطلق،[3] أي: الحاصل مِن غَيرِ قَيدٍ[4] حاصلٍ بِقَبلِيّةٍ، بأن يكون المعطوف بها سابقًا على المعطوف في الزّمان، أو مُصاحَبةٍ بأن يكون زمنهما واحدًا، أو بَعدِيّةٍ/ بأن يكون متأخّرًا عن المعطوف عليه في ١٦٠ الزّمان. ولا يستفاد شيء[5] منها، وإنّما تُستَفادُ القَبلِيّةُ أو المُصاحَبةُ أو البَعدِيّةُ بأمرٍ خارجٍ، إمّا لكون ذلك هو الواقع، أو بالتّقييدِ بالظّرفِ المفيد لذلك.

---

(١) في الأصل: «وهي». وفي الحاشية عن نسخة: «وهو». م: في اللفظ أي الإعراب والمعنى والحكم وهو.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: المعلق.

(٤) في الشرح والعطار: تقييد.

(٥) يعني: لا يستفاد شيء مما ذُكر.

فالظرفُ نَحوُ قولك: جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو قَبلَهُ، أو بَعدَهُ، أو مَعَهُ. والواقعُ نحوُ قولِه تعالى[1]: ﴿واسجُدِي واركَعِي﴾، وقولِه تعالى[2]: ﴿يُوحِي إلَيكَ وإلَى الَّذِينَ مِن قَبلِكَ﴾، وقولِ العرب: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، وقولِه تعالى[3]: ﴿فأنجَيناهُ وأصحابَ السَّفِينةِ﴾، وقولِه تعالى[4]: ﴿لَقَد أرسَلْنا نُوحًا وإبراهِيمَ﴾، وقولِه تعالى[5]: ﴿وقُولُوا: حِطّةٌ. وادخُلُوا البابَ سُجَّدًا﴾.

فإذا خَلا الكلام عَن ذٰلِكَ احتَمَلَ المَعانيَ الثَّلاثةَ،[6] أي: القبليّة والمصاحبة والبعدية علَى السَّواءِ، لا مرجّح لحمله على أحدها. وقيل: يُحمل على البعديّة أي: التّرتيب. وردّه شيخ المحقّقين[7] بأنّه لو كانت للتّرتيب، أي: موضوعة له، لناقض قولُه تعالى: ﴿وادخُلُوا البابَ سُجَّدًا،[8] وقُولُوا: حِطّةٌ﴾ قولَه تعالى، في موضع آخر: ﴿وقُولُوا: حِطّةٌ. وادخُلُوا البابَ سُجَّدًا﴾، لأنّ القِصّة واحدةٌ. انتهى. أي: فلا يجوز أن يتقدّم في إحدى الآيتين ما تأخّر في الأُخرى.

وفي «شرح الكتاب» أي: كتاب سيبويه للأخفش: أجمع النّحويّون

---

(١) الآية ٤٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣ من سورة الشورى.

(٣) الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(٤) الآية ٢٦ من سورة الحديد.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف. وحطة: أن تحط عنا خطايانا، أي: ما نسأله هو أن تغفر لنا ذنوبنا. وانظر الفقرة التالية.

(٦) في الأصل و م: «الثلاث». والتصويب من الشرح.

(٧) هو الرضي الأستراباذي.

(٨) الآية ٥٨ من سورة البقرة. وليس في م: وقولوا حطة... سجدًا.

واللّغويّون من البصريّين والكوفيّين على أنّ الواو ليست للتّرتيب. واستُدلّ على ذلك بأُمور منها أنّ الصّحابة، وهم أهل اللّسان، قالوا للنبيّ ﷺ في أمر الصّفا والمَرْوة: «بِمَ نَبدأُ»؟ فقال: «ابدَؤُوا[1] بِما بَدأَ اللهُ بِهِ». فلو فهم أهل اللّسان منها التّرتيبَ لما سألوا. وحُكِي عن الشّافعيّ أنّه ذهب إلى أنّها تفيد التّرتيب. ولذلك ذهب إلى وجوب ترتيب الأعضاء في الوضوء. انتهى.

وأقول: ذهب إلى إفادتها الترتيبَ الفرّاءُ وهشام وثعلب من الكوفيّين وقطرب من البصريّين. وهو ينازع في الإجماع الذي تقدَّم عن الأخفش. ولم أقف على أنّ أحدًا من أئمّتنا نقل عن إمامنا الشافعيّ الاستدلالَ المذكور.

وقد علمتَ أنّه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق، لأنّ المطلق في المثال ليس للتّقييد بالإطلاق الّذي هو عدم القيد كما فعل الفقهاء، حيث فرّقوا بين مطلق الماء والماء المطلق، لأنّ ذلك اصطلاح لهم في بعض أنواع المياه، وما هنا اصطلاح لُغويّ. هذا كلّه بالنّسبة للوضع، وأما بالنّسبة للاستعمال فالأكثر مجيئُها للمعيّة والمصاحبة، والكثير مجيئُها للبعديّة والتّرتيب، وعكس البعديّة والتّرتيب قليل.

والثّانِي من ذلك الفاءُ. وهِي موضوعة لِلتَّرتِيبِ، أي: كون ما بعدها واقعًا بعد ما قبلها، ولو ذُكر العطف المفصّل على المُجمل، والتّعقِيبِ أي: كون ما بعدها واقعًا عَقِبَ وقوع ما قبلَها من غير مهلةٍ وتراخٍ. لكنّه في كلّ شيء بِحَسَبِ الحالِ، أي: حال ذلك الشيء اللائق

---

(١) الحديث ٨٦٢ في الترمذي وتحت الرقم ١٩٠٥ في أبي داود. والرواية: نبدأ.

به، نَحوُ قولك في عطف المفرد: جاءَ زَيدٌ فعَمرٌو. إذا كانَ عَمرٌو جاءَ بَعدَ زَيدٍ بِلا مُهلةٍ وتراخٍ في الزمن بينهما. فلو قلتَ: ما جاءني زيدٌ فعمرٌو، كنتَ نافيًا لتعقيب مجيء عمرٍو لمجيء زيد.

وتقول في عطف جملة على جملة: قامَ زيدٌ فقعدَ عَمرٌو، إذا كان عمرو قعد عقبَ قيام زيد من غير تراخٍ ومهلة. فإنّها تفيد كون مضمون الجملة الّتي بعدها عَقِبَ مضمون الجملة الّتي قبلها بلا تراخٍ ومهلة، نَحوُ: تَزَوَّجَ زَيدٌ فوُلِدَ لَهُ، إذا لَم يَكُنْ بَينَ التَزَوُّجِ والوِلادةِ إلّا مُدّةُ الحَملِ.

والظّاهر أنّ المراد بمدّة الحمل غالبها، ولعلّه مراد المصنّف بقوله: «إذا لم يكن بينهما[1] إلّا مدّة الحمل»، وإن كانت مدّة الحمل متطاولة. ويَحتمل أنّ مراده مدّة الحمل، وإن كانت أكثرَها. وتقول: دخلتُ البصرة فبغداد،[2] إذا لم تُقِم[3] في البصرة ولا بينهما إقامة تقطع السّفر.

فهذا تعقيب حقيقيّ، وإن تراخى الزّمن بين التّزوّج والولادة، وبين دخول البصرة وبغداد. وقيل: هو من التّعقيب المجازيّ. واعتُرِض ذكر التّرتيب مع التّعقيب بأنّ التّرتيب لازم للتّعقيب، فلا حاجة لذكره. وأُجيب بأنّه نصّ عليه ليُعلم اعتباره في الوضع.

١٦١ واعتُرِضَ على إفادتها/ التّرتيبَ الّذي هو المَعنَى الأوّلُ بِـتخلّفه في قَولِهِ، تعالى[4]: ﴿أهلَكْناها فجاءَها بأسُنا﴾، لأنّ مَجيء البأس سبب

---

(١) كذا، بخلاف في نص العبارة لما مضى.

(٢) سيذكر هذا المثال ص ٥٩٦ بلفظ: فالكوفة.

(٣) م: وبغداد إذا لم يكن يقم.

(٤) الآية ٤ من سورة الأعراف.

للهلاك. فهو متقدِّم عليه، فهو من عكس التّرتيب. ومِن ثَمّ استدلّ به الفرّاء على عدم إفادة الفاء للترتيب[1] مع قوله، كما علمتَ، بأنّ الواو تفيد التّرتيب. وهو غريب. وأُجِيبَ بأنَّهُ أي: الشّأنَ والحال فيه علَى تَقدِيرِ الإرادةِ، أي: أرَدْنا إهلاكَها، فجاءَها بأسُنا الّذي هو الإهلاك بياتًا.[2]

هذا، وفي كلام شيخ المحقّقين[3] أن هذا من عطف المفصَّل على المُجمَل، أي: التّرتيب الذّكريّ، نحوُ[4]: ﴿ونادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فقالَ: رَبِّ، إنَّ ابنِيَ مِن أهلِي﴾، لأنّ تبييت البأس تفصيل للهلاك المُجمَلِ، أو الفاء[5] في ذلك بمعنى الواو، كما قيل به في قول امرئ القيس:[6]

* بِسِقطِ اللِّوَى، بَينَ الدَّخُولِ فحَومَلِ *

فالفاء في ذلك نائبة[7] عن الواو لأنّه لا يقال: «زيدٌ بين عمرٍو فخالدٍ»، وإن كان أُجيب عنه بأنّ التّقدير: بين مواضعِ الدَّخول فمواضع[8] حومل، كما يجوز:[9] جلستُ بين العلماء فالزّهّاد.

---

(١) م: الترتيب.

(٢) هذا يقتضي أن الآية المذكورة ورد فيها «بَياتًا» حين الاستشهاد، وكذلك ما سيرد في الفقرة التالية، وهو غير ثابت فيما بين أيدينا. م: بياتًا.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) الآية ٤٥ من سورة هود.

(٥) م: لإهلاك المجمل والفاء.

(٦) عجز بيت صدره:

قِفا، نَبكِ، مِن ذِكرَى حَبِيبٍ ومَنزِلِ

ديوانه ص ٨. يخاطب صاحبيه، للوقوف على الديار وبكاء الأطلال.

(٧) في الأصل: نائب.

(٨) في الأصل: فموضع.

(٩) م: كما يقال.

واعتُرِضَ على إفادتها المَعنَى الثّانِي، وهو التّعقيب، بِتخلّفه في قَولِهِ تَعالَى[1]: ﴿والّذِي أخرَجَ المَرعَى، فجَعَلَهُ غُثاءً أحوَى﴾ أي: يابسًا أسود. فإن المرعى لا يصير بمجرد خروجه يابسًا أسود. وأُجِيبُ بأنَّهُ أي: الشأنَ والحال فيه علَى تَقدِيرِ شيء محذوف، تقديره: فمَضَتْ مُدّةٌ، أي: لا يتخلّف مثل ذلك عنها غالبًا، فجَعَلَهُ غُثاءً أحوَى.

ومثل هذا يقال في مثل قوله، تعالى[2]: ﴿ألَم تَرَ أنَّ اللهَ أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً، فتُصبِحُ الأرضُ مُخضَرّةً﴾ أي: فتمضي مدّة، فتصبح الأرض مخضرّة؟ وفيه: لِمَ قُدِّرَتِ المدّة هنا، دون: «تزوّجَ زيدٌ فوُلِدَ له، ودخلتُ البصرة فالكوفة»؟[3]

أو أنَّ الفاءَ في ذَلِكَ[4] بمَعنَى: ثُمَّ. فالفاء في ذلك نائبة عن «ثمّ»، كما نابت عنها في قوله تعالى[5]: ﴿فخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضغةً، فخَلَقْنا المُضْغةَ عِظامًا، فكَسَونا العِظامَ لَحمًا﴾، لتراخي المعطوفات.

والثّالِثُ من ذلك: ثُمَّ. وهي موضوعة لِلتَّرتِيبِ ـ وقد علمتَه ـ والتَّراخِي للمهلة في الزّمن. وهو ضدّ التّعقيب. وذلك نَحوُ قولك: جاءَ زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو، إذا كانَ مَجِيءُ عَمرٍو بَعدَ مَجِيءِ زَيدٍ بِمُهلةٍ وتراخٍ. فلو قلتَ: «ما جاءني زيدٌ ثمّ عمرٌو» كنت نافيًا [لتراخي][6] مجيء عمرٍو

(١) الآيتان ٤ و ٥ من سورة الأعلى.

(٢) الآية ٦٣ من سورة الحج.

(٣) مضى المثال في ص ٥٩٤ بلفظ: فبغداد.

(٤) سقط «في ذلك» من م.

(٥) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٦) من م.

عن مجيء زيد.

واعتُرِضَ على إفادتها المَعنَى الأوَّلَ ـ وهو التّرتيب ـ بِتخلّفه في قَولِهِ تَعالَى[1]: ﴿ولقَد خَلَقْناكُم، ثُمَّ صَوَّرْناكُم، ثُمَّ قُلْنا لِلمَلائكةِ: اسجُدُوا لِآدَمَ﴾، لأنّ القول للملائكة كان قبل وجود المخاطَبِين. فهو من عكس التّرتيب.[2]

وأُجِيبَ بِأنَّهُ أي: الشّأنَ والحال فيه على حَذفِ مُضافٍ، والتَّقدِيرُ: ولقَد خَلَقْنا أباكُم، ثُمَّ صَوَّرْنا أباكُم أي: آدَمَ، ثُمَّ قُلْنا لِلمَلائكةِ: اسجُدُوا لِآدَمَ ـ فهو من إقامة الظّاهر مَقام الضّمير،[3] ولاشكّ أنّ القول المذكور للملائكة بعد خلق آدم وتصويره، فهو من التّرتيب ـ أو أنّ «ثُمّ» في ذلك نائبة عن الواو، كما قيل به، في قوله تعالى[4]: ﴿خَلَقَكُم مِن نَفسٍ واحِدةٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنها زَوجَها﴾، لأنّ الجعل سابق على الخلق المذكور.

واعتُرِضَ على إفادتها المَعنَى الثّانِيَ ـ وهو التراخي ـ بِتخلفه في قَولِ الشّاعِرِ يشبّه فرسًا في جريه:[5]

كَهَزِّ الرُّدَينِيِّ، تَحتَ العَجاجِ   جَرَى في الأنابِيبِ، ثُمَّ اضطَرَبْ

أي: كاهتزاز الرّمح الرُّدينيّ المنسوب لرُدينةَ، امرأةٍ كانت تقوّم الرّماح.

---

(١) الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) م: فهو عكس الترتيب.

(٣) يعني أن المراد: «اسجدوا له». فأقيم آدم مَقام الضمير الذي هو الهاء.

(٤) الآية ٦ من سورة الزمر.

(٥) البيت لأبي دُواد الإيادي. ديوانه ص ٢٩٢ والمغني ص ١٢٦ وشرح أبياته ٣: ٥٣. وانظر ديوان حميد بن ثور ص ٤٣.

والعجاج: الغُبار. والأنابيب: جمع أُنبوبة. وهي[1] ما بين كل عُقدتَين من عُقَد الرّمح.

فـإن قيل: ما وجه تخلّف المعنى المذكور فيما ذكر؟ قلنا: إنّ[2] الاِضطِرابَ يَعقِبُ الجَريَ بِلا تَراخٍ ومهلة في الزمن، بل زمنهما واحد. أُجِيبَ بأنَّ «ثُمَّ» نائبةٌ فِيهِ عَنِ الفاءِ، في إفادة معناها الّذي هو التّعقيب، كما نابت الفاء عن «ثُمّ» في إفادة معناها ـ وهو التّراخي ـ فيما سبق. فهما يتقارضان.

فإن قيل: على أنّ زمن الاضطراب والجري واحدٌ، يُشكل كون «ثُمّ» للتّرتيب. أُجيب بأنّ التّرتيب حاصل في لحظات لطيفة.

١٦٢ وقد تأتي «ثُمّ» للتّرتيب الذّكريّ دون الزّمانيّ، كقول الشّاعر:/[3]

إنَّ مَـن سـادَ، ثُـمَّ سـادَ أبُـوهُ ثُمَّ [قَد] سادَ، قَبلَ ذلِكَ، جَدُّهْ

وفي كلام بعضهم: «ثُمّ» إذا دخلت على الجمل لا تفيد التّرتيب.

والرّابعُ من ذلك: حَتّى. وهي موضوعة لِلتّدرِيجِ والغايةِ، أي: أنّ ما قبلها الّذي هو المعطوف عليه يتقضّى[4] شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ ما بعدَها ـ وهو المعطوف الّذي هو الغاية الّتي هي آخر الشّيء ـ أي:

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) م: المعنى المذكور إذا.

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٩٣ والمغني ص ١٢٥وشرح أبياته ٣: ٣٩ والخزانة ٤: ٤١١. وما بين معقوفين تتمة من هذه المصادر. وفي الأصل: «جاد قبل» وفي الحاشية عن نسخة: ساد.

(٤) م: ينقضي.

يكون[1] ما بعدها غايةً لما قبلها. ومِن ثَمّ وجب أن يكون ذلك المعطوف بها بعضًا من المعطوف عليه، حقيقةً أو حكمًا.

وتلك الغاية إمّا بِحَسَبِ القُوّةِ والضَّعفِ في المَعطُوفِ. وقَدِ اجتَمَعا أي: القوّة والضّعف في المعطوف، في قَولِهِ أي: الشّاعر:[2]

قَهَرْناكُمُ، حَتّى الكُماةَ، فأنتُمُ تَهابُونَنا، حَتّى بَنِينا الأصاغِرا

فالكُماةُ: جَمعُ كَمِيٍّ وهو الشجاع، مَعطُوفٌ على الكاف. وأمّا قوله: «علَى الكافِ والمِيمِ» ففيه مسامحة. والكماة بعض من ذلك حقيقة، وهُم في غايةِ القُوّةِ. والبَنِينَ: جَمعُ ابنٍ، مَعطُوفٌ علَى «نا» في «تَهابُونَنا». والبنين بعض من ذلك حقيقة، وهُم في غايةِ الضَّعفِ لِوصفِهِم بالصِّغَرِ[3] الّذي شأنه الضّعف.

وإمّا بِحَسَبِ الشَّرَفِ والخِسّةِ في المَعطُوفِ. مِثالُ الأوّلِ، أي: الشّرفِ في المعطوف: ماتَ النّاسُ حَتّى الأنبِياءُ. ومِثالُ الثّانِي، أي: الخسّةِ في المعطوف: استَغنَى النّاسُ حَتّى الحَجّامُونَ.

فإنَّ الأنبِياءَ في المِثالِ الأوّلِ مَعطُوفٌ علَى النّاسِ، وهم بعض النّاس حقيقة، وهُم فِي غايةِ الشَّرَفِ. والحَجّامُونَ في المِثالِ الثّانِي مَعطُوفٌ علَى النّاسِ، وهم بعض النّاس حقيقة، وهُم في غايةِ الخِسّةِ. والدّليل على ذلك ما جاء في الحَدِيثِ:[4] «كَسبُ الحَجّامِ خَبِيثٌ».

---

(١) م: أن يكون.

(٢) الجنى الداني ص ٥٤٩ والمغني ص ١٣٦ وشرح شواهده ١: ٣٧٣ وشرح أبياته ٣: ١٠٧ وحاشية الصبان ٣: ٩٧ والدرر ٢: ١٨٨. والأصاغر: جمع أصغر.

(٣) كذا. والوصف في البيت هو بالأصغرية لا بالصغر.

(٤) الأحاديث ١٥٦٨ في مسلم و ١٢٧٥ في الترمذي والمسند ٢: ٢٩٩. وخبيث هنا أي: مكروه.

ولا يخفى أنّ بعضيّة ما ذُكر من حيث كونُه جزءًا من كلّ، إن أُريد بالكاف في «قهرناكم» و«نا» في «تهابوننا» وبالناس في «مات الناس»، و«استغنى الناس» المجموعُ من حيث هو مجموع، على حدّ قولك: أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسَها.

ومن أمثلة البعض الحُكميّ قول الشّاعر، يصف حال المتلمّس حين فرّ من عمرِو بن هند، وكان[1] قد هجاه ثمّ جاء إليه ومدحه، فكتب له صحيفة لعامله بالحِيرة وأمره فيها بقتله وختَمَها، وأوهمه أنّه كتب له فيها بصِلة، فلمّا دخل الحيرة فتح المتلمّس تلك الصّحيفة وفهم ما فيها وألقاها في نهر الحيرة وفرّ إلى الشام، وألقى زاده ونعله ليخفّف عن راحلته، لتنجو به من عدوّه:[2]

ألقَى الصَّحِيفةَ، كَي يُخَفِّفَ رَحلَهُ　　والـزّادَ، حَتّـى نَعلَـهُ ألقاهـا

لأنّ النّعل، وإن لم تكن[3] بعضًا من الصحيفة والزاد، إلّا أنّ المعنى:[4] ألقَى ما يُثقله، وهي بعض من ذلك.

لكن في كونه ألقى الصّحيفة ليخفّف رحله الظّاهرُ أنّه إنّما هو باعتبار ما أظهر المتلمّس من حاله. وإلّا فهو إنّما ألقاها خوف الاطّلاع

---

(١) سقطت من م.

(٢) البيت لأبي مروان النحوي. الكتاب ١: ٥٠ والجنى الداني ص ٥٤٧ والمغني ص ١٣٢ وشرح أبياته ٣: ٩٦ والخزانة ١: ٤٤٥.

(٣) يفسر «البعض الحكمي» الوارد في أول الفقرة. وفي الأصل و م: «لم يكن». والنعل مؤنثة، كما جاء في البيت المستشهد به والشرح بعد.

(٤) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. وانظر ص ٤٣١ -٤٣٢ و٦٦٦. وسقط حتى «كونه» من م.

عليها فيُقتل. وأمّا نسبة هذا البيت للمتلمّس ففيه[1] بعدٌ كبير. ومِن ثَمّ لم يوجد في ديوانه.

ومن أمثلة البعض الحُكميّ أيضًا: أعجبتْني الجاريةُ حتّى كلامُها. ولا يقال: «حتّى ولدُها»، لأنّ الكلام لشدّة ملابسته لها كأنّه بعض منها، بخلاف الولد. ومِن ثَمّ حَسُنَ فيه الاستثناء المتّصل دون الولد، نحوُ: أعجبتْني الجاريةُ إلّا كلامَها، دون: إلّا ولدَها.[2] إذ شرط الاستثناء المتّصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها، كما سيأتي.

ثمّ لا يخفى أنّ «حتّى» موضوعة لمطلق الجمع لا التّرتيب. فتقول: مات كلُّ أبٍ لي حتّى آدمُ، وحفظتُ[3] القرآنَ حتّى سورةَ الفاتحة، وإن كانت أوّل ما حَفظتَ.[4]

وذكر شيخ المحقّقين[5] أنّ من ادّعى أنّ «حتّى» موضوعة للتّرتيب، أي: كابن الحاجب والزّمخشريّ،[6] ليس مراده التّرتيب الخارجيّ، بل ترتيب أجزاء ما قبلَها ذهنًا من الأقوى إلى الأضعف أو بالعكس،[7] أو

---

(١) كذا، بتذكير خبر المبتدأ: نسبة. وذلك جائز لاكتساب المؤنث التذكير بإضافته إلى مذكر.

(٢) م: دون ولدها.

(٣) م: لا للترتيب فتقول حفظت.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: حفظ.

(٥) هو الرضي الأستراباذي.

(٦) زاد هنا في الأصل: «والمحقق». وهو السعد التفتازاني، متأخر عن الرضي ولا يصح وروده في تفسير عبارته.

(٧) م: وبالعكس.

من الأشرف إلى الأخسّ أو بالعكس. وهو[1] المعبَّر عنه بالتّدريج، فلا خلاف.

والخامِسُ من ذلك: أمْ. قال ابن كَيسانَ: أُبدلتْ ميمها من واو.[2] وهِيَ قِسمانِ: مُتَّصِلةٌ ومُنقطِعةٌ. فإن أردتَ معرفة كلّ منهما فالمُتَّصِلةُ قسمان:

إمّا أن يُطلب بها وبالهمزة التَّعيين، وهِيَ المُعادِلةُ لِلهَمزةِ، في كَونها لِطَلَبِ التَّعيينِ، أي: المشارِكةُ للهمزة في ذلك. وتلك الهمزة هي الدّاخلة على أحد المستوِيَينِ[3] في الحكم/ في ظنّ المتكلّم، والغالب دخولُها على مفردَينِ نحوُ قولك: أعِندَكَ[4] زَيدٌ أم عَمروٌ؟ إذا كنتَ عالِمًا بأنَّ أحَدَهما عِندَهُ، ولكِن شَكَكتَ في عَينِهِ.[5] ومِن ثَمّ يجب في جواب ذلك تعيين أحدهما. ١٦٣

أو لا يطلب بها وبالهمزة التّعيين، وهي المُعادِلةُ لِلهمزةِ الدّالّة على التّسوية. ولا تقع أي: المشارِكةُ لها في إفادة التَّسوِيةِ - وهِيَ الواقِعةُ بَعدَ هَمزةِ التَّسوِيةِ، أي: الدّالّة على التّسوية - ولا تقع «أم» حَ إلّا بين جملتَينِ[6] في تأويل المفردَينِ، أي: في محل المصدر، سواءٌ

---

(١) م: أي وهو.

(٢) يعني: من واو: أو.

(٣) م: المنسوبين.

(٤) كذا، بدخول الهمزة على غير المستفهم عنه، خلافًا لما قرره العلماء في مثل هذا. انظر التصريح ٢: ١٤٣. وهو جائز أيضًا وصحيح، كما ترى في المثال الوارد في الفقرة التالية، خلافًا لمن زعم أنه خطأ.

(٥) أي: في تعيين شخصه.

(٦) كذا، وهو غير لازم: انظر إعراب الجمل ص ١٤٤ - ١٤٥.

تقدّمتْ على الهمزة كلمةُ «سواء» نَحوُ: سَواءٌ عليَّ أقامَ زَيدٌ أم عَمرٌو، أو نحوُها[1] نحوُ: ما أُبالي، وما أدري، وليتَ شِعري.

ولا يخلفها في ذلك «أو». قال في «المغني»: إذا عطفتَ بعد الهمزة بـ «أو» فإن كانت همزة التّسوية لم يجز قياسًا. وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء أكان كذا أو كذا. وفي «الصّحاح»: تقول: سواءٌ عليّ قمتَ أو قعدتَ. انتهى. ولم يذكر غير ذلك [وهو سهو].[2] انتهى.

وسميّت «أم» في هذين القسمين متّصلةً، لاتّصال ما بين متعاطفَيها وعدم الاستغناء بأحدهما. فتسميتها بذلك لأمرٍ خارج عنها. وقيل: سميّت بذلك لاتّصالها بالهمزة حتّى صارا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة. وهي أي: تسميتها[3] بذلك لأمرٍ داخلٍ فيها. ومِن ثَمّ رجح على الأوّل.

وعُورِضَ بقصوره لأنّه لا يتأتّى[4] إلّا في[5] المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التّسوية، والأوّل شامل للنوعين. ومِن ثَمّ اقتصر عليه في «المغني». وقد علمتَ من كلامه أنّها تسمّى في النوعين مُعادِلة، لأنّها تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام، وفي إفادة التّسوية.

---

(١) يعني: أو نحو كلمة سواء. م: ونحوها.

(٢) تتمة من م. والمراد أن ما جاء في الصحاح هو غير صحيح، كما جاء في قول الفقهاء وغيرهم. والحق أنه إذا لم ترد الهمزة قبل «سواء» جاز العطف بـ «أم» و بـ «أو». انظر حاشية الدسوقي على المغني ١: ٤٤.

(٣) في الأصل: فتسميتها.

(٤) في الأصل و م: لا يأتي.

(٥) م: إلّا فراد.

والمُنقَطِعةُ غَيرُهُما أي: غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبـ «أم» التّعيينُ، أو بعد همزة التّسوية. وهذه المنقطعة لا يُفارِقُها مَعنَى الإضرابِ، أي: معنًى هو الإضراب إبطاليًّا أو انتقاليًّا، وتختّص بالجُمل المستقلّة لأنّها بمعنى «بل» الابتدائيّة. وقَد تَقتَضِي مَعَ ذٰلِكَ، أي: مع معنى الإضراب، استِفهامًا حَقِيقِيًّا أي: وهو الطّلبيّ، وقَد لا تَقتَضِيهِ أي: الاستفهامَ الحقيقيّ بألّا تقتضي استفهامًا أصلًا ـ وهو الإضراب المَحض ـ أو استفهامًا إنكاريًّا.[1]

فالأوّلُ أي: كونها للإضراب، لكن[2] الإبطاليّ مع الاستفهام الحقيقيّ، نحوُ قولك: إنَّها لَإبِلٌ أم شاءٌ؟ بالمدّ أي: بَل أهِيَ شاءٌ؟ فالهمزة داخلة على جملة، لا على مفرد.

وذٰلِكَ أي: وبيان ذلك أنّكَ رأَيتَ أشباحًا مِن بُعدٍ، فاعتقدتَ أنّها إبِلٌ، فقُلتَ: «إنَّها لَإبِلٌ»، علَى سَبيلِ الجَزمِ، ثُمَّ علمتَ بطلان هذا الاعتقاد، وحَصَلَ لَكَ شَكٌّ في أنّها شاءٌ أم ظباء مثلًا، فقُلتَ: أم شاءٌ؟ أي: أم أهي شاء؟ بِقَصدِ الإضرابِ عَنِ الأوّلِ وإبطاله، لتبيُّن بطلانِ اعتقاده واستِئنافِ سؤالٍ عَنِ الشّاءِ، أي: أهي شاء أو غيرها؟ فقد حصل الإضراب، أي: الإبطال، مع الاستفهام الحقيقيّ.

والثّاني أي: كونها للإضراب، لكن الانتقاليّ[3] مع عدم الاستفهام

(١) العطف على: استفهامًا حقيقيًّا.

(٢) كذا، والعبارة في حاجة هنا إلى تقدير مبتدأ «هو» أو معطوف عليه محذوف: لا الانتقالي. انظر ص ٦٠٩.

(٣) كذا أيضًا. وانظر التعليقة المتقدمة.

أصلًا، وهو الإضراب المحض كما علمتَ، نحوُ قوله تعالى[1]: ﴿هَل يَستَوِي الأعمَى والبَصِيرُ؟ أم هَل تَستَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾ أي: بَل هَل؟ ولا يقال: «بل أهل»،[2] لِأنَّ الإستِفهامَ لا يَدخُلُ علَى مِثلِهِ.

والثّالث أي: كونها للإضراب، لكن الانتقاليّ[3] مع الاستفهام الإنكاريّ، نحوُ قوله تعالى[4]: ﴿أم لَهُ البَناتُ ولَكُمُ البَنُونَ﴾؟ أي: بل أَلَهُ؟ إذ لو جُعِلَت للإضراب المحض للزم المُحال، وهو نسبة البنات له، تعالى عن ذلك. ولا يراد الاستفهام الحقيقيّ هنا.

وسُمّيتْ «أم» هذه بأقسامها الثّلاثة منقطعة لانقطاعها وعدم اتّصال ما بين متعاطفَيها،[5] لوقوعها بين جملتين مستقلّتين أي: ليسا[6] في تأويل المفردين، أو لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة.

فقد علمتَ أنّ «أم» المنقطعةَ لا تدخل إلّا على جملة مستقلّة، ولا تدخل على المبتدأ. ومِن ثَمّ قُدّر المبتدأ في قوله «أم شاء»، خلافًا للشّيخ ابن مالك[7] حيث تمسّك بظاهر هذا، على جواز دخولها على المفرد، وبأنّه سُمع: «إنّ هناك إبلًا أم شاءً» بالنصب.

ورُدَّ بأنّه على معنى أنه: أم أرى شاءً. وقد قال الجمال بن هشام:

---

(١) الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٢) م: بل هي.

(٣) كذا. وانظر التعليقة الثانية في الصفحة المتقدمة.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الطور. و«أم» ليست في م.

(٥) كذا. وليس ههنا متعاطفان، بل متقاطعان.

(٦) كذا. وهو جائز.

(٧) م: خلافًا لابن مالك.

١٦٤ خرقَ/ ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويّين، فزعم أن «أم» المنقطعةَ تعطف المفردات.

والسّادِسُ من ذلك: أو، وتَكُونُ لِأَحَدِ الشَّيئَينِ. وهي[1] إمّا أن تقع بعد الطّلب أو بعد الخبر. فإذا وَقَعَتْ بَعدَ الطَّلَبِ فهِيَ لِلتَّخيِيرِ بين الشيئين أوِ الإباحةِ لكُلّ منهما:

فالأوَّلُ أي: التّخيير نَحوُ: تَزَوَّجْ هِنداً أو أُختَها.

والثّانِي أي: الإباحة نَحوُ: تَعَلَّمْ فِقهًا أو نَحوًا.

والفَرقُ بَينَ التَّخيِيرِ والإباحةِ أنَّ التَّخيِيرَ يَمنَعُ الجَمعَ بين الشَّيئين، والإباحةَ لا تَمنَعُهُ. وليس المراد بالإباحةِ الإباحةَ الشرعيّة فقط، كما قد يُتوهَّم من ظاهر المثال، بل ما يعمّ العقليّة والعُرفيّة، لأنّ الكلام في معنى «أو» لُغةً،[2] في أيّ وقت كان، وعند أيّ قوم كانوا.

وهذه التّفرقة لجمعٍ منهم ابن مالك، والمعروف عند قدماء النّحاة أنّها للتّخيير بين المتعاطفين، سواء امتنع الجمع بينهما أم جاز هذا. وفي كلام المحقّق:[3] التّحقيقُ أنّ «أو» لأحد الأمرينِ أو الأُمورِ، وأنّ جواز الجمع وامتناعه بحسَب دلالة القرائن.

وإذا وَقَعَتْ «أو» بَعدَ الخَبَرِ فهِيَ لِلشَّكِّ والتّردّد - وفي كلام بعض الشّيوخ، ممّن أدركناه: هل المراد بالشّكّ معناه الأُصوليّ[4] أو مطلق التّردّد؟ فيه نظر - أوِ التَّشكيكِ والإبهامِ:

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) فوقها في الأصل بقلم آخر: أي: بحسب اللغة.

(٣) هو السعد التفتازاني.

(٤) في الأصل: «الأصول». وفي الحاشية عن نسخة: الأصولي.

فالأوّلُ أي: الشّكّ نَحوُ قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن حال أهل الكهف، حين استيقظوا من رقدتهم و﴿قالَ قائلٌ مِنهُم:[1] كَم لَبِثتُم؟﴾: ﴿قالُوا: لَبِثنا يَومًا أو بَعضَ يَومٍ﴾، لأنّهم دخلوا الكهف عند طلوع الشّمس واستيقظوا عند غروبها، فشكّوا: هل هو وقت دخولهم، أو هذا غروب يوم الدّخول؟

والثّاني أي: الإبهام نَحوُ قوله تعالى[2]: ﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعَلَى هُدًى، أو في ضَلالٍ مُبينٍ﴾. فكلّ من «أو» الأُولى والثّانية للإبهام، أي: أنّ أحد الفريقين منّا ومنكم له أحد الأمرين، أي: كونه على هدى، أو في ضلال مبين.

والفَرقُ بَينَ الإبهامِ والشّكّ أنَّ الإبهامَ يُجامِعُ العِلمَ أي: علمَ المتكلّم، لأنّ الغرض منه إيقاع السّامع في الشّكّ والتّردّد مع علم المتكلّم بالحال، بِخِلافِ الشَّكّ لأنّه التّردّد من المتكلّم، ومع التّردّد لا عِلم.

وتكُونُ «أو» لِأحَدِ الأشياءِ. وهي أيضًا بعد الخبر تكون للشّكّ أو الإبهام، وبعد الطّلب تكون للتّخيير بين تلك الأشياء أو لإباحة الجمع بينها.[3] ولو قدّم كما في «القطر» قولَه «وتكون لأحد الأشياء» على قوله «فإذا وقعت» الخ لأفاد هذا واندفع ما قد يُتوهّم[4] من المخالفةِ بين «أو» الّتي لأحد الشيئين والّتي لأحد الأشياء، المُشعِرِ بها مخالفةُ الصّنيع.

---

(١) الآية ١٩ من سورة الكهف. م: قائلهم.

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٣) سقط «تكون للتخيير... بينها» من م.

(٤) في الأصل: «يفهم». وفي الحاشية عن نسخة: يتوهم.

وقد تكون للتّخيير والإباحة في تركيب واحد، فيجوز أن تُحمل فيه علَى التَّخيِيرِ أو تُحمل فيه على الإباحةِ، باعتِبارَينِ مختلفين. وذلك التّركيب نَحوُ قوله ـ تعالى ـ في كفّارة اليمين[1]: ﴿فكَفّارتُهُ إطعامُ عَشَرةِ مَساكِينَ﴾ الآيةُ بالنّصب أو الرّفع.[2] وتَمامُها أي: تلك الآيةِ: ﴿مِن أوسَطِ ما تُطعِمُونَ أهلِيكُم، أو كِسوتُهُم، أو تَحرِيرُ رَقَبةٍ﴾.

فإنَّهُ لا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَ الجَمِيعِ، أي: بين جميع هذه الأشياء الثّلاثة، علَى اعتِقادِ أنَّ الجَمِيعَ هُوَ الواجِبُ في الكَفّارةِ ـ وبهذا الاعتبار تكون «أو» محمولة على التّخيير لا على الإباحة ـ ويُباحُ الجَمعُ بَينَها أي: بين تلك الأشياء الثلاثة، إذا لَم يُعتَقَد ذٰلِكَ أي: أنّ جميع تلك الأشياء الثّلاثة هو الواجب في الكفّارة. وبهذا الاعتبار تكون «أو» محمولة على الإباحة، لا على التّخيير. ولعلّه حاول بهذا الكلام الجوابَ، عن السّؤال الّذي أورده الجمال بن هشام، في «المغني».[3]

وقد مثّل الأئمة للتّخيير بآية الكفّارة، مع إمكان الجمع بين خصالها، أي: يجوز ذلك. وحاصل هذا الجواب الّذي ذكره عن هذا السّؤال أنّا لا نسلّم جواز الجمع مطلقًا، بل محلّ جواز ذلك إذا لم يُعتقد وجوب إخراج جميع تلك الخصال. وإلّا لم يَجُزِ الجمع بينها.[4] فلها حالتان: حالة يجوز فيها الجمع فـ «أو» بالنّسبة إليها للإباحة،

---

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) يعني لفظ «الآية». فالنصب على المفعول به لمحذوف: اقرأ. والرفع على الخبر لمبتدأ: هي.

(٣) انظر منه ص٦٤ و٦٧ في كلامه على الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٤) م: بينهما.

وحالة لا يجوز فيها الجمع فـ «أو» بالنّسبة إليها للتّخيير.

وفيه أنّ هذا التّفصيل في جواز الجمع بين خصال الكفّارة مخالفٌ لِما تقرّر في كتب الأُصول، من أنّ الأمر بواحد مبهم من أشياءَ معيّنة يوجب عند أهل السُّنّة واحدًا/ مبهمًا لا بعينه، أي: القدرَ المشترك بينها، في ضمن أيٍّ مُعيَّن منها.[1] قالوا: وعليه لو فعل المُكلَّف تلك الأشياء كلّها، وكانت ممّا يجوز الجمع بينها وكان منها أعلى ثوابًا كخصال الكفّارة، فالتّحقيق أنّ المثاب عليه واحد منها لا بعينه. وقيل: المُثاب عليه أعلاها. ١٦٥

وعند المعتزلة أنّ الأمر المذكور يوجب تلك الأشياء كلّها، لكن يُسقِط وجوبَها فعلُ واحد منها لو اقتُصر عليه. فالأمر عندهم يتعلّق[2] بكلّ واحد منها بخصوصه، على وجه الاكتفاء بواحد منها. وعليه لو فعلها المكلّف كلها، والحالة هذه، أُثيب ثواب فعل واجبات.

فأنت تراهم مثّلوا بآية الكفّارة لِما يجوز فيه الجمع، والاعتقادُ الّذي ذكره المصنّف لا يُتصوَّر من العالِم بالحكم المذكور، ومن غير العالم لا إثم فيه. فلا معنى لعدم الجواز في حقّه.

والجواب عن السّؤال الّذي أورده في «المغني»: الموافقُ لِما تقرّر في كتب الأُصول ما أجاب به في «المغني»،[3] من أنّه لا يُتصوّر الجمع بين خصال الكفّارة، وتلك الخصال كفّارات أي: كلّ واحد[4]

(١) في الأصل: «أو معين منها». وفي الحاشية: أي معين فيها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: متعلق.

(٣) ص ٦٤.

(٤) كذا بالتذكير. وهو صحيح. انظر ص ٣٩٧ و ٥٧٦.

منها كفّارة. وإنّما لم يُتصوّر ذلك لِما علمتَ أنّ المكلّف إذا جمع بين خصال الكفّارة كانت الكفّارة واحدة منها بعينها، وقيل: أعلاها عند أهل السُّنّة. فتمثيل الأئمّة بآية الكفّارة للتخيير واضح.

ونصّ عبارة «المغني» في الجواب: قلتُ: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتّحرير اللّاتي كلّ منهنّ كفّارة، لا يُتصوّر وقوع ذلك، بل تقع[1] واحدة منهن كفّارةً، والباقي[2] قُربةٌ مستقلّة خارجة عن ذلك.[3] انتهى.

فإن قيل:[4] يمكن تصحيح كلام المصنّف بِجعل الجواز في كلامه بمعنى الإجزاء. ويُوجَّه عدم الإجزاء بفساد النّيّة عند الشافعيّة، ومنهم المصنّف، لأنّه لمّا نوى بمجموع الخصالِ الثّلاثةِ[5] الكفّارة صار كلّ خصلة جزء المخرج، فلم تقع واحدة منها كفّارة، فلم يُتصوَّر الجمع بينها.

قلنا: نظم كلامه يأبى ذلك. وفي كلام فقهائنا، معاشرَ الشافعيّة: إذا بَدأ بالأغلظ كانت «أو» للتّرتيب وهو التّنويع، أو بالأخفّ كانت للتّخيير. فالأوّل كما في قوله، تعالى[6]: ﴿إنّما جَزاءُ الّذِينَ يُحارِبُونَ اللهَ ورَسُولَهُ﴾ الآيةَ، والثّاني كما في الآية المذكورة في الكفّارة.

---

(١) في الأصل: يقع.
(٢) في الأصل: «والثاني». م: والثانية.
(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: عن تلك.
(٤) انظر العطار ص ١١٧.
(٥) كذا. وهو جائز لأن العدد غير مضاف إلى المعدود. انظر ص ٥٧.
(٦) الآية ٣٣ من سورة المائدة.

ثمّ لمّا فرغ ممّا يتعلّق بالقسم الأوّل، أي: المشرِك في اللّفظ والمعنى، شرع فيما يتعلّق بالقسم الثّاني أي: المشرِك[1] في اللّفظ فقط، فقال:

والسّابعُ من أحرف العطف، وهو الأوّل من القسم الثّاني: «لكِنْ» بِتَسكِينِ النُّونِ. وهي موضوعة لِلإستِدراكِ، وقد تقدّم بيانه. وإنَّما يُعطَفُ بها أي بـ «لكن» بِثَلاثةِ شُرُوطٍ: الشّرط الأوّل إفرادُ مَعطُوفِها. والشّرط الثّاني أن تُسبَقَ بِنَفيٍ أو نَهيٍ. والشّرط الثّالث ألّا تَقتَرِنَ بالواوِ.

وذلك نَحوُ قولك في النّفي: ما مَرَرتُ بِرجل صالِحٍ لكِن طالِحٍ، بالجرّ عطفًا على «صالح»، لمن اعتقد أنّك ما مررتَ برجل طالحٍ[2] أيضًا. ففي كلام المحقّق:[3] كلام النّحاة صريح في أنّه إنّما يقال: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، لمن اعتقد أنّ المجيء منتفٍ عنهما جميعًا، لا لمن اعتقد أنّ زيدًا جاءك دون عمرٍو، كما وقع في «المفتاح» أي: فيكون من قَصرِ القلبِ. وأمّا أنّه يقال لمن اعتقد أنّهما جاءاك معًا، فيكون من قصرِ الإفراد فلم يقل به أحد. انتهى.

ونحوُ قولك في النّهي: «لا يَقُمْ زَيدٌ لكِن عَمرٌو»، لمن توهَّم نهي عمرٍو عن القيام أيضًا.

فـعُلِم أنّ «لكن» لا تكون للقصر لا قلبًا ولا إفرادًا، ولا تعطف

---

(١) في الأصل: «أي المشترك في اللفظ والمعنى... أي المشترك». م: أي المشرك في اللفظ والمعنى أخذ في المشرك.

(٢) في الأصل و م: «صالح». والتصويب من العطار.

(٣) هو السعد التفتازاني. وفي العطار: «قال الرضي». وهو وهم. انظر شرح الكافية ٢: ٣٧٩.

الجمل، ولا تكون عاطفة إن وقعتْ بعد إيجاب أو اقترنت بالواو، بل إنْ دَخَلَتْ علَى جُملةٍ أو وقعتْ بعد إيجاب أو وقعتْ بَعدَ الواوِ فهِيَ حَرفُ ابتِداءٍ أي: تُبدأ[1] بعده الجُمل وتُستأنف، والغرض منه إفادةُ مجرّدِ الاستدراك دون العطف.

فالأوّلُ أي: ما دخلتْ فيه على جملة كَقَولِهِ، أي زُهير بن أبي سُلمى، بضمّ السّين، يمدح الحارث:[2]

إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشَى بَوادِرُهُ، لكِنْ وَقائِعُهُ،في الحَربِ،تُنتَظَرُ

فـ «وقائعه»: مبتدأ، وتُنتظر: خبره. والبوادر: جمع بادرة. وهي الحِدّة.

١٦٦ ومثال ما وقعت فيه بعد/ إيجاب نحوُ: قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم. ولا يجوز «لكن عمرٌو» إلّا على تقدير أنّه مبتدأ محذوف الخبر للقرينة. وقد سكت عن ذلك المصنّف.

والثّانِي أي: ما وقعت فيه بعد الواو كَقَولِهِ تَعالَى[3]: ﴿ما كانَ مُحَمَّدٌ أبا أحَدٍ مِن رِجالِكُم، ولكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾ [أي: ولكِنْ كانَ رَسُولَ اللهِ].[4] فـ «رسول»: خبر لـ «كان» المحذوفة، وليس معطوفًا بالواو الداخلة على «لكن»، لأنّ متعاطفَيِ الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب

(١) كذا. وجملة «وقائعه تنتظر» في قول زهير هي من تمام التعبير بـ «إنّ»، معطوفة على جملة «لا تخشى بوادره» في محل رفع بالعطف، وليست استئنافية. وهذا يعني أن لكن: حرف عطف واستدراك. فتأمل. م: تبتدئ.

(٢) شعر زهير ص ٩٥. والحارث هو ابن ورقاء الصيداوي من بني أسد. وتنتظر أي: تتوقع.

(٣) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

(٤) من م.

والسّلب. وزعم ابن أبي الرّبيع أنّ «لكن» حين[1] اقترانها بالواو عاطفة جملةً على جملة، وأنّه ظاهر قول سيبويه.

والثّامنُ من حروف العطف وهو الثّاني من القسم الثاني: بَل، خلافًا للخُوارزمي: حيث قال: «بل» ليست من حروف العطف ـ فقد قيل: لا سلف له في ذلك ـ لِلإضرابِ أي: التي للإضراب، لا يُعطَفُ بها إلّا بِشَرطَينِ:[2] الشرط الأوّل: إفرادُ مَعطُوفِها. والشرط الثاني: أن تُسبَقَ بإيجابٍ أو أمرٍ.

فالإيجابُ[3] نَحوُ قولك: قامَ زَيدٌ بَل عَمرٌو، والأمرُ[4] نَحوُ: لِيَقُم زَيدٌ بَل عَمرٌو. وهي حـ لإزالة الحكم عمّا قبلها ولتصييره كالمسكوت عنه، مُحتمل للاتّصاف بذلك الحكم[5] وعدمه، وإثباتِه لما بعدها. وذهب ابن الحاجب إلى أنّ الأوّل غير مسكوت عنه، بل منفيّ عنه الحكم قطعًا.

وتُزاد «لا» قبل[6] «بل» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد

---

(١) سقطت من م. والراجح أن «رسول» معطوف بالواو مع ملاحظة معنى «لكن». فالعطف ملازم للاستدراك هنا، كما يكون بـ «لا» و«بل» ملازمًا لمعناهما. انظر الكشاف ٣: ٥٤٤ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٥٢٢.

(٢) في حاشية م: «قوله لا يعطف بها، كذا في نسخ الحلبي. ونسخ شرح الأزهرية: ولا يعطف بها الخ». وهذا يعني أن «للإضراب» متعلقان بخبر محذوف لـ «بل» لا بحال محذوفة عنها، كما تفيد عبارة الحلبي هنا. على أن ما في الشرح والتنقيح هو: «ويعطف بها» من دون النفي والحصر.

(٣) سقطت من م والشرح.

(٤) سقطت من الشرح.

(٥) م: لاتصاف الحكم بذلك.

(٦) م: متزايلًا قبل.

التّقرير[1] بعد النفي. فالأوّل كقول الشاعر:[2]

وَجهُكَ البَدرُ، لا بَلِ الشَّمسُ، لَو لَم يُقضَ لِلشَّمسِ كَسفةٌ، أو أُفُولُ

والثّاني كقوله:[3]

وما هَجَرتُكَ، لا بَل زادَنِي شَغَفًا هَجرٌ، وبُعدٌ تَراخَى، لا إلَى أجَلِ

ثمّ أشار إلى محترَز الأوّل بقول: **فإن دَخَلتْ علَى جُملةٍ فهِيَ** ليست للعطف، خلافًا لابن مالك، **بل هي حَرفُ ابتِداءٍ**، أي: تُبتدأ بعده الجُمل وتُستأنف، وهي حينئذ **إمّا لِلإبطالِ**، أي: إبطال ما قبلها وإثبات ما بعدها، **نَحوُ**[4]: ﴿أم يَقُولُونَ: بِهِ جِنّةٌ. بَل جاءهُم بالحَقِّ﴾ - فالجائي بالحقّ لا جنون به - **وإمّا لِلانتِقالِ** أي: للانتقال عن أسلوبٍ ما قبلها إلى أسلوبٍ آخرَ، **نَحوُ**[5]: ﴿قَد أفلَحَ مَن تَزَكَّى، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فصَلَّى. بَل تُؤثِرُونَ الحَياةَ الدُّنيا﴾.

وفي هذا ردّ على الشّيخ ابن مالك، حيث قال في «شرح الكافية»: إنّ «بل» هذه، أي:[6] الداخلةَ على الجملة، لا تكون في القرآن

---

(١) م: التقدير.

(٢) المغني ص ١٢٠ وشرح أبياته ٣: ١٢ - ١٤ والهمع ٢: ١٣٦ والتصريح ٢: ١٤٨ والدرر٢: ١٣٥ وشرح الأشموني٢: ٤٢٨. والكسفة: ذهاب الضوء. والأفول: الغياب.

(٣) المغني ص ١٢٠ وشرح أبياته ٣: ١٤ - ١٦ وشرح شواهده ١: ٣٤٨ والهمع ٢: ١٣٦ والدرر ٢: ١٣٨ وشرح الأشموني ٢: ٤٢٩ والتصريح ٢: ١٤٨. وتراخى: امتد وتطاول. والأجل: المدة المحددة. وإلى أجل: متعلقان بالفعل: تراخى.

(٤) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون.

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة الأعلى.

(٦) سقطت من م.

للإبطال.[1] وأُجيب من جانبه بأنّ «بل» في الآية الأُولى لا يَتعيّن أن تكون للإبطال، بل يجوز أن تكون للانتقال من الإخبار عن الكفّار إلى الإخبار عن وصف النبيّ ﷺ.

وسكتَ المصنّف عن محترَز الثّاني، وهو وقوعها بعد النّفي والنّهي، ومقتضاه أنّها لا تكون ح عاطفةً، نحوُ: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، ولا تضربْ زيدًا بل عمرًا، مع أنّها عاطفة. وهي ح لتقرير حكم ما قبلها وإثبات ضده لما بعدها، خلافًا للمبرّد، حيث ادّعى أنّها كالواقعة بعد الإيجاب والأمر.

لا يقال: هي وإن كانت في ذلك عاطفة لكنّها ليست للإضراب، بل لمجرّد العطف، والمقسّم[2] في كلام المصنّف «بل» الّتي للإضراب. لأنّا نقول: المفهوم من كلام الجلال المحلّيّ في «شرح جمع الجوامع»[3] أنّها في الإيجاب والأمر ليست للإضراب أيضًا، بل لمجرّد العطف. والمفهوم من «جمع الجوامع» أنّها مع المفرد مطلقًا، أي: موجَبًا أو منفيًّا، بعد أمرٍ أو نهيٍ للإضراب والعطف معًا.

فكلامه لا يوافق واحدًا منهما، وتقسيمه الإضرابَ[4] مع الجملة إلى إبطاليّ وانتقاليّ يقتضي أنّه مع المفرد لا يكون كذلك. ويوافقه قول

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٢٣٣. م: فلإبطال.

(٢) يعني ما ذكر من أقسام المعاني. والعبارة قبلُ لا وجه لها في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ -٤٣٢. م: والقسم.

(٣) جمع الجوامع كتاب في أصول الفقه لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١، واسم شرحه: البدر الطالع في حل جمع الجوامع. انظر كشف الظنون ص ٥٩٥ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص١٠ من خطبة المحقق.

(٤) م: وتقسيم الإضراب.

شيخ الإسلام في «حواشي شرح جمع الجوامع»: المذكور:[1] انقسام الإضراب إلى إبطاليّ وانتقاليّ خاصّ بالجُمل، لأنّه مع المفرد لا يكون إلّا الإبطاليّ.

ونظَّر فيه[2] الشّهاب بن قاسم بأنّه يجوز إجراء ذلك في المفرد، ففي الإيجاب إبطاليّ، وفي النّفي انتقاليّ. وهو، كما علمتَ، إنّما يتأتّى[3] [على أنّها] مع المفرد مطلقًا للإضراب. وقد علمتَ ما فيه.

والتّاسعُ[4] من حروف العطف، وهو الثّالثُ من القسم الثّاني: لا. وهي موضوعة لِلنَّفي، أي: لنفي الحكم عمّا بعدها وقصره على ما قبلها، قلبًا أو إفرادًا. ويُعطَفُ بِها بِشَرطَينِ، بل بثلاثة. الشرط الأوّل ١٦٧ إفرادُ مَعطُوفِها./ والشرط الثاني أن تُسبَقَ بإيجابٍ، أو أمرٍ أو دعاء أو تحضيض، دون غيرها من أنواع الطّلب. ومنع التّحضيضَ شيخ المحقّقين.[5] ومثلُ الدّعاءِ النّداءُ.[6] والشّرط الثّالث ألّا يَصدق أحد متعاطفيها على الآخَر.

فالإيجاب نَحوُ قولك: جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو، رَدًّا[7] على من اعتقد

---

(١) سقطت من م.

(٢) أي: جعل فيه نظرًا وترددًا، لأنه غير مسلّم به. والشهاب هو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، فقيه نحوي، توفي سنة ٩٩٤. شذرات الذهب ٨: ٤٣٣-٤٣٤.

(٣) في الأصل و م: «يأتي». وما بين معقوفين هو من م.

(٤) سقطت الواو من الأصل و م. وهي ثابتة في الشرح والعطار.

(٥) هو الرضي الأستراباذي.

(٦) سقطت من م.

(٧) م: رد.

وجود مجيء عمرو دون زيد، أو اعتقد[1] اشتراكهما في المجيء. والأمر نحو قولك: اضرِبْ زَيدًا لا عَمرًا. والدّعاء نحو: غفر الله لزيدٍ لا عمرٍو. والتّحضيض نحو: هلّا ضربتَ زيدًا لا عَمرًا. والنّداء نحو: يا ابنَ أخي لا ابنَ عمّي.

فعُلم أنّ «لا» لا تعطف الجُمل، خلافًا لابن الخبّاز، حيث أجاز: زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو قاعدٌ، وأنّها لا تعطف بعد النّفي والنّهي والاستفهام والعرض والتّمنّي والتّرجّي، وأنّها لا يُعطف بها حيث يَصدق أحد متعاطفيها على الآخَر نحو: جاءني رجلٌ لا زيدٌ، لصدق الرّجل على زيد.

كذا جزم به الشّيخ أبو حيّان تبعًا للسُّهيليّ في «نتائج الفكر»،[2] وتوقّف فيه الشّيخ بهاء الدّين السُّبكيّ لأنّه مثل: «قام رجلٌ وزيدٌ»، في صحّة التّركيب. فإن امتنع «قام رجلٌ وزيدٌ» ففي غاية البُعد، لأنّك إن أردت بالرجل زيدًا كان كعطف الشّيء على نفسه تأكيدًا، وهو سائغ[3] إذا قُصد الإطناب، وأن أُريد به غيره كان كعطف الشّيء على غيره، ولا كلام فيه.

قال: وعلى ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العامّ والخاصّ مثل: قام النّاسُ لا زيدٌ؟ وكيف يمتنع مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة: قام النّاسُ وزيدٌ، وقد شرطوا في قصر الموصوف إفرادًا عدمَ تنافي الوصف كقولنا: زيد كاتبٌ لا شاعرٌ؟ وأيّ فرق بين «زيد

(١) م: واعتقد.

(٢) ص ٢٥٨.

(٣) في الأصل: شائع.

كاتبٌ لا شاعرٌ» و«قام رجلٌ لا زيدٌ»؟ انتهى ملخّصًا.

ورفع هذا التّوقّف لوالده فأجابه بأنّ من شرطَ هذا الشرط بيَّنَ أنّ «لا» لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي. فلا بد أن يكون الكلام الّذي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها، ومفهوم الخطاب يقتضي قولك: «قام رجل»، نفي قيام المرأة. فإذا قلت: «لا امرأة» دخلت «لا» للتّصريح بما اقتضاه المفهوم. وكذلك: قام زيدٌ لا عمروٌ، [وأقام زيدٌ لا عمروٌ] ؟[1]

وأما[2] «قام رجلٌ لا زيدٌ» فلم يقتض [المفهوم] [3] نفي قيام زيد. فلذلك لم يجز العطف بـ «لا» لأنّها حَ لا تكون لتأكيد النّفي بل لتأسيسه. وهذا هو السّبب في أنّ أحدًا من النّحاة لم يذكر في أمثلته ما يكون الأوّل فيه محتملًا أن يندرج فيه الثّاني، ولا ما يكون الثّاني يحتمل أن يندرج فيه الأوّل،[4] ولأنّ العطف يقتضي المغايرة، وهي عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى ما لا يصدق[5] أحدهما على الآخرَ. ومِن ثمّ جاز: «[زيدٌ] [6] شاعرٌ لا كاتبٌ»، لإنّ الوصف بأحدهما لا ينفي الوصف بالآخرَ، لعدم صدق أحدهما على الآخَر، لأنّ معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشّعر، وعكسه.

---

(١) من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) من م.

(٤) م: الأول فيه.

(٥) في الأصل: ما لا ينصرف.

(٦) من حاشية يس على التصريح ٢: ١٤٩.

وإنّما صحّ: قام رجلٌ وزيدٌ، وجاء زيدٌ ورجلٌ، مع عدم وجود الفائدة المذكورة فيه، لصدق الرّجل على زيد واحتمال أنّه هو. وأما[1] «قام النّاسُ لا زيدٌ» فإن أُريد بالناس غير زيد جاز، وإن أُريد العموم وإخراج زيد كان يخطر لي أنّه يجوز، بناءً على أنّ «لا» مِن أدوات الاستثناء، ولم أر أحدًا من النّحاة صرّح به، فاستقرّ رأيي على الامتناع كما امتنع الإطلاق في: قام رجلٌ لا زيدٌ. فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائزة فيهما. فإن كان مسوّغًا جاز فيهما، وإلّا امتنع فيهما.

فهو سواء في الامتناع عند إرادة العموم. وكذا عند الإطلاق في: قام رجلٌ لا زيدٌ. فإنّ احتمال إرادة العموم[2] جائزة فيهما، حملًا على الظّاهر، حتّى تأتي قرينة على إرادة الخصوص. انتهى.

وقول البهاء السُّبكيّ: «إنّه كعطف الشّيء على نفسه تأكيدًا وهو سائغ» ورَدَ[3] أنّ عطف الشّيء على نفسه ممتنع. ولذلك امتنع العطف في ألفاظ التّأكيد المعنويّ، لكونه يشبه ذلك، كما قدّمناه.[4]

وإذا علمتَ أنّ هذه الأحرف التسعة مُشرِكة[5] في اللّفظ الّذي هو الإعراب، فاعلم[6] أنّك إن عَطَفتَ أنتَ - أيُّها المخاطَب - بِهذِهِ الأحرُفِ التّسعةِ علَى مَرفُوعٍ رَفَعتَ المَعطُوفَ بِها، موافقةً لذلك المرفوع، أو

(١) سقطت من م. وفي العبارة قبلها استشكال. فليحرر.

(٢) في الأصل: «الخصوص». وسقط «في قام رجل... جائزة» من م.

(٣) في الأصل: شائع ورُدَّ.

(٤) م: لما قدمناه.

(٥) في الأصل و م: مشتركة.

(٦) في الأصل: وإذا علمت... وتعلم.

عَطَفتَ بِها علَى مَنصُوبٍ نَصَبتَهُ أي: ذلك المَعطُوفَ، موافقةً لذلك المنصوب، أو عَطَفتَ بِها علَى مَخفُوضٍ/ خَفَضتَهُ أي: ذلك المَعطُوفَ، ١٦٧
موافقةً لذلك المخفوض، أو عَطَفتَ بِها علَى مَجزُومٍ جَزَمتَهُ أي: ذلك المَعطُوفَ، موافقةً لذلك المجزوم. وهذا[1] ذُكر تتميمًا. وإلّا فكلامه في المعطوف من الأسماء.

[العطف بين النظائر]:

وعُلِمَ مِن ذَلِكَ، أي: من هذا الكلام، أنَّهُ يَجُوزُ عَطفُ الاِسمِ علَى الاِسمِ رَفعًا ونَصبًا وخَفضًا، وعَطفُ الفِعلِ علَى الفِعلِ رَفعًا ونَصبًا وجَزمًا، حيث اتّحد زمنهما وإن اختلفتْ صيغتهما.

وحَ تَقُولُ في مثال عَطفِ الاِسمِ علَى الاِسمِ في الرَّفعِ: قامَ زَيدٌ وعَمرٌو - فـ «عمرو» مرفوع[2] بـ «قام» بالعطف على زيد - وفي النَّصبِ: رأيتُ زَيدًا وعَمرًا - فـ «عمرًا» منصوب بـ «رأيت» بالعطف على «زيدًا» - وفي الخَفضِ: مَرَرتُ بِزيدٍ وعَمرٍو - فـ «عمرو» مخفوض بالباء بالعطف على زيد.

وتَقُولُ في مثال عَطفِ الفِعلِ علَى الفِعلِ في الرَّفعِ: يَقُومُ ويَقعُدُ زَيدٌ، فـ «يقعد» مرفوع بالتجرّد بالعطف على «يقوم» - وفي النَّصبِ: لَن يَقُومَ ويَقعُدَ زَيدٌ - فـ «يقعدَ» منصوب بـ «لن» بالعطف على «يقومَ» - وفي الجَزمِ: لَم يَقُم ويَقعُدْ زَيدٌ. فـ «يقعدْ» مجزوم بـ «لم» بالعطف[3] على «يقم».

(١) يعني العطف على المجزوم.

(٢) م: معطوف.

(٣) م: مجزوم بالعطف.

هذا في متحّد الزّمان والصّيغة. ومثال متحّد الزّمان دون الصّيغة قولُه، تعالى[1]: ﴿يَقدُمُ قَومَهُ يَومَ القِيامةِ، فأورَدَهُمُ النّارَ﴾ - فـ «أورد»[2] معطوف على «يقدُمُ» لاتّحادهما في الزّمن دون الصّيغة -[3] وقولُه تعالى[4]: ﴿تَبارَكَ الَّذِي إن شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيرًا مِن ذلِكَ، جَنّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ، ويَجعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾. فـ «يجعل» معطوف على «جعل» لاتّحادهما في الزّمن دون الصّيغة.

فعُلِم أنّه لا يُعطف ما زمنه ماضٍ على ما زمنه مُستقبل وعكسُه. فيُعطف ما زمنه مستقبل وصيغته صيغة الماضي على ما زمنه مستقبل وصيغته صيغة المضارع، وعكسُه. ثمّ الحكم على الفعل بأنّه معطوف فيه تَجوُّزٌ، لأنّ المعطوف إنّما هو الجملة، ولكن لمّا كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتّحاد فاعل الفعلين نُسِبَ العطف للفعل. كذا قيل، وفيه أنّه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الإعراب في المعطوف.

ويجوز عطف الفعل على الاسم المُشبِه للفعل في المعنى، كاسم الفاعل، وعكسُه، لأنّ اسم الفاعل يدل على الحَدَث الذي يدل عليه الفعل، ولأنّ اسم الفاعل يؤوّل بالفعل إذا حلّ محلّ الفعل، كما أنّ الفعل يؤوّل باسم الفاعل إذا حلّ محلّ اسم الفاعل.

فالأوّل: نحو قوله، تعالى[5]: ﴿إنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقرَضُوا﴾،

---

(١) الآية ٩٨ من سورة هود.

(٢) م: فأوردهم.

(٣) سقط «لاتحادهما... الصيغة» من م.

(٤) الآية ١٠ من سورة الفرقان.

(٥) الآية ١٨ من سورة الحديد.

لأنّ المعنى: إنّ الّذين تَصَدقوا، لإنّ حق الصّلة من حيث هي أن تكون فعلًا. ومِن ثَمّ ذكر المحقّق[1] أنّ اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة إلّا إذا وقع صلة للّام. فإنه حَ مقدر بالفعل.

والثّاني: نحو قوله، تعالى[2]: ﴿أَوَلَم يَرَوا إِلَى الطَّيرِ فَوقَهُم صافّاتٍ، ويَقبِضنَ﴾؟ لأنّ المعنى: قابضاتٍ، لأنّه حال[3] كما أن المعطوف عليه وهو «صافّات» حال. والأصل في الحال أن تكون اسمًا. ومثال عطف الاسم المذكور على الفعل قوله تعالى[4]: ﴿يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ، ومُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾. فـ«مخرج» معطوف على «يخرج». وجعله الزّمخشريّ معطوفًا على «فالق».

[البدل]:

والرّابعُ، من التّوابع وبه تتمّ، البَدَلُ. وهُوَ لغةً العِوَض أي: ما قام مقام غيره ـ لكن في كلام ابن جنّي: البدل أعَمُّ تَصرّفًا من العِوَض. فكلّ عِوَض بدلٌ وليس كلّ بدل عوضًا. انتهى ـ واصطلاحًا: التّابعُ المَقصُودُ بالنِّسبةِ، أي: الحكمِ الثابت للمتبوع، بِغَيرِ واسِطةٍ. قال ابن الأنباريّ: والغرض منه الإيضاح، ورفع الالتباس، وإزالة التّوسّع والمجاز.[5] انتهى.

---

(١) هو السعد التفتازاني.

(٢) الآية ١٩ من سورة الملك.

(٣) كذا. وهو ذكر للإعراب الحُكمي، لا الحقيقي. وجملة يقبضن: في محل نصب بالعطف لا بالحال.

(٤) الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: المجازات.

فالتّابعُ جِنسٌ أي: كالجنس، لأنّه يَشمَلُ التَّوابعَ كلّها. والمَقصُودُ فَصلٌ أي: كالفصل، لأنّه خَرَجَ بِهِ النَّعتُ وعَطفُ البَيانِ والتَّوكِيدُ. فإنَّها ليست مقصودة بالنّسبة، بل مُكَمِّلاتٌ لِلمَقصُودِ بالنّسبة.

فإن قيل: مُقتضى هذا أنّ المبدل منه غير مقصود بالنّسبة، فيخالف ما نقله ابن القوّاس عن الجمهور من أنّه مقصود بها. أُجيب بأنّه مقصود بها، لكن لا بالذّات، والمقصود بها بالذّات إنّما هو التّابع.

وهذا هو محمل[1] قولهم: المبدل منه في نيّة الطّرح، أي ليس المقصود بالنّسبة/ بالذّات. وإلّا فليس المراد أن اعتباره مُلغًى من كلّ ١٦٨ وجه، بل لأنّه مقصود لغيره. ومِن ثَمّ قال شيخ المحقّقين:[2] لا بَدَّ في ذكر المبدل منه من فائدة، لا تحصل لو لم يُذكر، صونًا لكلام الفصحاء عن اللّغو، بل قد[3] يتوقّف عليه صحّة الكلام،[4] كقوله تعالى: ﴿وجَعَلُوا لله شُرَكاءَ الجِنَّ﴾.[5]

و«بِغَيرِ واسِطةٍ» فَصلٌ آخر، خَرَجَ بِهِ عَطفُ النَّسَقِ أي: المعطوف نسقًا، لأنّه وإن كان المعطوف نسقًا مقصودًا بالنّسبة، أي: الحكمِ الثّابت للمتبوع بالذّات، لكن بالواسطة التي هي حرف العطف. فالمراد بالواسطة في كلامه حرف العطف.[6]

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: محل.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) سقطت من م.

(٤) زاد هنا في الأصل: بقوله.

(٥) الآية ١٠٠ من الأنعام.

(٦) سقط «فالمراد... العطف» من م. والعبارة قبلُ لا وجه لها في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١-٤٣٢.

وهذا واضح في المعطوف بحرفٍ مُشرِكٍ[1] في اللّفظ] والمعنى نحو الواو. وأمّا المعطوف بحرف مُشرِك[2] في اللفظ] فقطْ دون المعنى[3] فالمعطوف عليه ليس مقصودًا بالنّسبة الثّابتة للمتبوع، بل بنسبة أُخرى نحوُ: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ أو لكنْ عمروٌ، وجاءني زيدٌ لا عمروٌ أو بل عمروٌ. فهو خارج بقوله «المقصود بالنّسبة» لِما علمتَ.

[أقسام البـدل]:

وهُوَ أي: البدل، من حيث هو، أربَعةُ أقسامٍ:

القسم الأوَّلُ: بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ. وهو الّذي تكون ذاته عين ذات الأوّل، وإن لم يكن مفهومهما[4] واحدًا. وهو يفيد توكيد النّسبة وتقريرها لذكره مرّتين، ولا يحتاج أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه، لأنّه عينه نَحوُ[5]: ﴿إلَى صِراطِ العَزيزِ الحَميدِ، اللهِ﴾، فيمن قرأ بالجرّ، فإنّه بدلٌ كلّ من كلّ، ونحو[6]: ﴿اهدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ، صِراطَ الَّذينِ أنعَمتَ علَيهِم﴾. فالصِّراطُ الثّانِي: بَدَلٌ مِنَ الأوَّلِ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ. و ما ذاكَ إلّا لأنَّهُما لِعَينٍ واحِدةٍ.

واستُفِيدَ مِنَ المِثالِ المذكور أنَّ تَخالُفَهُما أي: البدلِ والمبدلِ منه

---

(١) في الأصل و م: مشترك.

(٢) م: «مشترك». وما بين معقوفين منها.

(٣) سقط «دون المعنى» من الأصل وألحق بالحاشية. وسقط من م: فقط دون المعنى.

(٤) في الأصل و م: «مفهومها». والتصويب من العطار.

(٥) الآيتان ١ و ٢ من سورة إبراهيم.

(٦) الآيتان ٦ و ٧ من سورة الفاتحة.

بالصِّفةِ، وهي هنا في المبدل منه دون البدل وفي[1] «المستقيم»، والإضافةِ، وهي هنا في البدل دون المبدل منه وكذا التعريف، لا يَضُرُّ كما قد يُتوهَّم.

وعبّر الشّيخ ابن مالك عن هذا البدل بالبدل المُطابِق، نظرًا إلى أنّ لفظ «كلّ» لا يطلق إلّا على ما يقبل التّجزيء. وهذا البدل يقع في اسم الله - تعالى - [2] كما تقدَّم.

والقسم الثّانِي: بَدَلُ بَعضٍ مِن كُلٍّ. وهو الّذي تكون ذاته بعضًا من ذات المبدل منه، ولو كان مساويًا له كالنّصف، أو أكثرَ منه كالثّلثين، خلافًا للكسائي حيث ادّعى أنّ البعض لا يقع إلّا على ما دون النّصف.

ولا يُشترط أن يكون مفهومه بعضًا من مفهوم المبدل منه. وهو يفيد أيضًا توكيد النّسبة وتقريرها لذكره مرّتين، ولا بد أن يكون معه رابط، يربطه بالمبدل منه، وهو هنا الضّمير ملفوظًا به أو مقدّرًا.

فالأوّل نحو: أكلتُ الرّغيفَ نِصفَه أو ثلثَيهِ.[3] وعند الكسائي لا يسمّى مثل هذا بدل بعض لما علمتَ.

والثّاني نَحوُ[4]: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلًا﴾. فـ «مَنِ استطَاعَ»: بَدَلٌ مِنَ «النّاسِ» الصّادقِ بالمستطيع وغيره، بناءً على أنّ «أل» في «النّاس» للاستغراق لا للعهد،[5] بَدَلَ بَعضٍ مِن

---

(١) م: وهو.

(٢) الاعتراض ليس في م.

(٣) م: أو ثلثه.

(٤) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٥) م: أو للعهد.

كُلّ. والرّابِطُ مَحذُوفٌ أي: مقدّر تَقدِيرُهُ: «مِنهُم».

ولَيسَتْ[1] «مَن» اسمَ موصولٍ[2] فاعِلَ الحَجِّ ـ وإلّا لزم أن يجب على جميع النّاس أن يحجّ مستطيعُهم، فإذا لم يحجّ أثِموا كلّهم. وذلك باطل، لأنّ فيه تكليفَ غير المستطيع، إذ التقدير حـ: ولله على الناس [حجّ البيت]،[3] أن يحجّ الّذي استطاع منهم ـ ولا أي: وليستْ[4] «مَن» شَرطِيّةً، والجواب محذوف يدلّ عليه ما تقدم أي: من استطاع فليحجّ،[5] لأنّه لا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام بدونه.

فإن جعلتَ «أل» في «النّاس» للعهد الذّكريّ،[6] أي: مَن جرى ذكرهم وهم المستطيعون، كان بدل كلّ من كلّ. ومِن ثَمّ قال الجمال ابن هشام: والحقّ أنّهما، أي بدل البعض وبدل الكلّ، محتمَلان في الآية. انتهى.

ثم الحكم على «مَن» بأنّها ليست فاعلًا ولا شرطيّة إنّما هو علَى القول الأَصَحِّ فِيهِما.[7] ومقابلُ الأصح: يجوز كونُها فاعلًا ـ وبه قال ابن السِّيد ـ أي: ويكون معنى تكليفِ غيرِ المستطيع بأن يحجّ المستطيع

---

(١) في الأصل وم: «وليس». والتصويب من شرح الأزهرية وحاشية العطار.

(٢) كذا، على إضافة الموصوف إلى الصفة.

(٣) من م.

(٤) في الأصل و م: «وليس». وانظر ما مضى قبل.

(٥) م: محذوف وهو فليحج لدلالة ما تقدم عليه.

(٦) في الأصل: «الذهني». وسقط حتى «ذكرهم» من م. والتصويب من العطار وحاشية يس على التصريح ٢: ١٥٧.

(٧) أي: في الفاعلية والشرطية.

آنّه يَلزم غيرَ المستطيع أن يأمر المستطيع بالحجّ. ويجوز[1] كونها شرطية، وبه قال الكسائيّ.

وأمّا عكس هذا القِسم، وهو بدل الكلّ من البعض،[2] فقد نقل الشّيخ أبو حيّان ثُبوته، وجعل منه: «القيتُه/ غُدوةً يومَ الجمعة»، على أنّ ١٦٩ «يوم الجمعة»:[3] بدل من «غدوةً». ونظّر فيه بعضهم، وذكر الجلال السّيوطيّ أنّ ثبوته هو المختار. قال: وقد وجدتُ له شاهدًا من التّنزيل، وهو قوله تعالى[4]: ﴿فأُولئِكَ يَدخُلُونَ الجَنّةَ ولا يُظلَمُون شَيئًا، جَنّاتِ عَدنٍ﴾. فـ «جنّات عدن»: بدل من الجنّة. انتهى.

ورُدَّ بأنّ «أل» في «الجنّة»: للجنس الصّادق بـ «جنات عدن». فهو بدل بعض من كلّ. واستَشهد له[5] بعضهم بقول القائل:[6]

رَحِمَ اللهُ أعظُمًا، دَفَنُوها ... بِسِجِستانَ، طَلحةَ الطَّلَحاتِ

فأبدل «طلحةَ»، وهي كلّ، من الأعظم وهي بعض. واعتُرض بأنّه يجوز أن يكون أراد بالأعظُم جملةَ طلحة، وإنّما خَصّ الأعظُم بالذّكر لأنّها دِعامة البدن وأصل بنائه. وحَ يكون بدل كلّ من كلّ.

والقسم الثّالِثُ: بَدَلُ الاِشتِمالِ.[7] وهو ما يكون بينَه وبين المبدل

---

(١) م: ويلزم.

(٢) م: التقسيم وهو بدل البعض.

(٣) سقط «على أن يوم الجمعة» من م.

(٤) الآيتان ٦٠ و ٦١ من سورة مريم. وفي الأصل وم وكثير من المطبوعات النحوية: «أولئك» بدون الفاء، وهي واجبة في الآية.

(٥) يعني لبدل الكل من البعض.

(٦) ابن قيس الرقيات. ديوانه ص ٢٠ والدرر ٢: ١٦٢.

(٧) في شرح الأزهرية وحاشية العطار: اشتمال.

منه ملابسة بغير الكلّيّة والبعضيّة. وهو يفيد أيضًا توكيد النّسبة وتقريرها، لأنّه بمثابة المذكور مرّتين، ولا بدّ معه من رابط يربطه بالمبدل منه. وهو هنا الضّمير ملفوظًا به أو مقدَّرًا أيضًا.

فالأوّل نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿يَسألُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ، قِتالٍ فِيهِ﴾. فـ «قِتال»: بَدَلٌ مِنَ «الشَّهرِ» بَدَلَ اشتِمالٍ. وإنّما سُمِّيَ هذا البدل بِذٰلِكَ لاشتِمالِ المُبدَلِ مِنهُ ـ وهُوَ «الشَّهر» ـ في المثال المذكور، علَى البَدَلِ ـ وهُوَ «قِتال» ـ اشتِمالًا بِطَرِيقِ الإجمالِ، لا كاشتِمالِ الظَّرفِ علَى المَظرُوفِ.

فإنّه ليس بلازم أن يكون اشتمال المبدل منه على البدل من هذه الحيثيّة [المذكورة]، [2] كما قد يُتوهَّم من المثال المذكور، بدليل: نَفَعَني زيدٌ عِلمُه، وسُلِبَ زيدٌ مالُه، ولا أن يكون البدل مشتملًا على المبدل منه من الحيثيّة المذكورة نحوُ: سُرِقَ زيدٌ ثوبُه ـ فإنّه ليس بلازم بدليل ما سبق ـ وقولك: سُرِقَ زيدٌ فرسُه.

بَلِ[3] اشتمالُه أي: المبدلِ منه على البدل مِن حَيثُ كَونُه مُشعِرًا بِهِ أي: مُعلِمًا به، ومُتقاضِيًا أي: طالبًا لَهُ في الجُملةِ، بِحَيثُ تَبقَى النَّفسُ عِندَ ذِكرِ المُبدَلِ مِنهُ مُتَشَوِّقَةً إلَى ذِكرِهِ أي: البدلِ، مُنتَظِرَةً لَهُ، لكون الحكم أي: النّسبة إليه لا تُناسِبه بحسَب الظّاهر غالبًا، وإنّما تُناسِب البدل، فيَجِيءُ هُوَ أي: البدل مُبيِّنًا لِما أُجمِلَ أوّلًا، كالمُثُل المذكورة.

ألا ترى أنّ المسئولَ عنه في الحقيقة القتالُ[4] في الشّهر الحرام،

---

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: المثال.

والنّافعَ علمُ زيد، والمسلوبَ مالُه؟ وبقولنا «غالبًا»، لا يرِد أنّ بدل الاشتمال قد يوجد[1] مع كون النّسبة مناسبة[2] للمبدل منه حقيقةً دون البدل، نحوُ: أكلتُ الجَزَرَ ورقَه.

والثّاني، أي: ما الرابط فيه مقدّر، نحوُ قوله تعالى[3]: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ، النّارِ﴾. فـ «النّار»: بدل من «الأُخدود» بدلَ اشتمال، والرّابط مقدّر تقديره: فيه.

هذا ونُقل عن ابن جماعةَ أنّه نَقل، في حواشيه على ابن المصنّف، أنّ المحقّقين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطًا.

واستُفِيدَ مِنَ المِثالِ جَوازُ إبدالِ النَّكِرةِ مِنَ المَعرِفةِ. فإنّ المبدل منه معرَّف والبدل مُنكَّر.

والقسم الرّابعُ: الغَلَطُ، أي: بَدَلٌ عَنِ اللَّفظِ الَّذِي ذُكِرَ، أي: سبقَ إليهِ اللّسان غَلطًا، لا أنَّ ذلك البَدَلَ نَفسَهُ هُو الغَلَطُ، كَما قَد يُتَوَهَّمُ، نَحوُ قولك: رأيتُ زَيدًا الفَرَسَ. فـ «الفَرَس»: بَدَلٌ مِن «زَيد» بَدَلَ غَلَطٍ، لأنّ «زيدًا» ذُكِر غلطًا، لِأَنَّكَ أردتَ أن تَقُولَ ابتِداءً: «رأيتُ الفَرَسَ»، فغَلِطتَ أي: سبقَ لسانُك إلى «زيد»، فذَكَرتَ «زَيدًا» عِوَضًا عَنِ «الفَرَس»، ثُمَّ تبَيَّنَ لَكَ غَلَطُكَ أي: سبقُ لسانِك إلى ذكر «زيد»، فرَجَعتَ عَن ذِكرِ «زَيد» وأبدَلتَ مِنهُ «الفَرَسَ»، [أي: مِن «زَيد»].[4]

وهذا القسم لم يذكره أهل المعاني، لأنّه لا يقع في فصيح الكلام،

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لا يوجد.

(٢) في الأصل: مناسبته.

(٣) الآيتان ٤ و ٥ من سورة البروج.

(٤) من م.

وهم لا يتكلّمون إلّا على الكلمات الفصيحة، بخلاف النّحاة. فمن عاب على النّحاة ذِكره غيرُ مصيب.

فقد علمتَ أنّ الغلط مرجعه اللّسان. ولم يتعرّض المصنّف لبدل النّسيان أي: الّذي ذُكر بدلَ اللفظِ[1] الّذي جيء به نِسيانًا، ومرجعه الجَنان أي: القلب. وذلك كقولك، وقد تصدّقت بدينار، ثمّ نسيتَ ١٧٠ ذلك وظننتَ/ أنّك تصدّقتَ بدرهم، فعند إخبارك بالتصدّق بدرهم تذكّرتَ أنّكَ إنّما تصدّقتَ بدينار: تصدّقتُ بدرهمٍ دينارٍ. فالدّينار ذُكر بدلًا عن اللّفظ[2] الّذي ذُكر نِسيانًا.

فالمُبدل منه، وإن ذُكر عن قصد ورويّة، لكن تبيّن[3] فساد قصده. قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: وربّما أشكل على كثير من الطّلبة الفرقُ بين بدل الغلط والنّسيان، وإيضاح الفرق أنّ الغلطَ في اللّسان والنّسيانَ في الجَنان. انتهى.

ولم يتعرّض المصنّف أيضًا لبدل البَداء الّذي يقال له: بدل الإضراب، أي: الانتقال. وذلك كقولك، وقد تصدّقتَ بدرهم ودينار، ثمّ بعد إخبارك بأنّك تصدّقتَ بدرهم، عنَّ لك وبدا لك أن تُخبِر بأنّك تصدّقت بدينار: تصدّقتُ بدرهمٍ دينارٍ. فالمبدل منه حَ مذكور عن قصدٍ ورويّة، ولم يَتبيَّن فساد قصده، كما تقدّم في بدل النسيان. فالفرق بينهما واضح.

وشرط بدل البَداء، كما قال شيخ المحققّين،[4] أن ترتقي من

(١) في الأصل: الغلط.

(٢) في الأصل: «الغلط». وفي الحاشية عن نسخة: اللفظ.

(٣) مثل هذه العبارة لا وجه له في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ -٤٣٢.

(٤) هو الرضي الأستراباذي.

الأدنى إلى الأعلى، أي: كالمثال المذكور. وذكر أنّ بدل الغلط يصدق بهذه الأنواع الثّلاثة، وأنّ النوعين الأوّلَين لا يقعان في فصيح الكلام، بخلاف الثّالث. قال: فإنّه معتمَدُ الشعراء كثيرًا مبالغةً وتفنُّنًا، كأنّك تُغلِّط نفسَك. وادّعاء الغلط وإظهاره أبلغ في المعنى من التّصريح. انتهى ملخّصًا.

والأكثرون على أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. واستُدلّ له بظهور العامل في البدل،[1] في نحو قوله تعالى[2]: ﴿ولَولا أن يَكُونَ النّاسُ أُمّةً واحِدةً لَجَعَلْنا لِمَن يَكفُرُ بالرَّحمنِ لِبُيُوتِهِم سُقُفًا مِن فِضّةٍ﴾، وقوله تعالى[3]: ﴿قالَ المَلأُ الّذِينَ استَكبَرُوا مِن قَومِهِ لِلّذِينَ استُضعِفُوا، لِمَن آمَنَ مِنهُم﴾. فإنّ «بيوت» بدل مِن «مَن» و «مَن آمن» بدل من «الّذين»، وقد ظَهرتْ فيهما اللاّم.[4]

وقد حُكي عن أبي عليّ الفارسيّ أنه قيل له: كيف تقول: إنّ البدل يكون إيضاحًا للمبدل منه، وهو من غير جملته؟ فقال: لمّا لم يظهر العامل في البدل وإنّما دلّ عليه العامل[5] في المبدل [منه]، واتّصل البدل بالمبدل في اللّفظ، جاز أن يوضحه. انتهى. وذهب غير الأكثر

---

(١) سقط «غير العامل... في البدل» من م.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الأعراف.

(٤) هذا مذهب النحاة، والحق أن البدل في الآيتين هو كل من الجار والمجرور، لا المجرور وحده. فهما في محل نصب بالبدلية، لأن المبدل منهما في محل نصب أيضًا، ولا تكرار للعامل. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٥) سقط «في المبدل... العامل» من م. وما بين معقوفين هو منها.

إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

وهل يجوز أن يتعدّد البدل؟ قال الشّيخ أبو حيّان: أمّا بدل البَداء عند من أثبته فتكرّرتْ[1] فيه الأبدال، وأما بدل الكلّ والبعض والاشتمال فلا نصّ عن أحد من النّحويّين أعرفه في جوازِ التّكرار فيها أو منعِه. إلّا أنّ في كلام لبعض أصحابنا ما يدل على أنّه لا يتكرّر. انتهى.

---

(١) في الأصل: فيتكرر.

[المنصوبات]

ولمّا فرغ من الكلام على المرفوعات شرع يتكلّم على المنصوبات، فقال: المَنصُوباتُ: جمع منصوب لا منصوبة، بدليل قوله: سِتَّةَ عَشَرَ منصوبًا. وبدأ منها بالمفاعيل، لأنّها الأصل في المنصوبات، وغيرها محمول عليها ومشبّه بها.

الأوّلُ منها: المَفعُولُ بِهِ نَحوُ «زيدًا»، من قولك: ضَرَبتُ زَيدًا.

والثّاني منها: المَفعُولُ المُطلَقُ نَحوُ «ضربًا»، من قولك: ضَرَبتُ ضَربًا. وقَدّم المفعولَ به على المفعول المطلق، مع أنّ المفعول المطلق هو المفعول حقيقةً. ومِن ثَمّ قدّمه غير واحد، لأنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنّه الّذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، لولا الإعراب. ومِن ثَمّ قال [غير] [1] قُطرب: المقتضي للإعراب تمييزُ الفاعل عن المفعول به، كما تقدم.

والثّالثُ منها: المَفعُولُ لِأجلِهِ نَحوُ «تأديبًا»، من قولك: ضَرَبتُ ابنِي تأدِيبًا.

والرّابعُ منها: المَفعُولُ فِيهِ ـ قَدّم المفعول لأجله على المفعول فيه، لأنّ المفعول لأجله أدخَلُ من المفعول فيه في المفعولّية، وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرًا ـ نَحوُ «يوم وخلف»، من قولك: صَلّيتُ يَومَ الجُمُعةِ خَلفَ الإمامِ.

---

(١) تتمة يقتضيها السياق. انظر الورقة ٦٣.

والخامِسُ منها المَفعُولُ مَعَهُ نَحوُ «النِّيل»، من قولك: سِرتُ والنِّيلَ.

والسَّادِسُ منها: خَبَرُ «كانَ» وخَبَرُ أَخَواتِها نَحوُ «قائمًا»، من قولك: كانَ الشَّرُّ قائمًا.

والسَّابِعُ منها: اسمُ «إنَّ» واسمُ أَخَواتِها نَحوُ «الظّلم»، من قولك: إنَّ الظُّلمَ قائمٌ.

والثَّامِنُ منها: الحالُ نَحوُ «راكبًا»، من قولك: جاءَ الأميرُ راكبًا.

١٧١ والتَّاسِعُ منها: التَّمييزُ نَحوُ «مالًا»، من قولك: انتَهَبَ/النَّاسُ مالًا.[١]

والعاشِرُ منها: المُستَثنَى نَحوُ «قليلًا»، من قولك: هَلَكَتِ الفُرسانُ إلّا قَلِيلًا.

والحادِيْ عَشَرَ منها: اسمُ «لا» العامِلةِ عَمَلَ «إنَّ» نَحوُ «شجاع»،[٢] من قولك: لا شُجاعَ حاضِرٌ. ولم يذكر خبر لا في المرفوعات.

والثَّانِيْ عَشَرَ منها: المُنادَى المُضافُ وشِبهُهُ أي: شِبه المضاف. فالأَوَّلُ أي: المضاف نَحوُ «غياث»، من قولك: يا غِياثَ المُستَغِيثِينَ. والثَّانِي أي: الشَّبيه[٣] بالمضاف نَحوُ «لطيفًا»، من قولك: يا لَطِيفًا بالعِبادِ.

وكان الأولى عدم التّقييد بذلك،[٤] كما فعل في اسم «لا»، لأنّ كلامه في المنصوبات الشاملة للمنصوب محلًا، بدليل ما سيأتي في كلامه، من تقسيم المفعول به إلى ظاهر وإلى ضمير. وإنّما أفرد المنادى

---

(١) التمييز ههنا غير ظاهر، والفعل «انتهب» متعد إلى «مالًا». فهو مفعول به.

(٢) م: لا شجاع.

(٣) في م وحاشية الأصل عن نسخة: المشبه.

(٤) أي: بالمضاف وشبهه.

بالذّكر، مع أنّه من قسم المفعول به، لأنّ له أحكامًا تخصُّه.

والثّالِثَ عَشَرَ منها: خَبرُ «كادَ» و خبر أخَواتِها - ولم يذكر اسم هذا القسم أي «كاد» وأخواتِها في المرفوعات - نَحوُ «تزهق»، من قولك: كادَتِ النُّفوسُ تَزهَقُ.[1]

والرّابِعَ عَشَرَ منها: خَبَرُ «ما» الحِجازِيّةِ وخبر أخَواتِها نَحوُ «أبَرَّ»،[2] من قولك: ما أحَدٌ أبَرَّ مِنَ اللهِ. ولم يذكر اسم «ما» الحجازيّة وأخواتِها في المرفوعات.

والخامِسَ عَشَرَ منها: التّابِعُ لِلمَنصُوبِ. وهو أربعة: نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ[3] وبدلٌ. فالنّعت نَحوُ «قتيلًا» من قولك: رأيتُ رَجُلًا قَتِيلًا.

والسّادِسَ عَشَرَ، وبه تتمّ المنصوبات: الفِعلُ المُضارِعُ إذا دَخَلَ علَيهِ ناصِبٌ ولَم يَتَّصِل بآخِرِهِ شَيءٌ، يقتضي بناءه، كنون الإناث ونون التّوكيد نَحوُ «يفلح»، من قولك: لَن يُفلِحَ الظّالِمُ.

وفيه ما علمتَ من أنّ الكلام في المنصوبات ولو محلًّا، وما اتّصل به نون الإناث أو نون التّوكيد من المنصوب محلًّا. وقد قدّمنا أنّ قياس ما هنا أن يذكر الفعل المضارع المرفوع في المرفوعات.

ولَها أي: لهذه المنصوبات أبوابٌ، تُذكَرُ فِيها.

---

(١) يعن أن جملة تزهق: في محل نصب خبر.

(٢) في م والشرح: «أغير» في الموضعين.

(٣) م: «وعطف وتوكيد» مع إشارتي تقديم وتأخير.

١

[باب المفعول به]

الأوَّلُ منها المَفعُولُ بِهِ أي: الّذي فُعِل به الفعل، أي: تعلّق به. فـ «أل» فيه موصولة.[1] وهُوَ الاِسمُ الصّريح أو المؤوّل المنصوب بقرينة المقام، الّذِي وَقَعَ عَلَيهِ أي: تعلّق به بلا واسطةٍ فِعلُ الفاعِلِ حَقِيقةً، أي: الفاعلِ الحقيقيّ، كَـ «أنزَلَ اللهُ الغَيثَ»، وخلقَ اللهُ العالَمَ، و﴿خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ [والأرضَ]﴾،[2] لتعلُّق فعل الفاعل وهو الخَلقُ بهما.

فقولُ غير واحد، في هذا: «إنّه لا يجوز أن يكون مفعولاً به إلّا على رأي المعتزلة ـ وهم أكثر النّحاة ـ لأنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل فعل الفاعل الّذي تعلّق به. وهم يقولون: إنّ المعدوم [شيءٌ بمعنى] ذات مُستقِرّة[3] في العدم، وإبرازه للوجود معنًى واقعٌ عليه الّذي هو الخلق في المثالَين المذكورين، كوقوع الضّرب على المضروب»، مردودٌ لأنّه كما علمتَ، وصرَّح به بعض المحقّقين، أنْ ليس من شرط المفعول به وجودُه في الأعيان قبل إيجاد الفعل. وإنّما الشّرط توقُّف عقليّة الفعل عليه، سواء كان موجوداً في الخارج نحو: ضربتُ زيدًا، أم لم يكن موجودًا نحو: بنيتُ الدارَ. انتهى.[4] وسنوضح هذا في باب المفعول المطلق.

---

(١) والجار والمجرور «به» في محل رفع نائب فاعل ولا يعلقان. وكذلك أشباه الجمل مع المفاعيل الأخرى. م: موصول.

(٢) الآية ٤٤ من سورة العنكبوت. وما بين معقوفين يقتضيه السياق.

(٣) م: «مفتقرة». وما بين معقوفين هو منها. وفي الحاشية عن نسخة: مقررة.

(٤) سقطت من م.

أو وقع عليه فعل الفاعلِ مَجازًا أي: الفاعلِ المجازيِّ، أي: غيرِ الحقيقيِّ، وهو الاصطلاحيّ، نَحوُ: أنبَتَ الرَّبيعُ البَقلَ.

وبتفسير الفعل بالتعلّق، يُعلم[1] أنّ قولَه: «ويَصِحُّ نَفيُهُ أي: فعلِ الفاعلِ عَنهُ أي: عن المفعول» غيرُ محتاج إليه، لأن تعلّق الفعل به أعمّ من أن يكون على جهة الثّبوت أو النّفي، لأنّ هذه الزّيادة إنّما أتى بها،[2] لِيَدخُلَ نَحوُ «زيدًا»، من قولك: ما ضَرَبتُ زَيدًا. فإنَّ «زَيدًا»: مَفعُولٌ بِهِ، مَعَ أنَّ الفِعلَ مَنفِيٌّ عَنهُ،[3] لتعلّق فعل الفاعل به [على][4] جهة النفي.

على أنّ الإتيان بهذه الزّيادة مُضِرّ، لأنّ حاصل التّعريف[5] ح أنّ المفعول به يُعتبر فيه أمران: وقوعُ الفعل عليه، وصحّةُ نفيه عنه. فمتى تخلّف أحدهما لم يكن مفعولًا به، وإن وُجد الآخر. والفعل في «ما ضربتُ زيدًا» منفيّ عن زيد وليس واقعًا عليه، فلا يكون مفعولًا به لتخلّف وقوع الفعل عليه.

وبقولنا «المنصوب»، يخرج المجرور في نحو: مررتُ بزيدٍ. فإنّ «زيدًا» وإن كان في الحقيقة/ مفعولًا به إلّا أنّه[6] في الاصطلاح لا ١٧٢

---

(١) م: «وتفسير الفعل بالتعلق تبين». وفي الحاشية عن نسخة: يعلم.

(٢) م: جاء بها.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) تتمة مكانها كلمة مطموسة في الأصل.

(٥) هذا على أن العبارة المذكورة هي من التعريف، كما هو المتبادر. ويجوز أن تكون كلامًا مستأنفًا، بعد تمام التعريف، لدفع توهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي. انظر العطار ص ١٢٣.

(٦) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية، وهو كثير في كلام المتأخرين والمعاصرين. انظر ص ٤٣١ ـ ٤٣٢ و٦٦٦، وانظر آخر الفقرة، تجد ما هو أقرب إلى الصواب.

يطلق عليه لفظ المفعول به. نبّه عليه شيخ المحقّقين.[1] وبقولنا «بلا واسطة»، يخرج المنادى نحو: يا عبدَ الله. فإنّه وإن كان في الحقيقة مفعولًا به لكنّه[2] في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به.

[الظاهر والمضمر]:

وهُوَ، أي: المفعول به المتقدِّم ذكرُه، يكون علَى قِسمَينِ: ظاهِرٍ ومُضمَرٍ. وقد تقدّم في «باب الفاعل» أنّ أقسام الظاهر ثمانية، وقدّم فيه حقيقة الضّمير، وقدَّمنا أنّه ينقسم إلى مستتر وبارز، والبارز ينقسم إلى متّصل ومنفصل.

وإذا أردتَ معرفة كلّ، مِن المفعول الظّاهر والمضمر،[3] فـالمفعول به الظّاهِرُ الصّريح نَحوُ «زيدًا» من قولك: ضَرَبتُ زَيدًا، لتعلّق فعل الفاعل به على جهة الثُّبوت، و«زيدًا» [من نحو قولك]:[4] ما ضَرَبتُ زَيدًا، لتعلّق فعل الفاعل به على جهة النّفي، والظّاهرُ المُؤَوَّل نحوُ قوله، تعالى[5]: ﴿ولا تَخافُونَ أنّكُم أشرَكتُم باللهِ﴾ أي: إشراكَكم. وقِس علَى ما تَقَدَّمَ، أي: على ما ذكره،[6] بَقِيّةَ أقسامِ الظّاهِرِ الثّمانية المُتَقَدِّمةِ في الفاعِلِ. فلا عود ولا إعادة.

والمفعول به المُضمَرُ لا يكون مستترًا، وإنّما يكون بارزًا. والبارز

---

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) انظر التعليقة القبلَ المتقدمة. م: لكن.

(٣) م: «والضمير». وفي الحاشية عن نسخة: والمضمر.

(٤) من م.

(٥) الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٦) م: ما ذكر.

قِسمانِ لا ثالِثَ لَهُما: مُتَّصِلٌ بِعامِلِهِ، ومُنفَصِلٌ عَنهُ أي: عن عامله:

فالمُتَّصِلُ بِعامِلِهِ ما لا يَتَقدَّمُ علَى عامِلِهِ، ولا يَلِي «إلّا» في الاختِيارِ.

وفيه أنّ[1] هذا يصدق على التّاء من «قمتُ»، مع أنّها فاعل لا مفعول به. فهو غير مانع.

والمُنفَصِلُ عَن عامِلِه بِخِلافِهِ، وهُوَ ما يَتَقَدَّمُ علَى عامِلِهِ، ويَلِي[2] «إلّا» في الاختِيارِ. وفيه أنّه يصدق على نحو «أنا»، لأنّه يلي «إلّا» في الاختيار. تقول: «ما قامَ إلّا أنا»، مع أنّه فاعل لا مفعول به. فهو غير مانع.

وأُجيب بأنّ «ما» واقعة، في الأول والثّاني، على الاسم المنصوب لفظًا أو محلًّا، بقرينة المقام والتّمثيل، وكلٌّ من التّاء و«أنا» اسمٌ مرفوع. فهذا تعريف لنوع من المتّصل وهو المنصوب، لا لمطلق المتّصل والمنفصل الشّامل كلٌّ منهما للمرفوع.

ويجوز أن يكون تعريفًا لمطلق المتّصل والمنفصل، بقطع النّظر عن المقام والتمثيل، فتكونَ «ما» واقعة على الاسم مطلقًا، أعمَّ من أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا متّصلًا أو منفصلًا، فلا يَرِدَ ما ذُكر لأنّ الأوّل متّصل والثّاني منفصل.

فإن قيل: يلزم من كون الضّمير لا يتقدّم على عامله ألّا يليَ «إلّا» في الاختيار وبالعكس. فما فائدة الجمع بينهما؟ أُجيب بأنّا لا نسلّم أنّ ما لا يتقدّم على عامله لا يلي «إلّا» في الاختيار. ألا ترى أنّ نحو «أنا» لا يتقدّم على عامله، ويلي «إلّا» في الاختيار؟ وعلى التّسليم وأنّ

---

(١) في الأصل: «أن»، جُعلت «أنه» بقلم آخر، مع إلحاق «هذا» بالحاشية.

(٢) في حاشية الأصل: ولا يلي.

الكلام في المنصوب، فالغرض من ذلك مُجرَّد الإيضاح.

وخرج بالاختيار الضّرورةُ، فلا يَرِد ما جاء في الضّرورة، من نحو قول القائل:[1]

* ألّا يُجاوِرَنا، إلّاكِ، دَيّارُ *

إذ[2] القياس: «إلّا إياكِ». فجاء بالمتّصل موضعَ المنفصل. وأنكر المبرّد ورود ذلك، وأنشد: «سِواكِ دَيّارُ».

وكذا[3] قول الفرزدق من قصيدة:[4]

بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ، قَد ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ، في دَهرِ الدّهارِيرِ

أي: الزّمنِ الطويل. حيث قدّم الضّمير المتّصل على فاعله[5] فانفصل. والأصل: ضَمِنَتْهُم. وإنّما كان هذا ضرورة لأنّه لا يجوز في السّعة الإتيان بالضّمير منفصلًا، مع إمكان الإتيان به متّصلًا. لا يقال في نحو «قمتُ وأكرمتُه»: قامَ أنا وأكرمتُ إيّاه.

وكُلٌّ مِنهُما أي: مِنَ المُتَّصِلِ والمُنفَصِلِ المذكورَين اثنا عَشَرَ قِسمًا[6] ـ وقد قدّمنا في «باب الفاعل» أنّه[7] كان القياس أن يكون

---

(١) عجز بيت صدره:

وما نُبالِي، إذا ما كُنتِ جارَتَنا

الخصائص ١: ٣٠٧ وشرح المفصل ٣: ١٠٣ والمغني ص ٤٩٢ وشرح أبياته ٦: ٣٣٣ والخزانة ٢: ٤٠٥ والعيني ١: ١٥٣. وديار أي: أحد.

(٢) في الأصل: إذا.

(٣) سقطت هذه الفقرة من م.

(٤) ديوان الفرزدق ص ٢٦٦ والخزانة ٢: ٤٠٩. والباعث هو الله يبعث الموتى.

(٥) في الأصل: على عامله.

(٦) فوقها في م: نوعًا.

(٧) سقطت من م.

أربعةَ عَشَرَ قسمًا ـ[1] سَبعةٌ منها لِلحاضِرِ وهو المتكلّم والمخاطَب، وخَمسةٌ منها لِلغائبِ وهو غير المتكلّم والمخاطَب. فلا يُشكِل أنّ «إيّا» تُستعمل في الباري ـ ﴿سُبحانَهُ وتَعالَى عَمّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ـ[2] ولا يوصف بالغَيبة كما سيأتي.

أمثِلةُ المُتَّصِلِ: زَيدٌ «أكرَمَنِي» للمتكلِّم وحده، وزيد «أكرَمَنا» بِفَتحِ المِيمِ للمتكلّم ومعه غيره أو معظِّمًا نفسَه. وإنّما قيّد بفتح الميم لأنّ «نا» مع سكون الميم تكون فاعلًا لا مفعولًا.

وزيد «أكرَمَكَ» بِفَتحِ الكافِ لِـلمفرد المُخاطَبِ المُذَكَّرِ، وزيد «أكرَمَكِ» بِكَسرِها أي: الكافِ لِـلمفردة المُخاطَبةِ المؤنّثة، وزيد «أكرَمَكُما» لِمُثَنّى المُخاطَبِ مُطلَقًا، أي: مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، وزيد «أكرَمَكُم» لِجَماعةِ الذُّكُورِ المُخاطَبِينَ، وزيد / «أكرَمَكُنَّ» لِجَماعةِ ١٧٣ الإناثِ المُخاطَباتِ.

وزيد «أكرَمَهُ» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ الغائبِ. والأولى إسقاط «المذكّر» لاستعماله في الباري ـ سبحانه وتعالى ـ وهو لا يوصف بذلك. وفيه أنّه يُستعمل[3] في اللّفظِ الدّالّ، وهو يوصف بأنّه مذكّر، والاسمِ الظّاهر من قَبيل الغَيبة.[4]

وزيد «أكرَمَها» لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ الغائبةِ، وزيد «أكرَمَهُما» لِلمُثَنّى

---

(١) فوقها في م: نوعًا.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الإسراء.

(٣) يعني أن الضمير يستعمل للمذكر والغائب.

(٤) سقط «والاسم الظاهر من قبيل الغيبة» من م.

الغائبِ مُطلَقًا، أي: مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، وزيد «أكرَمَهُم» لِجَماعةِ الذُّكورِ الغائِبِينَ،[1] وزيد «أكرمَهُنَّ» لِجَماعةِ الإناثِ الغائباتِ.

والكافُ والهاءُ فِيهِنَّ أي: في «أكرمك وأكرمه» وما بعدهما هِيَ الضَّمِيرُ وَحدَها، وما اتّصل بهما من الميم والألف في «أكرمكما وأكرمهما»، والميم في «أكرمكم وأكرمهم»، والنّون المشدّدة في «أكرمكنّ وأكرمهنّ»، حروف دالّة على التّثنية والجمع تذكيرًا وتأنيثًا.

ومقتضى كلامه أنّ الألف في «أكرمهما» ليست من مُسمّى الضمير، وهو قياس «هي»[2] عند الكوفيّين، حيث ذهبوا إلى أنّ الضمير هو[3] الهاء وحدها. وتقدّم عن البصريّين أنّ الضمير هو المجموع، وقياسه هنا أن يكون كذلك.

ويُقالُ في كُلٍّ مِنها، أي: لفظِ الياء و«نا» والكاف[4] والهاء: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ نَصبٍ علَى المَفعُولِيَّةِ. وهُوَ اسمٌ مَبنِيٌّ للشّبه الوضعيّ، لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ. وهذه الياء الّتي هي ياء المتكلّم، كما تكون في محلّ نصب، تكون في محلّ جرّ. وكذا الكاف والهاء، كما يكونان في محلّ نصب، يكونان في محلّ جرّ. وأمّا «نا» فقد علمتَ أنّها تكون في المحالّ الثّلاثة.

وأمثِلةُ المُنفَصِلِ: زيد «إيّايَ أكرَمَ»، لِلمُتَكَلِّمِ وَحدَهُ، وزيد «إيّانا»

---

(١) سقطت بقية الفقرة من م.

(٢) في الأصل: «من». وفي الحاشية عن نسخة: «هي». وفي حاشية م عن نسخة: حتى.

(٣) في الأصل: «هي». وفي الحاشية عن نسخة: هو.

(٤) م: والكاف ونا.

أكرمَ، لِلمُتَكَلِّمِ ومَعَهُ غَيرُهُ أوِ المُعَظِّمِ نَفسَهُ، وزيد «إيّاكَ» بِفَتحِ الكافِ أكرمَ، لِلمُخاطَبِ المفرد المذكّر، وزيد «إيّاكِ» أكرمَ،[1] بِكَسرِها أي: الكافِ لِلمُخاطَبةِ المفرَدة المؤنّثة، وزيد «إيّاكُما» أكرمَ، لِمُثَنّى[2] المُخاطَبِ مُطلَقًا، أي: مذكّرًا أو مؤنّثًا، وزيد «إيّاكُم» أكرمَ، لِجَماعةِ الذُّكُورِ المُخاطَبِينَ، وزيد «إيّاكُنَّ» أكرمَ، لِجَماعةِ الإناثِ المُخاطَباتِ.

وزيد «إيّاهُ» أكرمَ، لِلمُفرَدِ الغائبِ، وزيد «إيّاها» أكرمَ، لِلمُفرَدةِ الغائبةِ، وزيد «إيّاهُما» أكرمَ، لِمُثَنّى الغائبِ مُطلَقًا مذكّرًا أو مؤنّثًا، وزيد «إيّاهُم» أكرمَ، لِجَماعةِ الذُّكُورِ الغائبِينَ، وزيد «إيّاهُنَّ» أكرمَ، لِجَماعةِ الإناثِ الغائباتِ.

و«إيّا» فِيهِنَّ[3] أي: في «إيّاي وإيّاك وإيّاه» وما عُطِف عليها من فروعِها، بِكَسرِ الهَمزةِ وتَشدِيدِ التّحتيّةِ، هِيَ الضَّميرُ وحدها، وما اتَّصَلَ بها حُرُوفٌ دالّةٌ علَى التَّكَلُّمِ والخِطابِ والغَيبةِ والتَّثنِيةِ والجَمعِ والإفراد تَذكِيرًا وتأنِيثًا.

ويُقالُ في «إيّا» في كُلٍّ مِنها، أي: من هذه الأمثلة: ضَميرٌ مُنفَصِلٌ في مَحَلِّ نَصبٍ علَى المَفعُولِيّةِ. وهُوَ اسمٌ مَبنِيٌّ لما تقدم، لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ. ولا تكون «إيّا» إلّا في محلّ نصب.

فإن قيل: حيث كان التّكلّم والخطاب والغَيبة مدلولات[4] لهذه

---

(١) سقطت من الأصل و م، وألحقت بحاشية الأصل مصحّحًا عليها.

(٢) في الشرح: للمثنى.

(٣) م: فإيا فيهن.

(٤) م: مدولًا.

اللّواحق، يلزم ألّا يكون الضمير دالًّا على متكلّم أو مخاطَب أو غائب، أي: على الذّات مع الصّفة المذكورة، بل على مجرّد الذّات. وهو خلاف ما قدّمه المصنّف في «باب الفاعل»، من أنّ الضّمير ما دلّ على متكلّم أو مخاطَب أو غائب، أي: على الذّات مع الصّفة المذكورة.

أُجِيب بأنّ التّكلّم والخطاب والغَيبة ليست مدلولات لتلك اللّواحق، وإنّما هي مدلولات للضّمير. لكن لمّا كان لا تُعلَم دلالته على ذلك إلّا بتلك اللّواحق نُسِبَتِ الدّلالة على ذلك لتلك اللّواحق. فهذه اللّواحق من القرينة المُعيِّنة للمعنى المراد، من المشترَك. ومن المعلوم أنّ قرينة المشترك لا يتوقّف عليها أصل دلالته على ذلك المعنى، بل تعيّن ذلك المدلول.

هذا. واختار الشّيخ أبو حيّان ما ذهب إليه بعض البصريّين وجمع من الكوفيّين، أنّ هذه اللّواحق هي الضّمائر، وكلمة «إيّا» عماد، أي: زِيدتْ للاعتماد عليها. واختار الشّيخ ابن مالك ما ذهب إليه جمع منهم الخليل أنّ كلًّا من «إيّا» ولواحقها ضميرٌ أُضيف الأوّل للثّاني، والثّاني في/ محلّ جرّ بإضافة الأوّل إليه، وذهب الزّجّاج إلى أنّ «إيّا» اسم ١٧٤ ظاهر لا ضمير، واللّواحقَ ضمائر في محلّ جرّ بإضافته إليها.

٢

[باب المفعول المطلق]:

والثّاني منها أي: من المنصوبات: المَفعُولُ المُطلَقُ عن التّقييد بصلة أي: الّذي يَصدُقُ عليهِ قولُنا: «مَفعُولٌ» صِدقًا غَيرَ مُقَيَّدٍ بِجارٍّ، حَرفٍ أو ظَرفٍ.

ومِن ثَمّ قال سيّد المحقّقين:[1] ولفظ المطلق إشارة إلى عدم التّقييد، لا للتّقييد بالإطلاق. وقولُ المصنّف أي: «الّذي يصدق عليه قولنا» الخ ظاهرُه أنّه لا يقال لغيره من المفاعيل حتّى المفعول به: «مفعول» من غير تقييد. وبه صرّح ابن هشام، حيث قال: المفعول المطلق: ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، والمفعول به: ما لا يقع عليه ذلك إلّا مُقيَّدًا بقولك: «به». انتهى.

وهو مخالف لِما في «المغني» من قوله: جرى اصطلاحهم على أنّه إذا قيل: «مفعول»، وأُطلِق لم يُرَد إلّا المفعول به، لمّا كان أكثرَ المفاعيل دورًا في الكلام خفّفوا اسمه. وإنّما كان حقّ ذلك ألّا يصدق إلّا على المفعول المطلق، ولكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلّا مقيّدًا بقيد الإطلاق. انتهى. وإنّما كان حقّ المفعول المطلق ذلك لأنّه المفعول حقيقةً للفاعل.

وقد يجاب بأنّ المراد المفعول المطلق والمفعول به حقّهما ما ذُكر فيهما، وإن كان الاستعمال جاء بخلافه، بخلاف بقيّة المفاعيل فإنّها

---

(١) هو السيد الجرجاني.

ليست بمفعول للفاعل، وتسمية كلّ منها مفعولًا إنّما هو[1] باعتبار تعلُّق فعل الفاعل به، لكونه وقع عليه [أو نُفي عنه][2] أو وقع[3] لأجله أو وقع فيه أو وقع معه.

فلذلك[4] احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التّقييد بالصّلة، فقيل: مفعوله به أو له أو فيه أو معه. وهذا إصطلاح أهل البصرة. وأمّا أهل الكوفة فلا يسمُّون مفعولًا إلّا المفعول به، وما عداه يسمُّونه الشّبيه بالمفعول.

وهُوَ أي: المفعول المطلق: المَصدَرُ الفضلة. وقد علمتَ أنّ المصدر اصطلاحًا هو اللّفظ الدّالّ على الحَدَث الجاري على فعله، ولغةً هو نفسُ الحَدَثِ. وهو المفعول للفاعل[5] حقيقةً.

وتسمية اللّفظ الدّالّ عليه مفعولًا إنّما هو[6] بالنّظر لدلالته عليه نظرًا إلى الغالب، من أن الحكم على اللّفظ حكم على ما هو مدلوله. وفي كلام سيّد المحقّقين[7] أنّ المفعول المطلق اسم للأثر الحاصل بالمصدر. قال: لكن لمّا كان المعنى المصدريّ وأثره متقاربين لم يفرَّق بينهما أهل اللّغة. ولذا قالوا: إنّ المفعول المطلق هو المصدر. والتّحقيق ما ذكرنا. انتهى. أي: من أنّه الحاصلُ بالمصدر لا نفسُ المصدر.

---

(١) كذا بالمذكر. انظر التعليقة القبلَ الأخيرة.

(٢) من م.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: أو نفي.

(٤) م: ولذلك.

(٥) م: مفعول الفاعل.

(٦) كذا بتذكير الضمير، لأن المبتدأ «تسمية» اكتسب التذكير بإضافته إلى مذكر.

(٧) هو السيد الجرجاني.

[المؤكَّد والمبيِّن]:

وذلك المصدر هو **المُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ**، أي: لِما اشتمل عليه عامله، من المصدر بمعنى الحَدَث الّذي تضمّنه عامله،[1] [من المصدر بمعنى الحَدَث]، فيفيد ما يفيده عامله من ذلك المصدر من غير زيادة، **أوِ المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ** أي: لنوعِ ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر زيادةً على التّأكيد، **أو المبيّن لِـعَدَدِهِ** أي: عدد ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر، أي: لعدد مرّاته زيادةً على التّأكيد.

وإذا أردت معرفة كلّ من ذلك المصدر المؤكّد لعامله، وما ذكر معه، **فالمُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ أقسامٌ ثلاثة، لأنَّ عامِلَهُ تارةً يَكُونُ فِعلًا نَحوُ: ضَرَبتُ ضَربًا**، أي: أحدثتُ ضربًا ضربًا،[2] **وتارةً يَكُونُ** أي: **عامِلُه وَصفًا نَحوُ: أنا ضارِبٌ ضَربًا**، أي: أنا مُوجِدٌ ضربًا ضربًا،[1] **وتارةً يَكُونُ** أي: **عامِلُه مَصدَرًا نَحوُ: عَجِبتُ مِن ضَربِكَ ضَربًا**، أي: من أن ضربتَ ضربًا ضربًا.[1]

فالتّأكيد في الحقيقة كما علمتَ إنّما هو للمصدر الّذي اشتمل عليه العامل، لا نفسِ العامل، ونسبتُه للعامل توسُّعًا.[3] ولمّا كان هذا المؤكّد بمنزلة تكرير الفعل لم يُثَنَّ ولم يُجمع اتّفاقًا. فلا يقال: ضربتُ ضربَين، ولا ضربتُ ضُروبًا لأنّ الفعل لا يُثنّى ولا يُجمع.

والمُبَيِّنُ لِنَوعِهِ أي: لنوعِ عامله أقسام أربعة، لأنّه إمّا أن يكون

---

(١) م: «عامل». وما بين معقوفين هو منها، وفيه تكرار لما مضى قبل.

(٢) سقطت من م.

(٣) أي: حاصلة توسعًا.

مبيّنًا بالوَصفِ أي: بسببه[1] إمّا مع ذكر الموصوف نَحوُ: ضَرَبتُ ضَربًا شَدِيدًا، أو بدون ذكره نحو:[2] ﴿مَن عَمِل صالِحًا﴾، أي: عَملًا صالحًا، أو إمّا أن يكون مبيّنًا بالإضافةِ أي: بسببها نَحوُ: ضَرَبتُ/ ضَربَ الأميرِ، أي: ضربًا مثلَ ضرب الأمير، أو إمّا أن يكون مبيّنًا بالإشارةِ أي: بسببها نحو: ضَربتُ ذٰلِكَ الضَّربَ. وفي جعل هذا الأخيرِ من المصدر المبيّن نظرٌ. وإنّما هو مما ينوب عن المصدر في ذلك، كما سنبيّنه. أو إمّا أن يكون مبيّنًا بِسبب لامِ العَهدِ نَحوُ: ضَرَبتُ الضَّربَ، أي: المَعهُودَ لِلمُخاطَبِ.

١٧٥

والأصحّ جواز تثنيةٍ وجمعٍ هذا النّوع نحوُ: ضربتُ ضربَينِ[3] ضربًا عنيفًا وضربًا رفيقًا، وضُروبًا مختلفةً. قال الله تعالى: ﴿وتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونا﴾.[4]

والمُبيِّنُ لِعَدَدِهِ أي: لعدد عامله، أي: مِن مَرّةٍ أو مَرّتَينِ أو مَرّاتٍ. وهذا النوع يُثنّى ويجمع اتفاقًا، نَحوُ: ضَرَبتُ ضَربةً أو ضَربتَينِ أو ضَرَباتٍ.

[المصدر وما ينوب عنه]:

وخرج بـ«المصدر» غيره، من الحال المؤكّدة نحوُ[5]: ﴿وَلّٰى مُدبِرًا﴾،

---

(١) أقحمت هنا واو في م.

(٢) الآية ٩٧ من سورة النحل.

(٣) في الأصل وم: ضربتين.

(٤) الآية ١٠ من سورة الأحزاب. وفي الأصل: «الظنون». وهي قراءة. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص١٥٠٨ و١٥٣١ و١٥٣٢.

(٥) الآيتان: ١٠ من سورة النمل و٣١ من سورة القصص.

أو من الذَّوات،[1] فلا يُصب مفعولًا[2] على الحقيقة. وفي كلام ابن هشام:[3] توهَّم أكثر النّحويّين أنّ المفعول المطلق لا يكون إلّا حَدَثًا. والّذي دعاهم لذلك أنّهم يمثّلون بأفعال العباد، وهم إنّما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذّوات. ولو مثّلوا بأفعال الله ـ عزّ وجلّ ـ لظهر لهم أنّه لا يختصّ بذلك، لأنّ الله ـ تعالى ـ مُوجِدٌ للأفعال والذّوات جميعًا.

وبنَى على ذلك أنّ «السّماوات» من قوله تعالى[4]: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ﴾ مفعول مطلق أي: لبيان النّوع، كما صرّح به ابن الحاجب. وإنّما كان ذلك مفعولًا مُطلقًا لأنّه يقع عليها اسم مفعول بلا قيد، إذ يقال فيها: «مفعولة» لا «مفعولة بها».

وأقول: ذكر التّقيّ السُّبكيّ أنّ من ادّعى كون «السماوات» مفعولًا مطلقًا بناه على أنّ الخلق عين[5] المخلوق. فهو من المصدر. وقد قال في خلق الله العالَمَ: وإن[6] كان في ذاته موجودًا بفعل الله فالخلق واقع له، فاندرج تحت حَدِّهم المفعولَ به، وإن زاد بأمرٍ آخَر، وهو كون ذاته موجودة بفعل الله. أي: وقد قالوا: إنّ المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده.

والحقّ أنّ المفعول المطلق لا يكون إلّا مصدرًا، ولا يشترط أن

---

(١) يعني أسماء الذوات.

(٢) أي: مفعولًا مطلقًا.

(٣) انظر المغني ص ٧٣٦ ـ ٧٣٧.

(٤) الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: غير.

(٦) في الأصل: وإنما.

يكون مفعولًا للفاعل حقيقةً، ليشمل الأُمور القائمة بالفاعل، كالعِلم القائم بذاته - تعالى - كما أنّا لا نشترط في الفاعل أن يكون فَعَلَ الفِعلَ حقيقةً نحو علم الله. انتهى.

وذكر الجلال السُّيوطيّ أنّ للإمام السُّبكيّ تأليفين في هذه المسألة: أحدهما مُطوّل، والآخر تلخيص له، ذكر فيه أنّ نحو «السماوات وصالحًا»، في ﴿خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ﴾ وعملتُ صالحًا، هو نفس المفعول لا محلّ الفعل، والمفعول غيره نحو «زيدًا» من قولك: ضَربتُ زيدًا. فإنّ «زيدًا»: مفعول به لأنّه محلّ الفعل، والمفعول الّذي أوجده الفاعل هو الضّرب. وإنّما سَرَى الغلطُ[1] مِن ظنٍّ أنّ المفعول المطلق شرطُه أن يكون مصدرًا، وليس كذلك. فليس كلّ مفعول مطلق[2] مصدرًا. انتهى. وهو موافق ما تقدّم عن ابن هشام.

وبقولنا «الفضلة» [خرج][3] نحوُ قولك: ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ.[4] فإنّه وإن كان مصدرًا مؤكِّدًا لعامله ليس من المفعول المطلق، لأنّه عُمدة لا فضلة، لأنّه نائب الفاعل - ونحوُ قولك: ضَربُكَ ضربٌ شديدٌ، وضَربُكَ ضَربتانِ. فإنّ الأوّل مصدر مبيّن لنوع عامله، والثّاني مبين لعدده، وليسا من المفعول المطلق لأنّهما عُمدة لا فضلة، لأنّهما خبر.

وقد ينوب على التّوسّع - وهو ارتكاب اللّغة المولّدة - عن

---

(١) في الأصل: وإنما سد عن اللفظ.

(٢) م: وليس كل مفعول مطلق.

(٣) تتمة يقتضيها السياق.

(٤) م: ضربًا شديدًا.

المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق غيرُ المصدر. وهو إمّا نائب عن المصدر المؤكِّد، أو عن المصدر المبيِّن:

فالأوّل: ما ناب[1] عن المصدر ممّا هو مشارك له في مادّته وحروفه، كاسمِ المصدر غير العَلَم نحو: اغتسلَ غُسلًا، أو اسمِ العين نحو[2]: ﴿واللهُ أنبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَباتًا﴾ - ومنه «ضبّة» في قول «المنهاج»: وما ضُبِّبَ بذهب أو فضّة ضَبّةً كبيرةً، كما أشار إليه شارحه المحقّق -[3] أو المصدرِ لفعل آخرَ نحو[4]: ﴿وتَبَتَّلْ إلَيهِ تَبتِيلًا﴾، أو ما هو مُرادف له معنًى[5] نحو: قَعَدَ جُلوسًا، بناء على أنّ ذلك المرادف منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب المازنيّ. والمنقول عن الجمهور أنّ ناصبه فعل مقدّر من لفظه.

والثّاني: ما ناب عن المصدر ممّا يدلّ/ عليه من صفته نحو: ١٧٦ سِرتُ أحسنَ السَّيرِ، أو من ضميره نحو قوله، تعالى: ﴿لا أُعَذِّبُهُ أحَدًا مِنَ العالَمِينَ﴾،[6] أو من إشارة إليه كـ «ضربتُه ذلك الضّربَ» كما علمتَ، أو من دالّ على نوعه نحوُ: رَجَعَ القَهقَرَى، أو على عدده نحوُ:

---

(١) م: مما ناب.

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح. والنبات: اسم مصدر للفعل: أنبتَ. فليس اسم عين. وكذلك «ضبة» من الفعل: ضُبِّبَ.

(٣) هو السعد التفتازاني.

(٤) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: معين.

(٦) الآية ١٥٥ من سورة المائدة. و «من العالمين» ليس في م.

﴿ثَمانِينَ جَلدةً﴾ ،[1] أو على آلته كـ «ضربتُه سوطًا» . وهو سماعيّ فلا يجوز نحوُ: كتبتُه قلمًا ـ أو من «كلّ أو بعض» مضافٍ للمصدر نحوُ[2]: ﴿فلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيلِ﴾ ، وضربتُه بعضَ الضَّربِ.

(١) الآية ٤ من سورة النور.

(٢) الآية ١٢٩ من سورة النساء.

٣

[باب المفعول لأجله]

الثّالِثُ منها: المَفعُولُ لِأجلِهِ. وهو السّبب الحامل للفاعل على الفعل. ويُقالُ لَهُ أيضًا: المَفعُولُ لَهُ، ويقال له أيضًا: المَفعُولُ مِن أجلِهِ. وهُوَ المَصدَرُ القلبيّ المَذكُورُ عِلّةً لِحَدَثٍ شارَكَهُ أي: شارَكَ المَصدَرَ، بالنّصب مفعول مقدّم، الحَدَثُ: بالرّفع فاعل مؤخّر. ويجوز العكس، والأوّل أولى.

والمراد المشاركة في الزّمانِ والفاعِلِ، أي: بأن يَكُونَ زَمَنُهُما واحدًا، وفاعِلُهُما واحدًا. ولَهُ ثَلاثةُ أحوالٍ: مُجرَّدٌ مِن «أل» والإضافةِ، ومَقرُونٌ بـ «أل»، ومُضافٌ.

[النكرة والمعرفة]:

فالحال الأوّلُ أي: المجرّد من «أل» والإضافة نَحوُ: قُمتُ إجلالًا لِلشّيخِ. فـ «إجلالًا»:[1] مصدر قلبيّ، وفاعِلُ القِيامِ والإجلالِ واحدٌ، وهو المُتَكَلِّمُ، لِأنَّ القِيامَ والإجلالَ صَدَرا مِنهُ وقاما به ـ فقد ذكر شيخ المحقّقين[2] أنّ معنى مشاركتهما في الفاعل أن يقوما بشيء واحد ـ وزَمَنُهُما واحِدٌ، لِأنَّ القِيامَ قارَنَ الإجلالَ في الزّمانِ.

وقد ذكر شيخ المحقّقين أنّ معنى مشاركتهما في الزّمان أن يقع الحَدَث في بعض زمان المصدر نحوُ: جئتك طمعًا في معروفك، أو

---

(١) في الأصل و م: «فالإجلال». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فإجلالًا.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

يكون أوّلُ زمان الحَدَث آخِرَ زمان المصدر نحو: حبستُك خوفًا من[1] فرارك، أو بالعكس نحو: جئتُك إصلاحًا لك.

والحال الثّانِي أي: المقرون بـ «أل» نَحوُ: ضَرَبتُ ابنِي التّأدِيبَ. فـ «التّأديب»: مصدر قلبيّ، وفاعل الضّرب والتّأديب واحد وهو المتكلّم، وزمانهما كذلك، لأنّ زمان الحَدَث زمانُ المصدر.

والحال الثّالِثُ أي: المضاف نَحوُ: قَصَدتُكَ ابتِغاءَ مَعرُوفِكَ. فإنّ ابتغاء: مصدر قلبيّ، وفاعل القصد والابتغاء واحد وهو المتكلّم، وزمانهما واحد.

ولا يخفى أنّ اشتراط هذه الشّروط - أعني المصدريّة وكونَها قلبيّةً ومشاركةَ الحَدَث للمصدر في الزّمان والفاعل - إنّما هو لجواز النّصب للمفعول المذكور، لا لتحقّق ماهيّته. فإن فُقِد شرط منها وجب جرُّه بحرف من حروف التّعليل الأربعة الّتي هي: اللّام والباء وفي ومِن.

ففاقد المصدريّة نحوُ[2]: ﴿والأرضَ وَضَعَها للأنام﴾ - فإنّ الأنام عِلّة للوضع، وليس الأنام مصدرًا - وفاقد القلبيّة نحوُ[3]: ﴿ولا تقتُلُوا أولادَكُم مِن إملاقٍ﴾ أي: افتقارٍ. فإنّ الإملاق علّة للقتل، وهو وإن كان مصدرًا لكنّه ليس قلبيًّا.

وفاقد الاتّحاد في الزّمان نحوُ قول امرئ القيس:[4]

---

(١) تعدى الخوف بـ «من» لتضمنه معنى الفزع.

(٢) الآية ١٠ من سورة الرحمن. والأنام: الخلق، من إنس وجن وحيوان ونبات.

(٣) الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٤) صدر بيت عجزه:

لَدَى السِّترِ، إلّا لِبسَةَ المُتَفَضِّلِ =

* فجئتُ، وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها *

أي: خلعتْ ثيابها لأجل النوم. فإنّ زمان خلع الثّياب سابق على زمان النّوم الّذي هو علّة للخلع.

وفاقد الاتّحاد في الفاعل نحوُ قول أبي صخر الهذليّ:[1]

* وإنّي لَتعرُوني، لِذِكراكِ، هَزّةٌ *

أي: نشاطٌ. فإنّ الذّكرى علّة لعُرُوّ الهزّة، وفاعل العُروّ والهزّة مختلف. فإنّ فاعل العروّ هو الهزّة وفاعل الذّكرى هو المتكلّم، لأنّ المعنى: لذِكري إياكِ.

وإنّما قلنا: «إنّ هذه الشّروط لجواز النّصب»، لأنّه يَجُوزُ فِيهِ أي: في المفعول لأجله المستوفي للشّروط المذكورة الجَرُّ بحرف التّعليل، لكنّه بِقِلّةٍ في الحال الأوّلِ، أي: المُجرّدِ من «أل» والإضافة نحو قوله:[2]

* مَن أمّكُم، لِرَغبةٍ فِيكُم، جُبِرْ *

وبه رُدَّ على الجُزُوليّ في منعه الجرَّ فيما ذُكر، وبِكَثرةٍ في الحال الثّانِي، أي: المقرونِ بـ «أل». ومن القليل قوله:[3]

= ديوانه ص ١٤. والستر: ستار الدار. واللبسة: هيئة اللباس. والمتفضل: من يلبس ثوبًا واحدًا خفيفًا للنوم.

(١) صدر بيت عجزه:

كَما انتَفَضَ العُصفُورُ، بَلّلَهُ القَطرُ

شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ والخزانة ١: ٥٥٢. م: ابن ضمرة.

(٢) الرجز في شرح عمدة الحافظ ص ٣٩٩ وأوضح المسالك ٢: ٢٢٩ وشرح الأشموني ١: ٢١٧ والتصريح ١: ٣٣٦ والعيني ٣: ٧٠.

(٣) العيني ٣: ٦٩ والهمع ١: ١٩٥ والدرر ١٦٧ وشرح الأشموني ٢: ١٢٥. والجبن أي: بسبب الجبن. وفي حاشية م: «تمامه: =

* لا أقعُدُ الجُبنَ عَنِ الهَيجاءِ *

ويَستَوِيانِ أي: الجرُّ[1] والنّصب في الحال الثّالِثِ أي: المضافِ. فمن النّصب قوله تعالى[2]: ﴿يُنفِقُونَ أموالَهُمُ ابتِغاءَ مَرضاةِ اللهِ﴾، ومن الجرّ قوله تعالى: ﴿وإنَّ مِنها لَمَا يَهبِطُ مِن خَشيةِ اللهِ﴾.[3]

١٧٧ ووُجِّه الأوّل بأنّه لمّا تجرَّد أشبهَ الحال/ والتمييز، فكان حقُّه وجوب النصب. وفي كلام شيخ المحقّقين:[4] الأحسن أن يُحال ذلك على السّماع، ولا يُعَلَّل. انتهى. أي: لأنّ ما يُذكر من العلل تابع للوجود، وإنكارُ بعضهم له ليس في محلّه.

= ولَو تَعالَتْ زُمَرُ الأعداءِ.

والرواية: ولو توالت.

(١) م: في الجر.

(٢) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٤) هو الرضي الأسترابادي.

٤

[باب المفعول فيه]

الرّابِعُ منها: المَفعُولُ فِيهِ. وقدّمه على المفعول معه، لأنّ العامل يصل إليه لا بواسطة حرف ملفوظ به، بخلاف المفعول معه كما سيأتي.

وهُوَ، أي: المفعول فيه، المُسَمَّى ظَرفًا عِندَ البَصرِيِّينَ، لِوُقُوعِ الفِعلِ فِيهِ بالمعنى الآتي، ويُسمّى عند أكثر الكوفيّين صِفةً، وسمّاه الفرّاء من الكوفيّين محلًّا، لأنّ الظّرف عند الكوفيين ما تناهتْ أقطاره كالجِراب.

وهُوَ ما، أي: اسمٌ منصوب باللّفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه، فعلًا[١] أو شِبهَه، مذكورًا أو محذوفًا جوازًا أو وجوبًا، ضُمِّنَ مَعنَى «في» إذ لا يعتبر فيه صحّة التّصريح بها، لأنّه لا يصحّ التّصريح بها في الظّروف الّتي لا تتصرّف كـ «عِند». بل لو صُرِّح بها في شيء نحوُ: سِرتُ في يومِ الجمعةِ، لم يُسمَّ ظرفًا اصطلاحًا، فلا يكون من المفعول فيه.

[اسما الزمان والمكان]:

وإنّما فسّرنا «ما» باسم لقوله في بيانها: مِنِ اسمِ زَمانٍ مُطلَقًا عن التّقييد بالمُبهَم، أي: سَواءٌ كانَ مُبهَمًا أو مُختَصًّا، واختصاصه إمّا بِوَصفٍ أو إضافةٍ أو بِلامِ التّعريفِ، أو كان مَعدُودًا.

ونَعنِي ـ يُرِيدُ[٢] مَعاشرَ النّحاةِ ـ بالمُختَصِّ ما يَقَعُ جَوابًا لِـ «مَتَى»، ونعني بالمَعدُودِ ما يَقَعُ جوابًا لِـ «كَم». وفيه أنّ المعدود كـ

---

(١) في العطار: سواء كان ذلك فعلًا.

(٢) م: نريد.

«العَشْر الأُوَل»، كما يصلح أن يكون جوابًا لـ «متى»، يصلح أن يكون جوابًا لـ «كم». فهو وارد على كلّ من تعريفَيِ المختصّ والمعدود. ونعني بالمُبهَمِ في الزّمان ما لا يَقَعُ جَوابًا لِشَيءٍ مِنهُما.

وإنّما كان المراد بالإطلاق ما ذُكر لقوله: أوِ اسمِ مَكانٍ مُبهَمٍ. وهُوَ، أي: المبهم في المكان، ما لَيسَ لَهُ صُورةٌ يدلّ عليها بنفسه، بل تتوقّف دلالته عليها على شيء آخر، ولا أي: وليس له حُدُودٌ مَحصُورةٌ، كأسماء الجهات كـ «فوق وتحت». فإنّه لا حدود محصورة لشيء منها، ولا يدلّ على صورةٍ مسمّاه، بحيث ينكشف ويُعلم، إلّا بذكر ما يتعلّق به.

وهو المضاف إليه[1] أي: لا تُعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، بخلاف نحو:[2] الدّار والبيت. فإنّه يدل على صورة مسمّاه بنفسه، وله حدود محصورة. فانتصابهما، في نحو: دخلتُ الدّارَ وسكنتُ البيتَ، ليس على الظرفيّة، بل على التّوسّع بإسقاط الخافض. فليس من المفعول فيه.

وإنّما صَلُحَ[3] اسم الزّمان للظّرفيّة مُبهمًا ومختصًّا، ولم يصلح لها اسم المكان إلّا مبهمًا، لأنّ أصل العوامل الفعل، ودلالة الفعل على الزّمان أقوى من دلالته على المكان، لأنّه يدلّ على الزّمان تضمُّنًا وعلى المكان التزامًا. قاله المصنّف.

---

(١) سقط «وهو المضاف إليه» من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) كذا في الأصل. وهو صحيح في اللغة. وفتح اللام أفصح، لقولك في الوصف: صالحٌ.

فإن قيل: حيث تضمَّن اسمُ الزّمان واسمُ المكان معنًى «في»، كان حقّه البناء لِما عُلِمَ من أنّ الاسم إذا تضمَّن معنى الحرف يُبنى. أُجيب بأنّ المقتضي للبناء أن يخلُف الاسمُ الحرف في إفادة معناه الّذي حقّه أن يُؤدَّى، ويُطرحَ ذلك الحرف غيرَ منظور إليه. هذا معنى التّضمّن كما تقدّم، وليس هذا منه، إذ المراد هنا أنّ معنى الحرف مُراعًى في الكلام، وليس الاسم قائمًا مقامه، في إفادة ذلك المعنى.

ثمّ أخذ المصنّف يُمثّل لِما تقدّم، من اسمِ الزّمان المُبهم والمختصّ بأنواعه الثلاثة والمعدود، واسمِ المكان المبهم مع[1] ذكر أنواعه الثلاثة.

فالزّمانُ المبهم أشار إليه بقوله: **نَحوُ: صُمتُ يَومًا**،[2] واعتكفتُ حِينًا ومُدّةً، والمختصُّ بالوصف أشار إليه بقوله: **أو يَومًا طَوِيلًا**، والمختصُّ بالإضافة أشار إليه بقوله: **أو يَومَ الخَميسِ**، والمختصُّ بلام التّعريف أشار إليه بقوله: **أوِ اليَومَ** أي: الحاضرَ، والمعدودُ أشار إليه بقوله: **أو أُسبُوعًا أو يومَينِ**. ومِن ثَمّ قال: **الأوّلُ** أي: المثال الأوّل **المُبهَمُ**، والمثال **الثّاني المَوصُوفُ**، والمثال **الثّالِثُ المُضافُ**، والمثال **الرّابعُ المَقرُونُ بـ «أل»**، والمثال **الخامِسُ المَعدُودُ**.

---

(١) م: «ثم». وفي الحاشية عن نسخة: مع.

(٢) جعل العطار ذكر «يومًا» في المبهم سبقَ القلم من المصنف، لأنه من المعدود ويصلح جوابًا لـ «كم». والحق أن اليوم في أصل الوضع بمعني الوقت والحين بدون تعيين، فهو مبهم في الوضع، ثم صار يستعمل مجازًا بمعني النهار والليل، أو بمعنى النهار فقط. والظاهر أن المراد به هنا الصيام في زمان، لا صيام نهار واحد. والدليل أنه جاء بعده: اعتكفت حينًا ومدة.

١٧٨ والمَكانُ المُبهَمُ ثلاثة أنواع: الجهات/ السّتّ، وأسماء المقادير، وما صِيغَ من الفعل.

فالنّوع الأوّل أشار إليه بقوله: نَحوُ: جَلَستُ خَلفَ زَيدٍ. ويرادف «خلف» «وراء» نحوُ: جلستُ وراءَ زيد، أو فَوقَهُ أو تَحتَهُ، وما أشبَهَ ذٰلِكَ[١] مِن بقيّة أسماءِ الجِهاتِ السّتِّ، لكلّ كائن في مكان، نَحوُ: أمامَ زَيدٍ - ويرادف «أمام» «قُدّام» - ويَمِينَهُ وشِمالَهُ وذاتَ يمينِه وذاتَ شمالِه، وشِبهُها أي: شِبه أسماء الجهات السّتّ في الشّياعِ، كَـ «ناحِيَةَ الدّارِ وجانِبَها ومَكانَ الوُقُوفِ».[٢] تقول: جلستُ ناحيةَ الدّار وجانبَها ومكانَ بكر. وفي كلام بعضهم أنّ «جانب» ممّا يتعيّن التّصريح فيه بـ «في».

وإلى النّوع الثّاني أشار[٣] بقوله: وأسماءُ المَقادِيرِ كـ «مِيل وفَرسخ وبَريد»، كَـ «سِرتُ مِيلًا وفَرسَخًا وبَرِيدًا».

وإلى النّوع الثّالث أشار بقوله: وما صِيغَ، أي: اشتُقّ مِنَ الفِعلِ، أي: اللغويّ الذي هو اسم الحدث الذي هو المصدر الذي اشتُق منه العامل، واتَّحَدَتْ مادّتُهُ ومادّةُ عامِلِهِ كَـ «رَمَيتُ مَرمَى زَيدٍ». فـ «مرمى» مشتقّ من الرّمي الّذي اشتُقّ منه «رَمَى». وفي التّنزِيلِ شاهد لهذا النوع، وهو ﴿وأنّا كُنّا نَقعُدُ مِنها مَقاعِدَ لِلسّمعِ﴾.[٤]

فلو اختلفتْ مادّته ومادّة عامله نحو: قعدتُ مجلسَ زيدٍ، لم يجز

---

(١) في الأصل: أو ما أشبه ذلك.

(٢) في الأصل: «مكان بكر». م: «ومكان الوقوف ومكان بكر». والتصويب من الشرح.

(٣) زاد هنا في الأصل: إليه.

(٤) الآية ٩ من سورة الجن.

في القياس أن يُجعل «مجلس» ظرفًا، بل يجب التّصريح فيه بـ «في» إلّا ما شذّ من نحو قولهم: هو منّي مَقعدَ القابلةِ، ومَزجرَ الكلبِ، ومَناطَ الثُّريّا. فإنّه يُحفظ ولا يُقاس عليه، لمخالفة مادّته لمادّة عامله. وهو الاستقرار المتعلّق به «منّي» الواقعُ خبرًا عن «هو». فلو أُعمل في مقعد «قعدَ» وفي مزجر «زجرَ» وفي مناط «ناطَ» لم يكن في ذلك شذوذ، ولا مخالفة للقياس.

وظاهر صنيعه أنّ ما صِيغ من الفعل مختصّ باسم المكان، وليس كذلك. فكان حقّه أن يُنبّه على نظيره في اسم الزّمان، إذ قولك: «قعدتُ مقعدَ زيدٍ» يصحّ أن يراد به الزّمان، أي: زمانَ قعوده، كما يصحّ أن يراد به المكان. نبّه عليه الشاطبيّ.

وقد تبع المصنّف أبا عليّ الفارسيّ، في جعل أسماء المقادير من اسم المكان المبهم، وقد خالفه الشَّلَوبِينُ وجعلها من التّشبيه باسم المكان المبهم. و[قد][1] يوافقه قولُ بعض شيوخ مشايخنا:[2] تعريفُ المصنّف للمكان المبهم، بما ذكره، لا يشمل أسماء المقادير. والصّواب أنّها مُلحَقة بأسماء الجهات، بجامع التّغيُّر والتّبدُّل، أي: لأنّ اليمين يصير شِمالًا، والخلف يصير أمامًا، إلى غير ذلك، وفي أسماء المقادير يصير المبتدأ[3] منتهًى.

وفي «شرح الشّذور» لمصنّفه وهو الجمال بن هشام: وحقيقة

---

(١) من م.

(٢) هو الشهاب عميرة البُرُلُّسي.

(٣) هنا في م فراغ وثلاث نقاط، مما يعني سقوط شيء من الكلام.

القول فيه، أي: في هذا القسم الّذي هو أسماء المقادير، أنّ فيه إبهامًا واختصاصًا. أمّا الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها. وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالته على كمّيّة معيّنة. فعلى هذا يصحّ فيه القولان. انتهى.

وجعلُ المصنّف ما صِيغ من الفعل من اسم المكان المبهم يخالف[١] قول الشّيخ المراديّ:[٢] الظاهر أنه من المختصّ لا من المبهم، كما نصّ عليه بعضهم. وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح الكافية»،[٣] حيث قال: «وأمّا المكان فلا يكون من أسمائه ظرفًا صناعيًّا إلّا ما كان[٤] مبهمًا، أو مشتقًّا من اسم الحَدَث». فجعلَه قَسِيمه[٥]. انتهى كلام المراديّ. وفي كلام بعضهم: قد يقال: إنّه يستعمل مبهمًا كـ «قعدتُ مقعدًا»، وغير مبهم كـ «قعدتُ مقعدَ زيدٍ».

إذا عُلم هذا فلا بأس بعلم ما خرج[٦] عن التّعريف. فخرج بـ «ضُمّنَ معنى في» نحوُ «يومًا» من قوله تعالى[٧]: ﴿يَخافُونَ يَومًا﴾، و«حيث» من قوله تعالى: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالاتِهِ﴾.[٨]

---

(١) في الأصل: «يخالفه». م: «بخلاف». وفي الحاشية عن نسخة: يخالف.

(٢) هو أبو محمد الحسن بن قاسم المراكشي، ويعرف بابن أم قاسم، نحوي مشهور، توفي سنة ٧٤٩. الدرر الكامنة ٢: ٣٢.

(٣) ص ٦٧٦.

(٤) في الأصل و م: «إلّا مكانًا». وانظر شرح الكافية الشافية.

(٥) في الأصل: قسيميه.

(٦) أي: فلا بأس ببيانه.

(٧) الآية ٣٧ من سورة النور.

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وآخرين.

فإنّ «يومًا وحيث»، وإن كانا من أسماء الزّمان والمكان، لكن ليسا على معنى «في»، لأنّه ليس المرادُ أنّ الخوفَ واقع في ذلك اليوم، والعلمَ واقع في ذلك المكان. وإنّما المراد أنّهم يخافون نفسَ اليومِ، وأنّ الله ـ تعالى ـ يعلم نفسَ المكانِ. فانتصابهما على المفعول به، لأنّ الفعل واقع عليهما لا فيهما.

وخرج بـ «اسم الزّمان والمكان» نحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿وتَرغَبُونَ أن تَنكِحُوهُنَّ﴾، إذا قُدّرتْ/ «في»، لأنّ النّكاح ليس بواحد منهما. ١٧٩

[ما ينوب عن الظرف]:

وأُلحِقَ باسم الزّمان والمكان في انتصابهما على المفعول فيه[2] أشياءُ، منها أسماءٌ عرضتْ دلالتها على الزمان والمكان، كأسماء العدد المميَّزة بالزّمان أو المكان كـ «سرتُ عشرين يومًا وثلاثين فرسخًا»، وما أُفِيد به كلّيّةُ أو جزئيّةُ الزّمانِ أو المكان كـ «سرتُ جميعَ اليومِ أو جميعَ الفرسخِ أو كلَّ اليومِ أو كلَّ الفرسخِ، وسرتُ بعضَ اليومِ أو بعضَ الفرسخِ أو نصفَ اليومِ أو نصفَ الفرسخِ». ومنها أن يكون اسم عين نحوُ: لا أُكلّمه القارظَينِ، أي: مُدّةَ غَيبهِ القارظَينِ. وهما رجلان خرجا لجمع القَرَظ، فقعدا وطالت غيبتهما.[3]

(١) الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: على الظرفية.

(٣) م: «فطالت غيبتهما». والمعروف أنهما فُقدا ولم يرجعا. والقرظ: شيء يدبغ به.

٥

[باب المفعول معه]

الخامِسُ منها: المَفعُولُ مَعَهُ، أي: الّذي فُعِل بمصاحبته، بأن يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه،[1] أو يكونَ المفعول مصاحبًا له في وقوع الفعل عليه. والأصحّ أنّه قياسيّ، وقيل: سماعيّ. ولأجله أُخِّر عن المفاعيل.

قال بعضهم: ولم يقع في القرآن بيقين.[2] قال الجلال السُّيوطيّ: قلتُ: في القرآن عدّةُ مواضع أُعرب كلّ منها مفعولًا معه، أحدها وهو أشهرها قوله، تعالى[3]: ﴿فأجمِعُوا أمرَكُم وشُرَكاءكُم﴾ أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم. الثّاني قوله تعالى[4]: ﴿لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا، مِن أهلِ الكِتابِ، والمُشرِكِينَ﴾. الثالث قوله تعالى[5]: ﴿قُوا أنفُسَكُم وأهلِيكُم نارًا﴾ أي: مع أهليكم. انتهى. وقد يقال: مراد هذا البعض باليقين ما ينتفي معه احتمال غير المفعوليّة المذكورة.

وهُوَ أي: المفعول معه الاِسمُ المنصوب الفَضلةُ الواقِعُ بَعدَ واوِ المُصاحَبةِ، أي: المفيدةِ مصاحبةَ ما بعدَها لِما قبلها في الحكم في وقت واحد، المَسبُوقةِ بِفعلٍ، نَحوُ: جاءَ الأمِيرُ والجَيشَ ـ فقد دلّت الواو على

(١) زاد هنا في الأصل: أو يكون المفعول مصاحبًا له في صدور الفعل عنه.
(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: بتعين.
(٣) الآية ٧١ من سورة يونس.
(٤) الآية ١ من سورة البينة. وجعلت هذه الآية ثالثة في م.
(٥) الآية ٩ من سورة التحريم.

أنّ ما بعدها شارك معمول الفعل الذي قبلها، وهو الفاعل، في ذلك الفعل في وقت واحد - أو مسبوقةٍ باسمٍ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ وحُرُوفُهُ نَحوُ: أنا سائرٌ والنِّيلَ.

فيه ما تقدّم. فكلّ من الجيش والنّيل صاحَبَ الفاعل في صدور الفعل عنه. وهو المجيءُ في الأوّل، والسّير في الثاني. ونحوُ: سِرتُ والطَّريقَ، وأنا سائرٌ والطَّريقَ. فالطّريق صاحَبَ الفاعلَ في وقوع الفعل عليه، والنّاصب لهذا المفعول ذلك الفعلُ أو الاسمُ،[1] لكن بواسطة الواو لأنّه قاصر،[2] لا الواوُ ولا المخالَفةُ.

فخَرَجَ بقَيدِ «الإسمِ» الفِعلُ نَحوُ قولك: لا تأكُلِ السّمكَ وتَشرَبَ اللّبَنَ، بالنّصبِ، والجملةُ نحوُ: سرتُ والشّمسُ طالعةٌ، برفعهما.[3]

وخرج بـ «الفَضلة» العُمدةُ[4] نَحوُ: اشتَرَكَ زَيدٌ وعَمرٌو.

وخرج بـ «الواقِعِ بَعدَ واوِ المُصاحَبةِ» شيئان: أحدهما الواقِعُ بَعدَ «مَعَ» نَحوُ: جِئتُ مَعَ زَيدٍ، وثانيهما الواقعُ بعد واو العطف نحوُ: ضربتُ زيدًا وعَمرًا. فإنّ الواو، وإن دلّت على مشاركة عمرو لزيد في المضروبيّة، لكن لا يلزمها الدّلالة على مصاحبته له، في ذلك في وقت واحد.

وخرج بِـ «المَنصُوبِ» وبِـ «المَسبُوقةِ بِفِعلٍ» نَحوُ قولك: كُلُّ رَجُلٍ وضَيعتُهُ، بالرّفع عطفًا على «كلّ» والضمير راجع إلى المضاف،

---

(١) أي: اسم الفاعل: سائر.

(٢) يعني أن الفعل «سار أو الاسم سائر» لازم لا ينصب المفعول.

(٣) أي: رفع الشمس وطالعة.

(٤) العمدة هنا هو المعطوف على الفاعل، فهو مثله في العمدية لأن الفعل يفيد المشاركة، ويقتضي للفاعل اثنين أو أكثر.

وهو «كلّ»، أي: كلُّ رجلٍ مع ضيعةِ كلِّ رجلٍ[١] مقترنانِ. وهو من مقابلة الجمع بالجمع،[٢] على طريقة: ركبَ القومُ دوابَّهم.

وخرج بِـ «اسم فِيهِ مَعنَى الفِعلِ وحُرُوفُهُ» نَحوُ قولك: «هذا لَكَ وأباكَ» بالمُوَحَّدةِ. فإنّه وإن تقدم عليه[٣] اسم فيه معنى الفعل بواسطة تأويله بالمُشار إليه، لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل الّذي هو: أُشيرُ. فلا يُتَكَلَّمُ بِهِ أي: بهذا المثال، خِلافًا لِأبِي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ، حيث أجازه قياسًا على قولهم: ما لَكَ وزيدًا؟ حيث أوجبوا فيه النّصب على المفعول معه بتقدير فعل، والتّقدير: ما كان لك وزيدًا؟

وأُجيب بوضوح الفرق بينهما، وهو قوّة الداعي إلى تقدير الفعل في الثاني، وهو تقدّمُ «ما» الاستفهاميّة وتأخيرُ المجرور، وهما بالأفعال أولى، بخلاف الأوّل ليس فيه إلّا الثّاني.[٤]

---

(١) في الأصل: «مع ضيعته كل رجل». م: «مع ضيعته». وانظر العطار. والضيعة هنا: الصنعة والحرفة.

(٢) يعني أن «كل رجل» جمع، و«ضيعة كل رجل» جمع أيضًا. فالواحد من الأول مع ضيعته، لا أن الجميع مع جميع الضيع.

(٣) مثل هذه العبارة مولّد لا وجه له في العربية. إذ يرد فيه قبل الاستدراك مبتدأ أو اسمُ ناسخٍ لا خبر له. والزعم أن الاستدراك هو الخبر مردود، لأن الاستدراك بدون الواو استئناف لإثبات ما يتوهَّم نفيه، أو هو توكيد للإثبات. انظر ص٥٠٩ ومعجم أخطاء الكتّاب ص٦٥٠. وكذلك الزعم أنه توكيد للخبر المحذوف، لأن الخبر المؤكَّد لا يحذف. انظر ص٥٦٧.

والإشكال فيه إقحام الاستدراك قبل ما هو الخبر، وحذف «لكن» يعيد إلى العبارة صوابها، كما يبدو من صنيع الحلبي في ص٤٦٧ و٥٢٦، حيث أفسد عبارة الأزهري. وانظر ص ٨١٦ و٤٣٢. وفي الأصل: «فيه». وفي الحاشية عن نسخة: عليه.

(٤) أي: تأخير الجار والمجرور.

٦

[باب خبر «كان» وأخواتها]

السّادِسُ/ منها: خَبَرُ «كانَ» وخَبَرُ أخَواتِها أي: نظائرِها، في رفع ١٨٠ الاسم ونصب الخبر، نَحوُ «قائمًا» من قولك: كانَ زَيدٌ قائمًا.

٧

[باب اسم «إنَّ» وأخواتها]

السّابِعُ منها: اسمُ «إنَّ» واسمُ أخَواتِها أي: نظائرِها، في نصب الاسم ورفع الخبر، نَحوُ «زيدًا» من قولك: إنَّ زَيدًا قائمٌ.

* * *

وتَقَدَّما، أي: خبر «كان» واسم «إنَّ» وأخواتهما،[1] في الكلام على المَرفُوعاتِ، فلا حاجةَ إلَى إعادةِ ذٰلِكَ، لِما جُبلتْ عليه النّفوس من معاداة المعادات.

---

(١) في الأصل و م: وأخواتها.

٨

[باب الحال]

الثّامِنُ منها: الحالُ. والأفصح تأنيث وصفها فيقال: حال حسنة. وقد يؤنّث لفظها فيقال: حالة حسنة. وألفها منقلبة عن واو، لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصغيرها: حُوَيلة. وهي من التّحوُّل أي: التّنقّل.

وهي نوعان: مؤسِّسة[1] ومؤكِّدة. والمعرَّف هنا إنّما هو النّوع الأوّل المذكورُ تعريفُه، في قوله: وهُوَ أي: الحال الوَصفُ ولو تأويلًا، الفَضلةُ أي: ما ليس جزءًا من الكلام النحويّ، وإن توقّف صدقه عليه، المُبَيِّنُ لِهَيئةِ أي: صفةِ صاحِبِهِ، أي: صاحب ذلك الوصف قصدًا.

فخرج بـ «الوصف» نحوُ «القَهقَرى»، في قولك: رجعَ زيد القَهقَرى.

ودخل بقولنا «ولو تأويلًا» الجملةُ الواقعة حالًا، نحوُ: جاء[2] زيد والشمسُ طالعةٌ، لأنّه في معنى: مُقارِنًا لطلوع الشمس، ونحوُ «ثُباتٍ» في قوله، تعالى[3]: ﴿فانفِرُوا ثُباتٍ﴾، لأنّه في معنى: متفرّقينَ - فعُلم أنّ المراد بالهيئة الصّفةُ لا الصُّورةُ المشاهدة، كما هو المتبادِر. وإلّا لخرج ما تقدّم - ونحوُ: تكلّم صادقًا، ومات مسلمًا. ولا يُشكِلُ على الوصف الحالُ الموطّئة وهي الجامدة، لأنّ الحال في الحقيقة وصفها لا هي.[4]

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: مؤلسة.

(٢) م: جاءني.

(٣) الآية ٧١ من سورة النساء.

(٤) في حاشية م عبارة غير واضحة.

وخرج بـ «الفضلة» الخبرُ، نحوُ «ضاحك» من قولك: زيدٌ ضاحكٌ، وبـ «المبيّن للهيئة»[1] التمييزُ ـ فإنه مُبيّن للذّات ـ وخرج بقولنا «قصدًا» النّعتُ. فإنّه وإن بيّن هيئة صاحبه نحوُ: رأيت رجلًا راكبًا، فإنّ المقصود بالذّات من النّعت بيان التّقييد،[2] وإن لزم منه بيان الهيئة بالعَرض. وربّ شيء يُقصد لمعنًى خاصّ، وإن لزم منه معنًى آخَرُ. ويقال بمثل ذلك في بعض أفراد التّمييز نحوُ «فارسًا» من قولهم: للهِ دَرُّه فارسًا![3] فإنّ «فارسًا» وإن حصل به بيان الهيئة فليس الغرض من ذكره ذلك.

ثمّ أخذ يعمّم في صاحب الوصف، فقال: فاعِلًا كانَ صاحِبُهُ أي: الوصفِ لفظًا، نَحوُ «زيد» من قولك: جاءَ زَيدٌ راكِبًا ـ فـ «راكِبًا»: حالٌ مِن زَيد وهو فاعل «جاء» لفظًا ـ أو معنًى، نحو «زيد» من قولك: زيد في الدّار قائمًا. فإنّ «قائمًا»: حال من الفاعل معنًى، وهو الضّمير الّذي انتقل من العامل المحذوف نَسيًا إلى الظّرف.

وإنّما كان فاعلًا معنًى لأنّ الفعل وهو «استقرّ» مثلًا لمّا حُذف نَسيًا، وانتقل الضّمير منه إلى الظّرف، لم يكن ذلك الفعل موجودًا في اللّفظ ولا في التّقدير، بل معناه مفهوم من الظّرف. وقيل: حال من زيد، لأنّه وإن كان مبتدأ صورةً هو فاعلٌ معنًى، لأنّ المعنى: استقرّ زيد في الدّار. قيل وهو أقرب إلى معنويّة الفاعل.

أو كان صاحبه مَفعُولًا لفظًا ،نَحوُ «الفرس» من قولك: رَكِبتُ الفَرَسَ

---

(١) كذا، بخلاف نص المتن قبل.

(٢) ألحق بحاشية م هنا: بالنعت.

(٣) في حاشية م أن الجار والمجرور خبر مقدم. ودر: مبتدأ مؤخر.

مُسرَجًا - فـ «مُسرَجًا»: حالٌ مِنَ الفَرَس، وهو مفعول «ركبت» لفظًا - أو معنًى، نحوُ: هذا زيدٌ قائمًا. فإنّ «قائمًا»: حال من المفعول معنًى، وهو «زيد». وإنّما كان مفعولًا معنًى، لأنّ المعنى: أُشيرُ إلى زيد. و«أُشير» مفهوم من الكلام، وليس موجودًا في اللّفظ ولا في التّقدير.

وهذا إذا[1] كانت الحال من الفاعل نصًّا، أو من المفعول كذلك. وقد تأتي الحال محتمِلة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول. وحينئذ إن لم يكن لَبس، بأن قامت قرينة لفظيّة أو حاليّة على تعيين صاحب الحال، جاز تأخيرها عنهما اعتمادًا على القرينة. وإلّا وجب ذكرها تالية لصاحبها لإزالة اللّبس.

أو كان صاحبه مَجرُورًا بالحَرفِ نَحوُ «هند» من قولك: مَرَرتُ بِهِندٍ جالِسةً - فـ «جالِسةً»: حالٌ مِن هِند - أو كان صاحبه مَجرُورًا بالمُضافِ، بِشَرطِ أن يَكُونَ المُضافُ بَعضَ المُضافِ إلَيهِ، نَحوُ «لحم» من قوله، تعالى[2]: ﴿أيُحِبُّ/ أحَدُكُم أن يأكُلَ لَحمَ أخِيهِ مَيتًا﴾؟ فإنّ ١٨١ «ميتًا»: حال من الأخ، و«اللّحم» الّذي هو المضاف بَعضُ الأخِ الّذي هو المضاف إليه.

أو يكونَ ذلك المضاف كَبَعضِهِ أي: كبعض المضاف إليه، في الإستِغناءِ عَنهُ بِحَذفِ ذلك المُضافِ، وإقامةِ المُضافِ إليهِ مَقامَهُ، نَحوُ «ملّة» من قوله، تعالى[3]: ﴿أنِ اتّبِعْ مِلّةَ إبراهيمَ حَنِيفًا﴾. فإنّ «حنيفًا»:

---

(١) في الأصل: «وإن». وفي الحاشية عن نسخة: إذا.

(٢) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٣) الآية ١٢٣ من سورة النحل.

حال من إبراهيم، و«ملّة» كبعض المضاف إليه، لِأنَّهُ في ذلك يُستغنى بذكر المضاف إليه الّذي هو «إبراهيم» عن ذكر المضاف الّذي هو «ملّة»، إذ يَصِحُّ أن يقال في الكَلامِ:[1] «أنِ اتَّبِعْ إبراهِيمَ حَنِيفًا»، كما يقول من رأى وجه هندٍ: «رأيتُ هندًا»، فيستغنى بذكر كلّ الشيء عن ذكر بعضه،[2] بخلاف «رأيتُ غلامَ هندٍ قائمةً» لا يجوز.

أو يكونَ ذلك المضاف عامِلًا في الحالِ، أي: يكونَ المضاف ممّا يعمل عمل الفعل، نَحوُ «مرجع» من قوله، تعالى[3]: ﴿إِلَيهِ مَرجِعُكُم جَمِيعًا﴾. فإنَّ «مَرجِع» عامِلٌ، في الحالِ الّتي هي جميعًا، النّصبَ. أي: فـ «جميعًا»: حال من الكاف الّذي هو المضاف إليه، والمضاف الّذي هو «مرجع» ممّا يعمل عمل الفعل، لأنّه مصدر ميميّ بمعنى الرّجوع. وكان القياس فتح جيمه لأنّ المصدر الميميّ قياس عينه الفتح.

فالعامل في الحال هنا المضاف الّذي هو «مرجع»، وهو عامل أيضًا في صاحب الحال الّذي هو المضاف إليه، وهو الكاف، والعامل في الحال فيما سبق، أي: في [قوله تعالى][4]: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أن يأكُلَ لَحمَ أخِيهِ مَيْتًا﴾؟ وفي قوله [تعالى][5]: ﴿أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهِيمَ حَنِيفًا﴾، هو: أن يأكل، وأن اتّبع.[6] وهو العامل في نفس المضاف

---

(١) في حاشية م: قوله «في الكلام» أي: لا في القرآن.

(٢) ضرب على الكلمات الأخيرة في م، وسجل في الحاشية: بعض الشيء عن ذكر كله.

(٣) الآية ٤ من سورة يونس.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

(٥) من م.

(٦) ذكر «أن» ههنا في الموضعين مشكل، لأنه يوهم أنّه مع الفعل هو العامل، لا الفعل وحده.

الذي هو: لحم وملة، أيضًا. وليس ذلك العامل عاملًا في المضاف إليه الّذي هو صاحب الحال، وهو: أخيه وإبراهيم.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملًا في الحال، من غير عمله في صاحبها الّذي هو المضاف إليه، مع قولهم: إنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها؟

أُجيب بأنّه لمّا كان المضاف إليه فيما ذُكر بمنزلة المضاف، لأنّه كلٌّ له أو ككلّه، جاز أن يكون عاملُ المضاف عاملًا في الحال، وإن لم يكن عاملًا في صاحبها الّذي هو المضاف إليه، لأنّ صاحبها لمّا كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكأنّ[1] ذلك العامل عامل فيه. وهذا[2] حِكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه، أو كبعضه. نبّه عليه بعض شيوخ مشايخنا، وهو مأخوذ من كلام المحقّق[3] في «حواشي الكشّاف».

[أقسام الحال المؤسِّسة]:

ثمّ شرع يتكلّم على أقسام الحال، فقال: **وتَنقَسِمُ الحالُ، بالنَّظَرِ إلَى وَصفِها،**[4] **إلى ثلاثة أقسام:**

إلَى مُنتَقِلَةٍ، أي: **غَيرِ لازِمَةٍ لِصاحِبِها،** كَما مَثَّلْنا به فيما سبق، من قولنا: جاء زيد راكبًا. ألا تَرَى أنَّ الرُّكُوبَ قَد يُفارِقُ زَيدًا، أو ينتقل

(١) في الأصل و م: «فكان». وانظر الشرح والعطار.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: وهذه.

(٣) هو السعد التفتازاني. وبعض شيوخ المشايخ هو الشهاب عميرة البرُلُّسي.

(٤) في الأصل: وضعها.

إلى صفة أُخرى، ويَجيءُ ماشِيًا؟ وهذا هو الأصل فيها، لِما علمتَ أنّها مأخوذة من التّحوُّل.

وإلَى لازمةٍ لا تُفارِقُ صاحِبَها، أي: وهي غير مؤكِّدة، أي: لا يُفهم معناها بدون ذكرها، لأنّ كلامه كما علمتَ في المؤسّسة، نَحوُ قولك: «دَعَوتُ اللهَ سَمِيعًا»، إذ هذه الصّفة لا تُفارقه - سبحانه وتعالى - ونحوُ[1] قولك: «خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ»،[2] بفتح الزّاي وضمّها - وادّعى بعضهم أنّ الضمّ فيها من لحن العامّة - «يَدَيها»: بدلُ بعضٍ من الزّرافة «أطوَلَ مِن رِجلَيها» - فـ «أطولَ»: حال من «يديها» لازمةٌ لا تُفارق عادةً - [3] ونحوُ قولك: «خَلَقَ اللهُ اليَربُوعَ يَدَيهِ»: بدل بعضٍ من اليربوع «أقصَرَ مِن رِجلَيهِ» - فـ «أقصرَ»: حال من «يديه» لازمةٌ لا تُفارق عادةً - ونحوُ[4]: ﴿قائمًا بالقِسطِ﴾.

وإلَى مُوَطِّئَةٍ بكسر الطاء، وهِيَ الحال الجامِدةُ المَوصُوفةُ بِمُشتَقٍّ، نَحوُ [قوله تعالى][5]: ﴿فَتَمَثَّلَ لَها بَشَرًا سَوِيًّا﴾. فـ «بَشَرًا»: حالٌ مِن فاعِلِ «تَمَثَّلَ» - وهُوَ المَلَكُ - و«سَوِيًّا»: نَعتُ «بَشَرًا». وهُوَ المُسوِّغُ لِوُقُوعِ الحالِ جامِدةً، أي: لأنّه الحال في الحقيقة، كما علمتَ، وهذا الاسم الجامد وطّأ الطّريق له بمجيئه قبله موصوفًا به.

182 وفيه أنّ المعنى حينئذ: تمثّل لها المَلَكُ/ حالَ كونه بَشرًا. وليس

---

(1) سقطت الواو الأولى من الأصل.

(2) في حاشية م تفسير للزرافة، بأوصافها المشهورة المتميزة.

(3) سقطت من م.

(4) الآية 18 من سورة آل عمران. والقسط: العدل.

(5) الآية 17 من سورة مريم. وما بين معقوفين من حاشية م.

كذلك. فالأولى أن يكون منصوبًا بنزع الخافض، أي: تمثّل لها المَلَكُ ببشرٍ، أي: تَشبّهَ به وتصوّرَ بصورته. ثمّ لا يخفى أنّ الموطّئة لا تُقابل اللّازمة والمنتقلة، وإنما تُقابل المشتقّة. فكان الأولى أن يقول: وتنقسم إلى مشتقّة، كما مثّلنا، وإلى موطّئة.

وتنقسم الحال، بالنَّظرِ إلَى زَمانِها، إلى ثلاثة أقسام أيضًا:

إلَى مُقارِنةٍ في الزَّمانِ، أي: تقترن [أيضًا][1] مع مضمون عاملها في زمن واحد، نَحوُ [قوله تعالى][2]: ﴿هذا بَعلِي شَيخًا﴾ بمعنى: كبيرًا.[3] فإنّ الشّيخوخة مقترنة مع الإشارة في زمن واحد.

وإلَى مُقَدَّرةٍ، ويقال لها: المُنتظَرة. وهِيَ المُستَقبلَةُ، نَحوُ قوله تعالى[4]: ﴿ادخُلُوها﴾ أي الجنّةَ ﴿خالِدِينَ﴾. إذ الخلود غير مقارِن للدّخول. فالمعنى: ادخلوها مقدّرين الخلودَ.

وإلَى مَحكيّةٍ، وهِيَ الماضِيةُ، نَحوُ: جاءَ زَيدٌ أمسِ راكِبًا.[5] فالمقصود من ذكر «راكبًا» حكاية صفةِ الرّكوب الواقعةِ في الزّمن الماضي.

---

(١) من م.

(٢) الآية ٧٢ من سورة هود. وما بين معقوفين من م.

(٣) في الأصل و م: «كبير». وانظر العطار.

(٤) الآية ٧٣ من سورة الزمر. وصواب اللفظ: فادخلوها.

(٥) كذا، وهو مثال يورده النحاة للحال الماضية. والصواب أنها هنا مقارنة لمضمون عاملها في الزمان ـ وهو ما أجازه بعد ـ إذ المجيء والركوب ماضيان أمس، إلّا إذا أريد أن زيدًا جاء راجلًا، وكان أمس راكبًا، فجُعل الظرف قيدًا للركوب وحده. وهذا غير ظاهر في كلام النحاة. انظر الآية ١٨ من سورة الكهف والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ١٠٨٦.

ويجوز[1] أن تكون في المثال المذكور من المقارِنة، بأن يكون «راكبًا» أُريد منه المعنى المقارن لعامله.

وتنقسم الحال بالنَّظَرِ إِلَى الإِفرادِ والتَّعدُّدِ إِلَى قِسمَينِ: مُفرَدةٌ كَما تَقدَّمَ مِنَ الأمثِلةِ، ومُتَعَدِّدةٌ لِمُتَعدِّدٍ، إمّا متّفقةٌ أو مختلفةٌ. والأَولى في المتّفقة الجمعُ نحوُ: لقيتُ زيدًا راكبَينِ. ويجوز التّفريق، وله صورتان: الأُولى أن تُجعل كلّ حال بعد صاحبها،[2] والثّانية أن تكرَّر بعد ذكر صاحبها. فالأُولى نحو: لقيتُ [راكبًا][3] زيدًا راكبًا. والثّانية نحو: لقيتُ زيدًا راكبًا راكبًا.

والأَولى في المختلفة، حيث لا قرينة يُعرف بها صاحب كلّ، جعلُ كلّ حال بجانب صاحبها نحوُ: لقيتُ مُنحدرًا زيدًا مُصعِدًا. ويجوز على ضعفٍ تكرير الحال بعد ذكر صاحبها على غير التّرتيب، بأن تُجعل الحالُ الأُولى للثّاني والثّانيةُ للأوّل مثلًا، نَحوُ: لَقِيتُهُ مُصعِدًا مُنحَدِرًا. وحينئذ فـيُقَدَّرُ[4] الحالُ الأوّلُ[5] وهُوَ «مُصعدًا» لِلثّانِي مِنَ الاسمَينِ، وهُوَ المفعول[6] الذي هو الهاءُ - فقد اتّصلت الحال بصاحبها - وبالعَكسِ أي: فيُقَدَّرُ[7] الحالُ الثّانِي[5] وهُوَ «مُنحَدِرًا»[8] لِلأوّلِ مِنَ

---

(١) بل هو الظاهر من سياق عبارة المثال. والمجيء واقع في الماضي مع الركوب.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: «صاحبه». م: أن يجعل كل حال بعد صاحبه.

(٣) من م. وانظر العطار.

(٤) في الأصل: «فتقدر». م: «فحينئذ تقدر». والتصويب من الشرح والعطار.

(٥) كذا بالتذكير، في الأصل و م والشرح والتنقيح.

(٦) أي: في محل نصب مفعول.

(٧) في الأصل و م: «فتقدر». والتصويب من الشرح والعطار.

(٨) في الأصل و م: «منحدر». والتصويب من الشرح.

الاِسمَينِ. وهُوَ الفاعل الّذي هو التّاءُ. والتُزم ذلك خوفَ اللّبس.

وشاهِدُهُ أي: هذا الصَّنيعِ، من حيث مجيءُ الحال على غير التّرتيب، قَولُهُ:[1]

عَهِدتُ سُعادَ، ذاتَ هَوًى، مُعَنًّى فـزِدتُ، وعـادَ سُـلوانًا هَواهـا

فـ «مُعَنًّى» الّذي هو الحال الثّاني حالٌ للأوّل مِنَ الاسمين، أي: التّاءِ الّتي هي فاعل: عهدتُ، و«ذاتَ هَوًى» الّذي هو الحال الأوّل حالٌ للثّاني مِنَ الاسمين، أي: «سُعادَ» الّتي هي مفعول: عهدتُ.

وفي هذا قرينة يُعرف بها صاحب كلّ، وهي التّذكير والتّأنيث. فهو خلاف الغرض في المسألة، من أنّه لا قرينة يُعرف بها صاحب كلّ، كما هو المستفاد من مثاله. فلا يصحّ أن يكون شاهدًا. والمعنى: إنّي أنا وسعادَ متحابّانِ.[2] فأمّا أنا فصرتُ إلى ازديادِ المحبّة، وأمّا هي فصار[3] هواها سلوانًا.

وقَد تأتِي الحال المذكورة أي: المختلفة علَى التَّرتِيبِ، فيكون الحال الأوّل للأوّل من الاسمين، والحال الثّانية[4] للثّاني منهما، إنْ أُمِنَ اللَّبسُ، أي: بأن كانت قرينة يُعرف بها صاحب كلّ، كَقَولِهِ أي:

---

(١) المغني ص ٦٢٤ و شرح أبياته ٧: ١٩٥ والعيني ٣: ١٨٠. والشطر الثاني بالحرف الأسود في الأصل وم، على أنه ليس من المتن، مع أنه ثابت في الشرح والتنقيح. وعاد أي: صار.

(٢) في الأصل و م: «متحابين». والتصويب من الشرح والعطار.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: فعاد.

(٤) كذا بالتأنيث في الأصل و م. وهو جائز.

امرئ القيس:[1]

خَرَجتُ بِها، أمشِي، تَجُرُّ وِراءَها على أثرَينا ذَيلُ مِرطٍ، مُرَحَّلِ

فجُملةُ «أمشِي» الّتي هي الحال الأُولى حالٌ مِنَ الاسم الأوّل،[2] أي: التّاءِ في «خَرَجتُ» الّتي هي فاعل: خرج، وجُملةُ «تَجُرُّ» بالتّاءِ الفَوقيّةِ، أي:[3] التي هي الحال الثّانية، حالٌ مِنَ الاسم الثّاني، أي: الهاءِ في «بِها»، أي: الّتي هي مفعول[4] «خرجتُ».

والمعنى: أخرجتُها من خدرها حالَ كوني ماشيًا، وحالةَ كونها جارّةً على أثرَي قدمِي وقدمِها ذيلَ مِرطها، تُخفي الأثر قصدًا للسّتر. وهذا على حَدِّ قولك: لقيتُ هندًا مُصعِدًا منحدِرةً. فقد علمتَ أنّ ما اقتصر عليه المصنّف، عند عدم القرينة، خلافُ الأولى.

ومُتَعَدِّدةٌ لغير متعدّد أي: لِواحدٍ، إمّا مَعَ التّرادُفِ أوِ التّداخُلِ ـ وقد يحتملهما ـ[5] نَحوُ قولك: جاءَ زَيدٌ راكِبًا مُبتَسِمًا. فإن جعَلتَ / «راكِبًا ومُبتَسِمًا» حالَينِ مِن «زَيد»، حالًا بَعدَ حالٍ، فهِيَ الحال المُتَرادِفةُ، بِمَعنَى المُتَتابِعةِ. سُمِّيَتْ بِذٰلِكَ لِتَرادُفِها أي: تَتابُعِها.

183

وقد أجاز ذلك الجمهور، ومنعه الفارسيّ وجماعة، قائلين بأنّ صاحب الحال إذا كان واحدًا لا يقتضي العامل إلّا حالًا واحدة. وفي

---

(1) ديوانه ص 14 والدرر 1: 201. والمرط: إزار من الحرير. والمرحل: الموشّى برسوم.

(2) في الأصل: الثاني.

(3) سقطت من م.

(4) هذا على أن المجرور بحرف هو مفعول به في المعنى.

(5) في م وحاشية الأصل عن نسخة: يحتملها.

كلام شيخ المحقّقين:[1] جوّزَ الجمهور - وهو الحقّ - أن يجيء لشيء واحد أحوال مختلفة، متضادّة كانت أو غير متضادّة، كخبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك قياسًا على الزّمان والمكان، لأنّ وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين[2] مُحال، نحوُ: جلستُ خلفَك أمامَك، وضربتُ اليومَ أمسِ. انتهى.

وإن جَعَلتَ «مُبتَسِمًا» حالًا[3] مِن فاعِلِ «راكِبًا» المُستَتِرِ فِيهِ فهِيَ الحال المُتَداخِلةُ. سُمِّيَتْ بِذٰلِكَ لِدُخُولِ صاحِبِ الحالِ الثّانِيةِ في الحالِ الأُولَى، لأنّه ضمير مستتر فيها.

هٰذا كُلُّهُ، أي: من التعريف وما بعده، ثابت وحاصل في الحالِ المُبَيِّنةِ - وهِيَ المُؤسِّسةُ، أي: الّتي لا يستفاد معناها بدون ذكرها - لا فيما يشمل المؤكّدة. فليس التّعريف في كلامه لمطلق الحال بل للمؤسّسة، كما علمتَ.

[أقسام الحال المؤكّدة]:

و[قد][4] تخرج الحال عن كونها مؤسّسةً، وقَد تأتِي الحالُ مُؤَكِّدةً. وهي الّتي يستفاد معناها بدون ذكرها.[5] وعرّفها شيخ المحقّقين بأنّها اسم غير حَدَث، يجيء مُقرِّرًا[6] لمضمون جملة. انتهى. وفيه قصور،

(١) هو الرضي الأستراباذي.
(٢) م: الزمانين والمكانين المختلفين.
(٣) في الأصل: حال.
(٤) من م.
(٥) كرر هنا في م سطر من آخر الفقرة المتقدمة.
(٦) في الأصل: مقرّرًا.

كما يُعلم من قول المصنّف: وهِيَ ثَلاثةُ أنواعٍ:

النّوع الأوّل: مُؤَكِّدةٌ لِعامِلِها. وهي الّتي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، وتأكيدُها له إمّا لفظًا ومعنًى، نحوُ[1]: ﴿وأرسَلناكَ لِلنّاسِ رَسُولًا﴾، وإمّا معنًى لا لفظًا نَحوُ[2]: ﴿فتبَسَّمَ ضاحِكًا﴾، لأنّ التبسّمَ: الضّحكُ الخفيف. فهو نوع من الضّحك، ولفظهما مختلف.

والنّوع الثّاني: مُؤَكِّدةٌ لِصاحِبِها. وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، نَحوُ[3]: ﴿لآمَنَ مَن في الأرضِ كُلُّهُم جَمِيعًا﴾، لأنّ معنى «جميعًا» مستفاد من صاحب الحال، وهو الاسم الموصول لأنّه من صِيغ العموم. وفي التمثيل بذلك لِما ذكر إشارة للرّد على الشّيخ ابن مالك، حيث مثّل به للمؤكّدة لعاملها. وهذا النّوع ذكره الجمال بن هشام، وقال في «المغني»: وأهمل النحويّون ذكر المؤكّدة لصاحبها.

والنّوع الثّالث: مُؤَكِّدةٌ لِمَضمُونِ جُملةٍ قَبلَها. وهي الّتي يُستفاد معناها من مضمون تلك الجملة، وتلك الجملةُ مركّبة من اسمين معرفتين جامدين، نَحوُ: زَيدٌ أبُوكَ عَطُوفًا. فإنّ العطف والحنوَّ من شأن الأُبوّة. وجعل الشّيخ ابن مالك هذا النّوع من المؤكّدة لعاملها، على تأويل الأب بمشتقّ. فالعامل الأب لِما فيه من معنى الإشفاق.[4] ومِن

---

(١) الآية ٧٩ من سورة النساء. ولفظًا: حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف للمبتدأ: تأكيد. م: إما اللفظ والمعنى نحو.

(٢) الآية ١٩ من سورة النمل.

(٣) الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: الاشتقاق.

ثُمَّ اشتُرِط الجمودُ المحض.[1]

هذا، وغير خافٍ أن المؤكِّدة من الحال اللّازمة، كما صرّح بذلك الجمال بن هشام في «الأوضح»، حيث قال: وتقع وصفًا ثابتًا[2] في ثلاث مسائل: إحداها أن تكون مؤكِّدة، إلى آخره. فقولُ المصنّف فيما سبق: «وإلى لازمة» أي: غير مؤكِّدة.[3] وقد نبّهْنا عليه فيما سبق.

وعامِلُ الحالِ الأُولَى والثّانِيةِ مَذكُورٌ، وهوَ في الأُولى «تبسّم»، وفي الثانية «آمَن»، وعامِلُ الحال الثّالِثةِ مَحذُوفٌ وُجُوبًا مُقدّر بعد الخبر، تَقدِيرُهُ في المثال المذكور كما قال سيبويه: أحُقُّهُ، ونَحوُهُ كـ «أعرِفه».

فإن كان المبتدأ لفظ «أنا» نحو: أنا أبوكَ عَطُوفًا، كان تقديره: أُحَقُّ أو أُعرَفُ عطوفًا.[4] واختار شيخ المحقّقين أنّ العامل معنى الجملة،[5] كأنّه قال: يَعطف عليك أبوك عطوفًا. ومن قول المصنّف يُعلم أنه لا يجوز تقديم هذه الحال على تلك الجملة، ولا على أحد جزأيها.

---

(١) هذا هو المشهور في الجملة المتقدمة. و قد تكون فعلية كما ذكر الفراء، نحو قول الله ـ تعالى ـ في الآية ١٢٢ من سورة النساء: ﴿سَنُدخِلُهم جَنّاتٍ... وَعْدَ اللهِ حَقًّا﴾. وكذلك ما في الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء. وأجاز الفراء أيضًا تقدم مثل هذه الحال، خلافًا لما سيرد بعد قليل. البحر ٧: ٤١١ والدر المصون ٩: ٤٠١. وانظر شرح الكافية ١: ٢١٤ وشرح التسهيل ٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٨.

(٢) انظر أوضح المسالك ٢: ٧٩. وفي الأصل: «ويقع وصفًا تابعًا». وفي حاشية الأصل: ثابتًا.

(٣) كذا، بخلاف خبر المبتدأ، وجعل التفسير خبرًا في المعنى.

(٤) كذا أيضًا. وتقدير العامل على هذا النحو يعني أن الجملة المقدرة هي الحال، وأن الحال المذكورة قبلُ هي مؤكدة لمضمون الجملة المقدرة أو لشيء فيها، لا لشيء في الجملة الاسمية المعنيّة.

(٥) أي: أنه عامل معنوي لا يجوز تقدم الحال عليه. وهو ما في مضمون الجملة، من نسبة أو إسناد كثبوت الأبوة. شرح الكافية ١: ٢١٥ وإعراب الكافية ص ١٦٤.

٩

[باب التمييز]

التَّاسِعُ منها: التَّمييزُ. ويُقالُ لَهُ: التَّفسِيرُ والتَّبيِينُ. فهي ألفاظ مترادفة. وهُوَ أي: التمييز لُغَةً: فصل الشيء عن غيره، واصطلاحًا: اسمٌ صريح نَكِرةٌ بِمعنَى «مِنْ» البَيانيَةِ أي: الّتي لبيان الجنس كما سنُبَيّنه[1] عليه، لا الّتي يكون المجرور بها عين المبيَّن بها، لتخلّف ذلك في نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، / ولا الابتدائية كما سنُبَيّنه[1] عليه، مُبَيِّنٌ لإبهامِ اسمٍ أي: رافع لخفائه، أو لإجمالِ نِسبةٍ. فهو من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، كالنّجم بمعنى النّاجم. ١٨٤

فخَرَجَ[2] بـ «منصوب» نحوُ: عشرةٌ من الدّراهم، لأنه ليس تمييزًا اصطلاحًا. نعم، يرد عليه نحو: ثلاثة رجالٍ ومائة رجلٍ.

وخرج بِقَيدِ التَّنكِيرِ نَحوُ «وجهَه» من قولك: زَيدٌ حَسَنٌ وَجهَهُ، بالنَّصبِ.[3] فإنّه نُصِبَ على التّشبيه بالمفعول به. وأمّا قول الشّاعر:[4]

* وطِبتَ النَّفسَ *

فـ «أل» في «النّفس» زائدة. فهي[5] في معنى النّكرة.

وخرج بـ «مَعنَى مِنْ» الحالُ - فإنَّهُ بِمَعنَى: في - ويخرج نحوُ: «عشرةٌ

---

(١) م: سيبنه.

(٢) سقطت هذه الفقرة من م، وستَرد بعدُ مع شيء من التفصيل.

(٣) في الأصل: «نحو وجهه بالنصب من قولك زيد حسن وجهه». وانظر الشرح والتنقيح.

(٤) مضى في ص ١٢٤.

(٥) يعني: النفس.

من الدّراهم» ، لوجود «من» مع التّعريف. فإنّه ليس تمييزًا اصطلاحًا.

وخرج بـ «المُبَيِّنِ لِإبهامِ اسمٍ أو إجمال[1] نِسبة» اسمُ «لا» التّبرئةِ،[2] نَحوُ: لا رَجُلَ - فإنَّهُ أي: «رجل» اسمٌ نكرة بِمَعنَى «مِنِ» الإستِغراقِيَةِ لا المُبَيِّنةِ، أي: الّتي لبيان الجنس - ويخرج بها المفعول الثّاني لـ «أستغفر» في قول الشاعر:[3]

* أستَغفِرُ اللهَ ذَنبًا، لَستُ مُحصِيَهُ *

فإنّه بمعنى «مِن» الابتدائيّة.

[المبيِّن لإبهامِ الاسم]:

فالأوَّلُ - وهُوَ المُبَيِّنُ لِإبهامِ اسمٍ - يَقَعُ بعد اسم المقدار، عددًا أو مِساحة أو وزنًا أو كيلًا. فهو منحصر في أربَعةِ مَواضِعَ:

أحَدُها أي: تلك المواضع الأربعة: العَدَدُ المُرَكَّبُ، والعدد المُلحَقُ بالجَمعِ أي: جمع المذكّر السّالم، والعدد المَعطُوفُ نَحوُ[4]: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا﴾، وعِشرُونَ رَجُلًا، و﴿تِسعٌ وَتِسعُونَ نَعجَةً﴾.[5] فـ «أحدعشر، وعشرون، وتسع وتسعون» اسم مُبهم، و«كوكبًا، ورجلًا، ونعجة» اسم نكرة بمعنى

---

(١) كذا. وفي العبارة خلاف لقول المصنف.

(٢) في الأصل: التبرئة.

(٣) صدر بيت عجزه:

رَبَّ العِبادِ، إلَيهِ الوَجهُ، والعَمَلُ

الكتاب ١: ١٧ والعيني ٣: ٢٢٦ والخزانة ١: ٤٨٦. والوجه: التوجه والقصد والعبادة.

(٤) الآية ٤ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢٣ من سورة ص.

«مِن» البيانيّة، مبيّنٌ للإبهام الحاصل في ذلك الاسم اللاحق له.[1]

ثانيها أي: تلك المواضع: المِساحةُ نَحوُ: شِبرٌ أرضًا. فـ«شِبرٌ»[2] اسمٌ مُبهَمٌ، و«أرضًا» تَمييزٌ، لأنّه اسم نكرة بمعنى «مِن» البيانيّة، مبيِّنٌ للإبهام الحاصل في ذلك الاسم.

ثالِثُها أي: تلك المواضع: الوَزنُ كَـ«رِطلٌ زَيتًا». فـ«رِطل» اسمٌ مُبهَمٌ، و«زَيتًا» تَمييزٌ، لأنّه اسم نكرة بمعنى «مِن» البيانيّة، مبيِّنٌ للإبهام الحاصل في ذلك الاسم.

رابِعُها أي: تلك المواضع: الكَيلُ نَحوُ: إردَبٌّ قَمحًا. فـ«إردَبٌّ» اسمٌ مُبهَمٌ، و«قَمحًا» تَميِيزٌ، لأنّه اسم نكرة بمعنى «مِن» البيانيّة، مبيِّنٌ للإبهام الحاصل في ذلك الاسم.

ومن المعلوم أنّ هذه المقادير، إذا نُصب عنها التّمييز، يُراد بها المقدَّرات لا المقادير. فيراد المَعدود والمَذروع والمَوزون والمَكيُول.

وناصِبُ هذا التَّمييزِ في هذِهِ المَواضِعِ الأربَعةِ نفسُ ذلك الاِسمِ المُبهَمِ. وهو وإن كان جامدًا إلّا أنّه[3] إنّما عمل تَشبِيهًا لَهُ بالمُشتَقِّ. وهو اسم الفاعل. ووجه الشَّبه أنّه طالبٌ له في المعنى، أو لأنّه حصل فيه ما به التّمام. وهو التّنوين أو النّون، والتّنوين في «أحَد عشرَ» مقدرًا. وفي كلام الأخفش: التّحقيق أنّ هذا التّمييز لا ناصب له، وإنّما هو مشبّه بالمفعول.[4]

---

(١) أي: اللاحق هو له.

(٢) في الأصل: شبرًا أرضًا فشبرًا.

(٣) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ -٤٣٢ و٦٦٦.

(٤) في الأصل: «بالمعقول». وفي الحاشية عن نسخة: بالمفعول.

ثمّ لا يخفى أنّ كونَ هذه الثّلاثة الأخيرة اسماءً[1] للمقدار واضحٌ، لأنْ بها يُعرف مقدار الشيء، وأمّا الأوّل الّذي هو العدد فليس من جملتها عند المحقّقين. قال الجمال بن هشام:[2] لأنّ المراد بالمقدار ما لم تُرِد[3] حقيقتُه بل مقدارُه ـ حتّى إنّه تصحّ إضافةُ المقدار إليه ـ والعددُ[4] ليس كذلك. ألا ترى أنّك تقول: عندي مقدارُ رطلٍ زيتًا. ولا تقول: عندي مقدارُ عشرين؟[5] انتهى.

ثمّ حصرُ هذا القسم في هذه الأُمور الأربعة مبنيّ على التّقريب على المبتدئ. وإلّا فمنه ما يقع بعدما يُشبه الوزن نحوُ[6]: ﴿مِثقالَ ذَرّةٍ خَيرًا﴾، وما يُشبه الكيل نحوُ: كُوزٌ ماءً، وما أفهم غيريّةً نحوُ: لنا غيرُها إبلًا، أو مثليّةً نحوُ: لَنا أمثالُها شاءً، أو تعجّبًا نحوُ: للهِ دَرُّه فارِسًا! أو كان فرعًا للتّمييز نحوُ: جُبّةٌ خَزًّا، لأنّ الجُبّة مأخوذة من الخزّ. فهي فرعه بهذا الاعتبار.

[المبيّن لإجمال نسبة]:

والثّاني ـ وهُوَ المُبَيِّنُ لِإجمالِ[7] نِسبةٍ ـ يَقَعُ في أربَعةِ مَواضِعَ

---

(١) في الأصل وم: اسم.

(٢) شرح القطر ص ٢٣٩. وانظر التوضيح ١: ٣٩٦.

(٣) م: ما لم يرد.

(٤) م: والمعدود.

(٥) في شرح القطر: مقدار عشرين رجلًا، إلّا على معنى آخر.

(٦) الآية ٧ من سورة الزلزلة.

(٧) في شرح الأزهرية والتنقيح: المبين إجمالَ.

أيضًا. قيل: أَولى من هذا «أربعةُ أقسام»، لأنّ ما ذكر أقسامٌ للتّمييز، لا للمواضع الّتي يقع فيها.

أَحَدُها أي: تلك المواضعِ الأربعة: المَنقُولُ عَنِ الفاعِلِ نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿اشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا﴾. أصلُه:/ اشتَعَلَ شَيبُ الرّأسِ. ١٨٥ فحُوِّلَ الإسنادُ مِنَ[2] المُضافِ إلَى المُضافِ إلَيهِ، فحَصَلَ إبهامٌ في النِّسبةِ، أي: في نسبة الشّيب للرّأس، فجِيءَ بالمُضافِ، وهُوَ «شَيب» الَّذِي كانَ فاعِلًا،[3] وجُعِلَ تمييزًا.

والباعِثُ علَى ذٰلِكَ أي: التّحويلِ[4] المذكور أنَّ ذِكرَ الشَّيءِ مُبهَمًا ثُمَّ ذِكرَهُ مُفسَّرًا أوقَعُ فِي النَّفسِ، لحصوله بعد الطّلب، ولأنّ فيه إفادة عِلمَينِ.[5] وفي كلام بعض الفقهاء: الحكيم إذا أراد التّعليم لابُدَّ له أن يجمع بين إجمالٍ تتشوّف معه النّفس، وتفصيلٍ تسكن إليه.

ثانِيها أي: تلك المواضعِ الأربعِ:[6] المَنقُولُ عَنِ المَفعُولِ نَحوُ قوله، تعالى[7]: ﴿وفَجَّرنا الأرضَ عُيُونًا﴾. أصلُهُ: وفَجّرنا عُيُونَ الأرضِ. فحُوِّلَ المُضافُ أي: حُوّل الإسناد عنه إلَى المُضافِ إلَيهِ،[8] فحصل

---

(١) الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) في الشرح والتنقيح: عن.

(٣) م: فاعله.

(٤) في الأصل: التحول.

(٥) أي: معلومتين.

(٦) كذا. وهو جائز لأن العدد غير مضاف إلى المعدود. انظر ص ٥٧.

(٧) الآية ١٢ من سورة القمر.

(٨) في الشرح: عيون الأرض فحوّل الإسناد عن المضاف.

إبهام في النّسبة، أي: في نسبة التّفجُّر[1] للأرض، فجيء بالمضاف وجُعِلَ تَمييزًا لذلك، وأُقِيمَ المُضافُ إِلَيهِ مَقامَهُ، فانتَصَبَ علَى المَفعُولِيّةِ. والعِلّةُ فِيهِ، أي: في التّحويل المذكور، والباعثُ عليه ما تَقَدَّمَ، من أنّ ذكر الشيء مبهمًا ثمّ مفسَّرًا أوقعُ في النّفس.

هذا مذهب أكثر المتأخّرين. وذهب الشَّلَوبِينُ[2] إلى أنّ انتصاب «عيونًا» ليس على التّمييز، بل على الحال المقدّرة، لأنّ الأرض حالَ التّفجُّرِ لم تكن عيونًا، وإنّما صارت عيونًا بعد ذلك. واستند في ذلك إلى أنّ س لم يذكر المنقول عن المفعول.

وتبع الشَّلَوبِينَ في ذلك ابنُ أبي الرّبيع،[3] لكنّه خرّج الآية على وجهين آخَرين: أحدهما: أن «عيونًا» بدل بعض من كلّ، حذف ضميره، أي: عيونَها. الثاني: أن يكون مفعولًا على إسقاط الخافض، أي: بعيونٍ. وردّه الجمال بن هشام.[4]

ثالِثُها أي: تلك المواضع: المَنقُولُ عَنِ المُبتَدإِ نَحوُ قوله، تعالى: ﴿أنا أكثَرُ مِنكَ مالًا[5]﴾. أصلُهُ: مالِي أكثَرُ مِنكَ. فحُوِّلَ المُضافُ أي: حُوّل الإسناد عنه إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النّسبة، فجيء

---

(1) كذا. والصواب التفجير.

(2) انظر التوطئة ص ٢٨٥.

(3) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشي الأموي الأندلسي الإشبيلي، عالم بالحديث والفقه والأصول والقراءات والنحو، توفي سنة ٦٨٨. الذيل والتكملة ٦: ٤٢ وغاية النهاية ٢: ٩٠. وانظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٣٩٦.

(4) اللمحة البدرية ص ١٥١ - ١٥٢.

(5) الآية ٣٤ من سورة الكهف. وزاد في م: وولدًا.

بالمضاف وجُعِلَ تَمييزًا لذلك، وأُقِيمَ الضّمير المُضافُ إِلَيهِ مَقامَ المُضافِ، فارتَفَعَ على الابتداء مكانَه، وانفَصَلَ. والعِلّةُ في التّحويل والباعثُ عليه ما تقدّم.

رابِعُها أي: تلك المواضع: خَبَرُ المَنقُولِ عَن شَيءٍ، كالواقع بعد اسم التّفضيل، وله حالان: إمّا أن يكون منصوبًا أو مجرورًا. ولا يكون منصوبًا إلّا إن حَسُنَ جعله فاعلًا لفعلٍ، يُجعل مكان اسم التّفضيل من لفظه ومعناه، نَحوُ: زَيدٌ أكثرُ مالًا، إذ يصحّ أن تقول: زيد كثُرَ مالُه.

وإنّما جاز نصبه في نحو: زَيدٌ أكرَمُ النّاسِ رَجُلًا، مع تخلّف الشّرط المذكور إذ لا يصحّ أن تقول: «زيد كَرُمَ رجلٌ»،[1] لتعذّر جرّه بإضافة اسم التّفضيل له، لإضافته أوّلًا للنّاس. فلا يضاف ثانيًا لامتناع إضافة اسم التفضيل مرّتين.

وناصِبُ التَّميِيزِ، في هذِهِ المَواضِعِ الأربَعةِ، المُسنَدُ مِن فِعلٍ في الأوّل والثّاني - وهو «اشتعل» في الأوّل، و«فجّر» في الثاني - أو شِبهِهِ في الثّالث والرّابع. وهو «أكثر» في الثّالث و«أكرم» في الرّابع.

---

(١) م: أكرم رجلٍ.

١٠

[باب المستثنى]

العاشِرُ منها أي: المنصوباتِ: المُستَثنَى، أي: ما يطلق عليه هذا اللّفظ في بَعضِ أحوالِهِ، أي: وذلك فيما إذا كان منصوبًا. وأدَواتُ الِاستِثناءِ ثمانية.[١] وهي:

«إلّا». وهِيَ حرف اتّفاقًا، وهي أمُّها أي: أمُّ الأدَواتِ، أي: أصلُها، لأنّ أُمّ كلّ شيء أصله وعماده، كما تقدّم، أي: أكثرها استعمالًا. ومِن ثَمّ بدأ بها.

و«غَيرُ». فإنّها تخرج عن الصّفة، وتتضمّن معنى «إلّا»، كما أنّ «إلّا» تخرج عن الاستثناء وتتضمّن معنى «غير»، فيوصف بها جمعٌ منكّر قبلها. وحينئذ ينتقل إعرابها إلى ما بعدها نحوُ[٢]: ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ﴾ أي: غيرُ اللهِ.

و«سِوَى» بِلُغاتِها الأربَعِ. فإنّهُ يُقالُ فِيها: «سِوًى» بكسر السّين كـ «رِضًى»، و«سُوًى» بضمّ السّين والقصر كـ «هُدًى»، و«سَواءٌ» بفتح السّين والمدّ كـ «سَماء»، و«سِواءٌ» بكسر السّين والمدّ كـ «بِناء». قال في «المغني»: والحاصل أنها تُمدّ مع الفتح وتُقصر مع الضّمّ، ويجوز الوجهان مع الكسر. انتهى. والمدُّ مع الكسر أغربُها. ومِن ثَمّ أخّرها.

١٨٦ وذهب س/ والجمهور إلى أنّ «سِوى» ظرفُ مكان بمعنى: وَسَط، ملازمٌ للنّصب لا يخرج عن ذلك إلّا في الشّعر،[٣] فلا تكون بمعنى

---

(١) كذا. وهو جائز. انظر ص ٥٧.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء. وإلّا اللهُ: صفة لآلهة مرفوعة.

(٣) في حاشية م شاهد شعري على ذلك.

«غير». وذهب الرّمّانيّ وأبو البقاء إلى أنّها تُستعمل ظرفًا غالبًا، وبمعنى «غير» قليلًا. قال الجمال بن هشام: «وإلى هذا المذهب أذهبُ». وفي كلام ابن عُصفور أنّ الاستثناء بغيرِ الأُولى من باقي اللّغات، بطريق القياس عليها.

و«لَيسَ». وهي فعلٌ عند الجمهور. وقيل بحرفيّتها مطلقًا، وقيل بحرفيّتها في باب الاستثناء خاصّة.

و«لا يَكُونُ». وهي[1] فعلٌ.

و«خَلا وعَدا وحاشا». وهذه الثّلاثة متردّدة بين الفعليّة والحرفيّة، كما سيأتي في كلامه. ولم يحفظ سيبويه في «عدا» غيرَ الفعليّة، وفي «حاشا» غيرَ الحرفيّة.

[المتصل والمنقطع والحصر]:

وللمُستَثنَى بِها أي: بهذه الأدواتِ الثّمانية[2] أحكامٌ. فالمُستَثنَى بِـ «إلّا» يُنصَبُ وُجُوبًا إذا كانَ ما قَبلَها، أي:[3] ما قبل «إلّا»، كَلامًا تامًّا مُوجَبًا، بِفَتحِ الجيمِ، نَحوُ: قامَ النّاسُ إلّا زَيدًا. فـ«قامَ»: فِعلٌ ماضٍ، والنّاسُ: فاعِلٌ، وإلّا: حَرفُ استِثناءٍ، وزَيدًا: مَنصُوبٌ بِـ «إلّا» بذاتها، على الأصحّ[4] من أقوال ثمانية، منها أنّه بـ «إلّا» بمعنى: أستثني، أي:

---

(١) يعني كلمة: يكون.

(٢) كذا. وهو جائز. انظر ص ٥٧.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: «الصحيح». وفي الحاشية عن نسخة: «الأصح». واستخدام نحو «بذاتها» للتوكيد المعنوي جائز.

لتضمّنها هذا المعنى. وردَّه ابن الأنباريّ[1] بخمسة أوجه:

منها أنه لو كان كذلك لوجب ألّا يجوز في المستثنى إلّا النصب، مع جواز الرّفع والجرّ في النفي على البدل، نحوُ: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلّا بزيدٍ. ومنها: لماذا قدّرتم: استثني زيدًا؟ وهلّا قدّرتم: امتنعَ زيدٌ.

قال: وحُكي عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه كان مع عضد الدولة في محلّ خارجَ البلد، فسأله عضد الدولة عن المستثنى: بماذا انتصب؟ فقال أبو عليّ: [بـ «إلّا»][2] لأنّ التّقدير فيه «أستثني زيدًا». فقال له عضد الدولة: وهلّا قدّرتُم «امتنعَ زيدٌ» فرفعتَه. فقال أبو عليّ: إذا رجعنا ذكرتُ لك الجواب الصّحيح، إن شاء الله تعالى.

ثمّ قال: والصّحيح قول أكثر البصريّين أنّ العامل هو الفعل بتوسط «إلّا»، لأنّ هذا الفعل وإن كان لازمًا في الأصل إلّا أنّه[3] قوي بـ «إلّا»، فتعدّى إلى المستثنى. ونظيره نصب المفعول معه بالفعل قبله بواسطة الواو، نحوُ: استوَى الماءُ والخشبةَ.

وعلّق بقوله «منصوب بإلّا» قولَه «علَى الإسِتِثناءِ». وهو واجب النّصب، لأنّه مستثنًى من كلام تامّ موجَب، إذ المُرادُ بالتَّمامِ أن يَكُونَ المُستَثنَى مِنهُ مَذكُورًا في الكَلامِ. وقوله «قَبلَها» وقع التّقييد به لموافقة الغالب، وليس معتبرًا في معنى التّمام، كما سيُعلم من كلامه.

---

(١) انظر الإنصاف ص ٥٦٢.

(٢) من م.

(٣) مثل هذه العبارة لا وجه له في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ ـ٤٣٢.

والمُرادُ بالإيجابِ، أي: بكونه موجَبًا، **ألّا يَتَقَدَّمَهُ نَفيٌ أو شِبهُهُ**. وهو النّهي والاستفهام. وهذا الحكم ثابت سَواءٌ كانَ **الإستِثناءُ مُتَّصِلًا أو مُنقَطِعًا**.

والمُرادُ بالإستِثناءِ المُتَّصِلِ أن يكون المستثنى بعضَ المستثنى منه. وأمّا قوله: «**أن يَكُونَ المُستَثنَى مِن جِنسِ المُستَثنَى مِنهُ**» ففيه نظر، لأنّ نحوَ: «جاءني بنوك إلّا بني زيد» منقطع، مع أنّ المستثنى من جنس المستثنى منه.

والإستِثناءُ المُنقَطِعُ ملتبس[1] **بِخِلافِهِ**، أي: بمخالفة المتّصل، وإطلاقُ الاستثناء عليه مجاز على الرّاجح. وهُوَ ألّا يكون بعضَ المستثنى منه. وأمّا قوله: «**ألّا يَكُونَ المُستَثنَى مِن جِنسِ المُستَثنَى مِنهُ**» ففيه نظر علمتَه. ومِن ثَمّ قال شيخ المحقّقين:[2] قد تبيّن أنّ المتّصل ليس هو المستثنى من الجنس، كما ظنّ بعضهم. انتهى.

ولا بُدَّ أن يكون المستثنى المنقطع بينه وبين المستثنى منه مُناسبة. فلا يقال: «جاء القوم إلّا ثعبانًا» مثلًا.[3] **فالمُتَّصِلُ نَحوُ: قامَ القَومُ إلّا زَيدًا**، لأنّ «زيدًا» بعض القوم، **والمُنقَطِعُ نَحوُ: قامَ الخَيلُ[4] إلّا حِمارًا**، لأنّ الحمار ليس بعض الخيل.

وفي الاستثناء المتّصل إشكال مشهور، هو: لا يخلو إمّا أن يكون

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ملتبسًا.

(٢) هو الرضي الأستراباذي. وانظر شرح الكافية ١: ٢٢٤.

(٣) زاد هنا في م: انتهى.

(٤) في الشرح: القوم.

«زيد» داخلًا في القوم أوْ لا. فإن كان الأوّلُ لزم التّناقض، لأنّ المعنى حـ: جاء زيد مع القوم ولم يجىء. وإن كان الثاني فهو خلاف إجماعهم. وللنّاس في الجواب عن هذا الإشكال مذاهب، من أحسنها أنّه داخل في مفهوم القوم، خارج/ عن حكمه، فلا تناقض، أي: فيقدّر أن الإسناد ١٨٧ للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو «زيد» منه، وإن كان الإسناد إلى المستثنى منه قبل الإخراج منه ذُكر.[1] وأمّا المستثنى المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه، وعن حكمه معًا.

وإن كانَ ما قَبلَ «إلّا» من الكلام كَلامًا تامًّا غَيرَ مُوجَبٍ، بأن تَقَدَّمَ عَلَيهِ نَفيٌ أو شِبهُهُ كما علمتَ، فإنَّهُ لا يَخلُو إمّا أن يَكُونَ الاستِثناءُ مُتَّصِلًا أو مُنقَطِعًا.

فإن كانَ الاستِثناءُ مُتَّصِلًا جازَ فِيهِ ـ وهو الأرجح ـ الإتباعُ لِلمُستَثنَى مِنهُ في إعرابه رَفعًا ونَصبًا وجَرًّا،[2] لفظًا أو محلًّا، وجازَ فِيهِ النَّصبُ على الاستثناء، اتِّفاقًا بَينَ[3] الحِجازِيِّينَ والتَّمِيمِيِّينَ.

فالإتباع لفظًا نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلّا زَيدٌ» بالرَّفعِ، علَى الإبدالِ مِنَ «القَوم» بَدَلَ بَعضٍ مِن كُلٍّ عِندَ البَصرِيِّينَ ـ ولم يُحتج للضمير الرّابط بين[4] البدل والمبدل منه لحصول الرّبط هنا، لأن «إلّا» وما

---

(١) أي: ذكر هذا كله في الاستثناء المتصل. انظر العطار. وفي الأصل و م: «ذكرًا». وفي حاشية م: ذكر.

(٢) في الأصل: وجرًّا ونصبًا.

(٣) في الشرح: من.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: «من». وهو سهو، لأن المراد ما مضى في التعليقة المتقدمة.

بعدها من تمام الكلام السابق عليها. ولا يضرُّ التّخالف بين المبدل منه والبدل في كون الأول منفيًّا والثّاني مثبتًا، خلافًا لثعلب ـ وعلى أنّه **عَطفُ نَسَقٍ عِندَ الكُوفِيِّينَ، لِأنَّ «إلّا» عِندَهُم مِن حُرُوفِ العَطفِ في** باب الاستثناء خاصّة بِمنزِلةِ «لا» العاطفة، في أنّ ما بعدها مُخالف لِما قبلها. ونحوُ: «ما قام القوم إلّا زَيدًا» بالنّصبِ علَى الاِستِثناءِ. والإتباعُ محلًّا نحوُ: «ما فيها من أحدٍ إلّا زيدٌ» بالرّفع، و«لا إلهَ إلّا اللهُ» بالرّفع، و«ليس زيدٌ بشيءٍ إلّا شيئًا لا يُعبأ به» بالنصب.

وإن كانَ الاِستِثناءُ مُنقَطِعًا فإن لَم يُمكِن تَسلِيطُ العامِلِ علَى المُستَثنَى وَجَبَ النَّصبُ على الاستثناء، **اتّفاقًا** بين الحجازيِّين والتميميِّين، **نَحوُ: «ما زادَ هذا المَالُ إلّا النَّقصَ»** بالنّصب لا غيرُ على الاستثناء، أي: ما زاد هذا المال لكن نقَصَ.

ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل، لأنّه لا يصحّ تسليط العامل عليه، إذ لا يُقالُ: «زادَ النَّقصُ» على معنى أنّ النّقص يزيد المالَ، أي: يكثُرُ بسببه، لا على معنى أنّ النقص زاد في نفسه وكثر، لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل. فلا بُدَّ أن يصحّ تسلّط العامل على البدل. وذهب بعضهم إلى أنّ «النّقصُ» بالرفع على الابتداء وخبره محذوف، والتّقدير: ما زاد هذا المالُ لكنِ النّقصُ شأنُه.[1]

وإن أمكَنَ تَسلِيطُ العامِلِ علَى المُستَثنَى ففِيهِ خِلافٌ بَينَ الحِجازِيِّينَ والتَّمِيمِيِّينَ. فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ نَصبَ المُستَثنَى، أي:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٦٧ وتعليقة الفارسي عليه ٢: ٥٧ وشرح الكافية ١: ٢٢٩ والارتشاف ٢: ٣٠٤ والهمع ١: ٢٢٥ وحاشية الصبان ٢: ١٤٨.

يوجبون النّصب على الاستثناء، ولا يجيزون فيه الإتباع لأنّه لا يصحّ فيه الإبدال[1] حقيقةً، لأنّ المستثنى ليس بعض المستثنى منه. **والتَّميميُّونَ يُجيزُونَ[2] فِيهِ الإتباعَ لِلمُستَثنَى مِنهُ**، لكن بمرجوحيّة، **نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلّا حِمارًا»، بالنَّصبِ علَى الاستِثناءِ واجِبًا عِندَ الحجازِيِّينَ، راجِحًا عِندَ التَّميمِيِّينَ.**

ويجوز عندهم «إلّا حمارٌ» بالرفع، على أنّه بدل لصحّة تسلّط[3] العامل عليه، إذ يقال: «قام حمارٌ»، **ما لَم يَتَقَدَّمِ المستثنى علَى المُستَثنَى مِنهُ**، أي: مع تأخيره عن العامل **فِيهِما**، أي: في الاستثناء **المُتَّصِلِ والمُنقَطِعِ** أي: والمقسّم[4] أنه من كلام تامّ غير موجَب.

فإن تَقَدَّمَ المُستَثنَى على المستثنى منه **وَجَبَ نَصبُهُ** على الاستثناء، **وامتَنَعَ إتباعُهُ** قولًا واحدًا، **لِأنَّ التّابِعَ لا يَتَقَدَّمُ علَى المَتبُوعِ**، ما دامَ باقِيًا علَى تَبعِيَّتِهِ **نَحوُ: ما قامَ إلّا زَيدًا القَومُ**. وعليه قول كُميت بن زيد الأسديّ:[5]

ومـــالِيَ، إلّا آلَ أحمَـــدَ، شِـــيعةٌ ومالِيَ، إلّا مَذهَبَ الحَقِّ، مَذهَبُ

والمنقطع[6] **نحوُ: ما قامَ إلّا حِمارًا أحَدٌ**. **وإعرابُهُ** أي: تطبيق[7] هذا

---

(١) في الأصل: الإتباع.

(٢) م: يجوّزون.

(٣) م: تسليط.

(٤) كذا في الأصل والعطار، وفوقه في الأصل: «خ». يعني أنه كذلك في نسخة. م: «والقسم». وقوله «أنه» يعني: لأنه، أي: لأن المستثنى.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٢: ١٣٥ والمقتضب ٤: ٣٩٨ والعيني ٣: ١١١ والخزانة ٢: ٢٠٧.

(٦) سقطت من م.

(٧) في الأصل: «التطبيق». وفي الحاشية عن نسخة: تطبيق.

المركَّب على القواعد النحويّة: ما: نافِيةٌ. وقامَ: فِعلٌ ماضٍ. وإلّا: حَرفُ استِثناءٍ. وزَيدًا وحِمارًا: نُصِب، يحتمل أن يكون فعلًا وأن يكون مصدرًا،[1] علَى الإستِثناءِ.[2] والقَومُ وأحَدٌ: كلّ منهما فاعِلٌ.

واحتَرَزْنا بِقَولِنا: «ما دامَ باقِيًا علَى تَبَعِيَّتِهِ» عَـمّا خرج عن التّبعيّة. فإنّه يجوز أن يتقدّم على المتبوع. وحينئذ لا يجوز نصبه/ على الاستثناء، بل يُعرب بحسَب العوامل. وذلك في مِثلِ: ما مَرَرتُ بِمِثلِكَ أحدٍ، بالجرّ. فإنَّ المَتبُوعَ، وهو «أحد»، أُخِّرَ عن تابعه، وهو «مثلك»، وصارَ تابِعًا له، على أنّه بدلٌ منه بَدَلَ كلّ من كل،[3] أو عطفُ بيان، وفاءً بالقاعدة من أنّ نعت النّكرة إذا تقدّم عليها يُعرب بحسَب العوامل، وتكون النّكرة بدلًا منه أو عطف بيان عليه.

١٨٨

وبِذٰلِكَ يُوَجَّهُ قَولُهُم أي: العربِ، على ما حكاه يونس: مالِي إلّا أبُوكَ ناصِرٌ، بِرَفعِ المُستَثنَى، وهو «أبوك» الذي لو كان منصوبًا لكان مستثنى، مَعَ تَقَدُّمِهِ علَى المُستَثنَى مِنهُ الّذي هو «ناصر»، أي: الّذي لو نُصب لفظ الأب لكان هو[4] مستثنًى منه. وإنّما وجب الرّفع للفظ الأب لأنّه لم يبق على تبعيّته بل صار متبوعًا، وصار متبوعه ـ وهو «ناصر» ـ تابعًا له.

وحينئذ[5] يكون إعرابُهُ بالمعنى المتقدّم: ما: نافِيةٌ تميميّة، بناء

(١) يعني: وأن يكون لفظه: نَصْبًا.

(٢) م: «الإنشاء». وفي الحاشية عن نسخة: الاستثناء.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) سقطت من م.

(٥) ما في هذه الفقرة من عبارات شرح الأزهرية مفقود في المطبوع منه عندي، وفي التنقيح أيضًا.

على أنّه لا يجوز تقدّم خبر «ما» الحجازيّة ولو ظرفًا على الاسم، لا يقال: «ولِانتقاض[1] النّفي»، لأنّنا نقول: ذاك نفيُ خبرها. وإلي: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. وإلّا: حَرفُ استِثناءٍ مُلغًى، لِكَونِ الاستِثناءِ مُفرَّغًا ـ كان الأولى أن يقول بدل هذا: لأنّه استثناء ـ[2] وأبوكَ: مُبتَدأٌ مُؤخَّر ومُضافٌ إلَيهِ. وناصِرٌ: بَدَلٌ أو عَطفُ بَيانٍ، مِن «أبوكَ» بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ، لأنّ «ناصرًا»[3] وإن كان عامًّا في سياق النّفي لكنّه أُرِيدَ به خاصّ، فصحّ إبداله لأنّ الأعمّ لا يبدل من الأخص.

ولا يجوز تقديم المستثنى على جزأيِ الكلام جميعًا، أي: على كلّ من المستثنى والعامل، نحوُ: إلّا زيدًا ما قام أحدٌ.

وإن كانَ ما قَبلَ «إلّا» من الكلام كلامًا غَيرَ تامٍّ بأن لَم يُذكَرْ فِيهِ المُستَثنَى مِنهُ، وغَيرَ مُوجَبٍ بأن تَقَدَّمَهُ نَفيٌ أو شِبهُهُ كما تقدّم، كانَ ما بَعدَ «إلّا» علَى حَسَبِ ما يقتضيه ما قَبلَها من العوامل. ويُسَمّى هذا الاستِثناءُ استثناء مُفَرَّغًا، لِأنّ ما قَبلَ «إلّا» مِنَ العَوامِلِ تَفَرَّغَ لِلعَمَلِ فِيما بَعدَها غالبًا.[4]

فإن كانَ ما قَبلَ «إلّا» يَحتاجُ إلَى مَرفُوعٍ، لاقتضائه الرّفعَ، رَفَعْنا ما بَعدَ «إلّا»، وقُلنا: ما قامَ إلّا زَيدٌ. فـ «زَيدٌ»: مَرفُوعٌ علَى الفاعِلِيّةِ بِـ «قامَ» لاقتضائه الرّفعَ، والاستثناء في الحقيقة من عامّ[5] محذوف، وما

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ولا تناقض.

(٢) أي: لأنه استثناء مفرغ. وسقط «كان... استثناء» من م.

(٣) تمام العبارة مما لا وجه له في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١-٤٣٢. م: ناصر.

(٤) سقطت من م.

(٥) انظر التصريح ١: ٣٤٨.

بعد «إلّا» بدل[1] من ذلك المحذوف. والتّقدير في المثال المذكور: ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ. فحذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامِلَ بالمستثنى.

وإن كانَ ما قَبلَ «إلّا» يَحتاجُ إلَى مَنصُوبٍ، لاقتضائه النَّصبَ، نَصَبْنا ما بَعدَ «إلّا»، وقُلْنا: ما رأيتُ إلّا زَيدًا. فـ «زيدًا»: مَنصُوبٌ علَى المَفعُولِيّةِ بـ «رأيتُ». والأصل: ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا.

وإن كانَ ما قَبلَ «إلّا» يَحتاجُ إلَى مَخفُوضٍ، لاقتضائه الخفضَ، خَفَضنا ما بَعدَ «إلّا»، وقُلنا: ما مَرَرتُ إلّا بِزَيدٍ. فـ «زَيد» مَخفُوضٌ بالباءِ المُتَعَلِّقةِ بـ «مرّ». والأصل: ما مررتُ بأحدٍ إلّا بزيدٍ.

فإن قيل: لم تَرَكَ المصنّف القسم الرّابع، وهو الموجَب غير التّامّ نحوُ: قامَ إلّا زيدًا؟ أُجيب بأنّ هذا القسم غير جائز عندهم، لأنّه لا يستقيم في الأغلب، لأنّ معنى هذا التّركيب: قامَ جميعُ النّاسِ إلّا زيدًا. وهو بعيدٌ. فلذلك تُرِك في كلامهم. ومن غير الغالب استقامته نحوُ: قرأتُ [القُرآنَ][2] إلّا يَومَ كذا. إذ لا يبعُد وقوع القراءة في جميع الأيّام إلّا اليوم المُعيّن.

[المستثنى بغير وليس ولا يكون]:

هذا المتقدّم كلّه حُكمُ المُستَثنَى بـ «إلّا»، وأمّا حُكمُ المُستَثنَى بـ

---

(١) كذا من التصريح ١: ٣٤٧ - ٣٤٨. والبدلية عندهم تقتضي تكرار العامل، فليس الفعل الأول مفرغًا لهذا الاسم بعد: إلّا. والأولى أن يبقى التفرغ له بالحصر، ويكون التقدير للمعنى لا لتوجيه الإعراب. وإلا كنا مع زاعمي العطف على محذوف، ومذهبهم بعيد عن التفريغ لأنه يجعل «إلّا» حرف عطف. وكذلك الشأن في المثالين التاليين.

(٢) تتمة من حاشية يس على التصريح ٢: ٣٤٨.

«غَيرٍ وسِوًى» بِلُغاتِها الأربع فهُوَ الجرّ، لأنّ المستثنى بهما مَجرُورٌ دائمًا بهما، وقوله «بالإضافةِ» ضعيف،[1] ويُحكَمُ لـ «غَيرٍ وسِوًى» بِما أي: الحكمِ الّذي حَكَمنا بهِ لِلإسمِ الواقِعِ بَعدَ «إلّا»، مِن وُجُوبِ النَّصبِ على الاستثناء مَعَ التَّمامِ والإيجابِ مطلقًا، أي:[2] متّصلًا أو مُنقطعًا، نَحوُ: قامَ القَومُ غَيرَ زَيدٍ وسِوَى زَيدٍ، وقام القومُ غيرَ حمارٍ وسِوَى حمارٍ، بِنَصبِ «غَيرَ» لَفظًا و«سِوَى» تَقدِيرًا. ويجوز في المعطوف على هذا المستثنى الجرّ مراعاة لِلّفظ، والنّصبُ مراعاة للمعنى. تقول: قام القومُ غيرَ زَيدٍ وعَمرٍو وعمرًا./ 189

ومِن جَوازِ الوَجهَينَ، وهُما النَّصبُ على الاستثناءِ والإتباعُ للمستثنى منه، اتّفاقًا بين الحجازيّين والتميميّين - وذلك[3] إذا كان الكلام تامًّا غير موجَب. وقد أشار إلى ذلك بقوله: مَعَ النَّفيِ أي: أو شِبهه، والتَّمامِ أي: وكان[4] الاستثناء متّصلًا - نَحوُ: ما قامَ القَومُ غَيرُ وسِوًى زَيدٍ، بِرَفعِ «غَير وسِوَى» على الإتباع، ونَصبِهما على الاستثناء.

فإن كان منقطعًا، والحالة هذه، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النّصب على الاستثناء، اتّفاقًا بين الحجازيّين والتميميّين، نحوُ: ما زاد هذا المالُ غيرَ وسوَى النقصِ. وإن أمكن[5] تسليط

---

(1) إنما جعله ضعيفًا لأنه يرى أن المضاف إليه يكون جره بالمضاف لا بالإضافة. انظر العطار ص ١٣٧.

(2) سقطت من م.

(3) سقط من م حتى «عند الحجازيين» من م، وألحق بالحاشية. وهذا الاعتراض حاصل بين الجار والمجرور «من جواز» والمبتدأ: نحوُ.

(4) في حاشية م: وإن كان.

(5) في الأصل: أمكنه.

العامل، على المستثني، وجب نصبه على الاستثناء عند الحجازيّين، وجاز فيه عند التميميّين الإتباع بمرجوحيّة، نحوُ: قام القومُ غيرُ وسِوَى حمارٍ، بالرّفع والنّصب لـ «غير وسوى»، ما لم يتقدّمِ المستثنى على المستثنى منه، ما دام[1] باقيًا على تبعيّته. وإلّا وجب النّصب على الاستثناء وامتنع الإتباع اتّفاقًا، نحوُ: ما قام غيرَ وسوَى زيدٍ القومُ، وما قام غيرَ وسِوى حمارٍ القومُ.

ومِنَ الإجراءِ علَى حَسَبِ ما تقتضيه[2] العَوامِلُ، مَعَ النَّفيِ، أي: أو شِبهه، وعَدَمِ التَّمامِ - وهو الاستثناء المُفرَّغ - نَحوُ: ما قامَ غَيرُ زَيدٍ وسِوَى زَيدٍ، بِرَفعِ «غَير» لفظًا و«سِوَى» تقديرًا، على الفاعِلِيَّةِ لاقتضاء العامل ذلك،[3] وما رأيتُ غَيرَ زَيدٍ وسِوَى زَيدٍ، بِنَصبِ «غَير» لفظًا و«سِوَى» تقديرًا، على المَفعُولِيَّةِ لاقتضاء العامل ذلك، وما مَرَرتُ بِغَيرِ زَيدٍ وسِوَى زَيدٍ، بِجَرِّ «غَير» لفظًا و«سِوَى» تقديرًا بالباءِ، لاقتضاء العامل ذلك.

وأمّا حُكم المُستَثنَى بـ «لَيسَ ولا يَكُونُ» فهو النّصب وجوبًا، وهو المراد بقوله: فهُوَ واجِبُ النَّصبِ لِكَونِهِ خَبَرَهُما. ولا يكون إلّا متّصلًا ولا يكون مُفرّغًا، واسمُهُما ضَميرٌ مُستَتِرٌ فِيهِما وجوبًا، عائدٌ علَى اسمِ الفاعِلِ أو اسم المفعول المَفهُومِ مِنَ الفِعلِ وشِبهه السّابِقِ عِندَ مَن، أو [علَى][4]

(١) سقطت من م.

(٢) م: ما يقتضيه.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م، وألحقت بالحاشية مخرومة.

(٤) تتمة من الشرح والتنقيح.

البَعضِ المَدلُولِ عليَهِ بِكُلِّهِ السَّابِقِ عِندَ جُمهُورِ البَصرِيِّينَ، أو على المَصدَرِ المَدلُولِ عليَهِ بالفِعلِ تَضَمُّنًا، أي: عِندَ الكُوفِيِّينَ، نَحوُ: قامُوا لَيسَ زَيدًا ولا يَكُونُ زَيدًا.

والتَّقدِيرُ في ذلك على الأوّل:لَيسَ هُوَ زيدًا، ولا يَكُونُ هُوَ أي: القائمُ زيدًا.

والتقدير في نحو: «ضُرِبوا لَيس زيدًا أو لا يكون زيدًا»: لَيس هو أي: المضروبُ زيدًا، أو ليس هو أو لا يكون هو[1] أي: بَعضُهُم زيدًا، على الثّاني، أو ليس هو أو لا يكون هو أي: قِيامُهُم قِيامَ زَيدٍ، على الثّالث. فحُذِفَ المُضافُ، وأُقِيمَ المُضافُ إليهِ مَقامَهُ.

ولا يخفى أنّ جملة «ليس ولا يكون» يجوز أن تكون في موضع نصب على الحال، وأن تكون مستأنفة، ولا يخفى أن فيما قاله س والكوفيون قصورًا،[2] لأنّه لا يشمل نحوَ: القومُ إخوتُك[3] ليس أو لا يكون زيدًا، لأنّه لم يتقدّم فيه فعل ولا شبهه.

[المستثنى بخلا وعدا وحاشا]:

وأمّا حُكم المُستَثنَى بـ «خلا وعَدا وحَاشا» فـإمّا النّصب وإمّا الجرّ. وقد أشار إلى الأوّل بقوله: يَجُوزُ نَصبُه علَى المَفعُولِيّةِ، وفاعِلُها ضَميرٌ مُستَتِرٌ فِيها وُجُوبًا. وفي تَفسِيرِهِ الخِلافُ السّابِقُ في اسم «ليس ولا

(١) م: ولا يكونوا هو.

(٢) م: قصور.

(٣) م: اخويك.

يكون». ولا يجوز نصبه إلّا إن قدّرتها أفعالًا، بتضمين «خلا» معنى: جاوزَ. وإلّا فهو قاصر لأنّه يقال: خَلَتِ الدارُ. فلا ينصب المفعول به بنفسه.

وإلى الثّاني أشار بقوله: وَيَجُوزُ جَرُّهُ بها.[1] ولا يجوز جرّه بها إلّا إن قَدَّرتَها حُرُوفًا جارّةً لِلمُستَثنَى المذكور. نَحوُ: قامَ القَومُ خَلا زَيدًا وزَيدٍ، وعَدا زَيدًا وزَيدٍ، وحاشا زَيدًا وزَيدٍ، بِنَصبِ «زَيد» وجَرِّهِ في الأمثلة المذكورة. والجرّ بالأولَينِ قليل، وبالثّالث كثير.

وقد تتعيّن هذه الكلمات الثّلاث[2] للفعليّة، وحّ يتعيّن نصب المستثنى بها ويمتنع جرّه. وذلك إذا اقترن بها «ما» المصدريّة. وإلى ذلك أشار ـ رحمه الله تعالى ـ[3] بقوله:/ ما لَم تَتَقَدَّمْ «ما» المَصدَرِيَّةُ علَى «خَلا وعَدا» أي: «وحاشَى»، وإن كان اقترانها بـ «ما» المصدريّة قليلًا. ومِن ثَمّ اقتصر على «خلا وعدا»، أي: محلُّ جواز الوجهين ما لم تتقدّم[4] «ما» المصدرية على «خلا وعدا».

فإن تَقَدَّمتَ علَيهِما وَجَبَ النَّصبُ وامتنع الجرّ، ومثلهما «حاشى» كما علمتَ، لِتَعَيُّنِ الفِعلِيَّةِ وانتفاء الحرفيّة حِينَئِذٍ باقتران «ما» المصدريّة، لِأنَّ «ما» المَصدَرِيَّةَ مُختَصّةٌ بالأفعالِ. أي: لا تتّصل إلّا بالأفعال، نحوُ: قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، وما حاشَى بكرًا. وفيه أن هذه الأفعال جامدة لوقوعها موقع الحرف وهو «إلّا»، و«ما» المصدريّةُ لا تدخل على جامد كما في «التسهيل».

١٩٠

---

(١) سقطت من م.

(٢) م: الثلاثة.

(٣) الاعتراض ليس في م.

(٤) م: يتقدم.

فإن لم تكن «ما» مصدرية، بأن كانت زائدة، لم تتعيّن هذه الكلمات للفعليّة، وحَ يجوز الوجهان. وإلى ذلك أشار بقوله: ما لَم يُحكَمْ بزِيادةِ «ما». فإن حكم بزيادتها فإنَّهُ يَجُوزُ الجَرُّ حَ علَى تَقْدِيرِ الحَرفِيَّةِ، لانتفاء تعيّن الفعليّة، بعدم تقدّم «ما» المصدريّة.

وممّن أجاز زيادة «ما» الجرميُّ. فإنه حكى عن العرب: ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ، بالجرّ على زيادة «ما». ونازعه في «المغني»[1] بأنّه إن ادّعى زيادتها قياسًا ففاسد، لأنّ «ما» لا تُزاد قبل الجارّ بل بعده، نحوُ: ﴿فبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ﴾،[2] ﴿عَمّا قَليلٍ﴾،[3] وإن ادّعى أن ذلك سماعيّ[4] فهو من الشّذوذ، بحيث يُحفظ ولا يقاس عليه.

وممّن صرّح بقلّة اقتران «حاشَى» بـ «ما» المصدرية ابنُ مالك في «التسهيل»، فقال: وربّما قيل: «ما حاشَى». وعليه قول القائل:[5]

* رأيتُ النّاسَ، ما حاشَى قُرَيشًا *

وبه يُرَدُّ على من أنكر اقترانها بـ «ما»، وبنى عليه أنها حرف جرّ لا غير.

وممن أنكر ذلك سَ ولم يحفظ فيها إلّا الحرفيّة، كما قدّمناه عنه. وتبعه على ذلك البصريّون إلّا المبرّد. فإنّه وافق الكوفيّين على أنها

---

(١) ص١٤٢.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران. م: فبما رحمة.

(٣) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٤) في الأصل: سماعيًّا.

(٥) صدر بيت للأخطل عجزه:

فإنّا، نحنُ، أفضَلُهُم فَعالا

شرح شعره ص ٥٦٨ والمغني ص ١٢٨ وشرح أبياته ٣: ٨٥ - ٨٦ والخزانة ٢: ٣٦.

تكون فعلاً. وممّا استدلّوا به أنّ الجارّ والمجرور يتعلّق بها في قولهم[1]: ﴿حاشَ لِله﴾. ورُدّ بأنّ اللّام زائدة لا تتعلّق بشيء. وظاهر كلام ابن الأنباريّ أنّ عدم اقترانها بـ «ما» قدْر[2] متفق عليه بين البصريّين والكوفيّين، لأنّه لم يَذكر ذلك في أدلّتهم على الفعليّة.

(١) الآيتان ٣١ و ٥١ من سورة يوسف. وفي الأصل: حاشا لله.

(٢) في حاشية م: أي: أمر.

١١

[باب اسم «لا» التبرئة]

الحادي عَشَرَ منها اسمُ «لا» العاملةِ عمل «إنّ». وهي «لا» النّافِيةُ لِلجنسِ، أي لصفته نصًّا لا ظهورًا. ومِن ثَمّ اختصّتْ بهذا الاسم، لأنّ «لا» العاملةَ عمل «ليس» وإن نَفَتِ الجنسَ أيضًا، في بعض الأحيان، نحوُ قوله: [1]

تَعَزَّ، فلا شَيءٌ علَى الأرضِ باقِيا ولا وَزَرٌ، مِمّا قَضَى اللهُ، واقِيا

لكن تنفيه ظاهرًا لا نصًّا. ومِن ثَمّ اشتَهرت بالنّافية للوحدة.

فالمنفيّ في العاملة عمل «إنّ» أمكنُ، ومِن ثَمّ قيل لها: «لا» التّبرئةِ، كما تقدّم وإن كان حقّ «لا» التّبرئةِ أن تصدق على «لا» النافية كائنةً ما كانت، لأنّ البراءة هي النّفي. وإطلاق التبرئة عليها من باب [إطلاق]: زيدٌ عَدلٌ. [2]

[المنصوب والمبني]:

ولا يكون اسم [«لا»][3] المذكورةِ أي: النّافيةِ للجنس نصًّا إلّا نكرة، ولا يكون إلّا منصوبًا لفظًا أو محلًّا. فيكون منصوبًا[4] لفظًا، إذا

---

(١) المغني ص ٢٦٤ وشرح أبياته ٤: ٣٧٧ ـ ٣٧٨ والعيني ٢: ١٠٢ والخزانة ١: ٥٣٠. وتتمة عبارة الشارح لا وجه لها في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ و٤٣٢.

(٢) هذا فيه الوصف بالمصدر للمبالغة. يعني أن التبرئة صفة لـ «لا». والمعروف أن «لا» مضافة إلى التبرئة، إضافة الدال إلى المدلول. انظر حاشية الصبان ٢: ٢. وما بين معقوفين من م.

(٣) من م.

(٤) م: منصوب.

كانَ مُضافًا نَحوُ: لا غُلامَ سَفَرٍ حاضِرٌ ـ فـ «لا»: نافِيةٌ لِلجِنسِ، أي: لصفته وهي الحضور عن الغلام، لا لنفي الغلام نفسه. وغُلامَ من «غلام سَفَرٍ»: اسمُها منصوب بها لفظًا، لأنّه مضاف. [1] وحاضِرٌ: خَبَرُها مرفوع[2] بها ـ أو لم يكن مضافًا، لكن كان شَبِيهًا بالمُضافِ في أصلِ العَمَلِ فِيما بَعدَهُ، وإن كان عملهما[3] مختلفًا.

وهُوَ أي: الشّبيه بالمضاف ما اتّصَلَ بِهِ شَيءٌ مِن تَمامِ مَعناهُ، وكان ذلك الشّيء معمولًا له، مَرفُوعًا كانَ ذلك الشّيء الّذي هو المَعمُولُ نَحوُ: لا قَبِيحًا فِعلُهُ حاضِرٌ ـ فـ «قَبِيحًا»: صِفةٌ مُشَبَّهةٌ اسمُ «لا» منصوب بها لفظًا، لأنّه مُشبّه بالمضاف. وفِعلُهُ: فاعِلُها. [4] وحاضِرٌ: خَبَرُها مرفوع بها ـ أو مَنصُوبًا كان نَحوُ: لا طالِعًا جَبَلًا مُقِيمٌ ـ فـ «طالِعًا»: اسمُ «لا» منصوب بها لفظًا، لأنّه شبيه بالمضاف. وهُوَ اسمُ فاعِلٍ وفاعِلُهُ ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ. وجَبَلًا: مَفعُولٌ به. [5] ومُقِيمٌ: خَبَرُها ـ أو مَخفُوضًا

١٩١ كان ذلك المعمول بِخافِضٍ، يَتَعَلَّقُ مخفوضه/ بِهِ أي: باسم «لا»، نَحوُ: لا مارًّا بِزَيدٍ عِندَنا. فـ «مارًّا»: اسمُ فاعِلٍ. وهُوَ اسمُ «لا» منصوب بها لفظًا، لأنّه شبيه[6] بالمضاف. وبِزَيدٍ: [7] مُتَعَلِّقٌ بِهِ أي بـ

---

(١) سقط «لأنه مضاف» من م، وألحق بالحاشية عن نسخة.

(٢) م: مرفوعًا.

(٣) في الأصل: عملها.

(٤) أي: فاعل الصفة المشبهة ومضاف إلى الهاء.

(٥) كذا. وفي الشرح والتنقيح: «مفعوله». أي: مفعول اسم الفاعل.

(٦) في حاشية الأصل عن نسخة: مشبه.

(٧) زاد هنا في الشرح والتنقيح: جار ومجرور.

«مارّ». وفي كونه عاملًا الجرّ بواسطة الحرف نظر. وعِندَنا: خَبَرُها.

ومِثلُ الشّبيه بالمضاف ـ وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، وكان ذلك الشّيء معمولًا له كما علمتَ ـ[1] المُلحَقُ به. وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، وكان ذلك الشّيء غير معمول له، كالمعطوف نَسَقًا نحوُ: لا ثلاثةً وثلاثينَ عندَنا، لأنّ المعطوف عليه ليس عاملًا في المعطوف، وكالمنعوت بجملة نحوُ: لا عظيمًا يُرجى لكلّ عظيم غيرُ اللهِ، أو بِشِبه[2] الجملة نحوُ: لا حليمًا عندك أو في الدّار مقيمٌ. فإنّ المنعوت ليس عاملًا في النّعت، وليس فيه[3] كما لا يخفى وصف المعرفة بالجملة أو شِبهها، كما في:[4] «يا عَظِيمًا يُرجَى [لِكُلِّ عَظِيمٍ]».

فإن لم يُجعل ما ذُكر نعتًا بل جُعِل حالًا من فاعل «عظيمًا أو حليمًا» كان من الشّبيه بالمضاف، لا من الملحق به. لكن سيأتي في «باب النّداء» جوازُ اعتبار النّعت بالجملة وشِبهها بعد النّداء فيكون مبنيًّا نحوُ: يا عظيمُ يُرجى لكلّ عظيم. فهل يقال بمثله هنا، فيقدّر النعت بذلك بعد بناء الاسم مع «لا»، فيجوزَ: لا عظيمَ يُرجَى، أو لا حليمَ عندك أو في الدّار؟

لا يبعُد[5] نعم، بل[6] هو أولى من ذاك لسلامة هذا من وصف

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: عملت.

(٢) في الأصل: «مشبه». م: يشبه.

(٣) أي: في المنعوت المذكور.

(٤) حديث شريف. انظر شرح المرادي على الألفية ١: ٦٤٩. وما بين معقوفين هو من م.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: لا يعتد.

(٦) سقطت من م.

المعرفة بالجملة. وحينئذ يتخرّج الحديث ـ وهو[1] «لا مانِعَ لِما أعطَيتَ»ـ بترك التّنوين، بتقدير تعلّق هذا الجارّ والمجرور بـ «مانع» بعد تركيبه مع «لا»، ولا يحتاج إلى تخريج البغداديّين له، بأنّه منصوب تُرِك تنوينه إجراء له مُجرى المضاف، ولا لتخريجه على قول البصريّين: إنّ هذا الجارّ والمجرور متعلّق بخبر «لا» المحذوف،[2] والتقدير: لا مانع [مانعٌ][3] لما أعطيت.

فإن لم يكن اسم «لا» مضافًا ولا شبيهًا به، بل كانَ اسمُ «لا» مُفرَدًا، أي: غَيرَ مُضافٍ ولا شِبهَهُ[4] أي: المضافِ [بواسطة أو غيرها]،[5] ولا ملحقًا به، فإنَّهُ لا يكون منصوبًا لفظًا بل محلًّا، فـيُبنَى علَى ما يُنصَبُ بِهِ لَو كانَ مُعرَبًا.

فيُبنَى علَى الفَتحِ أي: الفتحة، في نَحوِ: لا رَجُلَ ولا رِجالَ، لأنَّهما يُنصَبانِ بالفَتحةِ، لو أُعربا.

ويُبنَى علَى نائب الفتحة أي: الياءِ، في التَّثنِيةِ أي: المُثنّى، وفي جَمعِ المُذكَّرِ السّالمِ. فالأوَّلُ أي: المثنّى نَحوُ: لا رَجُلَينِ، والثّانِي أي: جمعُ المذكّرِ السّالمُ نَحوُ: لا زَيدِينَ، بِكَسرِ الدّالِ، لِأنَّهُما يُنصَبانِ بالياءِ لو أُعربا نيابة عن الفتحة، كما علمتَ. لا يقال: «زَيدِين» مفرده زيدٌ، وهو

---

(١) المغني ص ٤٤١.

(٢) في الأصل و م: «المحذوفة». والتصويب من العطار ص ١٣٥.

(٣) تتمة من العطار.

(٤) في الشرح: ولا شبيه به.

(٥) من حاشية م عن نسخة.

علَم، وقد ذكرتَ أنّ اسم «لا» لا يكون إلّا نكرة، لأنّا نقول: قدّمنا أنّ العلَم إذا أُريد جمعه هذا الجمعَ يُنوى تنكيره. فالجمع نكرة.

ويُبنَى علَى نائب الفتحة أيضًا، أي: الكَسرِ أي: الكسرة، في الجَمعِ بالألفِ والتّاءِ، نَحوُ: لا مُسلِماتٍ، بالكَسرِ من غير تنوين، لِأنَّهُ أي: الجمعَ المذكور يُنصَبُ بالكَسرةِ نيابة عن الفتحة لو أُعرب، كما عُلم.

وقد يُفتَحُ أي: يُبنى على الفتحة جوازًا، بناءً على الأصل المرفوض، إجراءً لِلبابِ علَى وَتِيرةٍ أي: طريقة واحِدةٍ، ويكون المراد بما ينصب به:[1] ما حقُّه أن ينصب به. وذلك عِندَ أبِي عُثمانَ المازِنِيِّ، دون غيره مِنَ البَصرِيِّينَ. فقد قال ابن جنّي: لم يُجز أصحابنا، أي: البصريّون، الفتحَ إلّا شيئًا قاسَهُ أبو عثمان. والصّواب الكسر من غير تنوين. انتهى.

وعلى جواز الوجهين أي: البناءِ على الكسر من غير تنوين والبناءِ على الفتح، جرى[2] في «الأوضح». وفي «سبك المنظوم»[3] للشّيخ ابن مالك أنّه يُبنى على الكسر مع التنوين. قال: لأنّ تنوينه[4] كنون «مُسلِمِين» لا كتنوين «زيدٍ»، فلا ينافي البناءَ، أي: ليس تنوينه للصّرف بل للمقابلة، والمنافي للبناء الأوّل دون الثّاني.

وقيل: يتعيّن بناؤه على الفتح للخفّة، لأنّ الحركة ليست للاسم

---

(١) يعني ما ورد في عبارة الأزهري من المتن قبل. وفي الأصل: ما ينصب به.

(٢) انظر التصريح ١: ٢٣٩.

(٣) عنوان الكتاب: سبك المنظوم وفك المختوم. كشف الظنون ص ٩٢٨.

(٤) في الأصل: «فإن نونه». م: فإن تنوينه.

فقط بل للمجموع المركب. وهو «لا» والاسم. ورجّحه في «المغني».

وفي كلام البدر الدّمامينيّ: الحقّ أنّ الوجهين ثابتانِ عن العرب، مع أرجحيّة الفتح بنقل الثّقات. فلا وجه بعد ذلك للاختلاف. ولهذا قال/ ١٩٢ ابن خروف: لو وقفوا[1] على السّماع ما اختلفوا. انتهى.

واختلف النّاس في علّة بناء اسم «لا»، فقيل وهو الأرجح: هي تضمنّه[2] معنى «مِن» الاستغراقيّة، لأنّ قولك: «لا رجلَ في الدّار» مثلًا بمنزلة قولك: لا مِن رجلٍ في الدّار. ومِن ثَمّ صُرّح بها في قول القائل: [3]

* ألا لا مِن سَبِيلٍ إلَى هِندِ *

وقيل: هي لتركّبه مع «لا»، أي: وتقدّمَ أن علّة بناء المركبَ كـ «خمسةَ عَشَرَ» تضمُّنُه معنى حرف العطف.

---

(١) انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤: ٩٥ - ٩٦. وفي الأصل: واقفوا.

(٢) م: تضمنه.

(٣) قسيم بيت تتمته:

فقام يَذُودُ النّاسَ، عَنها بِسَيفِهِ وقالَ:

شرح ابن الناظم ص ٣٢٤ وأوضح المسالك ١: ٢٨١ والبهجة المرضية ١: ٢٧ والهمع ١: ١٤٦ والدرر ١: ١٢٥ والعيني ٢: ٣٣٢ والأشموني ٢: ٣ التصريح ١: ٢٣٩ .

١٢

[باب المنادى]

الثَّانِيْ عَشَرَ منها: «المُنادَى» بِفَتْحِ الدَّالِ. وهُوَ المَطلُوبُ إقبالُهُ أي: توجُّهُه، ولو بقلبه ولو حُكمًا، بِحَرفٍ مَخصُوصٍ. وهو «يا»، وهي أُمُّ الأدواتِ، و«أيْ». وبه ألغَزَ[1] الحريريّ في قوله: وما العاملُ الَّذي يتّصل آخِرُه بأوّله، ويعمل معكوسُه مثلَ عمله؟ فإنّ «يا» آخره متصل بأوّله، ومعكوسه وهو «أي» يعمل عمله، كما علمتَ ـ وأيا وهيا وأ.

فخرج به «المطلوب إقباله» [المتفجَّعُ][2] عليه، نحوُ: يا محمّداهْ. فإنَّه ليس مطلوبًا إقباله. لكن في كلام شيخ المحقّقين:[3] المتفجَّع عليه مُنادًى، على وجه التّفجّع. فإذا قلتَ: «يا محمّداهْ» كأنّك تقول:[4] تعالَ. فأنا مشتاق إليك. كذا قال.

ودخل بقولنا «ولو حكمًا» نحوُ: يا سماءُ ويا أرضُ ويا أللهُ، ونحوُ: يا زيدُ لا تُقبلْ، وخرج بـ «حرف مخصوص» نحوُ قولك: أطلب إقبالَ زيدٍ. فـ «زيد» ليس منادى اصطلاحًا.

[المنصوب والمبني]:

وإنَّما يُنصَبُ أي: المنادى أي: يكون منصوبًا لفظًا، إذا كانَ

---

(١) انظر مقامات الحريري ص ٢٠٦. م: وقد ألغز.

(٢) من م. وانظر العطار.

(٣) هو الرضي الأستراباذي. وأول القول للجزولي. انظر شرح الكافية ١: ١٣١ والقانون في النحو ص ٩٧. م: وفي كلام شيخ المحققين.

(٤) كذا. وفي شرح الكافية: فكأنك تناديه وتقول له.

مُضافًا نَحوُ: يا عَبدَ اللهِ، أو كان شَبِيهًا بالمُضافِ في أصل العمل فيما بعده.[1] وهُوَ ما عَمِلَ فِيما بَعدَهُ إمّا الرَّفعَ نَحوُ: يا حَسَنًا وَجهُهُ - فـ «حسنًا»: صفة مشبّهة. ووجهه: فاعلها - أو إمّا النَّصبَ نَحوُ: يا طالِعًا جَبَلًا - فـ «طالعًا»: اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر. وجبلًا: مفعوله - أو إمّا[2] الجَرَّ بِخافِضٍ يَتعلَّقُ بِهِ نَحوُ: يا رَفِيقًا بالعِبادِ. فـ «رفيقًا»: من أمثلة المبالغة المحوّلة عن اسم الفاعل للمبالغة. وفي كون «رفيقًا» عاملًا الجرَّ بواسطة الحرف نظرٌ، كما تقدّم في اسم «لا». وتقدّم أنّ المتعلِّق إنّما هو المخفوض.

أو كان نكرةً غيرَ مَقصُودةٍ أي: أُريدَ بها غير مُعيَّن، نَحوُ قَولِ الأعمَى: يا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي، ونحو قَولِ الواعِظِ: يا غافِلًا، والمَوتُ يَطلُبُهُ. لِأنَّ الأعمَى والواعِظَ لا يَقصِدانِ رَجُلًا بِعَينِهِ، أي: شأنهما وظاهر حالهما ذلك.

فإن كانَ المُنادَى مُفرَدًا أي: لَيسَ مُضافًا ولا شِبهَهُ أي: شِبهَ المضاف، ولا نكرة غير مقصودة، فإنَّهُ لا يكون منصوبًا لفظًا بل محلًّا، فيُبنَى علَى ما يُرفَعُ بِهِ، لَو كانَ مُعرَبًا.

فيُبنَى علَى الضَّمِّ أي: الضمّة في نَحوِ: يا زَيدُ، ويا رجالُ، ويا هندات، لِأنَّهُ أي: زيدًا[3] ونحوه ممّا ذُكر يُرفَعُ بالضَّمِّ أي: الضمّة لو أُعرب، كما عُلم.

---

(١) انظر نصب اسم «لا» في الورقتين ١٩٠ و ١٩١.

(٢) جاز دخول «أو» على «أما» هنا وفيما مضى قبل، لأن العبارة مركبة من كلامين. م: وإما.

(٣) في الأصل: فإنه أي زيد.

ويُبنى علَى الألِفِ في المُثَنَّى نيابةً عن الفتحة نَحوُ: يا زَيدانِ، لِأَنَّهُ يُرفَعُ[1] بالألِفِ نيابةً عن الضَّمّة لو أُعرب.

ويُبنى علَى الواوِ نيابةً عن الضّمّة في جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ نَحوُ: يا زَيدُونَ، لِأَنّهُ يُرفَعُ بالواوِ نيابةً عن الضّمّة لو أُعرب، كما عُلم.

وإن كانَ نَكِرةً مَقصُودةً أي: أُرِيدَ بها مُعيَّن فإنَّهُ يُبنَى علَى الضَّمِّ، أي: الضّمّة، مِن غَيرِ تَنوِينٍ نَحوُ: «يا رَجُلُ» لِمُعيَّنٍ، إجراءً لَها، أي: النّكرةِ المقصودة، مُجرَى العَلَمِ في إفادةِ التَّعيِينِ.

وعلّة بناء المنادى المذكور شَبَهه للحرف في المعنى، لأنه وقع موقع الكاف الاسميّة المُشبِهة للكاف الحرفيّة الّتي هي كاف الخطاب، لأنّ «يا زيدُ» بمنزلة: أدعوك. وهذه الكاف ككاف: ذلك.

ثمّ لا يخفى أنّ محلّ وجوب بناء النّكرة المقصودة على الضّم ما لَم تُوصَفْ[2] تلك النّكرة المقصودة [بجملة أو شِبهها].[3] فإن وُصِفَتْ بجملة أو شِبهها ـ وهو الظّرف ـ جاز فيها النّصب والضّمّ، ويَتَرَجَّحُ نَصبُها علَى ضَمِّها لِأنَّ النَّعتَ بما ذُكِر مِن تَمامِ المَنعُوتِ، وإن لم يكن عاملًا فيه. فإنّ المنعوت ليس عاملًا في النّعت. فأُلحِقَتْ تلك النّكرة، لكونها غيرَ عاملة فيما بعدها،[4] بالمُشَبَّهِ بالمُضافِ، في كونه عاملًا

---

(١) في الأصل: فإنه يرفع.

(٢) المصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بحرف مقدر: في، والتعلق بالخبر المحذوف لـ «أنّ». وانظر الورقتين ٤٦ و ٤٧.

(٣) من م.

(٤) م: بعده.

١٩٣ فيما بعده، بجامع أنّ ما اتّصل/ بها من تمامها.

فالمنادى المنصوب إمّا مضاف، أو شبيه به، أو شَبيه بذلك الشبيه. وهو المُلحَق بالشَّبيه بالمضاف، كما تقدّم في اسم «لا». إلّا أنّ هذا الثّالث يجوز فيه مع النّصب الضّمُّ.

فالموصوف بجملة نَحوُ قولهم في نداء الباري: [1] «يا عَظِيمًا يُرجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ». وعظيم: من أمثلة المبالغة[2] كـ «رفيق». فجُملةُ «يُرجَى» في مَوضِعِ نَصبٍ نَعتٌ[3] لِـ «عَظِيمًا» قبل ندائه. فهو[4] من نداء الموصوف.

هذا قَولُ الشّيخ ابنِ مالِكٍ. وقَولُ الجمال بن هِشامٍ الأنصارِيِّ، احترازًا عن الخضراوي: [5] جُملةُ «يُرجَى» في موضِعِ نَصبٍ علَى الحالِ مِن فاعِلِ «عَظِيمًا» المُستَتِرِ فِيهِ. والعامِلُ في الحالِ هُوَ العامِلُ في صاحِبِها. وهو هنا «عظيمًا». وعليه فهِيَ أي: هذه النكرة المقصودة مِن أمثِلةِ الشَّبِيهِ بالمُضافِ، لا مِنَ المُلحَقِ بِهِ، لأنّ ما اتّصل بها معمول لها.

هذا توجيه النّصب الّذي هو الرّاجح. وأمّا توجيه الضّمّ الّذي هو المرجوح - وهو «يا عظيمُ يُرجَى لكلّ عظيم». فأنّ[6] جملة «يُرجى»

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣: ٣٩٣ وشرح المرادي للألفية ١: ٦٤٩ وشرح الأشموني ٣: ١٣٨ وحاشية الصبان ٣: ١٣٨. والحديث في كنز العمال ٧: ٤٦٦ ومجمع الزوائد ٢: ١٢٨ برواية: يا عظيمُ.

(٢) كذا. و «عظيم» صفة مشبهة بخلاف مبالغة اسم الفاعل: رفيق.

(٣) في الأصل: «نعتًا». وانظر الشرح والتنقيح.

(٤) م: فهذا.

(٥) يعني أن ذكر «الأنصاري» لئلا يظن أن المراد هو ابن هشام الخضراوي.

(٦) في الأصل: فلأن.

نعت لـ «عظيم»، لكن نُعِتَ بها بعد ندائه لا قبلَه، فهو من وصف المنادى، لا من نداء الموصوف، أي: اعتُبر الوصف بها بعد النّداء.

ووجه مرجوحيّته أنّه يلزم عليه نعتُ المعرفة بالجملة، لأنّه نكرة مقصودة، مع أنّ الجمل بعد المعارف أحوالٌ لا صفاتٌ، كما سيأتي. وفيه أنّ هذا أي: وصف المعرفة بالجملة لازم للشّيخ ابن مالك.

ويقال في شِبه الجملة بما قيل به في الجملة، نحوُ قولك لمعيَّن: يا عظيمًا عند الناس، أو يا عظيمُ عند النّاس، أو في النّاس.

١٣
[باب خبر كاد وأخواتها]

الثّالِثَ عِشَرَ منها أي: المنصوباتِ: خَبَرُ «كادَ» وخبر أخَواتِها أي: نظائرِها.

اعلَم - يا من يتأتّى منه العلم، وَفَّقَكَ اللهُ. تقدم بيان التوفيق - أنَّ «كادَ» وأخَواتِها أي: نظائرَها تُسَمَّى أفعالَ المُقارَبةِ. وهِيَ أي: هذه التّسمية مِن بابِ تَسمِيةِ الكُلِّ أي: المجموعِ، أي: أفعالِ المُقارَبة وأفعال الرَّجاء وأفعال الشُّروع، باسمِ جُزئهِ أي: باسم بعض ذلك المجموع الّذي هو أفعال المقاربة.

فهي[1] من باب التّغليب، لا من باب تسمية الكلّ باسم جزئه، لأنّ تسمية الكلّ باسم جزئه عبارة عن إطلاق الجزء على ما تركّب منه ومن غيره، كتسمية المُركّب من كلمتين فأكثرَ كلمةً.

[أقسامها الثلاثة]:

وحَقِيقةُ الحالِ أنّها أي: أفعال هذا الباب، كما علمتَ، ثَلاثَةُ أقسامٍ:

القسم الأوّل: ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ، أي لأجل الدّلالة، علَى قُربِ الخَبَرِ أي: المُخبَرِ به، أي: على قرب حصوله. فالموضوع له القرب[2] لا الدّلالة عليه، إذ هي أمر عارض لذلك الموضوع له. ويُقال بمثل هذا

(١) في م وحاشية الأصل عن نسخة: فهو.

(٢) في الأصل: القريب.

فيما يأتي بعد. وهُوَ أي: هذا القسم أفعال ثَلاثةٌ:

أحدها: «كادَ». وهي أشهر تلك الأفعال. ومِن ثَمّ بدأ بها. ومعناها في أصل الوضع: قَرُبَ. ولا تستعمل بهذا المعنى، فلا يُقال: كاد زيد من الفِعل، أي: قرب منه، ولا تكون إلّا ناقصة، وقد يأتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحوُ: يكادُ وكائدٌ وكَودًا وكَيدًا، بقلب الواو ياء.

وثانيها أي: تلك الأفعالِ الثلاثة: «كَرَبَ» بفتح الراء أفصح من كسرها. وهي في الأصل بمعنى: قَرُبَ. وتُستعمل بهذا المعنى، فيقال: كَرَبَتِ الشّمسُ من الغروب، أي: قربتْ منه. وهي في هذا المثال قاصرة تامّة. وقد تأتي متعدّية، فيقال: كَرَبتُ القيدَ، إذا ضيّقتَ به على المقيَّد،[1] وتأتي ناقصة، وجاء منها المضارعُ نحوُ: كَرَبَ بالفتح يَكرُبُ بالضم، كـ «نَصَرَ يَنصُرُ»، واسمُ الفاعل نحو: كارِب. وقيل هو من «كَرَبَ» التامّة. ولم يجئ[2] منها المصدر.

وثالثها أي: تلك الأفعالِ الثلاثة: «أوشَكَ». وهي في الأصل بمعنى: أسرَعَ فيه.[3] وتُستعمل بهذا المعنى، فيقال: أوشكَ فلان في السّير، إذا أسرَعَ فيه، فتكون تامّة، وتُستعمل ناقصة.

فكلٌّ من «كرب وأوشك» يُستعمل تامًّا وناقصًا، بخلاف «كاد» لا تُستعمل إلّا ناقصة.[4] وقد جاء منها المضارع نحوُ: يُوشِكُ ـ وهو أكثر من

---

(١) سقط «وقد تأتي... المقيد» من م.

(٢) في الأصل: «ولم يجِ». وهو لغة من يحذف الهمزة نسيًا، فيقول: جا يجي وشا يشا. م: ولم يجي.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: لا يستعمل إلا ناقصًا.

١٩٤ ماضيها ـ وجاء منه اسم الفاعل نحوُ: مُوشِك ،/وحكي المصدر منها: إِشاكٌ.

والقسم الثّاني: ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ، أي: لأجل الدّلالة ، علَى رَجائِهِ أي: الخبرِ ، أي: رجاء المتكلّم له. وتقدّم معنى الرّجاء، وأنه في الحقيقة يشمل الإشفاق. وهو بهذا المعنى هو المراد هنا. وهُوَ أفعال ثَلاثةٌ أيضًا:

أحدها: «حَرَى» بالحاءِ والرّاءِ المُهمَلَتَينِ. وهي[1] بفتح الراء وقد تُكسر. وتُستعمل تامّة وناقصة مسندة[2] إلى «أن» والفعل ولم تتصرّف.

وثانيها أي: تلك الأفعالِ الثلاثة: «اخلَولَقَ» بالخاءِ المُعجَمةِ. وتُستعمل تامّة وناقصة مسندة[2] إلى «أن» والفعل.

وثالثها أي: تلك الأفعالِ الثلاثة: «عَسَى». وتُستعمل تامّة وناقصة مسندة[2] إلى «أن» والفعل غالبًا ، وتتصرّف[3] تصرّفًا ناقصًا. وقد جاء منها المضارع ، وهو: أعسِي ويَعسُو ويَعسِي ، دون المصدر.[4]

والقسم الثالث: ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ، أي: لأجل الدّلالة، علَى الشُّرُوعِ فِيهِ أي: في الخبر، أي: التلبّسِ بأوّل أجزائه. وهُوَ كَثِيرٌ.

ومِنهُ: «أنشأ وطَفِقَ» بفتح الفاء وكسرها. فهو من باب: ضَرَبَ يَضرِبُ ، أو من باب: عَلِمَ يَعلَمُ أو فَرِحَ يَفرَحُ. وقد جاء منها المضارع

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) الإسناد هنا فيه معنيان: يسند الفعل التام إلى المصدر المؤول على أنه فاعله ، ويسند الناقص إلى خبره المصدر المؤول على أنه المرجو للاسم قبله.

(٣) في الأصل وم: «وتصرفت». وفي حاشية الأصل عن نسخة: «وتتصرف». وانظر العطار.

(٤) سقط «دون المصدر» من م.

والمصدر. وهو «يَطفِقُ» بالكسر «طَفَقًا» بفتح الفاء على أنّ ماضيه [طَفَقَ] بالفتح،[1] و«يَطفَقُ» بالفتح. ولم يجئ منه اسم الفاعل، وجاء منه المصدر، وهو من باب: فَرِحَ. وجاء على «طُفُوقًا»، على أنّ ماضيه «طَفَقَ» بالفتح أيضًا، لكن من باب: قَعَدَ، لا من باب: ضَرَبَ.

و«عَلِقَ» بكسر اللّام، و«جَعَلَ» - وقد جاء منه المضارع، وهو: يَجعَلُ. ولم يجئ منه اسم فاعل ولا مصدر - و«أخَذَ وقامَ[2] وهَلهَلَ وهَبَّ» بالتّشديدِ.

وكُلُّها أي: هذه الأقسامِ الثلاثة تعمَلُ عَمَلَ «كانَ» وأخواتِها. وهو رفع الاسم ونصب الخبر. إلّا أنَّ خَبَرَها يَجِبُ كَونُهُ جُملةً. وشذّ مجيئُه مفردًا بعد «كاد وعسى»، كقوله: [3]

﴿ فأُبتُ إلَى فَهمٍ، وما كِدتُ آيِبًا ﴾

---

(١) كذا. والصواب: «طَفِـقَ بالكسر» كما في التصريح ١: ٢٠٨. وما بين معقوفين هو من م. وسقط منها «ويطفق بالفتح»، مع إشارة إلى لحق مفقود في الحاشية.

(٢) م: وأقام.

(٣) صدر بيت لتأبط شرًّا عجزه:

وكَم مِثلِها فارَقتُها، وهيَ تَصفِرُ!

شرح الحماسة ص ٨٣ - ٨٤ والإنصاف ص ٥٥٤ وشرح المفصل ٧: ١٣ و العيني ٢: ١٦٥ والخزانة ٤: ٩٠. م: «وما كنت». وفهم اسم قبيلة. وآيب: اسم فاعل من مصدر: آبَ، أصله في القياس «آئب». وجاز إبدال الهمزة الثانية ياء، كما تقول: أبدٌ وأبِلٌ. ومثلها أي: مثل هذه الخطة التي نجوت بها من الهلاك. وفارقتها أي: بالخروج من البلاء. وتصفر: تصرخ وتتلهف لما هي عليه من التعجب.

وكقول الزَّبّاء:[1]

* عَسَى الغُوَيرُ أبؤُسا *

ولا بُدّ أن تكون تلك الجملة فِعليّةً. وشذّ مجيئُها اسميّةً بعد «جعل»، في قوله:[2]

وقَد جَعَلَت قَلُوصُ بَنِي سُهَيلٍ، مِنَ الأكوارِ، مَرتَعُها قَرِيبُ

ولا بُدّ أن تكون تلك الفعليّة فِعلُها مُضارِعٌ. وشذّ مجيئُه ماضيًا[3] بعد «جعل» في قول ابن عبّاس، رضي الله تعالى عنهما: «فجعلَ الرّجلُ إذا استطاع أن يخرج أرسلَ رسولًا».

ولا بدّ أن يكون ذلك المضارع رافعًا لضمير الاسم،[4] ولا يجوز أن يرفع السببيَّ إلّا بعد «عَسَى» خاصةً، كقوله:[5]

---

(١) مثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيُتهم به. جمهرة الأمثال ٢: ٥٠ - ٥١ وفصل المقال ص ٣٣٥ والعقد الفريد ٣: ٥١ وأوضح المسالك ١: ٢١٧ وشرح المكودي ١: ٢١٤ والتصريح ١: ٢٠٣ وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ص٧٠. والغوير: تصغير الغار. والأبؤس: جمع بأس. وهو البلاء الشديد.

(٢) الحماسة ص ٣١٠ - ٣١١ والعيني ٢: ١٧٠ والخزانة ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧ و٤: ٩٢ - ٩٣ والدرر ٢: ١٦. والقلوص: الفتيّة من الإبل. والرواية: «ابنَي» م: «ابني زهير». والأكوار: جمع كور. وهو رحل البعير بأداته.

(٣) كذا زعم النحاة. والصواب أن خبر «جعل» في قول ابن عباس هو الجملة الشرطية كلها - وهي تؤوّل بمضارع: يُرسل إذا استطاع - لا جملة: أرسل.

(٤) يعني اسم فعلِ الأفعال المذكورة.

(٥) صدر بيت للفرزدق عجزه:

إذا نَحنُ جاوَزنا حَفِيرَ زِيادِ؟

ديوانه ١: ١٦٠ وحاشية الصبان ١: ٢٦٤ والعيني ٢: ١٨٠ والدرر ١: ١٠٨. وحفير زياد: إمارة زياد بن أبي سفيان، وهي ما بين الشام والعراق.

* وماذا عَسَى الحَجّاجُ يَبلُغُ جُهدُهُ *

على رواية الرّفع. وذلك الّذي استوفى هذه الشّروط نَحوُ قولك: كادَ زَيدٌ يَقرأُ.

وحيث كانت هذه الأفعال مثل «كان»، فيقال في إعرابها بمثل[1] ما قيل به في إعراب «كان» وأخواتها، فيقال: كادَ: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وتقدّم معنى النّقصان في الكلام على[2] «كان». وزَيدٌ: اسمُها مرفوع بها. وجُملةُ يَقرأُ: في مَوضِعِ نَصبٍ خَبرُ «كادَ».

وكذا الباقي من هذه الأفعال، يقال في إعرابه بمثل ما ذكر، بلا فَرقٍ. نحو:[3]

* كَرَبَ القَلبُ، في هَواهُ، يَذُوبُ، *

وأوشكَ زَيدٌ أن يفعلَ كذا، وحَرَى زيدٌ واخلَولَقَ أن يقومَ، وعسَى زيدٌ أن يزورَنا، وانشأَ زيدٌ يتكلَّمُ، وطَفِقَ زيدٌ يفعلُ كذا، وعَلِقَ زيدٌ يَسمعُ، وجعلَ زيدٌ يقومُ،[4] وأخذَ زيدٌ يتكلّمُ، وقامَ بكرٌ يُنشِدُ، وهلهلَ عمرٌو [ينامُ]،[5] وهَبَّ زيدٌ يفعلُ.

---

(١) م: مثل.

(٢) م: على الكلام في.

(٣) صدر بيت للكلحبة العرني عجزه:

حِينَ قالَ الوُشاةُ: هِندٌ غَضوبُ

حاشية الصبان ١: ٢٦٢ والعيني ٢: ١٨٩ والدرر ١: ١٠٥. م: «هواها». والوشاة: جمع الواشي.

(٤) في الأصل: يقول.

(٥) تتمة يقتضيها السياق.

[اقتران الخبر بـ «أنْ»]:

إلّا أنّ لهذه الأفعال افتراقًا من وجه. وذلك في اقترانِ الخَبَرِ أي: خبرها بِـ «أنِ» المَصدَرِيّةِ. فإنّها في ذٰلِكَ أي: بالنّسبة لذلك أربَعةُ أقسامٍ: ما يَمتَنِعُ اقتران خبره بها، وما يَجِبُ اقتران خبره بها، وما يَغلِبُ اقتران خبره بها، وما يَقِلُّ اقتران خبره بها.

فيَمتَنِعُ اقترانه بها مَعَ أفعالِ الشُّرُوعِ، لأنّها للحال و«أن» للاستقبال، وبينهما تنافٍ.

ويَجِبُ اقترانه بها مَعَ «حَرَى واخلَولَقَ» من أفعال الرّجاء.[1]

ويَغلِبُ اقترانه بها مَعَ «عَسَى» الّتي هي من أفعال الرّجاء نَحوُ[2]: ﴿عَسَى اللهُ أنْ يَجعَلَ/ بَينَكُم﴾. وكان القياس الوجوب، ومِن ثَمّ قال ١٩٥ بعضهم:[3] جمهور البصريّين على أنّ حذف «أن» بعد «عسى» ضرورة. و«أوشَكَ» الّتي هي من أفعال المقاربة، إلحاقًا لها بـ «عسى». وفي «التّصريح» عن الشَّلَوبِينِ أنّ خبر «أوشك» لا يَغلِب اقترانه بـ «أن» إلّا إن جُعلتْ للتّرجّي كـ «عسى»، وأما إن جُعلتْ للمقارَبة كـ «كاد» فلا.

ويَقِلُّ اقترانه بها مَعَ «كادَ وكَرَبَ» من أفعال المقاربة، لأنّ المضارع ظاهر في الحال و«أن» تُخلِصه للاستقبال، وبينهما تنافٍ.[4]

فإن قيل: الإخبار [بالحَدَثِ][5] بما اقترن بـ «أن» المصدريّة

---

(١) م: «المقاربة». وفي الحاشية عن نسخة: الرجاء.

(٢) الآية ٧ من سورة الممتحنة. و ليس في م «نحو» مع الآية.

(٣) أقحم هنا بين السطرين: أي.

(٤) في الأصل: تنافي.

(٥) من م.

يؤدي إلى الإخبار بالحَدَث عن الذّات. أُجيب بأنّه من باب: زيدٌ عدلٌ، أو في الكلام مضاف محذوف يُقدّر قبل الاسم، أو قبل الخبر.

ثمّ لا يخفى أنّ[1] في تصريحه بأنّ خبر هذه الأفعال يجب أن يكون جُملة، مع قوله بأنّ خبر بعض هذه الأفعال يقترن بـ «أن» المصدريّة، نظرٌ ظاهرٌ، لأنّ [الخبر][2] مع اقتران الفعل بـ «أن» المصدريّة [يكون في قوة المفرد] لا جملة. فكان الأولى أن يقول: يُشترط في خبر هذه الأفعال أن يكون فعلًا مضارعًا.

---

(١) أنْ: مخففة واسمها ضمير الشأن، أي: أنه. والخبر جملة: في تصريحه نظرٌ.

(٢) ما بين معقوفين في الموضعين هو تتمة من العطار ص١٤٠. وإذا خففت «أنّ» قبله جاز هذا التركيب من دون التتمة بضعف.

١٤

[باب خبر «ما»]

الرّابعَ عَشَرَ منها أي: المنصوباتِ: خَبرُ «ما» الحِجازِيّةِ. فإنّ أهل الحجاز أعملوا «ما» النّافيةَ عمل «ليس»، لقوّة شَبهها بها، في نفي الحال والدّخول على المعارف والنكرات، وفي دخول الباء في الخبر. نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿ما هذا بَشَرًا﴾. فـ «هذا» أي: ذا: اسمُها. وبَشَرًا: خَبَرُها.

[شروط عملها]:

وإنّما تَعمَلُ أي: «ما» الحجازيةُ هذا العَمَلَ أي: رفعَ الاسم ونصب الخبر، الّذي هو خلاف القياس، لأنّها من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال كما تقدم، بِشُرُوطٍ ثلاثة: أحدها ألّا يَقتَرِنَ الِاسمُ بِـ «إنِ» الزّائدةِ، وثانيها: ألّا يَنتَقِضَ نَفيُ الخَبَرِ بـ «إلّا»، وثالثها: ألّا يَتقَدَّمَ الخَبَرُ علَى الِاسمِ، ولو ظرفًا.

فإنِ اقتَرَنَ الِاسمُ بِـ «إنِ» الزائدة نَحوُ قولك: ما إنْ زَيدٌ ذاهِبٌ، أوِ انتَقَضَ نَفيُ الخَبَرِ بـ «إلّا» نَحوُ قوله، تعالى[2]: ﴿وما مُحَمّدٌ إلّا رَسُولٌ قَد خلَتْ مِن قَبلِهِ الرُّسُلُ﴾، أو تَقَدَّمَ الخَبَرُ علَى الِاسمِ نَحوُ: ما فِي الدّارِ رَجُلٌ، بَطَلَ العَمَلُ في الأمثِلةِ الثّلاثةِ. ولذلك وجب رفع الجزأين بعدها.

وإنّما بَطَلَ العمل في ذلك لِأنّها أي: «ما» إنّما عَمِلَتْ حَملًا علَى

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

«لَيسَ». فعملها ضعيف، لأنّه بطريق الحمل والقياس،[1] و«لَيسَ» لا تُزادُ بَعدَها «إنْ». فكذا ينبغي ألّا يعمل ما حُمل عليها، إذا وردتْ «إنْ» بعده ـ لكن رُوي العمل مع «إن» الزائدة في قول القائل:[2]

* بَنِي غُدانَةَ، ما إن أنتُمُ ذَهَبًا *

على رواية النّصب. وخُرّج على أن «إن» نافية مؤكِّدة لـ «ما» لا زائدة.

وقَد تُهمَلُ أي: «ليس» إذا انتَقَضَ نَفيُ الخَبَرِ، أي: خبرِها بِـ «إلّا»، نَحوُ: لَيسَ الطِّيبُ إلّا المِسكُ، بالرَّفعِ حَملًا علَى «ما»، حيث لا تعمل[3] عند انتقاض نفي خبرها. فإهمالها عند انتقاض النّفي أصل مقيس عليه، لأنهم قد يحملون الأصل على الفرع، كما يحملون الفرع على الأصل.

حكى بعضهم قال: دخل بعضهم[4] على أبي عمرِو بنِ العلاء فقال له: يا أبا عمرٍو،[5] ما شيءٌ بلغني عنك أنّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تجيز «ليس الطّيبُ إلّا المِسكُ» بالرّفع. فقال له أبو

---

(١) سقط «فعملها... والقياس» من م.

(٢) صدر بيت عجزه:

ولا صَرِيفًا، ولكِن أنتُمُ الخَزَفُ

المغني ص ٢٢ وشرح أبياته ١: ١٠٦ والعيني ٢: ٩٢ والخزانة ٢: ١٢٤ والدرر ١: ٩٥. والصريف: الفضة.

(٣) م: حيث تهمل.

(٤) هو عيسى بن عمر النحوي. انظر مجالس العلماء ص ١ـ ٤ والأمالي ٣: ٣٩ والأشباه والنظائر ٣: ٢٣ و ١٦٥.

(٥) سقط «يا أبا عمرو» من متن م، وألحق بالحاشية: يا أبي عمرو.

عمرٍو: هيهاتَ! نِمتَ وأدلَجَ النّاسُ. ليس في الأرض تميميّ إلّا وهو يرفع، ولا حجازيّ إلّا وهو ينصب.

ثم قال أبو عمرٍو لخلفٍ الأحمرِ ولشخص آخَر:[1] امضيا إلى أبي مَهديّة أي: الحجازيّ، فلقِّناه الرّفعَ - فإنّه يأباه -[2] وامضِيا إلى المنتجعِ ابن نبهان التّميميّ، فلقِّناه النّصب. فإنّه يأباه.

قالا: فمضينا إلى أبي مَهديّة فوجدناه قائمًا يصلي، فلمّا قضى صلاته أقبل علينا، فقال: ما خطبكما؟ فقلنا له: جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب. فقال: هاتِياه. فقلنا له: كيف تقول: «ليس الطِّيبُ إلّا المِسكُ»؟ ورفعنا. فقال: أتأمرانِي بالكذب، على كِبَرِ سِنّي؟ وأبى إلّا النّصب.

قالا: ثمّ جئنا إلى المنتجع،[3] فقلنا له: كيف تقول: «لَيسَ الطِّيبُ إلّا المِسكَ»؟ ونصبنا. فقال: «ليس الطِّيبُ إلّا المِسكُ». ورفع. وجَهِدنا به أن ينصب فلم ينصب،/ فرجعنا إلى أبي عمرٍو وعنده الرّجل لم يبرح، فأخبرناه بما لحقَنا، فأخرج الرّجل خاتَمه من يده، ودفعه إلى أبي عمرٍو، وقال: بهذا سُدتَ النّاسَ. يا أبا عمرٍو.

١٩٦

ولا يخفى عليك أنّ هذه القصّة تضمّنت أن أهل الحجاز لا يُهملون «ليس» في هذه الحالة ويرضَون النّصب، والمفهوم من كلام المصنّف[4] أنّ أهل الحجاز يُهملونها في هذه الحالة، ويوافقون بني تميم في الرّفع حينئذ.

---

(١) هو أبو محمد يحيى اليزيدي.

(٢) م: يأبى.

(٣) في الأصل و م: إلى أبي المنتجع.

(٤) يعني ما قبل القصة. وانظر التصريح ١: ١٩٧. م: المؤلف.

ولِضَعفِ «ما» هذه في العَمَلِ،[1] حيث عملتْ بطريق الحمل، لا يُتصرَّف فيها. فلذلك اشتُرِطَ التَّرتِيبُ في مَعمُولَيها، وأجاز الفرّاء تقديمَ خبرها مطلقًا، وابن عُصفور تقديمَه إذا كان ظرفًا. ويُعلم، من عدم جواز تقديم الخبر على الاسم، عدمُ جواز تقديم معموله. ومِن ثَمّ أُهملتْ في قول القائل:[2]

* وما كُلَّ مِن وافَى مِنًى أنا عارِفُ *

بنصب «كلّ»، على أنّه مفعول «عارف».

نعم استُثني منه ما إذا كان المعمول ظرفًا، فلا يضرّ تقديمه نحوُ: ما عندك زيدٌ مقيمًا، وما بي أنت مَعنِيًّا، لتوسُّعهم في الظّرف. وهو واضح عند مَن يجوّز تقديم الخبر، إذا كان ظرفًا، وأما عند مَن يمنعه فيطلب الفرق بين المعمول والخبر، حيث يجوّز تقديم الأوّل دون الثّاني. وقد يفرّق بأنّ التّابع يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في المتبوع.

وأمّا بنو تميم[3] فيهملون «ما» ولا يُعملونها مطلقًا كما هو القياس، كما علمتَ. ومِن ثَمّ قيل على لسانهم:[4]

---

(١) في الأصل: ولضعف ما في هذا العمل.

(٢) عجز بيت لمزاحم بن الحارث صدره:

وقالُوا: تَعَرَّفْها، المَنازِلَ، مِن مِنًى

الكتاب ١: ٣٦ و المغني ص ٧٧٤ وشرح أبياته ٨: ١٠٩-١١١ والعيني ٢: ٩٨. وتعرفها أي: تبين محبوبتك. يعني اسأل عنها لتراها. والمنازل أي: في منازل الحج. ووافاها: جاءها ونزل فيها.

(٣) م: أما بني تميم.

(٤) المهفهف: الدقيق الضامر. والأعطاف: جمع عِطف. وهو الجانب.

ومُهَفهَفِ الأعطافِ قُلْتُ لَهُ:انتَسِبْ فأجابَ: ما قَتلُ المُحِبِّ حَرامُ

أي: أنا تميميٌّ لا حجازيٌّ. قال الأصمعيّ: إنّ «ما»[1] لم تجئ في الشّعر إلّا على لغة تميم، ما خلا أبياتًا[2] قليلة. وفي كلام بعضهم أنّ «ما» لم تجئ في القرآن إلّا على لغة الحجاز، ما خلا[3]: ﴿وما أنتَ بِهادِي العُمْيِ عَن ضَلالَتِهِم﴾، على قراءة حمزة.[4]

فائدة:

ممّا يعمل هذا العملَ أي: رفعَ الاسم ونصب الخبر بطريق الحمل على «ليس»، عند الحجازيّين أيضًا بالشّروط المذكورة غيرَ الشّرط الأول لعدم تأتّيه فيها فلا معنى لاشتراطه ـ وفيه ما تقدّم في الكلام على الأسماء السّتّة ـ ويزاد على الشّرطين النّافيين تنكير معموليها، «لا»[5] النافيةُ للوحدة أو للجنس[6] ظهورًا، واشتَهرتْ بالنّافية للوحدة. لكنّ عملها قليل جدًّا، ولذلك لا تعمل إلّا في الشّعر خاصّة.

---

(١) م: قال الأصمعي هنا إن ما إنما.

(٢) في الأصل: «ما خلا أبيات». م: «أي ما خلا أبياتًا». والتصويب من العطار.

(٣) الآية ٨١ من سورة النمل. وليس في قراءات هذه الآية ما يمثل لغة بني تميم، في هذه المسألة. انظر معجم القراءات القرآنية ٤: ٣٧٠.

(٤) كذا. وقراءة حمزة هي: «تَهدِي العُميَ». انظر النشر ٢: ٣٣٩ وإتحاف البشر ص ٣٣٩ وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص ٣٤٠ والبحر ٧: ٩٦ وتفسير القرطبي ١٣: ٢٣٣. فليُحرَّز.

(٥) لا: في محل رفع مبتدأ مؤخر، خبره مقدم محذوف يتعلق به: «مما». وفي الأصل و م: «معمولها لا». وانظر العطار.

(٦) م: وللجنس.

ولم أقف على مثال للأوّل[1] في شعر. وتقريبه نحوُ أن يقال: لا رجلٌ في الدّار، بل رجلان، أو رجالٌ. فإن لم يقل:[2] «بل رجلان»، بأن قيل: لا رجلٌ في الدّار، بالرفع احتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة. ويقال على توكيده على الأوّل:[3] بل امرأةٌ، وعلى الثّاني:[4] بل رجلانِ أو رجال.

ومن الثاني أي: من نفي الجنس ولا بُدّ، قولُ القائل كما تقدم:[5]

* تَعَزَّ، فلا شَيءٌ علَى الأرضِ باقِيا *

فـ «شيء»: اسمها. وباقيا: خبرها. وفيه رَدٌّ على كثير من النّاس زعموا أنّ «لا» العاملةَ عمل «ليس» لا تكون إلّا نافية للوحدة لا غير، وفيه رَدٌّ أيضًا على من قال بلزوم حذف خبرها. بل هو الغالب، ومنه قول جدّ طرفةَ بن العبد:[6]

مَــن صَــدَّ، عَــن نِيرانِهــا، فأنــا ابــنُ قَــيسٍ، لا بَــراحُ

أي: لي.[7] فـ «براح»: اسمها، و«لي» المحذوف: خبرها.

---

(1) أي: المعنى الأول، وهو نفي الوحدة.

(2) م: فإن لم تقل.

(3) أي: نفي الجنس.

(4) يعني نفي الوحدة.

(5) انظر ص ٥٠٧.

(6) البيت لسعد بن مالك، وهو الجد الثاني لطرفة. انظر شرح المعلقات العشر ص ٨٢. م: «قول طرفة بن العبد». والبيت في الكتاب ١: ٢٨ والمقتضب ٤: ٣٦٠ والمغني ص ٢٦٤ وشرح أبياته ٤: ٣٧٦ والعيني ٢: ١٥٠. ونيرانها أي: نيران الحرب.

(7) سقط «أي لي» من م.

وعن الجُزوليّ:[1] بنُو تميم لا تلفظ بخبر «لا» إلّا أن يكون ظرفًا. قال الشَّلَوبِينُ: وهذا استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد، وإن كان[2] له وجه من اتّساعهم في الظّروف.

ومن النّوادر مجيء أحد معمولَيها معرفةً، كقول المتنبّي:[3]

* فلا الحَمدُ مَكسُوبًا، ولا المالُ باقِيا *

وممّا يعمل العمل المذكور بطريق الحمل على «ليس» باتّفاق من العرب، وهم الحجازيّون والتميميّون، «لاتَ». وهي «لا» النّافيةُ، زيدتْ[4] عليها التّاء لتأنيث اللّفظ والمبالغة. وغير الجمهور من النّحاة لم يُعمِلها، بل قال: إن جاء بعدها مرفوع فهو مبتدأ محذوف الخبر، أو منصوب[5] فهو معمول لفعل محذوف.

ولا تعمل إلّا في اسم الزّمان خاصّة، ويكثر عملها في لفظ الحين، ويقلّ في غيره كالسّاعة والأوان، ولا يُجمع بين اسمها وخبرها. والغالب حذف اسمها نحوُ قوله، تعالى[6]: ﴿ولاتَ حِينَ مناصٍ﴾ بالنّصب،[7] أي: ولاتَ الحِينُ حِينَ مناصٍ. وقرئ «ولاتَ

---

(١) انظر القانون في النحو ص ١٠٢ و شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٠٦.

(٢) م: «لا أعرفه عن أحد فإن كان». وفي الحاشية عن نسخة: لا أعلمه.

(٣) عجز بيت صدره:

إذا الجُودُ، لَم يُرزَقْ خَلاصًا مِن الأذَى،

ديوانه ٢: ٥١١ والمغني ص ٢٦٥.

(٤) م: زيد.

(٥) يعني: أو إن جاء منصوب.

(٦) الآية ٣ من سورة ص.

(٧) زاد هنا في م: أي ولات حين مناص حينا ومما بالنصب.

حِينُ مناصٍ» بالرّفع/ أي: ولاتَ حينُ مناصٍ حينًا. ١٩٧

وممّا يعمل العمل المذكور عند أهل العالية، وهم ما فوق نجد إلى أرض تِهامةَ، «إن» النّافية. وأنكر عملَها من النّحاة أكثرُ أهل البصرة. سُمِع من أهل العالية: إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلّا بالعافية. ومِن ثَمّ ذكر الشّيخ ابن مالك أنّ عملها نادر. ولا ينافيه قول بعضهم: إنّ عملها أكثر من عمل «لا»، لأنّه مع ندوره هو أكثر من عمل «لا»، لأنّ عمل «لا» خاصّ بالشّعر، كما علمتَ.

١٥

[باب التابع للمنصوبات]

الخامسَ عَشَرَ منها أي: من[١] المنصوبات: **التّابعُ لِلمَنصُوبِ. وهُوَ** أي: التّابع **أربَعةٌ: النَّعتُ** حقيقيّ[٢] أو سببيّ **نَحوُ: رأيتُ زَيدًا الفاضِلَ**، وجاء زيدٌ القائمُ أبوه،[٣] **والعَطفُ** نسقًا أو بيانًا **نَحوُ: رأيتُ زَيدًا وعَمرًا**، ورأيتُ أبا حفص عُمرَ، **والتَّوكِيدُ** لفظيًّا أو معنويًّا **نَحوُ: رأيتُ زيدًا زيدًا**، **ورأيتُ زَيدًا نَفسَهُ**، **والبَدَلُ** بأقسامه [أي: الأربعة ـ وهي ما مُثّل بها: بدل كلّ من كلّ، وبدل بعض من كلّ، وبدل اشتمال، وبدل غلط] ـ[٤] **نَحوُ: رأيتُ زيدًا أخاكَ**، وأكلتُ الرّغيفَ ثلثَه، وأظهر اللهُ زيدًا علمَه، وركبتُ زيدًا الفرسَ. **فهذِهِ التَّوابِعُ الأربَعَةُ مَنصُوبةٌ، وناصِبها ناصبُ مَتبُوعِها إلّا البَدَلَ، فناصِبُهُ مُقَدَّرٌ مُماثِلٌ لِناصِبِ مَتبُوعِهِ. ولِذٰلِكَ أُخِّرَ.**

---

(١) سقطت من م.

(٢) كذا، خلافًا لما سيرد مع العطف والتوكيد.

(٣) كذا أيضًا، وما فيه ليس من المنصوبات.

(٤) من حاشية م.

١٦

[باب الفعل المضارع]

السّادِسَ عَشَرَ منها أي: [من][1] المنصوبات، وبه تتمّ: الفِعلُ المُضارِعُ. ولا يكون منصوبًا لفظًا إلّا إذا دَخَلَ علَيهِ ناصِبٌ، ولَم يَتّصِل بآخِرِهِ شَيءٌ يُوجِبُ بِناءهُ، كَنُونِ النِّسوةِ أي: الموضوعة للنّسوة، وإن استُعملتْ في غيرهنّ، أو نُونِ التَّوكِيدِ[2] ثقيلةً أو خفيفةً. وإلّا[3] لم يكن منصوبًا لفظًا، وكان منصوبًا محلًا، على ما تقدّم. ونَواصِبُهُ أي: الفعلِ المضارع المُتّفَقُ علَيها عند نحاة البلدينِ أربَعةٌ:

[الأحرف الناصبة]:

أحدها: «أن» بِفَتحِ الهَمزةِ وسُكُونِ النُّونِ، أي: المصدريّةُ لتبادرها عند الإطلاق. وقيل لها: «المصدريّة» لأنّها تؤوّل مع الفعل بعدها بمصدر. ومِن ثَمّ تَسلّطَ عليها وعلى مدخولها العامل، فوقعتْ مع مدخولها مبتدأً في نحو[4]: ﴿وأن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم﴾، وخبرًا للمبتدأ في نحو: الرّأيُ أن تفعلَ كذا، وفاعلًا في نحو: بدا لي أن أقومَ، ومجرورًا بالحرف نحو: عجبتُ من أن تفعلَ [كذا]،[5] ومفعولًا به في

---

(١) من م.

(٢) م: أو نونا التوكيد.

(٣) يعني: وإن لم يتجرد من النونات المذكورة.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) من م.

نحو: أردتُ أن افعلَ. وتقدّم بعض ذلك في «أنّ» المفتوحةِ المشدّدة. و«أنْ» هذه الساكنةُ أُمٌّ الباب، ومن ثَمّ بدأ بها.

وخرج بقولنا «المصدريّة» المخفّفةُ من الثّقيلة. وهي التي فصلَتِ[1] السّين بينها وبين الفعل نحو[2]: ﴿عَلِمَ أن سيَكُونُ مِنكُم مَرضَى﴾ أي: علم أنّ الشّأنَ والحالَ[3] سيكون منكم مرضى. وقد ألغز في هذا الحريريُّ بقوله: وأين تدخل السّين فتعزل العاملَ من غير أن تُجامِلَ؟[4] فإنّ السّين، كما علمتَ، إذا دخلتْ بين «أن» والفعل المضارع ارتفع الفعلُ بعدها، وعُزلتْ[5] عن عملها فيه النصبَ.

وثانيها: «لَن». وهو حرف بسيط لا إبدال فيه، وقيل: مركّب أصله «لا أن»، حُذفَتِ الهمزةُ مع حركتها تخفيفًا والألفُ لخوف التقاء الساكنين. وقيل: فيه إبدال، أصله «لا» أبدلَتِ الألف نونًا. ورُدّ بأن المعروف إبدال النّون ألِفًا لا العكس.

وثالثها: «إذَن». وهو حرف بسيط، وقيل: مركّب. فقيل: أصله «إذْ أن»، نُقلَتْ حركة الهمزة إلى الذّال ثمّ حُذفتْ تلك الهمزة. وقيل: أصله «إذا أن»، لأنّها[6] تفيد معنى «إذا» وهو الرّبط، ومعنى «أن» وهو

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: «حصلت». م: وهو إن فصلت.

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) م: علم أنه أي الحال والشأن أن.

(٤) في الأصل وم: «تحامل». والتصويب من مقامات الحريري ص ٢٠٦.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: واعتزلت.

(٦) كذا بالتأنيث بعد التذكير.

النصب، حُذفَتْ همزة «أن» مع حركتها تخفيفًا، ثمّ ألِفُ «إذا» لخوف التقاء الساكنين. وعليها[1] فرسم النّون واضح.

وقال شيخ المحقّقين:[2] الّذي يلوح لي ويغلب على ظنّي أنّ أصله «إذا»، حُذفَتِ الجملة المضاف[3] هو إليها وعُوّض منها التنوين. وعليه قيل: يُرسم ذلك التنوين نونًا مطلقًا ـ وبه قال المبرّد، حتّى إنه قال: اشتهي أن تكوى يَدُ مَن يكتب «إذن» بالألف، لأنّها مثل «أن ولن»ـ وقيل: ألفًا مطلقًا.

وقيل: إن نَصبتْ يُرسم ذلك التّنوين ألفًا. وإلّا رُسِمَ نونًا للفرق بينها وبين «إذا» الظرفيّة لئلّا يقع إلباس،[4] كما رسموا نون التّوكيد الخفيفة نونًا إذا حصل لبسٌ بسبب/ رسمها ألفًا، كما علمتَ. وقيل: إن ١٩٨ وُصلتْ بالكلام رسم نونًا عملتْ أوْ لا مثل: مِن وعَن. وإذا وُقف عليها رسم ألفًا نحو: يدًا ودمًا.

ورابعها: «كَيِ» المَصدَرِيّةُ المرادة عند الإطلاق.

وما اقتضاه كلامه، من أنّ هذه الأربعة مُجمع عليها عند نحاة البلدين، فيه نَظرٌ. فإن كُلًّا من «إذن وكي» إنّما هو ناصب على الأصحّ عند البصريّين لا اتّفاقًا منهم، ومقابلُ الأصحّ عندهم أنّ النّاصب للمضارع بعدهما «أن» مضمرة لزومًا.

---

(١) أي: على الأقوال الثلاثة.

(٢) هو الرضي الأستراباذي. وانظر شرح الكافية ٢: ٢٣٥.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: التباس.

مِثالُ «أن» المصدريّةِ نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿أن تَقُولَ نَفسٌ﴾. فـ «أن»: حَرفُ نَصبٍ واستِقبالٍ. امّا أنّها حَرفُ نَصبٍ فواضِحٌ، لأنّها تعمل النّصب أي: تنصب المضارع لفظًا أو محلًّا، وأمّا أنّها حَرفُ استِقبالٍ فلِأنّها تُخَلِّصُ المُضارِعَ لِلاِستِقبالِ أي: تُعيّن زمان المضارع بعدها للاستقبال، بعد أن كان مُحتمِلًا له وللحال إمّا على الاشتراك، كما قال المحقّق: [2] «إنّه الحقّ»، أو على الحقيقة والمجاز أي: حقيقةٌ في الحال مجاز في الاستقبال، كما قال شيخ المحقّقين: [3] «إنّه الأقوى».

قال: لأنّه إذا خلا عن القرائن يُحمل على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلّا بالقرينة. وهذا شأن الحقيقة والمجاز. قال السّيوطيّ: وهو المختار عندي. واختاره ابن فلاح في «مغنيه»،[4] وعلّله بأنّه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى. انتهى.

وتَقُولَ: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ لفظًا بـ «أنِ» المَصدَرِيّةِ، باتّفاق أهل البلدين. وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة.

وربّما جَزمتْ. ومنه قول الشّاعر: [5]

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٢) هو السعد التفتازاني.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) المغني في النحو في أربع مجلدات، صاحبه أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح النحوي اليمني، توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة ٢: ٣٠٢ وكشف الظنون ص ١٧٥١.

(٥) عجز بيت لامرئ القيس صدره:

إذا ما غَدَونا قالَ وِلدانُ أهلِنا: =

* تَعَالَوا، إلَى أن يأتِنا الصَّيدُ، نَحطِبِ *

وقد تُهمل، فيرتفع المضارع بعدها. ومنه قول الشّاعر:(١)

أن تَقرأانِ علَى أسماءَ، وَيحَكُما، منّي السَّلامَ،

ومِثالُ «لَن» نَحوُ قوله، تعالى(٢): ﴿لَن نَبرَحَ [علَيهِ عاكِفِينَ]﴾.
فـ «لَن»: حَرفُ نَفيٍ ونَصبٍ واستِقبالٍ. أمّا النَّفيُ فلِأنّها عند التّجرّد عن القرينة لِـمجرّد نَفيِ الحَدَثِ أي: تدلّ على انتفاء حَدَثِ المضارع في الزّمن المُستَقبلِ، ولا تفيد حـ توكيده ولا تأبيده، وحـ يكون قولك: «لن أفعلَ كذا» مساويًا(٣) لقولك: لا أفعلُ كذا، وأمّا النَّصبُ والاستِقبالُ فمَعلُومانِ مِمّا تَقدَّمَ قريبًا في الكلام على «أنِ» المصدريّة. ونَبرَحَ: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ لفظًا بـ «لَن» باتّفاق أهل البلدين. وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة.

ورُبّما جَزمَتِ المضارع. ومنه قول الشّاعر:(٤)

---

* ديوانه ص ٣٨٩ والمغني ص ٢٨ وشرح أبياته ١: ١٢٨ - ١٣١. وغدونا أي: ذهبنا صباحًا للصيد. والولدان: جمع وليد. وهو الصبي. وتعالوا أي: هلموا وأقبلوا. والصيد: ما صيد من الوحش. ونحطب: نجمع الحطب، فعل مضارع مجزوم بحرف شرط جازم محذوف مع فعله، لا بـ«أن» كما زعم الحلبي وآخرون، أي: إن تقبلوا نحطب. وحرك الفعل بالكسر للقافية.

(١) قسيم بيت تتمته في حاشية م عن نسخة:

وألّا تُشعِرا أحَـدا

المغني ص ٢٨ وشرح أبياته ١: ١٣٥ - ١٣٨ والعيني ٤: ٣٨٠ والخزانة ٣: ٥٥٩.

(٢) الآية ٩١ من سورة طه. وما بين معقوفين من م.

(٣) في الأصل وم: مساو.

(٤) عجز بيت لكثير عزة صدره:

أيادِي سَبا، يا عَزُّ، ما كُنتُ بَعدَكُم -

* فلَن يَحلَ، لِلعَينَينِ بَعدَكِ، مَنظَرُ *

وتأتي «لن» للدّعاء عند ابن عُصفور، تمسّكًا بقول الشّاعر: [1]

لَـن تَزالُـوا كَـذلِكُم، ثُـمَّ لازِلــ ـتُ لَكُم خالِدًا، خُلُودَ الجِبالِ

ولم يثبته ابن مالك ولا غيره، وقالوا: «لا حجّة في البيت، لاحتمال أن يكون خبرًا». وفيه بعدٌ لمنافاته للسّياق، وعدم التّناسب بين المعطوف والمعطوف عليه.

ومِثالُ «إذَن» نَحوُ قولك: «إذَن أُكرِمَكَ»، جوابًا لِمَن قالَ: غَدًا أزُورُكَ. [2] فـ «إذَن»: حَرفُ جَوابٍ دائمًا، أي: تقع في كلام، يجاب به كلام آخَر ملفوظ به أو مقدّر. فالجواب في الحقيقة هي[3] الجملة الّتي وقعتْ «إذن» فيها. ولا تقع في كلام مقتضب ليس جوابًا عن شيء. وليس المراد أنّها من أحرف الجواب، كما قد يُتوهَّم. فيقال: لو كانت من أحرف الجواب لجاز الاقتصارُ عليها، وتركُ الجملة بعدها، كـ «نَعَم ولا».

وهي حرف جزاء، أي: ما يكون جزاء للشّرط أيضًا غالبًا، وقيل: دائمًا، أي: يُقصد بما بعدها المجازاة على فعل ما قبلها، كما في المثال. فإنّك قد أجبتَه، وجعلتَ إكرامك جزاء زيارته. وقد تتمحّض للجواب،

= ديوانه ص ٣٢٨ والمغني ص ٣١٥ وشرح شواهده ١: ٢٣٥ وشرح أبياته ٥: ١٥٩ ـ ١٦١. وأيادي سبا أي: مشتّتًا مهدد النفس والخواطر والشمل. ويحلَى: يروق ويسرّ. والمنظر: ما يُرى.

(١) الأعشى. ديوانه ص ١٦٩ والمغني ص ٣١٥ وشرح أبياته ٥: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) م: «أنا غدًا أزورك». وفي الشرح والتنقيح: أريد أن أزورك.

(٣) كذا بالتأنيث، لمطابقة الخبر بعد.

كقولك لمن قال لك «أنا أُحبُّك»: إذًا أُصدِّقُكَ. فإنّه لا يُتصوّر هنا الجزاء لأنّ المعنى على الحال، والجزاء لا يكون إلّا في المستقبل أو الماضي. وصاحب القِيل[1] تكلّف مجيء الجزاء في نحو هذا.

وهي حرف نَصبٍ أيضًا، أي: تنصب المضارع. وأُكرِمَكَ: فعلٌ مُضارعٌ مَنصُوبٌ لفظًا بـ «إذَن»، على الأصحّ عند أهل البصرة. وقد علمتَ ما يقوله مُقابله. وعَلامةُ/ نَصبِه فَتحُ المِيمِ الّتي هي آخر المضارع. ١٩٩

ويُشتَرَطُ لِنَصبِها، أي لجوازه، شروط ثلاثة: أحدها: أن تَكُونَ مُصدَّرةً في أوّلِ الجَوابِ، وثانيها: أن يَكُونَ الفِعلُ المضارع الدّاخِلةُ عَلَيهِ بَعدَها زمنُه[2] مُستَقبَلًا، وثالثها أن يَكُونَ ذلك الفعل مُتَّصِلًا بِها، بألّا يَفصل بينه وبينها فاصل غيرُ القَسَم. فإنّه لا يَضُرُّ فَصلُهُ عنها[3] بالقَسَمِ أي: ولا [بـ «لا»] النّافيةِ، على ما سيأتي.[4]

وقد علمتَ أنّه،[5] مع استيفاء هذه الشّروط الثّلاثة، يجوز إهمالها ورفع المضارع بعدها، وهو الأكثر، إذا وقعتْ بعد الواو أو الفاء. ومن ثَمّ قرأ السّبعة[6]: ﴿وإذًا لا يَلبَثُونَ خِلافَكَ إلّا قَلِيلًا﴾، ﴿فإذًا لا يُؤتُونَ النّاسَ نَقِيرًا﴾.[7] قال بعضهم: وليس في نواصب الفعل ما يُلغى سوى

---

(١) أي: من قال: هي للجزاء دائمًا.

(٢) زمن: بدل من: الفعلُ.

(٣) م: منها.

(٤) سقط «على ما سيأتي» من م. وما بين معقوفين هو منها.

(٥) سقطت من م.

(٦) الآية ٧٦ من سورة الإسراء. والمراد إجماعهم على إهمال «إذًا» هنا. وفي الأصل وم: «خلفك». انظر كتاب السبعة في القراءات ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٧) الآية ٥٣ من سورة النساء. والنقير: النقرة في طرف النواة، يضرب به المثل في القلة.

«إذًا». وما تقدّم يخالفه.

فإن لم تستوف «إذًا» الشّروط المذكورة بأن لم تكن مصدّرة، بأن وَقَعَتْ متأخّرة نحوُ: أُكرمُك إذًا، أو وقعت[1] حَشْوًا أي: معتمدًا ما بعدها على ما قبلها، بأن يكون ما بعدها خبرًا لِما قبلها نَحوُ: أنا إذًا أُكرمُك، فإنّي إذًا أُكرِمُكَ، أو جزاء لشرط قبلها نحوُ: إن تأتني إذًا أُكرمُك، أو جوابًا لقسم قبلها نحوُ: واللهِ إذًا أُكرمُك - قال شيخ المحقّقين: [2] ولا يقع المضارع بعدها معتمدًا على ما قبلها بالإستقراء في غير هذه المواضع الثّلاثة. انتهى - أو كانَ الفِعلُ الدّاخلة عليه زمنه غير مستقبلٍ بأن كان لِلحالِ نَحوُ قولك: «إذًا تَصدُقُ»، جوابًا لِمَن قالَ لك: «إنّي أُحِبُّكَ»، إذِ المراد تصديقه في الحال، أو كان ذلك الفعل غير متّصل بها بأن فَصَلَ بَينَهُما فاصِلٌ غَيرُ القَسَمِ[3] وغير «لا» النّافية، ولو ظرفًا أو نداء، نَحوُ: إذًا في الدّارِ أو يومَ الجمعة أو يا زيد أُكرِمُكَ، أُهمِلَتْ وجوبًا في الأمثِلةِ الثّلاثةِ أي: مثالِ عدم التصدّر، ومثال عدم الاستقبال، ومثال الفصل بغير القسم. ومثله «لا» النّافية. وحَ يجب رفع المضارع بعدها لضعفها بتأخّرها، أو بوقوعها حشوًا، أو بالفصل بينها وبين معمولها بغير القسم و«لا» النّافية.[4]

وإنّما اغتُفِرَ الفَصلُ بالقَسَمِ لِأنّهُ مُؤكِّدٌ للكلام، فلا يُعدُّ فاصلًا،

---

(١) م: أو إن وقعت.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) أقحم هنا في م بين السطرين: أي.

(٤) سقط «ولا النافية» من م.

نَحوُ «إذَن - واللهِ - أُكرِمَكَ» بالنَّصبِ، جوابًا لمن قال لك: أُريد أن أزورَكَ. وقدّمنا أنّ مثل القَسم «لا» النّافيةُ. وهو ما ذكره الجمال بن هشام في «الشّذور» و«المغني». قال:[1] نحو قوله: «إذن لا أُهينَكَ»، جوابًا لمن قال ما تقدم. وعلّله بأنّ النّافي كالجزء من المنفيّ، فلا يُعدُّ فاصلًا.

وظاهره أنّ غير «لا» من أدوات النفي مثلُها في ذلك. وفي كلام الشّيخ أبي حيّان: لا يجوز أن يُفصل بينهما، فيبقى عملها، إلّا بالقَسم و«لا» النّافيةِ خاصّة. انتهى. وفي كلام بعضهم: لم يُسمع الفصل بشيء من النّداء أو الظّرف. فالصّحيح منعه.

ومِثالُ «كَي» نَحوُ قوله، تعالى[2]: ﴿لِكَيلا تأسَوا﴾. فـ «كَي»: حَرفُ مَصدَرٍ[3] ونَصبٍ. أمّا أنّها مَصدَريّةٌ[4] فلِأنّها تُؤوّلُ مَعَ الفِعلِ بَعدَها بِمَصدَرٍ، أي: وتقديره في الآية: «لِعَدَمِ أسائكُم»،[5] بالمُثنّاة التّحتيّة[6] لا الفوقيّة، أي: حزنكم، لأنّ مصدر «تأسوا» الأسى،[7]

---

(١) سقطت من م.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) م: مصدري.

(٤) في الشرح: حرف مصدر.

(٥) م: «أسائكم». وفي الشرح: «أساءتكم». قال الطبلاوي: وفي كون مصدر «تأسوا» الأساءة نظر. بل الظاهر أنه الأسى، أي: الحزن. إذ المعنى: لكيلا تحزنوا. انظر العطار ص ١٤٨. قلت: الأساة أقرب إلى الصواب. وهي مصدر على وزن: الفَعَلة، كالعَجَلة.

(٦) يعني الهمزة التي ترسم كالياء.

(٧) كذا. وهو يقتضي أن يكون الضبط: «لعدم أساكم»، بلا تحتية ولا فوقية، إلا إذا أريد أن يكون الرسم: «أسيكم». فليحرر.

أي: الحُزن، لا الأساءة - ففي «القاموس»: أسِيتُ كرَضِيتُ أي: حَزِنتُ - وأمّا أنّها حَرفُ نَصبٍ فلِعَمَلِها النَّصبَ. وعَلامةُ كَونِها مَصدَرِيّةً تَقَدُّمُ لامِ التَّعلِيلِ علَيها لَفظًا أو تَقدِيرًا.

ولم تظهر «أن» بعدها في الصّورتين. فالأوّل كالآية المذكورة، والثّاني نحوُ قولك: «كيلا تأسَوا»، إن قدّرتَ اللّام قبلها. وتأسَوا: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بـ «كَي» المصدريّة. وعَلامةُ نَصبِهِ حَذفُ النُّونِ. فإن ظهرت «أن» بعدها في الصّورتين نحوُ: جئتُ[1] لكي أو كي أن تكرمَني، جاز كونها مصدريّةً و«أن» مؤكّدة لها، وجاز كونها تعليليّةً مؤكّدة لتلك اللّام الملفوظ بها أو المقدّرة قبلها.[2]

ويترجّح كونها تعليليّةً على كونها مصدريّةً لأنّ «أن»[3] أُمّ الباب، كما عُلِم، وما كان أصلًا في بابه لا يُجعل مؤكِّدًا/ لغيره. قال الجمال ابن هشام: ولأنّ تأكيد الجارّ بالجارّ أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري. هذا، وفي كلام شيخ بعض شيوخنا:[4] «كي» بعد اللّام بمعنى «أن»، [أي]:[5] لأنّها مصدريّة، فتكون «أن» بعدها بدلًا منها، أي: لا تأكيدًا لها.

٢٠٠

وخرج بـ «المصدريّة» التّعليليّةُ. وسيأتي الكلام عليها.

---

(١) م: جئتك.

(٢) م: والمقدرة قبلها.

(٣) م: لأن أي أن.

(٤) هو الشهاب عميرة البرلّسي. انظر العطار ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٥) من م.

[النصب بـ «أنْ» مضمرة]:

وما جاءَ مَنصُوبًا مِنَ الأفعالِ المضارعة، ولَم يُذكَرْ مَعَهُ[1] شيءٌ مِن هذه النَّواصِبِ[2] الأربعَةِ، فالنّاصِبُ لَهُ «أنْ» مُضمرَةً إمّا وجوبًا وإمّا جوازًا. وتُضمَرُ «أنْ» مطلقًا بَعدَ سَبعةِ أحرف: أربَعةٍ مِن حُرُوفِ الجَرِّ، وثَلاثةٍ مِن حُرُوفِ العَطفِ. وإنَّما خُصَّتْ «أنْ» بالإضمار لِأنّها أُمُّ النَّواصِبِ، كما علمتَ. وهُم يَخُصُّونَ الأُمَّهاتِ بِزِيادةِ أحكامٍ إظهارًا لِلمَزِيّةِ.

أمّا حُرُوفُ الجَرِّ الأربَعةُ فأحدها: لامُ التَّعلِيلِ. ومنها اللّام المؤكِّدة، ومثلها لام العاقبة. وتُضمر «أن» بعدها جوازًا، وبعد الثّلاثة الباقية وجوبًا. نَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ﴾ ـ فـ «تُبَيِّنَ»: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بـ «أنْ» مُضمَرةً بَعدَ لامِ التَّعلِيلِ عند أهل البصرة. وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة ـ ونحوُ قوله تعالى[4]: ﴿إنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذهِبَ عَنكُمُ الرِّجسَ. أهلَ البَيتِ﴾، ونحو قوله تعالى[5]: ﴿فالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ، لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾. وإنّما لم تكن اللّام في مثل هذا[6] للتّعليل، لأنّ آل فرعون لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا وحزنًا.

ومحلّ إضمار «أن» إذا لم يقترن الفعل بـ «لا» الزّائدة أو النّافية،

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: بعده.

(٢) م: من ناصب النواصب.

(٣) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. واللام: حرف جر زائدٌ للتوكيد. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر لفظًا ونصب على أنه مفعول به للفعل: يريد.

(٥) الآية ٨ من سورة القصص.

(٦) يعني ما في الآية الأخيرة.

وإلّا وجب إظهار «أن» وإدغامها في [«لا»] نحوُ[1]: ﴿لِئلّا يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ﴾، ﴿لِئلّا يَكُونَ لِلنّاسِ﴾.[2]

وثانيها: لامُ الجُحُودِ أي: النفي. وفي كلام بعضهم: الجَحد: إنكار ما تَعرفه، لا مُطلقًا. فهو جَ من إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ. وهِيَ المَسبُوقةُ بِـكون ناقص منفيّ بـ «ما أو لم» نحوُ: «ما كانَ» أو «لَم يَكُنْ». وتُضمر «أن» بعدها وجوبًا. فالأوّلُ نَحوُ قوله، تعالى: ﴿وما كانَ[3] اللهُ لِيُطلِعَكُم علَى الغَيبِ﴾. والثّانِي نَحوُ قوله، تعالى[4]: ﴿لَم يَكُنِ اللهُ لِيَغفِرَ لَهُم﴾.

فـ «يُطلِعَ» في الأوّل، و«يَغفِرَ» في الثّاني:[5] مَنصُوبانِ بـ «أنْ» مُضمَرةً وُجُوبًا بَعدَ لامِ الجُحُودِ، عند أهل البصرة، أي: ما كان الله مُريدًا لإطلاعكم، أو للغُفران لهم. فالخبر محذوف متعلّق[6] به ذلك المُنسبك من «أن» ومعمولها. وقد جاء الخبر مصرَّحًا به. قال الشّاعر:[7]

* سَمَوتَ، ولَم تَكُن أهلًا، لِتَسمُوْ *

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد. والإدغام هو لنون «أن» في لام: لا.

(٢) الآية ١٦٥ من سورة النساء. وما بين معقوفين هو من م.

(٣) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران. والواو ليست في م والشرح.

(٤) الآية ١٦٨ من سورة النساء.

(٥) سقط «في الثاني» من م.

(٦) م: يتعلق.

(٧) صدر بيت عجزه:

ولكِنَّ المُضيَّعَ قَد يُصابُ

الجنى الداني ص ١١٩ والتصريح ٢: ٢٣٥ والهمع ٢: ٨. وسكن الفعل «تسمو» للضرورة. م: في قول الشاعر.

وخرج بالكون غيره من أخوات «كان»، وأجازه بعضهم في ذلك نحوَ: ما أصبحَ زيدٌ لِيضربَ عَمرًا، وأجازه بعض آخَر في باب «ظنّ» نحوَ: ما ظننتُ زيدًا ليضرب عَمرًا ـ قال الشّيخ أبو حيّان: ولم يُسمع، فيجب منعه. انتهى ـ وخرج بالنّاقصِ التّامُّ، فلا تُضمر «أن» بعد «كان» أو «يكون» التّامّة، وخرج بـ «ما أو لَم»[1] غيرهما من أدوات النفي.

وثالثها: «حَتَّى» الجارّةُ الّتي بمعنى «إلى» بأن يكون ما لعدها غاية لِما قبلها، أو بمعنى «كي» التّعليليّة بأن يكون ما بعدها مُسبَّبًا عمّا قبلها، أو بمعنى «إلّا» بأن لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها أو مُسبَّبًا عنه. وتضمر «أن» بعدها وجوبًا، [كما عُلم]،[2] ولا يُنصب الفعل بعدها إلّا إذا كانَ الفِعلُ أي: زمنه مُستَقبَلًا بالنِّسبةِ لِما قَبلَها، سَواءٌ كانَ مُستَقبَلًا بالنِّسبةِ إلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ أوْ لا، بأن كان ماضيًا بالنّسبة لزمن التكلّم.

فالأوّل أي: المستقبلُ زمنُه بالنّسبة لِما قبلها، وبالنّسبة لزمن التّكلّم أيضًا، نَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾ أي: إلى أن يَتبيّنَ. فـ «يَتَبَيَّنَ»: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بـ «أنْ» مُضمَرةً وجوبًا بَعدَ «حَتَّى»، عند أهل البصرة.

ومثل ذلك: أسلمْ حتّى تدخلَ الجنّةَ، أي: كي تدخلَ الجنّةَ، وقولُه في الحديث:[4] «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ علَى الفِطرةِ، حَتَّى يَكُونَ أبَواهُ

---

(١) م: ولم.

(٢) من حاشية م.

(٣) الآية ٤٣ من سورة التوبة.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٩٦ والإيضاح ١: ١٠١وأمالي المرتضى ٢: ٨٢ ـ ٨٦ والكافي الشاف ص ١٢٩ وشرح الكافية ٢: ٢٧ والمغني ص ١٣٤ و ٥٥١ و ٥٨٥ والهمع=

هُما اللّذانِ يُهَوِّدانِهِ أو يُنَصِّرانِهِ»، أي: إلى أن يكون أبواه كذا. قاله ابن هشام الخضراويّ. وقال ابن هشام الأنصاريّ في «المغني»[1] بعد حكايته
٢٠١ ما تقدّم: ولك أن تُخرّجه على أنّ فيه حذفًا،/ أي: [2] يُولد على الفطرة ويَستمّر على ذلك حتّى يكونَ. انتهى. والنّصب في هذا القسم واجب.

والثاني أي: المستقبلُ زمنُه، بالنّسبة لِما قبلها، الماضي بالنّسبة لزمن التكلّم، نحوُ قولك [بعد دخول البلد]: سِرتُ أمسِ حتّى أدخلَ البلدَ. فإنّ الدّخول، وإن كان منقضيًا وقت التكلّم، إلّا أنّه[3] وقت وجود السّير كان مستقبلًا. فحُكي بصيغة المضارع نظرًا لذلك، ليكون السّامع بواسطة تلك الصّيغة كالمعاين لذلك الأمر.

ومن ذلك قوله، تعالى[4]: ﴿وزُلزِلُوا﴾ أي: أُزعجوا بأنواع البلاءِ، ﴿حَتّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللهِ﴾؟ فإنّ قول الرّسول والّذين آمنوا معه ما ذُكر كان منقضيًا وقت التكلّمِ، أي: نزولِ الآية وإخبارنا به، إلّا أنّه كان وقت الزّلزال مستقبلًا، فحُكي بصيغة المضارع، نظرًا لذلك، لِما تقدّم. والنّصب في هذا القسم جائز لا واجب. ومِن ثَمّ قرأ نافعٌ: «حَتّى يَقُولُ» بالرّفع.

= ٢: ٩. وهو في الأحاديث ١٢٩٢ و ١٢٩٣ في البخاري و ٢٦٥٨ في مسلم والترمذي ٣: ٣٠٣ والمسند ٢: ٢٧٥ و٣٩٣ و٤١٠ والجامع الصغير ٢: ١٥٨ وصحيحه ص ٨٣٧ وفيض القدير ٥: ٣٣ بخلاف في الرواية.

(١) ص ١٣٤.

(٢) زاد هنا في م: قد.

(٣) هذه العبارة لا وجه لها في العربية. انظر ص ٤٣١ -٤٣٢ و٦٦٦.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

ورابعها: «كَيِ» التَّعلِيلِيَّةُ، أي: الّتي هي نصّ في التّعليل. وهِيَ الَّتِي لَم تَتَقَدَّمْ علَيها اللّامُ لا لَفظًا ولا تَقدِيرًا، وظهرتْ «أن» أو اللّام بعدها، نَحوُ: جئتُك كي[1] أن تُكرِمَني، أو كي لِتُكرِمَني.

وإن لم تتقدّم[2] عليها اللّام لفظًا، ولم تظهر «أن» ولا اللّام بعدها، جاز كونها مصدريّة وتعليليّة باستواء، نحو: جئتك كي تُكرِمَني. فإن قدّرتَ اللّام قبلها كانت مصدريّة ناصبة للفعل بنفسها، وإن لم تتقدّم اللّام قبلها كانت تعليليّة، ويكون الفعل منصوبًا بعدها بـ «أن» مضمرةً إضمارًا لازمًا، كما في قوله تعالى[3]: ﴿كَي تَقَرَّ عَينُها﴾، إذا لَم تَنوِ اللّامَ قبلَها.[4] فـ «تَقَرَّ»: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بـ «أنْ» مُضمرَةً بَعدَ «كَي» إضمارًا لازمًا.

فعُلم أنّ «كي» لها ثلاثة أحوال، إمّا أن تكون مصدريّة لا غير، وإمّا أن تكون تعليليّة لا غير، وإمّا أن تكون محتمِلة لهما. وحينئذ إمّا أن يترجّح كونها تعليليّة، وإمّا أن يكون الأمران فيها على حدٍّ سواء.

ومن التعليليّة ما اتّصل بها «ما» الاستفهاميّة أو المصدريّة مُجرّدة من اللّام. فالأوّل كقولك في السّؤال عن علّة الشيء: كَيمَهْ، أي: لِمَهْ؟ والثّاني كقول الشّاعر:[5]

---

(١) سقطت من م.

(٢) م: لم يتقدم.

(٣) الآية ٤٠ من سورة طه.

(٤) م: «إن لم تتقدم قبلها لام العلة». وفي الحاشية عن نسخة: تنو.

(٥) قسيم بيت لعبد الأعلى بن عبد الله تتمته:

إذا أنتَ لَم تنفَـعْ فضُـرَّ، =

وإنّما يُرَجَّى الفَتَى، كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ

أي: للضُّرّ والنّفع، أي: ليضرَّ من يستحقّ الضّر،[1] وينفعَ من يستحقّ النّفع.

وقد تُستعمل «كي» أي: هذا اللّفظُ اسمًا مختصرًا من «كيف»، فيرتفع المضارع بعدها. وفي «المغني»:[2] ويقال فيه أي «كيف»: «كي»، كما يقال في «سَوفَ»: «سَو». قال الشّاعر:[3]

كَي تَجنَحُونَ إلَى سِلمٍ، وما ثُئِرَتْ قَتلاكُمُ، ولَظَى الهَيجاءِ تَضطَرِمُ؟

وأمّا حُرُوفُ العَطفِ الثّلاثةُ أي: التي تُضمر «أن» بعدها أيضًا، إذا أردتَ معرفتها، فـأحدها[4] «أو» العاطفة الّتي تصلح موضعَها «إلى» أو «كي» التّعليليّةُ أو «إلّا أن»، وإضمار «أن» بعدها لازم. ويصلح لهذه المعاني الثّلاثة نحوُ قولك: لَألزمَنَّكَ أو تَقضيَني حقّي، أي: إلى أو كي أو إلّا [«أن»].[5] وتكون بمعنى «كي» خاصّة، نحوُ قولك: لَأُرضِيَنَّ اللهَ أو يغفرَ لي، أي: كي يغفرَ لي. وتكون بمعنى «إلّا أن» خاصّة، نَحوُ قولك: لَأقتُلَنَّ الكافِرَ أو يُسلِمَ، أي: إلّا أن يُسلم.

فـكلٌّ من «تقضي[6] ويغفر ويُسلِم»: فِعلٌ مُضارِعٌ مَنصُوبٌ بِـ

= المغني ص ١٩٩ وشرح شواهده ٤: ١٥٢ - ١٥٣ والعيني ٣: ٢٤٥ والخزانة ٣: ٥٩١ والدرر ٢: ٤.

(١) في الأصل: الضرر.

(٢) ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر المغني ص ١٩٨ أيضًا وشرح أبياته ٤: ١٤٨ - ١٥٢ وحاشية الصبان٣: ٣٧٩. وسقط «وما ثئرت... تضطرم» من م.

(٤) م: فالأول.

(٥) من حاشية م.

(٦) في الأصل: تقضيني.

«أنْ» مُضمَرةً بَعدَ «أو» إضمارًا واجِبًا. و«أنْ» وما بَعدَها في تأوِيلِ مَصدَرٍ مَعطُوفٍ بـ «أو» علَى مَصدَرٍ أيضًا، لكن مُقَدَّرٍ مفروض لعدم وجود السّابك.

والتَّقديرُ في المثال الأول: لَيَكونَنَّ منّي لزومٌ لك أو قضاءٌ منك لِحَقّي، وفي المثال الثّاني: لَيَكونَنَّ منّي إرضاءٌ لله أو غفرانٌ منه لي، وفي المثال الثّالث: لَيَكُونَنَّ مِنّي قَتلٌ لِلكافِرِ أو إسلامٌ مِنهُ. وربّما ظهرتْ «أن» بعد «أو» في الضّرورة. ومنه قول الشّاعر:[1]

* أو أن يَلُومَ بحاجةٍ لُوّامُها *

فإن لم يصلح موضعَها شيء ممّا ذُكر، بأن سُبقتْ باسم خالص من التّأويل بالفعل، أُضمرتْ «أن» بعدها جوازًا لا وجوبًا، والإظهار أحسن من عدم الإظهار. نحو قوله تعالى[2]: ﴿ما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلّا وَحيًا، أو مِن وَراءِ حِجابٍ، أو يُرسِلَ﴾/ بالنّصب[3] في ٢٠٢ قراءة غير نافع بـ «أن» مضمرةً جوازًا، و«أن» وما بعدها في تأويل مصدر معطوف بـ «أو» على ذلك الاسم الخالص. والتّقدير: إلّا وحيًا أو إرسالًا.

---

(١) عجز بيت للبيد صدره:

أقضِي اللُّبانةَ، لا أُفَرِّطُ رِيبةً

ديوانه ص ٣١٣ والخزانة ٣: ٦٢٢. واللبانة: الحاجة الملحة. وأفرط: أترك. والريبة: الحاجة. و«أو» هنا بمعنى: إلّا. وفي الأصل و م: «تلوم لحاجة». واللوام: جمع لائم.

(٢) الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٣) يعني نصب الفعل: يرسل.

[نصب جواب الطلب]:

وثانيها وثالثها: فاءُ السَّبَبِيّةِ أي: العاطفةُ المفيدة لسببيّة ما قبلها لِما بعدها، وواوُ المَعِيّةِ العاطفةُ المفيدة لمعيّةٍ أي: مصاحبةِ ما قبلها لِما بعدها في زمانٍ واحدٍ، حالةَ كونهما[1] واقعتَين في جواب الطَّلب، بغير لفظِ الخبر والمصدرِ واسمِ الفعل.[2] والطّلب له أنواع، اشتَهر أنّها ثمانية.[3] ومِن ثَمّ قال المصنّف: في الأجوبةِ الثّمانيةِ:

الأوّلُ من تلك الأجوبة الثّمانية: جَوابُ الأمرِ. وسيأتي أنّه طلب الأعلى من الأدنى رتبةً الفعلَ. نَحوُ قولك: تَعالَ،[4] فأُحسِنَ إلَيكَ أو وأُحسِنَ إلَيكَ. [فـ «أُحسِنَ»]:[5] فعل مضارع مَنصُوبٌ بِـ «أنْ» مُضمَرةً وُجوبًا بَعدَ الفاءِ الّتي للسّببيّة، والواوِ الّتي للمعيّة، في جواب الأمر. و«أن» وما بعدها اسم تأويلًا معطوف بتلك الفاء أو الواو على اسم مؤوّل فرْضًا وتقديرًا من الكلام السابق. والتّقدير: ليكن منك مجيءٌ، فإحسانٌ أو وإحسانٌ إليك [منّي].[6] ويُقال بمثل ذلك في جميع ما يأتي.

والثّاني من تلك الأجوبة: جَوابُ النَّهيِ. وسيأتي أنّه طلبُ تركِ الفعل مِن[7] الأعلى للأدنى رتبةً. نَحوُ قولك: لا تُخاصِمْ زَيدًا فَيَغضَبَ،

---

(١) أي: الفاء والواو.

(٢) في حاشية م عن نسخة: الفاعل.

(٣) م: منها.

(٤) في حاشية م عن نسخة: أقبل.

(٥) من م. وزاد فيها: إليك.

(٦) تتمة يقتضيها السياق. والتقدير في الأمثلة الأخرى يكون بحسب معنى العبارة.

(٧) كذا ما يقوله النحاة. وقد يكون النهي عن القيام بالفعل.

أو ويَغضَبَ. فـ «يَغضَبَ»: فعل مضارع مَنصُوبٌ بِـ «أنْ» مُضمَرةً وُجُوبًا بَعدَ الفاءِ والواوِ المذكورتين في جواب النَّهي.

والثَّالِثُ من تلك الأجوبة: جَوابُ التَّمَنِّي. وهُوَ كما تقدّم محبَّةٌ أي: [1] مَيلُ النَّفس إلى حصول الشَّيء الغيرِ[2] الواجب حصولُه، مستحيلًا كان وتعلّقه به أكثر، أو ممكنًا غير مترقّب حصولُه وتعلّقه به قليل. ولمّا كان الغالب أن مَن مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قيل في التّمنّي: إنّه طَلَبُ ما لا طَمَعَ فِيهِ أي: في حصوله لاستحالته، أو طلب ما فِيهِ أي: في حصوله عُسْرٌ، فلا تترقّبه النفس.

فالأوّلُ، أي: طلب ما لا طمع فيه، أي: في حصوله،[3] نَحوُ قول من هو في زمن الشّيخوخة:[4]

[فيا] لَيتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَومًا، فأُخبِرَهُ، بِما فَعَلَ المَشِيبُ

والثّاني، أي: طلب[5] ما في حصوله عُسْرٌ، نَحوُ قول منقطع الرّجاء: لَيتَ لِي مالًا فأحُجَّ مِنهُ، أو وأحُجَّ مِنهُ.[6]

---

(1) م: في محله.

(2) مثل هذا جائز وصحيح، كما ذكرنا قبل. انظر ص ٥٦.

(3) م: ما لا طمع في حصوله.

(4) البت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٢٣ والمغني ص ٣١٦ وشرح أبياته ٥: ١٦٣ - ١٦٤ والعيني ٢: ٢٢٥. وما بين معقوفين تتمة من الديوان. ويدل الشطر الثاني في الشرح: فأتزوّج أو وأتزوج.

(5) سقطت من م.

(6) سقطت من م. وجاز اجتماع حرفي عطف هنا، وفي الأمثلة الأخرى، لأن العبارة مؤلفة من كلامين. وفي الشرح: فأتزوج وأحج منصوبان بـ «أن» مضمرة بعد الفاء والواو.

والرّابعُ من تلك الأجوبة: جَوابُ التَّرَجِّي. وهو كما تقدّم محبّةُ أي: ميلُ النّفس إلى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولُه، المحبوبِ للنّفس المترقَّبِ حصولُه، الّذي لا وثوق بحصوله. و لمّا كان الغالب أنّ من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قيل في التّرجّي: هُوَ طَلَبُ الأمرِ المَحبُوبِ. نَحوُ قولك: لَعَلّي أُراجِعُ الشَّيخَ فَيُفهِمَنِي، أو ويُفهِمَنِي.

والخامِسُ من تلك الأجوبة: جَوابُ العَرْضِ، بِفَتحِ العَينِ المُهمَلَةِ وسُكُونِ الرّاءِ وبالضّادِ[1] المُعجَمةِ. وهُوَ الطَّلَبُ بِلِينٍ ورِفقٍ، أي: [رفقٍ][2] طلبٍ غيرِ مؤكَّد. نَحوُ قولك: ألا تَنزِلُ عِندَنا فنُكرِمَكَ، أو ونُكرِمَكَ.

والسّادِسُ من تلك الأجوبة: جَوابُ التَّحضِيضِ، بِحاء مُهمَلةٍ فضادَينِ مُعجَمتَينِ. وهُوَ الطَّلَبُ بِحَثٍّ وإزعاجٍ، أي: طلبًا متأكّدًا. نحوُ قولك: هَلّا أحسَنتَ أو ألّا أحسنتَ إلَى زَيدٍ فَيَشكُرَكَ، أو ويَشكُرَكَ.

والسّابِعُ من تلك الأجوبة: جَوابُ الاِستِفهامِ. وهو طلب التّفهيم،[3] ولو لغير المتكلّم بالاستفهام، أي: أن يطلب المتكلّم،[4] بالاستفهام من المخاطب به، أن يحصل مضمون ذلك للمتكلّم بالاستفهام أو لغيره.

وأمّا قول المصنّف في تفسير الاستفهام: «أي:[5] طَلَبُ الفَهمِ»

---

(١) في الشرح: والضاد.

(٢) من م.

(٣) في الشرح: وهو طلب الفهم.

(٤) م: جواب الاستفهام وهو طلب التفهم وهو لغير المتكلم بالاستفهام.

(٥) انظر التعليقة القبلَ المتقدمة.

ففيه مُسامحة، لأنّه لمّا كان الفهم هو المقصود في الحقيقة عبّر به. وإلّا فالمطلوب من المخاطَب بالاستفهام كما علمتَ إنّما هو التفهيم، لأنّه هو المقدور له، لا تحصيل الفهم لأنّه غير مقدور له.

فالأوّل، أي: طلب التفهيم[1] للمتكلّم بالاستفهام، نَحوُ قولك: هَل لِزَيدٍ صَدِيقٌ فيَركَنَ إلَيهِ،/ أو ويَركَنَ إلَيهِ؟ ٢٠٣

والثّاني، أي: طلب التفهيم لغير المتكلّم بالاستفهام، نحوُ قوله - تعالى - خطابًا لسيّدنا عيسى ﷺ:[2]﴿أأنتَ قُلتَ لِلنّاسِ: اتَّخِذُوني وأُمِّي إلَـهَينِ﴾؟ فإنّه - سبحانه وتعالى - طلب بهذا الكلام إقرار عيسى ﷺ،[3] في ذلك المشهد العظيم بأنّه لم يقل ذلك، فيتقرّرَ عند النّصارى كذبُهم فيما ادَّعَوه. فقد طلب التفهيم لغير المتكلّم بالاستفهام. فهذا من الاستفهام الحقيقيّ كما حقّقه ابن السُّبكيّ.

والثّامِنُ[4] من تلك الأجوبة: جَوابُ الدُّعاءِ. وسيأتي ما يُعلم منه أنّه طلب الفعلِ أو عدمِه من الأدنى للأعلى رتبةً، نَحوُ قولك: رَبِّ، وَفِّقنِي فأعمَلَ صالِحًا، أو وأعمَلَ صالِحًا، ونحو قولك: رَبِّ، لا تؤاخذني فأفوزَ، أو وأفوزَ.

والدّعاء من أقسام الأمر والنّهي. فلو سكت المصنّف عنه لاستغنى عن ذكره. وحيث ذكره وفاء بالطّريقة المعروفة، وهي طريقة

---

(١) م: التفهم.

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة. وجملتا الدعاء ليستا في م.

(٣) م: عليه السلام.

(٤) سقطت الواو من الأصل.

جمهور المعتزلة وجرى عليها بعض الأُصوليّين، سلكها لغرض التأدّب،[1] وجرى عليها النّحاة وجعلوها مذهبًا لهم، كان[2] المناسب أن يذكر جواب الالتماس. وهو طلب المُساوي رتبةً الفعلَ أو عدمَه من مُساويه، وفاءً بذلك.

وكان المناسب أيضًا أن يذكر جواب الإشفاق، حيث لم يجعل التّرجّي شاملًا له. نحو قولك: لعلّ الرّقيبَ ينظرُ إليّ فأهلِكَ، أو وأهلِكَ. وقد قدّمنا أنّ التّرجّي شامل له، لأنّ الإشفاق يرجع إلى طلب الأمر المحبوب.

وبَعدَ النَّفيِ المَحضِ، أي: الخالص من معنى الإثبات، **نَحوُ قولك: لا يُقضَى علَى زَيدٍ فيَمُوتَ، أو ويَمُوتَ.** فقد انتفى الموت بسبب انتفاء القضاء، لأنّ بانتفاء السّبب ينتفي المُسبَّب، بخلاف نحو قولك: ألم تأتِني فأُحسِنُ، أو وأُحسِنُ إليك - فلا يجب النّصب، بل يجوز الرفع لأنّ هذا النّفي ليس خالصًا من معنى الإثبات لأنه استفهام تقريريّ - وبخلاف نحو قولك: ما تزالُ تأتينا فتحدّثُنا، أو وتحدّثُنا، أو ما تأتينا[3] إلّا فتحدّثُنا، أو وتحدّثُنا. فإنّه يجب فيه الرّفع ولا يجوز النّصب، لأنّه إثبات، لأنّ الأوّل[4] فيه نفيُ النّفيِ، والثّاني فيه انتقاض النّفي بـ «إلّا» قبل الفعل.

---

(١) م: المعتزلة التي جرى عليها بعض الأصوليين لغرض التأدب.

(٢) هذا كالجواب لقوله: حيث ذكره.

(٣) م: ما يزال يأتينا فيحدثنا أو ويحدثنا أو تأتينا.

(٤) م: فإنه يجب الرفع ولا يجوز النصب لأن الأول.

فلو انتقض النّفي بـ «إلّا» بعد الفعل[1] لم يؤثّر في وجوب النّصب، نحو قولك: ما تأتينا فتحدّثُنا إلّا في الدّار. وقد أُلحق بالنّفي المحض أُمورٌ مذكورة في المطوّلات، لا نطيل بذكرها.

وظاهر كلامهم أنّ نصب المضارع بعد فاء السّببية وواو المعيّة، في الأجوبة المذكورة، مسموع عن العرب. وفي كلام الشّيخ أبي حيّان ما يخالفه، حيث ذكر أنّه لَم يُسمَعِ النَّصبُ بَعدَ واوِ المَعِيّةِ إلّا بَعدَ أربَعةٍ من الأجوبة: [جواب][2] النَّفيِ وجواب الأمرِ وجواب النَّهيِ وجواب التَّمنّي. والباقي من الأجوبة المذكورة بالقِياسِ علَيها.

ونُظّر فيه بأنّه[3] سُمع بعد الاستفهام، في قول الشّاعر:[4]

ألَـم أكُ جـارَكُم، ويَكُـونَ بَيني ... وبَيـنَكُمُ المَـوَدّةُ، والإخـاءُ؟

وفيه أنّ هذا لا يتمّ إلّا إن بَقِيَتِ الرّوايةُ بالنّصب. وإلّا فهذا لا يجب فيه النّصب، لأنّه استفهام تقريريّ فيه معنى الإثبات.

وخرج بـ «الفاء العاطفة المفيدة للسّببية» الفاءُ الّتي لمجرّد السّببيّة المجرّدة عن العطف، ويقال لها: الاستئنافية، والفاءُ الّتي لمجرد العطف المجرّدة عن السّببيّة. فإنّ المضارع يُرفع بعدهما وجوبًا، نحو:

---

(١) يعني الفعل المقترن بالفاء، كما مثّل بعد. أما إذا كان قبل هذا الفعل فالرفع واجب، كما ذكر قبل. انظر التصريح ٢: ٢٤٠ وحاشية الصبان ٣: ٣٤٠ والكتاب ١: ٤٢٠ وشرح الكافية ٢: ٢٤٨ والعيني ٤: ٣٩٠ والخزانة ٣: ٣٠٤.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) م: لأنه.

(٤) الحطيئة. ديوانه ص ٢٦ والكتاب ١: ٤٢٤ - ٤٢٥ والمغني ص ٧٤٥ وشرح أبياته ٨: ٣٤ - ٣٦ والعيني ٤: ٤١٧.

«ما تأتيني فأكرِمُك» بالرفع. أمّا في الأُولى[1] فلكون المضارع حـ[2] مستأنفًا مبنيًّا على مبتدأ محذوف، أي: فأنا أكرمُك بسبب عدم إتيانك. تقول ذلك إذا كنتَ كارهًا لمجيئه. فالنفي خاصّ بما قبل الفاء. وأمّا [في][3] الثّانية فلكون المضارع يصير شريكًا للأوّل في الرّفع والنّفي بالعطف، أي: ما تأتيني فما أكرمُك.

ومن هذا قوله، تعالى[4]: ﴿لا يُؤذَنُ لَهُم فيَعتَذِرُونَ﴾ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون./ وكذا منه: ﴿لا يُقضَى[5] علَيهِم فيَمُوتُونَ﴾، على قراءة الرّفع. فـ «يموتون»: معطوف على «يُقضى» وليس جوابًا، أي: لا يُقضى عليهم فلا يموتون، أي: انتفى الأمران معًا.

٢٠٤

وكذا، إن جعلتَ الواو لمجرّد العطف أو للاستئناف لم ينتصب المضارع بعدها، بل يُجزم على الأوّل ويُرفع على الثّاني. نحوُ: لا تأكلِ السّمكَ وتَشربِ اللّبنَ، بجزم «تشرب» بالعطف على «تأكل»، وبرفعه على الاستئناف.

وخرج بـ «الطّلب بغير لفظِ الخبر والمصدرِ واسمِ الفعل» الطّلبُ بذلك. فلا يُنصب المضارع في جوابه، بل يجب رفعه. فالطّلب بلفظ الخبر نحوُ: حَسبُك حَديثٌ فينامُ، أو وينامُ النّاسُ، بالرّفع. والطّلب

---

(١) م: الأول.

(٢) أي: حينئذ. وسقطت من م.

(٣) من م.

(٤) الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٥) الآية ٣٦ من سورة فاطر. م: ولا يقضى.

بالمصدر نحوُ: ضَربًا. زيدًا فيهابُك، أو ويهابُك، بالرّفع. والطّلب باسم الفعل نحوُ: نَزالِ فنكرمُك، أو ونكرمُك، بالرّفع.

[نصب المعطوف على المصدر]:

وقد علمتَ من كلام المصنّف أنّ «أن» لا تُضمر جوازًا بعد شيء ممّا ذكره إلّا بعد لام التّعليل. ولا يخفى أنّه يُضمّ إلى ذلك ممّا لم يذكره ثلاثة أشياء. وهي الواو والفاء و«ثُمّ» العاطفات المسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل. فإنّ «أن» تُضمر بعدها جوازًا.

فالأوّل نحوُ قول ميسونَ زوجِ معاويةَ أُمِّ ولدِه يزيدَ:[1]

* ولُبسُ عَباءةٍ، وتَقَرَّ عَيني *

والثّاني نحوُ قول الشّاعر:[2]

لَـولا تَوَقُّـعُ مُعتَـرٍّ، فأُرضِـيَهُ، ما كنتُ أُوثِرُ إترابًا، علَى تَرَبِ

والثّالث نحوُ قول الآخر:[3]

---

(١) صدر بيت عجزه:

أحَبُّ إلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

الكتاب ١: ٤٢٦ والمغني ص ٢٩٥ وشرح أبياته ٥: ٦٤ والعيني ٤: ٣٩٧ والخزانة ٣: ٥٩٢. والشفوف: الثياب الرقيقة، جمع شَفّ.

(٢) شذور الذهب ص ٣١٥ والدرر ١: ١١. والمعتر: المتعرض للسؤال. وأوثر: أفضل. والإتراب: الغنى. والترب: الفقر.

(٣) صدر بيت لأنس بن مدركة عجزه:

كالثَّورِ، يُضرَبُ، لَمّا عافَتِ البَقَرُ

شذور الذهب ص ٣١٦ والعيني ٤: ٣٩٩ والدرر ٢: ١١. وسليك: اسم رجل. وعافت أي: كرهت ورود الماء.

* إنِّي ، وقَتلِي سُلَيكًا ، ثُمَّ اعِقلَهُ *

بنصب المضارع في ذلك بـ «أن» مضمرة جوازًا.

وهي وذلك الفعل في تأويل اسم معطوف على ذلك الاسم الخالص من التأويل بالفعل. والتقدير في الأوّل: ولبسُ عباءة وقُرّةُ عيني ، وفي الثّاني: لولا توقعُ معترّ فإرضائي إيّاه ، وفي الثّالث: إنّي وقتلي[1] سُليكًا ثمّ عقلي إيّاه.

وخرج بـ «الخالص من التّأويل بالفعل» الاسمُ المؤوّل بذلك. فلا ينتصب المضارع بعد تلك الواو والفاء و«ثمّ» ، بل يجب رفعه. فالفاء نحوُ قولهم: الطّائرُ فيغضبُ زيدٌ الذّبابُ ، برفع «يغضب» لأنّ الاسم المعطوف عليه وهو «الطّائر» مؤوّل بالفعل لوقوعه صلة لـ «أل» ،[2] أي: الّذي يطيرُ. ومِن ثَمّ عُطف عليه الفعل.

---

(١) م: إن قتلي.

(٢) في الأصل: صلة لا.

[جزم الفعل المضارع]

ثمّ لمّا ذكر نواصب الفعل المضارع أراد تتميم الفائدة بذكر الجوازم له، بقوله: وجَوازِمُ الفِعل المُضارعِ أحَدَ عَشَرَ جازمًا. ولا يخفى أنّ الجزمَ في اللّغة: القطعُ، لأنّ هذه الجوازم تقطع الحركة وما ناب عنها. وتلك الجوازم قِسمانِ: ما أي: قسم يَجزِمُ فِعلًا واحدًا، وما أي: قسم يَجزِمُ فِعلَينِ.

[جوازم الفعل الواحد]:

فالّذِي يَجزِمُ فِعلًا واحدًا أربعة أحرف:

أحدها: «لَم». وتجزم المضارع لفظًا أو محلًّا. فلفظًا نحوُ[1]: ﴿لَم يَلِدْ ولَم يُولَدْ﴾.وربّما رُفع المضارع بعدها. ومنه قول الشّاعر: [2]

* لَم يُوفُونَ بالجارِ *

وهو ضرورة، وقيل: لغةٌ. ورُبّما نُصب المضارع بعدها نحوُ[3]: ﴿ألَم نَشرَحَ﴾؟ فقيل: بها.[4] وقيل: لا والأصلُ «نَشرحَنْ»، بنون التّوكيد

---

(١) الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٢) قسيم بيت تتمته:

لَولا فَوارِسُ، مِن نُعمٍ، وأُسرتُهُم يَومَ الصُّلَيفاءِ،

المغني ص ٢٠٧ وشرح أبياته ٥: ١٣١والعيني ٤: ٤٤٦ والخزانة ٣: ٦٢٦. ونعم: اسم قبيلة. والصليفاء: يوم كانت فيه حرب لقوم الشاعر.

(٣) الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) أي: النصب بـ «لم».

الخفيفة حُذفتْ فبقيَتِ الفتحةُ دليلًا عليها. ورُدَّ بأن فيه شذوذًا من وجهين: أحدهما: توكيد المنفيّ بـ «لم». الثاني: حذف نون التوكيد لغير وقف ولا ساكنين.

وثانيها «لَمّا» بِتَشدِيدِ المِيمِ أُختُها، أي: أُخت «لم» في النفي والجَزمِ للمضارع والاختصاص به، وهي المرادة عند الإطلاق، نَحوُ قوله تعالى[1]: ﴿لَمّا يأتِكُم﴾ - والأكثر على أنها مركّبة من «لم» الجازمة و«ما» الزائدة. وقيل: بسيطة. بِخِلافِ «لَمّا» الحِينِيّةِ، ويقال لها الرّابطة أي: وهي حرف وجود لوجود على الأصحّ. ومقابلُه أنها اسم من الظّروف، فقيل: بمعنى «حين»، وقيل: بمعنى «إذ»، نَحوُ قوله تعالى[2]: ﴿فلَمّا قَضَينا عليهِ المَوتَ﴾، وبخلاف «لَمّا» الإيجابِيّةِ أي: الّتي بمعنى «إلّا»، نَحوُ قولك: أقسَمتُ عليكَ لَمّا فَعَلتَ كَذا، أي: إلّا فَعَلت كَذا، أي: لا أطلب منك إلّا فعل كذا.

فإنّهُما أي: «لَمّا» الحينيّة و«لَمّا» الإيجابيّة لا يدخلان على المضارع، بل يَدخُلانِ علَى الماضِي دون المضارع، وتدخل/ الثّانية على الجملة الاسميّة نحوُ[3]: ﴿إن كُلُّ نَفسٍ لَمّا علَيها حافِظٌ﴾، في قراءة من شدّد الميم.

٢٠٥

وثالثها: لامُ الأمرِ نَحوُ قوله تعالى[4]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعةٍ مِن سَعتِهِ﴾،

---

(١) الآية ٢١٤ من سورة البقرة. وفي الشرح: ولما.

(٢) الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٤) الآية ٧ من سورة الطارق.

ولامُ الدُّعاءِ نَحوُ قوله تعالى[1]: ﴿لِيَقضِ علَينا رَبُّكَ﴾، ولامُ الالتماس كقولك لمُساويكَ رُتبةً: لِتَفعلْ كذا.

ورابعها: «لا» في النَّهيِ نَحوُ قوله، تعالى: ﴿لا تَخَفْ ولا تَحزَنْ﴾،[2] و«لا» في الدُّعاءِ نَحوُ قوله، تعالى[3]: ﴿لا تُؤاخِذْنا﴾، و«لا» في الالتماس نحو قولك لمُساويكَ: لا تفعلْ كذا. [4]

[معاني هذه الجوازم]:

هذا بيان عمل هذه الأحرف. وأمّا بيان مَعانِيها أي: هذه الأحرفِ الأربعة:

فـ «لَم»: حرف لِنَفيِ أي: انتفاءِ حَدَثِ الفِعلِ المضارع في الزّمن الماضِي مُطلَقًا، أي: سواء اتصل ذلك الانتفاء بالحال الّذي هو زمن التكلّم أوْ لا. فإنه قد يكون مستمرًّا متّصلًا كما تقدّم في المثال، وهو «لم يلد»، وقد يكون منقطعًا، كما في قوله تعالى[5]: ﴿لَم يَكُن شَيئًا مَذكُورًا﴾، لأنّ المعنى: ثمّ كان شيئًا مذكورًا.

ولا يدلّ على توقّع حصول ما بعده، ولا يُشترط أن يكون زمن الفعل بعده قريبًا من الحال، فيقال: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا، ولا يحذف مجزومها لقرينة اختيارًا، فلا تقول في جواب «هل

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الزخرف. والخطاب هنا هو من أهل النار لمالكٍ خازن جهنم.

(٢) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت. وليس في م: ولا تحزن.

(٣) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة. والدعاء هنا على لسان المؤمنين.

(٤) سقطت من م.

(٥) الآية ١ من سورة الإنسان.

دخلتَ البلدَ»؟: «قاربتُها ولم»، تريد:[1] أدخلْها. وأمّا قول الشّاعر:[2]

احفَظْ وَدِيعتَكَ الَّتِي استُودِعتَها، يَومَ الأعازِبِ،إن وَصَلتَ،وإن لَمِ

أي: وإن لم تَصِلْ، فضرورة ـ وتقترن به «إن» الشرطيّة نحوُ[3]: ﴿فإن لَم تَفعَلُوا﴾.

و«لَمّا»: حرف لِنَفيِ أي: انتفاءِ حَدَثِ الفِعلِ في الزّمن الماضِي، لكن مُتّصِلًا ذلك الانتفاءُ بالحالِ الّذي هو زمن التكلّم، ويدلّ غالبًا على أنّ ما بعده متوقَّع حصولُه، ويُشترط أن يكون زمنه قريبًا من الحال، ولا يُقال: لمّا يكن زيد في العام الماضي مقيمًا. وقال الشّيخ[4] ابن مالك: إنّا لا نشترط[5] كون منفيّ «لمّا» قريبًا من الحال، بل ذلك هو الغالب. انتهى.

فالمتّصل بالحال نَحوُ قوله، تعالى: ﴿لَمّا يَذُوقُوا عَذابِ﴾[6] أي: إلَى الآنَ ما ذاقُوهُ وسوف يذوقونه. ومن غير الغالب ألّا يدلّ[7] على التوقّع كقولهم: ندمَ إبليسُ ولمّا ينفعه النّدمُ.[8] ويحذف مجزومه لقرينة اختيارًا، فتقول في جواب «هل دخلتَ البلدَ»؟: «قاربتُها ولمّا»، تريد: أدخلْها،

---

(١) م: ولم ترد.

(٢) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ص ١٩١ والجنى الداني ص ٢٦٩ والمغني ص ٣١٠ وشرح شواهده ص ٦٨٢ وشرح أبياته ٥: ١٥١ ـ ١٥٢ والخزانة ٣: ٦٢٨.

(٣) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٤) سقطت من م.

(٥) م: «أنا لا أشترط». وانظر المغني ص ٣١٠.

(٦) الآية ٨ من سورة ص. وفي الأصل: عذابي.

(٧) م: ألا تدل.

(٨) سقطت من م، وألحقت بالحاشية عن نسخة.

ولا تقترن بـ «إن» الشّرطيّة، فلا يقال: إنْ لمّا. قال شيخ المحقّقين: [1] لأنه لكونها[2] فاصلةً قويّة بين العامل الحرفيّ ومعموله. انتهى.

فقد علمتَ ممّا تقرّر أنّ «لم ولمّا» يشتركان في الحرفيّة، والاختصاص بالمضارع، ونفي حدوثه، وقلب زمانه للمضيّ، وجزمه. ومما يشتركان فيه أيضًا أنّه قد تلحقهما همزة الاستفهام. وقد أشار إلى ذلك بقوله: وقَد تَلحَقُ «لَم ولَمّا» هَمزةُ الإستِفهامِ أي التقريريّ - وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد المنفيّ - ومِن ثَمّ قال: فيَتَقَرَّرُ الكَلامُ مَعَهُما، وحَ يُجاب بـ «بلى» دون «نعم»، نَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟ وألَمّا يَقُمْ زَيدٌ؟ أو الحقيقيّ كقولك لمن قال «لم أفعل كذا»: ألَم تفعلْه؟ أي: أحقٌّ انتفاء فعلك له؟ فيجاب بـ «نعم» أو «لا». واقتران همزة الاستفهام بـ «لم» أكثر من اقترانها بـ «لمّا».

وعلمتَ ممّا تقرّر أيضًا أنّهما يتخالفان في أنّ النّفي بـ «لم» لا يجب أن يكون مستمرًّا إلى زمن التكلّم، بخلاف النفي بـ «لمّا»، فيقال: «لم يقم زيدٌ ثمّ قام»، ولا يقال: «لمّا يقم زيدٌ ثمّ قام»، للتّناقض، وأنّ «لم» لا إيذان لها بتوقّع حصول ما بعدها، بخلاف «لمّا» فإنّها تؤذن بذلك كثيرًا، وأنّ «لم» لا يُشترط أن يكون زمن ما بعدها قريبًا من الحال، بخلاف «لمّا»، وأنّ مجزوم «لم» لا يُحذف اختيارًا لقرينة، بخلاف «لمّا».

---

(1) هو الرضي الأستراباذي.

(2) أي: لكون: لمّا. انظر شرح الكافية ٢: ٢٥١. وفيه: وكان ذلك لكونها.

(3) الآية ١ من سورة الشرح.

ولامُ الأمرِ والدُّعاءِ والالتماس، كلٌّ منها حرف موضوع لِطَلَبِ الفِعلِ من الدُّون في الأُولى، ومن الأعلى في الثّانية، ومن المُساوي في الثّالثة رتبةً. وقد تُستعمل في غير الطلب كالخبر نحوُ[1]: ﴿فلْيَمدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدًّا﴾، أو التّهديد نحوُ[2]: ﴿مَن شاءَ فلْيُؤمِنْ، ومَن شاءَ فلْيَكفُرْ﴾. وقد تحذف هذه اللّام ويبقى معمولها، في ضرورة الشّعر خاصّة،/ كقول أبي طالب: [3] ٢٠٦

* مُحَمَّدُ، تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ *

و«لا» في النَّهيِ والدُّعاءِ والالتماس، كلٌّ منها حرف موضوع لِطَلَبِ التَّركِ من الدُّون في الأُولى، ومن الأعلى في الثّانية، ومن المُساوي في الثّالثة رتبةً. وقد تُستعمل في غير الطّلب كالتهديد. وذلك كقولك لولدك: لا تُطِعْنِي.

وقد سُمع الجزم بـ «لا» النّافية إذا صلَحَ قبلها «كي»، نحوُ: جئتُه لا

---

(١) الآية ٧٥ من سورة مريم.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الكهف. والاستشهاد بالجملتين الشرطيتين يعني أن التهديد وارد في كل منهما، كما زعم بعض المفسرين. انظر تفسير الآلوسي ١٦: ٣٨٤ - ٣٨٥. والحق أن التهديد خاص باللام الثانية، والأولى طلبية للأمر قطعًا، إذ لا يكون الأمر بالإيمان للتهديد. ولذا يُستشهد بالأولى فقط في مثل هذا المقام. المغني ص ٢٤٦ و حاشية الدسوقي ١: ٢٣٥.

(٣) صدر بيت فوقه في الأصل: آخره:

إذا ما خِفتَ، مِن أمرٍ، تَبالا

وأبو طالب هو عم النبي ﷺ يمدحه. المغني ص ٢٤٨ وشرح أبياته ٤: ٣٣٥ والخزانة ٣: ٦٢٩. والتبال: البلاء والشر.

يكنْ له عليّ حجّةٌ. لكنّه قليل. وفي كلام شيخ المحقّقين:[1] ولا يبعد أن تُجعل «لا» في مثل هذا التّركيب للنّهي.

فـعُلم أنّ الطّلب مِنَ الأعلَى إلَى الأدنَى رتبةً أمرٌ إن كان الطلب للفعل، ونَهيٌ إن كان الطّلب لعدم الفعل، وأن الطّلب للفعل أو لعدمه مِنَ الأدنَى إلَى الأعلَى رتبةً دُعاءٌ، ومن المُساوي رتبةً التماسٌ. وهذه التّفرقة طريقة سلكها جمهور المعتزلة، وتبعهم بعض الأُصوليّين للتّأدّب، وجرى عليها النّحاة كما تقدم. والأصحّ في جمع الجوامع وغيره أنّ ذلك يسمى أمرًا أو نهيًا.

[أدوات الشرط الجازمة لفعلين]:

هذا ما يتعلّق بما يجزم فعلًا واحدًا. وأمّا الّذِي يَجزِمُ فِعلَينِ فهو قسمان: حَرفٌ واسمٌ:

[الحرفان ومعناهما]:

فالحرف قسمان: متّفق على حرفيّته، ومختلّف فيها. فالحرف المتّفق على حرفيّته:[2] «إنْ» بِكَسرِ الهَمزةِ وسُكُونِ النُّونِ الشّرطيةُ بقرينة المَقام. ولأنّها المرادة عند الإطلاق مجرّدةً عن «ما» أو مقرونةً بها، فإنّ حرفيّتها باتّفاقٍ. وهي أُمُّ ما يَجزم فعلين، ومِن ثَمّ قدّمها.

والحرف المختلَف[3] في حرفيّته «إذما». فإنّ حرفيّته إنما هي

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) م: فالمتفق على حرفيته.

(٣) م: المختلفين.

علَى القول الأصَحّ الّذي جرى عليه الجمال بن هشام في «الأوضح». وهي بسيطة. وقِيلَ: هِيَ اسمٌ. وعليه جرى في «القطر». وهي مركّبة من «إذ» الظرفيّةِ، و«ما» الزّائدة الكافّة لها عن الإضافة.

واستُدلّ لاسميّتها بأنّ «إذ» كانت قبل دخول «ما» اسمًا، والأصل بقاء الشّيء على ما كان عليه، ورُدَّ بأنّه ثَبتَ لها التّغيُّرُ بدخول «ما». فإنّها كانت قبل دخول «ما» للماضي، وصارت بعده للمستقبل. فقد تحقّق التغيُّرُ، فدلّ ذلك على أنها انسلخت عن الاسميّة بدخول «ما»، كما انسلخت «حَبَّ» من الفعليّة في «حَبَّذا» بتركّبها مع «ذا».

ورُدَّ بأنّه لا يلزم من تغيُّر زمانِ «إذ» بدخول «ما» انسلاخها عن الاسميّة بذلك، بدليل أنّ «لم» تُغيِّر زمن المضارع بدخولها عليه وتُصيِّره ماضيًا، كما علمتَ، ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمّى مضارعًا. وكذا «إن» تُغيِّرُ زمن الفعل الماضي وتُصيِّره مستقبلًا بدخولها عليه، ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمّى ماضيًا.

وهُما أي: «إن وإذما» مَوضُوعانِ لِمُجَرَّدِ الدِّلالةِ، اي: لأجل الدّلالة، علَى تَعلِيقِ الجَوابِ علَى الشّرطِ. ولفظ «الدّلالة»[1] ساقط في بعض النّسخ، وسقوطه واضح لأنّ الدّلالة عارضة للوضع، وليست الموضوعَ لها.

وقد تجزم[2] «إن» فعلًا واحدًا. وذلك إذا جيء بها في مقام

---

(١) حذف الدلالة من العبارة هناك يقتضي حذف «على» بعدُ، ليستقيم التركيب.

(٢) كذا. والجزم فيما يورده بعدُ غير ظاهر، وجعل «إن» في أمثاله حرفًا زائدًا للتعميم وانتهاء الغاية أولى. فهي غير جازمة ولا شرطية. ولذا لم يكن لها جواب، كما سيذكر.

التّأكيد[1] مع واو الحال لمجرّد الوصل والرّبط، نحوُ: زيدٌ وإن كَثُرَ مالُه بخيلٌ، وعمرٌو وإن أُعطِيَ نعمةً لئيمٌ. فقد صرّح كثير بأنّه[2] لا جواب لـ «إن» حينئذ.

وقد يُحذف بعدها كلّ من شرطها وجوابها في الضّرورة. ومنه: [3]

قالَتْ بَناتُ العَمِّ:يا سَلمَى، وإِنْ   كانَ فَقِيرًا مُعدِمًا؟ قالَتْ: وإِنْ

لأنّ المعنى: قالت بنات العمّ: يا سلمى، أترضَينَ بهذا البعل، وإن كان فقيرًا مُعدِمًا؟[4] قالت: رضيتُ به وإن كان فقيرًا معدمًا.

وخرج بـ «الشّرطيّة» النّافيةُ والمخفّفةُ من الثّقيلةِ والزّائدةُ. فإنّها لا تجزم.

[أقسام الأسماء ومعانيها]:

والاِسمُ قسمان: مُتّفق على اسميّته ومُختلَف فيها أيضًا. فالمتّفق على اسميّته ما عدا «مهما»، والمختلَف في اسميّته «مهما»، والصّحيح أنّها اسم. والاسم مطلقًا نَوعانِ: ظَرفٌ وغَيرُ ظَرفٍ. فغَيرُ الظّرفِ خمسة

---

(١) م: التوكيد.

(٢) م: بأن.

(٣) الرجز منسوب إلى رؤبة. المغني ص ٧٢٤ وشرح أبياته ٨: ٧. والعيني ١: ١٠٤ والخزانة ٣: ٦٣٠. والأولى أن الواو للحال و«إن» في الموضعين هي حرف زائد للتعميم وانتهاء الغاية، كما ذكرنا قبل وما سيذكر المؤلف في التفسير. والنون الثاني في الشطرين يقال له في علم القوافي: الغالي. ويحرك قبله بالكسر. انظر الوافي في علمي العروض والقوافي ص ٢١١ - ٢١٢ والجنى الداني ص ١٤٧. م: «وإن» في الشطرين.

(٤) كذا هنا وفيما بعد، بجعل «إن» حرفًا زائدًا للتعميم، إذ لم يذكر لها جواب. وانظر المغني ص ٧٢٤.

أشياءَ: «مَن» بِفَتحِ المِيمِ، وما ومَهما وأيٌّ وكَيفَما، والظَّرفُ أيضًا خمسة أشياءَ. وهو نوعان: زَمانِيٌّ ومَكانِيٌّ. فـالظرف الزَّمانِيُّ شيئان: مَتَى وأيّانَ، والظرف المَكانِيُّ ثلاثة أشياءَ: أينَ وأنَّى وحَيثُما.

٢٠٧ وهِيَ أي: أدوات الشّرط تَنقَسِمُ باعتبار/ الموضوع له[١] سِتَّةَ أقسامٍ:

أحَدُها: ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ، أي: لِأجل الدّلالة علَى مُجَرَّدِ تَعليقِ الجَوابِ علَى الشَّرطِ. وهذا معنًى في الغيرِ[٢] غيرُ مُستقلّ بالمعلوميّة. وهُوَ: إنْ وإذما، كما علمتَ.

والقسم الثّانِي: ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ، أي: لأجل الدّلالة علَى مُجَرَّدِ مَن يَعقِلُ - وبهذا المعنى كانت اسمًا لأنّه معنًى، وفي نفسه، مستقلّ بالمفهوميّة، كما في قولك: إنسان - ثُمَّ ضُمِّنَ مَعنَى الشَّرطِ أي: معنًى هو الشّرط. وهو تعليقُ الجواب على الشّرط، أي: عقدُ السّببيّة والمُسبَّبيّة بين الجملتين بعدها. وهذا معنًى في غيرها غير مستقلّ بالمفهوميّة. ولذلك بُني كما يُبنى[٣] للشَّبه الوضعيّ. وهُوَ «مَن» بفتح المِيمِ الشَّرطيّةُ.

فقد ظهر الفرق بين حرف الشّرط واسمه. وربّما خفي على بعض الأفهام، حتّى أورد ذلك الإمام السُّبكي على الجمال بن هشام فقال: أجمعوا على اسميّة «مَن» الشّرطيّةِ وعلى حرفيّة «إن» الشّرطيّةِ. فكيف يختلف[٤] نوعا الكلمة بالاسميّة والحرفيّة، مع تساويهما في المفهوم؟ وقد علمتَ الجواب عنه.

---

(١) أي: المعنى الموضوع له.

(٢) يعني: المغاير ما وضع للدلالة على مجرد التعليق. واستعمل «أل» هنا من فصيح الكلام.

(٣) أي: كما يبنى الاسم عامة. وفي الأصل وم: «بني». وانظر العبارة في القسم الثالث.

(٤) م: تختلف.

وقد تُستعمل في غير العاقل، في مقام التّغليب. وخرج بـ «الشّرطيّة» الاستفهاميّةُ والموصولة، والنّكرة النّاقصة، والنّكرة التّامّة. فإنّها[1] لا تجزم.

والقسم الثّالِثُ: ما وُضِعَ لِلدِّلالةِ، أي: لأجل الدّلالة علَى ما لا يَعقِلُ، ثم ضُمِّن معنى الشّرطيّة. فلذلك بُني كما يُبنى للشّبه الوضعيّ. وهُوَ «ما» الشّرطيّةُ.

وقد تأتي[2] للعاقل قليلًا، فيُسأل بها عن صفة مَن يعقل، وعن الحقيقة المجهولة. فإذا قيل: زيدٌ ما هو؟ كان سؤالًا عن صفته، فيجاب بـ «عالمٌ» مثلًا. وإذا قيل: ما هذا؟ كان سؤالًا عن حقيقته، فيُجاب بـ «إنسان» مثلًا. وقول فرعون لموسى ﷺ:[3] ﴿ما رَبُّ العالَمِينَ﴾؟ يَحتمل أن يكون من الأوّل، فجواب موسى ﷺ بقوله[4]: ﴿رَبُّ السّماواتِ﴾ إلى آخره واضح. ويَحتمل أن يكون من الثّاني، وحينئذ يكون الجواب المذكور من موسى ﷺ تنبيهًا لفرعون على أنّه ـ تعالى ـ لا يُعرف إلّا بالصّفات، لأن حقيقته غير معقولة للبشر.

وخرج بـ «الشّرطيّة» الاستفهاميّةُ والموصولة، والنّكرة الموصوفة، والنّكرة التّامّة، والزائدة. فإنّها لا تجزم.

وما يُبنى لتضمّن المعنى المذكور فقط. وهو «مَهما». وهي بسيطة

---

(١) يعني الاستفهامية والموصولة والنكرتين.

(٢) يعني «ما» الموضوعة لغير العاقل. وهي غير شرطية في الأمثلة التالية.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الشعراء.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الشعراء. وفي الأصل: بقوله صلى الله عليه وسلم.

على وزن «فَعلَى». فحقّها أن تكتب بالياء. وقيل: مركّبة من «ما» الشّرطيّةِ، و«ما» الزّائدة. فأصلها «ما ما»، وأبدلوا ألف «ما» الأُولى هاء كراهية[1] توالي المثلين. وإنّما أُبدلتْ هاء لمجانسة الهاء للألف.[2]

وقيل: مركبة من «مَهْ» الّتي بمعنى: اكفُفْ، ومن «ما». وقد ألغز في هذا الحريريُّ بقوله:[3] وما اسم لا يُفهم إلّا باستضافة كلمتين، أو الاقتصار منه على حرفين؟ فإنّك متى نطقت بـ «مهما» وحدها لم يتمّ الكلام ولا يُفهم المعنى إلّا بضمّ كلمتين، هما الشّرط والجزاء. وإذا اقتصرت على حرفين - وهما «مَهْ» التي بمعنى: اكفُفْ، و«ما» - فُهم منه المعنى.[4]

والقسم الرّابعُ: ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ، أي: لأجل الدّلالة علَى الزَّمانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعنَى الشَّرطِ. فلذلك بُني. وهُوَ «مَتَى» مجرّدةً عن «ما» أو مقرونة بها. وهي للعموم في الزّمان.

وهُذيلٌ تَجرّ بـ «متى». فهي عندهم حرف جرّ بمعنى «مِن». قال شاعرهم في وصف السّحاب:[5]

شَرِبْنَ، بِماءِ البَحرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ

وقد تُهمل فيرتفع المضارع بعدها. ومنه قول سيّدتنا عائشةَ،

---

(١) م: وأبدلوا ما الأولى هاء كراهة.

(٢) سقطت بقية الفقرة من م، ثم ألحقت بالحاشية.

(٣) مقامات الحريري ص ٢٠٦.

(٤) م: اكفف فهم المعنى.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١: ٥١ والعيني ٣: ٢٤٩ والخزانة ٣: ١٩٣. وبماء البحر أي: من ماء البحر. والنئيج: المر السريع مع الصوت.

رضي الله ـ تعالى ـ عنها: «إنّ أبا بكر رجلٌ أسِيف، وإنّه متى يقومُ مقامَكَ لا يُسمِعُ النّاسَ».[1]

و«أيّانَ» بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح النّون، وسُليمٌ تكسرها. وكما تكون مجرّدة من «ما» تكون مقرونة بها.[2] وهي للعموم في الزّمان. قال ابن جنّي: وينبغي أن يكون أصلها «أيّ أوانٍ»، فحذفت الهمزة مع الياء الثّانية فبقي «أيْوان»، فأُدغمت الواو بعد القلب ياء في الياء. فهي مركّبة.

والقسم الخامِسُ: ما وُضِعَ/ لِلدِّلالةِ، أي: لأجل الدّلالة علَى المَكانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعنَى الشَّرطِ. فلذلك بُنِي. وهُوَ «أينَ» بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح النّون، مجرّدة عن «ما» أو مقرونة بها ـ وهي للعموم في المكان ـ و«أنّى» بفتح الهمزة والنّون المشدّدة وبعدها ألف، مجرّدة عن «ما» ـ وهي للعموم في المكان ـ و«حَيثُما». ولا تفارقها «ما»، وهي كافّة لها عن الإضافة. وهي للعموم في المكان. ٢٠٨

والقسم السّادِسُ: ما هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَينَ الأقسامِ الخَمسةِ. صوابه: الأربعةِ. وهي: مَن يعقل، وما لا يعقل، والزّمان، والمكان. وهِيَ «أيٌّ» بفتح الهمزة وتشديد الياء، الشّرطيّةُ بقرينة المَقام مجرّدةٌ عن «ما» أو مقرونة بها. فإنّها بِحَسَبِ ما تُضافُ إلَيهِ مِن العاقل أو غيره، مِن زمان أو مكان أو غيرهما، ثمّ ضمّن[3] معنى الشّرط. وإنّما لم يُبنَ

---

(١) انظر الحديث ٦٨١ في البخاري وشواهد التوضيح ص ١٩ وشرح التسهيل ٤: ٨٢. وأسيف أي: رقيق القلب سريع الحزن والبكاء.

(٢) منع بعض النحاة اقتران «أيان» بـ «ما». انظر شرح الأشموني ٤: ١٠ و ١٣.

(٣) كذا بدون تاء التأنيث.

لذلك، لأنّه عارضَ ذلك ملازمتُها للإضافة إلى المفرد.

فهِيَ في قَولِكَ[1]: «**أيُّهم يَقُمْ أقُمْ مَعَهُ**» مِن بابِ «مَن» أي: للعاقل، **وفي قَولِكَ**: «**أيَّ الدَّوابِّ تَركَبْ أركَبْ**» مِن بابِ «ما» أي: لغير العاقل، **وفي قَولِكَ**: «**أيَّ يَومٍ تَصُمْ أصُمْ**» مِن بابِ «مَتى» أي: للزمان، **وفي قَولِكَ: أيَّ مَكانٍ تَجلِسْ أجلِسْ**» مِن بابِ «أينَ» أي: للمكان.

وخرج بـ «الشّرطيّة» الموصولةُ والاستفهاميّة، فلا تجزمان.

ولا يخفى أنّ هذه الأقسام السّتّة خلت عن «كيفَما»، مع ذكره لها فيما يجزم فعلين،[2] وسيمثل لها.

أمثِلةُ ذٰلِكَ أي: هذه أمثلة أدواتِ الشّرط مطلقًا، أي: الجازمةِ لفعل واحد أو لفعلين. فهذه ترجمة.[3] ولا يخفى[4] أنه قدّم أمثلة ما يجزم فعلًا واحدًا. ولعلّه إنّما ذكر أمثلة ذلك هنا ثانيًا، لبيان كيفيّة الإعراب فيها، فقال:

مِثالُ «لَم» نَحوُ قوله، تعالى[5]: ﴿**لَم تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبلُ**﴾. **إعرابُهُ: لَم: حرفُ نَفيٍ**، لأنّه ينفي حَدَث المضارع، **وجَزمٍ. وتَكُنْ: فِعلٌ مُضارِعٌ مَجزُومٌ بِـ «لَم».**[6] **وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ.**

ومِثالُ «لَمّا» نَحوُ قوله، تعالى[7]: ﴿**لَمّا يَذُوقُوا عَذابِ**﴾. **إعرابُهُ:**

---

(١) م: قولهم.

(٢) م: فلا تجزم فعلين.

(٣) يعني أن تلك الجملة عنوان لما سيرد تحته.

(٤) م: فلا يخفى.

(٥) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٦) سقطت من م.

(٧) الآية ٨ من سورة ص.

لَمّا: حَرفُ نَفيٍ، لأنّه ينفي حَدَث المضارع، وجَزمٍ. ويَذُوقُوا: فِعلٌ مُضارِعٌ مَجزُومٌ بـ «لَمّا». وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ لِأنَّهُ مِنَ الأفعالِ الخَمسةِ. وقد علمتَ أنّها تُجزم بحذف النّون.

ثمّ ذكر مثالَ لام الأمر، ومثال لام الدّعاء المذكور بعينه، فيما سبق، فقال:

ومِثالُ لامِ الأمرِ نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعةٍ مِن سَعتِهِ﴾. إعرابُهُ: اللّامُ: لامُ الأمرِ. ويُنفِقْ: فعل مضارع مَجزُومٌ بِلامِ الأمرِ. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ. وذُو: فاعلٌ. وسَعةٍ: مضافٌ إلَيها.[2]

ومِثالُ لامِ الدُّعاءِ نحوُ قوله، تعالى[3]: ﴿لِيَقضِ علَينا رَبُّكَ﴾. فـإعرابه: اللّام: لام الدّعاء. ويَقضِ: فعل مضارع مَجزُومٌ بِلامِ الدُّعاءِ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ الياءِ لِأنَّهُ مِنَ الأفعالِ المُعتلّةِ، أي: آخرها[4] حرف علّة. وقد علمتَ أنّها تُجزم بحذف آخرها. وعلَينا: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ به أي: بـ «يَقضِ». ورَبُّكَ: فاعِلٌ بـ «يقض». والكاف: مُضافٌ إلَيها.[2]

ومِثالُ «لا» في النَّهيِ [نَحوُ][5]: ﴿لا تَخَفْ ولا تَحزَنْ﴾. فـ «لا»: حَرفُ نَهيٍ وجزم. وتَخَفْ وتَحزَنْ: مَجزُومانِ بِـ «لا». وعَلامةُ جَزمِهِما السُّكُونُ.

---

(١) الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) في الشرح والتنقيح: إليه.

(٣) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٤) في الأصل: التي آخرها.

(٥) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت. وما بين معقوفين هو من الشرح والتنقيح.

ومِثالُ «لا» في الدُّعاءِ نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿لا تُؤاخِذْنا﴾. فـ «لا»: حَرفُ دُعاءٍ وجزم. وتُؤاخِذْ: فعل مضارع مَجزُومٌ بِها، أي: بـ «لا».[2] وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ. وفاعِلُهُ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا تَقدِيرُهُ: أنتَ. ونا: مَفعُولٌ بِهِ.

ومِثالُ «إنْ» نَحوُ قوله، تعالى[3]: ﴿إنْ تُؤمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤتِكُم﴾. فـ «إنْ»: حَرفُ شَرطٍ جازِمٌ يَجزِمُ فِعلَينِ، الأوّل يسمّى فعلَ الشرط، والثّاني جوابُ الشرط وجزاؤه، كما سيأتي. ومِن ثَمّ قال: وتُؤمِنُوا: فِعلُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ بِـ «إنْ». وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ، لأنّه من الأفعال الخمسة. وتَتَّقُوا: مَعطُوفٌ علَى «تُؤمِنُوا». فهو مجزوم. وعلامة جزمه حذف النّون./ ويُؤتِكُم: جَوابُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ الياءِ، لأنّه من الأفعال المعتلّة. ٢٠٩

وقد تقترن «إن» بـ «لا» النّافيةِ، فيجب قلبها[4] لامًا وإدغامها في «لا»،[5] فيصير مجموعهما في اللّفظ كـ «إلّا» الاستثنائيّةِ نحو: ﴿إلّا تَنصُرُوهُ﴾، ﴿إلّا تَنفِرُوا﴾، ﴿إلّا تَفعَلُوهُ﴾،[6] فيظنّ من لا معرفة له أنّها «إلّا» الاستثنائيّة. وقد ظنّ ذلك بعض من يدّعي الفضل، فقال في «إلّا تفعلوه»: ما هذا الاستثناء؟ أمتّصل أم منقطع؟[7] قال بعضهم: وكان

---

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) سقط «بلا» من م.

(٣) الآية ٣٦ من سورة محمد.

(٤) أي: إبدال نونها.

(٥) يعني: في لام: لا.

(٦) الآيات: ٤٠ من سورة التوبة و ٣٩ منها و ٧٣ من سورة الأنفال.

(٧) انظر المغني ص ١٨.

ينبغي أن يجاب بأنّ الاستثناء الّذي تخيّلته[1] متّصل بالجهل، منقطع عن الفضل.

ومِثالُ «إذما» [نَحوُ] قول الشاعر:[2]

وإنَّكَ إذ ما تأتِ ما أنتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَن إيّاهُ تأمُرُ آتِيا

فـ «إذما»: حَرفُ شَرطٍ يَجزِمُ فِعلَينِ. وتأتِ: فِعلُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ الياءِ، لأنّه من الأفعال المعتلّة. وتُلفِ: بمعنى: تَجِدْ، من: ألفَى كذا، إذا وجده،[3] جَوابُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ الياءِ، لأنّه من الأفعال المعتلّة.

[إعرابها والخلاف في خبر المبتدأ]:

ومِثالُ «مَن» نَحوُ قوله، تعالى[4]: ﴿مَن يَعمَلْ سُوءًا يُجزَ بِهِ﴾.

فـ «مَن»: اسمُ شرطٍ يَجزِمُ فِعلَينِ، مَحَلُّها[5] رَفعٌ علَى الابتِداءِ. ويَعمَلْ: فِعلُ الشَّرطِ، وهو مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ. وفاعله ضمير مستتر يعود على «من». و«يَعمَلْ» وفاعِلُهُ ذلك العائدُ علَى «مَن»: في مَوضِعِ رَفعٍ علَى الخَبَرِيّةِ لـ «من» على الأصحّ.[6]

---

(١) م: تخيله.

(٢) شرح ابن عقيل ٢: ٣٦٧ والأشموني ٤: ١١ وحاشية ابن حمدون ٢: ٩٤ والأزهار الزينية ص ١٤٩ وشرح التسهيل ٤: ٦٧ والعيني ٤: ٤٢٥. وما بين معقوفين من الشرح. والجملة الشرطية كلها في محل رفع خبر: إنّ.

(٣) م: إذا أوجده.

(٤) الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٥) أعاد ضمير المؤنث على «مَن» لاعتبارها كلمة. م: اسم شرط جازم محلهما.

(٦) م: على الصحيح.

وإنّما توقّفتِ الفائدة على الجواب من حيث التّعلّق فقط، لا من حيث الخبريّة. ومِن ثَمّ لم يُفتَقَر[1] إلى ضمير يرجع من الجواب إلى اسم الشّرط الذي هو المبتدأ. قال ﷺ:[2] «مَن مَلَكَ ذا رَحِمٍ مَحرَمٍ فهُوَ حُرٌّ». فإنّ «هو» عائد إلى المملوك لا إلى «من» الواقعةِ على المالك. ذكره الجمال بن هشام.

وقِيلَ: الخَبرُ جَوابُ الشَّرطِ، لأنْ به تتمّ الفائدة. ولا شكّ أن الخبر هو محطّ الفائدة. ومِن ثَمّ ادّعى شيخ المحقّقين[3] أنّ جملة جواب الشّرط كلامٌ، كما سيأتي. وقد علمتَ جوابَ هذا.[1] وهو أنّ الفائدة إنّما توقّفتْ على الجواب من حيث التّعلّقُ لا من حيث الخبريّةُ.

وقِيلَ: الخبر هُما.[4] وقيل: لا خبر له. وهذه الأقوال جارية في كلّ اسم شرط وقع مبتدأ.

ويُجزَ: جَوابُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ الألِفِ.

ومِثالُ «ما» نَحوُ قوله، تعالى[5]: ﴿وما تَفعَلُوا مِن خَيرٍ يَعلَمْهُ اللهُ﴾. فـ «ما»: اسمُ شَرطٍ يجزم فعلين، ومَوضِعُها نَصبٌ علَى المَفعُولِيّةِ

---

(١) هذا الدليل مردود، لأن الضمير وارد في جملة الشرط، وهي قيد للجواب. فهو مغن عن ضمير آخر. وهذا معروف بكثرة في جملة الخبر. والمخلص من الإشكال أن تكون جملتا الشرط والجواب في محل رفع خبرًا، كما سيذكر بعد. م: لم تفتقر.

(٢) الأحاديث ١٣٦٥ في الترمذي و ٣٩٤٩ في أبي داود و ٢٥٢٤ في ابن ماجه. ومثل هذا الخلو من الضمير العائد يرد فيما كان الجواب علة لمحذوف مقدر.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) يعني جملتي الشرط والجواب معًا.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

لِلفِعلِ بَعدَها. فهُوَ أي: الفعل عامِلٌ في مَحَلِّـها، أي: في محلّ «ما» النَّصبَ. وهِيَ أي: «ما» عامِلةٌ في لَفظِهِ، أي: الفعلِ الجَزمَ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ، لأنّه من الأفعال الخمسة. ومِن خَيرٍ: بيانٌ لِـ «ما»، أو في محلّ نصب نعتًا لمصدرٍ محذوف، تقديره: وما تفعلوا فعلًا كائنًا من خير.[1] ويَعلَمْهُ اللهُ: جَوابُ الشَّرطِ مجزوم. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكونُ.

ومِثالُ «مَهما» نَحوُ قول الشّاعر:[2]

* وأنَّكِ مَهما تأمُرِي القَلبَ يَفعَلِ *

فـ «مَهما»: اسمُ شَرطٍ يجزم فعلين مُبتَدأٌ محله رفع. وجملة تأمُرِي أي: «تأمري» مع فاعله[3] الّذي هو الضّمير المستتر[4] العائد على «مهما»: خَبَرُها. وهُوَ أي: «تأمر»[5] مَجزُومٌ بِها لأنّه فعل الشّرط. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ، لِأنّه مِنَ الأفعالِ الخَمسةِ.

---

(١) هذا قول لأبي البقاء العكبري، نقله المؤلف عن السمين الحلبي. انظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٨٦ والدر المصون ٢: ٣٢٨. وهو ضعيف لأنه يبقي «ما» على إبهامها، ويبين ما لا يحتاج إلى بيان. ولو جعل ما: في محل نصب مفعولًا مطلقًا، والنعت لهذا المفعول، لكان وجهًا حسنًا. ولعله لم يعين نوع المفعول قبلُ لذلك.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس صدره:

أغَـرَّكِ، مِـنِّي، أنَّ حُـبَّـكِ قـاتِلِي

ديوانه ص ١٣ والكتاب ٢: ٣٠٣ والدرر ٢: ٢٣٦. وفي الأصل: «تأمر» بحذف الياء لفظًا لالتقاء الساكنين، كما سيذكر الحلبي بعد. والقياس رسمها ويكون الحذف باللفظ لا بالرسم.

(٣) كذا. والصواب: مع مفعوله. يعني المفعول الثاني. والأولى أن مهما: في محل نصب مفعول ثان مقدم. ولا حاجة إلى تقدير محذوف لا مسوغ له، ولا إلى مبتدأ وخبر.

(٤) بل هو المتصل حذف جوازًا. والتقدير: تأمريه.

(٥) م: تأمري.

وياء المؤنّثة محذوفة[1] لالتقاء السّاكنين. والقَلبَ: مَفعُولٌ بِهِ لفعل الشّرط الّذي هو: تأمر. [2] ويَفعَل: جَوابُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ، وكُسِرَ لِمُوافَقةِ حَرفِ الرَّوِيِّ. وهو الحرف الّذي تُعزَى له القصيدةُ. والشَّرطُ وجَوابُهُ خَبرُ «أنَّ».

ومِثالُ «أيّ» نَحوُ قوله، تعالى[3]: ﴿أيًّا ما تَدعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾. فـ «أيًّا»:اسمُ شَرطٍ يجزم فعلين مَفعُولٌ. فهو مَنصُوبٌ بـ «تَدعُوا» مُقدّم[4] عليه وجوبًا. وفي بعض النسخ: ...[5] وما: صِلةٌ أي: زائدة. وتَدعُوا: مَجزُومٌ بِها[6] أي: بـ «أيّ».

٢١٠ فالفعل الّذي هو «تدعوا»/ عامل في لفظ[7] «أيّ» النّصبَ، وهي عاملة في لفظه الجزمَ. وفي هذا ونظائره ألغَزَ بعضهم بقوله: وأيّ عامل يعمل فيه معمولُه، ولا ينقطع مأمولُه؟ وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ. و«فلَهُ» أي: «له»:[8] جارٌّ ومَجرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. والأسماءُ: مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ. والحُسنَى: نَعتُ الأسماءِ. ومَحَلُّ الجُملةِ الابِتدائيّةِ، أي: المصدّرة بالمبتدأ الّتي هي «فله الأسماء الحسنى»:[9] جَزمٌ علَى أنَّها جَوابُ الشَّرطِ.

---

(١) انظر تعليقنا على البيت قبل.

(٢) م: تأمري.

(٣) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٤) م: مقدمًا.

(٥) هنا في م بياض بقدر كلمتين.

(٦) سقطت من الشرح والتنقيح، وسقط «أي» من م.

(٧) م: لفظها.

(٨) م: فله.

(٩) م: فله الأسماء.

ومِثالُ «كَيفَما» ـ هي «كيف» مع «ما» الزّائدة، وتفارقها «ما» ـ وتُستعمل مع «ما» ومُجرّدة عنها شرطًا غير جازم عند البصريّين غيرَ قُطربٍ، بشرط[1] موافقة جوابها لشرطها لفظًا ومعنًى. نحو: كيفَ أو كيفَما تصنعُ أصنعُ، بالرّفع، وتُستعمل شرطًا جازمًا عند الكوفيّين وقُطرب بالشّرط المذكور. نحوُ: كيفَ أو كيفَما[2] تَجلسْ أجلسْ، بالجزم.

ولا يجوز: كيف أو كيفما تجلسْ أذهبْ، بالجزم. وكذا بالرّفع اتّفاقًا من أهل البلدين. وقيل: لا تجزم إلّا إن اقترنتْ بـ «ما». ومن هذا التّقرير يُعلم أنّ تمثيل المصنّف لجزم «كيفما» بقوله: «كَيفَما تَتَوَجَّهْ تُصادِفْ خَيرًا» لا يجوّزه بصريّ ولا كوفيّ، لا مع الجزم ولا مع الرّفع.[3]

فـ «كَيفَما»: اسمُ شَرطٍ يجزم فعلين، كما هو سياق كلامه،[4] في مَحَلِّ نَصبٍ بالفِعلِ بعده. وهو تَتَوَجَّهْ: الّذي هو فِعلُ الشَّرطِ مجزوم بها. فهي عاملة معمولة. وتُصادِفْ: جَوابُ الشَّرطِ مجزوم بها. وعلامة جزمه السّكون.

ولَم أَقِف لَهُ[5] أي: للجزم بها علَى شاهِدٍ مِن شِعرٍ ولا نَثرٍ، من كلام مَن يُحتجّ بكلامه. وإنّما قاس الجزمَ بها الكوفيون وقُطرب على بقيّة أدوات الشّرط، بالشّرط المتقدّم، وعُورض بأنّها خرجتْ عن بقيّة أدوات الشّرط باشتراط الشّرط المذكور، فلا يحسن القياس.

---

(١) م: فإنه بشرط.

(٢) م: كيفما أو كيف.

(٣) سقط «لا مع الجزم ولا مع الرفع» من م.

(٤) م: كما هو سياق في كلامه.

(٥) م: عليه.

ومِثالُ «مَتَى» نَحوُ قول الشاعر: (١)

* مَتَى أَضَعِ العِمامةَ تَعرِفُونِي *

فـ «مَتَى»: اسمُ شَرطٍ يجزم فعلين، في مَوضع نَصبٍ علَى الظَّرفيّةِ الزَّمانيّةِ. وناصِبُهُ الفعل بعده، وهو: أَضَعِ. وأَضَعِ: فِعلُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ به. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ، وكُسِرَ لالتِقاءِ السّاكِنَين. فهو سكون مقدَّر، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالحركة العارضة، لخوف التقاء السّاكنين. وتَعرِفُونِي: جَوابُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ، والأَصلُ: تَعرِفُونَنِي.

ومِثالُ «أَيّانَ» نَحوُ قول الشّاعر: (٢)

أَيّـانَ نُؤمِنْـكَ تَـأْمَنْ غَيرَنـا، وإذا لَم تُدرِكِ الأَمنَ ،مِنّا ،لَم تَزَلْ حَذِرا

فـ «أَيّانَ»: اسمُ شَرطٍ يجزم فعلين. وهو في مَوضعِ نَصبٍ علَى الظَّرفيّةِ الزَّمانيّةِ. وناصِبُهُ الفعل بعده، وهو: نُؤمِنْكَ. ونُؤمِنْكَ: فِعلُ الشَّرطِ، وتأمَنْ: جَوابُ الشَّرطِ، وهما مجزومان. وعَلامةُ جَزمِهِما السُّكُونُ. وغَيرَنا: مَفعُولٌ بِهِ. ومنّا: حال. ولم تزل: جواب «إذا». وحذرا: خبر: لم تزل.

---

(١) عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره:

أنـا ابنُ جَـلا، وطَـلّاعُ الثَّـنـايـا

الأصمعيات ص ١٦ والكتاب ٢: ٧ والعيني ٤: ٣٥٦ والخزانة ١: ١٢٣. وابن جلا أي: المنكشف الأمر لا يخفى على أحد لشهرته. والثنايا: جمع ثنية. وهي الطريق في الجبل. يعني أنه يخوض الصعاب. وأضعها أي: أرفعها وأزيلها.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٧١ وشرح ابن عقيل ٢: ٣٦٦ والأشموني ٤: ١٠ وشذور الذهب ص ٣٣٦ والأزهار الزينية ص ١٤٩ والعيني ٤: ٤٢٣.

ومِثالُ «أينَ» نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكْكُمُ المَوتُ﴾.
فـ «أينَ»: اسمُ شَرطٍ جازمٌ[2] يجزم فعلين. وهو في مَحَلِّ نَصبٍ علَى الظَّرفِيَّةِ المَكانِيَّةِ. وناصِبُهُ الفعل بعده، وهو: تَكُونُوا. وما: صِلةٌ. وتَكُونُوا: فِعلُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ. ويُدرِكْكُم:[3] جَوابُ الشَّرطِ، وهو مَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ. والمَوتُ: فاعِلُ: يدرك.
ومِثالُ «أنَّى» نَحو قول الشّاعر:[4]

فأصبَحتَ أنَّى تأتِها، تَستَجِرْ بِها، تَجِدْ حَطَبًا جَزلًا، ونارًا تأجَّجا

أصله «تَتأجَّجَنْ» بنون التوكيد الخفيفة. خُفِّف بحذف التّاء [الأولى]، وقُلبتْ[5] نون التّوكيد ألِفًا وقفًا. والجملة صفة: نارًا.
فـ «أنَّى» بِفَتحِ الهَمزةِ وتَشدِيدِ النُّونِ المَفتُوحةِ: اسم شرط[6] يجزم فعلين. وهو في مَحَلِّ نَصبٍ علَى الظَّرفِيَّةِ المَكانِيَّةِ. وناصِبُها[7] الفعل

---

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء. وتكون: فعل تامّ.
(٢) سقطت من م.
(٣) في الأصل: ويدرك.
(٤) عبيد الله بن الحر. و لصدر البيت روايات أُخر. انظر الكتاب ١: ٤٤٦ وشرح أبياته ٢: ٦٦ وسر الصناعة ص ٦٧٨ وشرح المفصل ٧: ٥٣ وكاشف الخصاصة ص ٢٥٣ وشرح المكودي ٢: ٥٨٧ والأشموني٣: ١٣١ وحاشية يس ٢: ١٦٢ والأزهار الزينية ص ١٢٦ والخزانة ٣: ٦٦٠ والدرر ٢: ١٦٦.
(٥) م: «وقلب». وما بين معقوفين هو من حاشية م. والأولى أن المحذوف هو التاء الثانية لزيادتها، ولأن الأولى للمضارعة والدلالة على المؤنثة الغائبة.
(٦) سقط «اسم شرط» من الشرح والتنقيح ، وهو في الأصل و م بالحُمرة، على أنه من المتن. انظر إعراب «حيثما» بعد.
(٧) في الشرح: وناصبه.

بعدها، وهو «تأتِ» من «تأتِها». وتأتِها: فِعلُ الشَّرطِ، وهُوَ مَجزُومٌ.

٢١١ وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ الياءِ. وتَستَجِرْ: بَدَلٌ مِنهُ/ بَدَلَ اشتِمالٍ. وتَجِدْ: جَوابُ الشَّرطِ مجزوم. وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ.

ومِثالُ «حَيثُما» نَحوُ قول الشّاعر:[1]

حَيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـــ ـــهُ نَجاحًا، في غابِرِ الأزمانِ

أي: فوزًا في مستقبل الأزمان. لأنّ الغابر كما يُطلق على الماضي يُطلق على المستقبل. فهو من الأضداد.

فـ «حَيثُ» من «حيثما»: اسم شرط يجزم فعلين. وهو في مَوضِعِ نَصبٍ علَى الظَّرفِيَّةِ المَكانِيَّةِ. وناصِبُهُ الفعل بعده، وهو: تَستَقِمْ. وما: زائدةٌ. وتَستَقِمْ: فِعلُ الشَّرطِ، ويُقَدِّرْ: جوابه أي: جَوابُ الشَّرطِ، وهما مجزومان. وعَلامةُ جَزمِهِما السُّكُونُ.

[أقسام الأدوات وأفعالُها]:

فقد علمتَ ممّا تقرّر أن أدوات الشّرط، بالنّسبة للخلاف في حقيقتها، أربعة أقسام: ما هو حرف باتّفاق وهو «إن»، وما هو اسم كذلك[2] وهو الباقي ما عدا «إذما» و«مهما»، وما فيه خلاف والأصحّ أنّه اسم وهو «مهما»، وما فيه خلاف والأصحّ أنّه حرف وهو «إذما».

وبالنسبة لاقترانها بـ «ما» على ثلاثة أقسام: ما لا يعمل إلّا معها وهو «اذْ» و«حَيثُ»، ومنها ما لا يقبلها وهو: مَن وما ومهما وأنّى،[3]

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٨٢ وشذور الذهب ص ٣٣٧ والمغني ص ١٤١ وشرح أبياته ٣: ١٥٣ والعيني ٤: ٤٢٦ وحاشية يس ٢: ٣٩. والغابر: القادم.

(٢) في الأصل: لذلك.

(٣) في الأصل وم: «وإن». والصواب ما أثبتناه. انظر في الورقة ٢٠٨ الكلام على: أنّى.

وما يجوز فيه الأمران وهو: أين ومتى وأيّ وأيّان وإنْ[1] وكيف.

ويُسَمَّى الأوّلُ مِنَ الفِعلَينِ، كما علمتَ، **فِعلَ الشّرطِ** أي: فعل هو الشّرط، لأنّ المتكلّم جعله شرطًا وسببًا لتحقّق الثّاني، وإن لم يكن كذلك خارجًا وذهنًا، **ويُسَمَّى الثّاني مِنهُما**، أي: الفعلين، **جَوابَ الشّرطِ**، لأنّه يقع بعد وجود الأوّل كما يقع الجواب بعد السّؤال،[2] **ويُسَمَّى أيضًا جَزاءَ الشّرطِ**، لأنّه مبنيّ على الأوّل ابتناءَ الجزاء في الآخرة ثوابًا أو عقابًا على العمل في الدنيا. وفي كلام بعضهم أنّ تسميته جوابًا وجزاء مجازٌ.

سَواءٌ أكانا[3] أي: فعل الشّرط وجوابه **مُضارِعَينِ** كما مَثّلنا، أو **ماضِيَينِ لفظًا نَحوُ**[4]: ﴿وإن عُدتُم عُدنا﴾ - ولا يجوز أن يكون الشّرط ماضيًا معنًى. فلا يقال: «إن قامَ زيدٌ أمسِ قمتُ» إلّا بتأويل: إن تَبَيَّنَ - **أوِ الأوّلُ** من الفعلين **مُضارِعًا، والثّانِي** منهما **ماضِيًا نَحوُ: «مَن يَقُمْ لَيلةَ القَدرِ إيمانًا واحتِسابًا غُفِرَ لَهُ»**،[5] **أو بالعَكسِ** أي: الأوّل منهما ماضيًا

---

(١) في الأصل و م: «وأنّى». وإنما أجاز الكوفيون دخول «ما» عليها. والمؤلف لم يذكر ذلك من قبل. والصواب ما أثبتناه. انظر الورقة ٢٠٨ وشرح الأشموني ٤: ١٣ والمغني ص ٣٤٦.

(٢) م: «السؤال بعد الجواب»، مع إشارتي تقديم وتأخير.

(٣) في الشرح والتنقيح: «سواء كانا». ولهذا جاز أن ترد «أو» بعدُ في كلام المصنف بدلًا من: أم. وبورود همزة التسوية لا تجوز: أو.

(٤) الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٥) الأحاديث ٣٥ في البخاري و٧٦٠ في مسلم و٨: ١١٨ في النسائي وشرح الناظم ص ٦٩٨ وأوضح المسالك ٣: ١٩٠ وشرح ابن عقيل ٢: ٣٧٢ والأشموني ٤: ١٦=

والثّاني مضارعًا نحوُ[1]: ﴿مَن كانَ يُرِيدُ حَرثَ الآخِرةِ نَزِدْ لَهُ في حَرثِهِ﴾.

ثُمّ لمّا تكلّم على المرفوعات، ثمّ المنصوبات، شرع يتكلّم على المجرورات، فقال:

= والتصريح ٢: ٢٤٩ وحاشية ابن سعد ٢: ١٤٣ والأزهار الزينية ص ١٥٠. وفي الأصل: «غَفَرَ الله له». وفي حاشية م أن إيمانًا واحتسابًا: منصوبان على المفعولية المطلقة، أي: مؤمنًا إيمانًا ومحتسبًا احتسابًا.

(١) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

بابٌ[1] أي: هذا باب المَجرُوراتِ

والتّرجمة به[2] ساقطة في أكثر النّسخ. المَجرُوراتُ المَشهُورةُ عند النّحاة قِسمانِ لا غيرُ: إمّا مَجرُورٌ بالحَرفِ، وإمّا مَجرُورٌ بالمُضافِ، لا مجرور بالإضافةِ ولا بالحرف المقدّر، علَى الأصحّ.

وقيل: ما يقال فيه: «إنّه مجرور بالمضاف» هو مجرور بالإضافة الّتي هي النّسبة بين المضاف والمضاف إليه. وردّه شيخ المحقّقين،[3] بأنّه لو كان كذلك لكان العامل في الفاعل والمفعول النّسبة بينهما وبين الفعل، ولا قائل به. وردّه بعض شيوخ مشايخنا،[4] بأنّه إنّما لم يُقل بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لأنه «إذا جاء نهرُ اللهِ بَطَلَ نهرُ مَعقِل».[5] وقيل ما يقال فيه: «إنّه مجرور بالمضاف» هو[6] مجرور بالحرف المقدّر أي: الّذي تكون الإضافة على معناه.

وزادَ بَعضُهُم على القسمين المذكورين الجَرَّ، أي: المجرور بالمُجاوَرةِ

---

(١) سقطت مع «المجرورات» من الشرح والتنقيح.

(٢) سقطت من م. والترجمة: العنونة. يعني: باب المجرورات.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) هو الشهاب عميرة البرلّسي.

(٥) مَثل يضرب لما يكون فيه الدليل القاطع، أي الأصل، مغنيًا عن اعتماد الفروع أو افتراض للدليل. ونهر الله أي: البحر والمطر والسيل. ونهر معقل كان في البصرة يستمد الناس منه الماء. انظر ثمار القلوب ص ٣٠ - ٣١ وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٣ - ٢٢٤ و ٢٨٠. فالمراد هنا أن الفعل ظاهر ومقرر في العمل، وهو حاضر في التركيب، فلا حاجة إلى افتراض غيره.

(٦) م: وهو.

ـ وسيأتي الجواب عنه أيضًا. وزاد بَعضُهُم على ذلك أيضًا الجَرّ، أي: المجرور بالتَّوَهُّمِ. وسيأتي الجواب عنه أيضًا.

[حروف الجرّ ومعانيها]:

فـالقسم الأوَّلُ من القسمين، وهُوَ المَجرُورُ بالحَرفِ: ما يُجَرُّ بِـ «مِن». وهي تجرّ الظّاهر والمضمر. ومن معانيها: الابتداء الجزئيّ، أي: ابتداء المسافة زمانًا أو مكانًا أو غيرها. وما يُجرّ بـ «إلَى». وهي تجرّ الظّاهر والمضمر أيضًا. ومن معانيها: الانتهاء الجزئيّ، أي: انتهاء المسافة زمانًا أو مكانًا أو غيرهما.

فالابتداء والانتهاء المكانيّان، والمجرورُ ظاهر، نَحوُ قوله تعالى[1]: ﴿مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ إلَى المَسجِدِ/ الأقصَى﴾، والابتداء ٢١٢ والانتهاء الزمانيّان، والمجرورُ ظاهر، نحوُ سرتُ من أوّلِ اللّيل، و﴿أتِمُّوا الصِّيامَ إلَى اللَّيلِ﴾،[2] وغيرهما في «مِن وإلى»، والمجرورُ ظاهر، نحو[3]: «مِن مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إلَى هِرَقلَ عَظِيمِ الرُّومِ»، وغيرهما في «مِن وإلى»، والمجرور مُضمر، نحو: الكُلُّ مِنهُ وإلَيهِ.

وتُستعمل «مِن» فعلَ أمرٍ من «مانَ» بمعنى: كَذَبَ، وتُستعمل اسمًا. قال الزّمخشريّ في قوله، تعالى[4]: ﴿فأخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ

---

(١) الآية ١ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٣) انظر الأحاديث ٧ في البخاري و ١٧٧٣ في مسلم و المسند ١: ٢٦٣ وص ٨١ ومكاتيب الرسول ١: ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٤) الآية ٢٢ من سورة البقرة. وانظر الكشاف ١: ٩٤ ـ ٩٥.

رِزقًا لَكُم﴾: إذا كانت «مِن» للتّبعيض فهو ح موضع المفعول به.[1] ورزقًا: مفعول لأجله.

وتُستعمل «إلَّى» اسمًا بمعنى النّعمة. وجمعها ح «آلاء» بالمدّ ـ ومِن ثَمّ عُدّ من بلاغات الزّمخشريّ قوله: «الآلاءُ أحلى مِن المَنِّ. وهو أمَرُّ من الآلاء عند المَنِّ».[2] فإنّه أراد بالآلاء الأُولى النّعمَ، واحدتها: إلَّى، وبالثّانية الشّجرَ المُرّ ـ وتُستعمل فعل أمر للاثنين من «وألَ» بمعنى: لجأ، وأمرًا للواحد فيه نون التّوكيد الخفيفة في الوقف.[3] ولا تدلّ على دخول ما بعدها فيما قبلها إلّا بقرينة، ولو كان من الجنس.

وما يُجرّ بـ «عَن». وهي تجرّ الظّاهر والمضمر أيضًا. ومن معانيها: المجاوزة حِسّيّة أو معنويّة.[4] وهي بُعدُ شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل[5] المعدّى بها. فالحِسّيّة نحو: رميتُ [السهمَ][6] عن القوس، أي: بَعُدَ السّهمُ عنَ القوس بسبب الرّمي، والمعنويّة[7] نحوُ:

---

(١) كذا. والظاهر أن الحلبي نقل عبارة الزمخشري عن غير الكشاف، لأنها خلاف صورتها الحقيقية، فكان في النقل الأول أو الثاني خطأ لفهمها. فالزمخشري يريد هنا بالمفعول به والمفعول لأجله «رزقًا» ولا دخل لـ «من» في ذلك. وكونها للتبعيض هو من حيث المعنى النحوي، فالجار والمجرور متعلقان بحال مقدمة محذوفة عن: رزقًا. انظر شرح الكافية ٢: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) المنّ الأول: شبيه بالعسل. والثاني: ذكر المنعم للنعمة بما يكدرها.

(٣) يعني أن النون أبدلت ألفًا في الوقف. وسقط «وتستعمل فعل أمر... في الوقف» من م.

(٤) سقطت من م. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٥) أي: إيقاع مصدر الفعل وما أشبهه.

(٦) من م، وليس في شرح الكافية أيضًا.

(٧) سقطت من م.

رَضِيَ اللهُ عَنِ المُؤمِنِينَ ورَضُوا عَنهُ.

وما يُجرّ بـ «علَى». وهي تجرّ الظّاهر والمضمر أيضًا. ومن معانيها: الاستعلاءُ حقيقة أو حُكمًا، أي: استعلاءُ ما قبلها على ما بعدها. فالحقيقيّ نحوُ: زيدٌ على الفرسِ، والحُكميّ[1] نَحوُ قَولِكَ: تَوَكَّلتُ علَى اللهِ، وأقبَلتُ علَيهِ.

وتُستعمل اسمًا كقول الشاعر:[2]

* غَدَتْ مِن علَيهِ، بَعدَما تَمَّ ظِمؤُها *

وتُستعمل فعلًا ماضيًا ،كقوله تعالى[3]: ﴿إنَّ فِرعَونَ عَلا في الأرضِ﴾.

وما يُجرّ بـ «في». وهي تجرّ الظّاهر والمضمر أيضًا. ومن معانيها: الظّرفيّة حقيقيّة أو حُكميّة. فالظّرفيّة الحقيقيّة أن يكون[4] مدخولها له احتواء والمظروف له تحيّز، نَحوُ: المالُ في الكيس، والحُكميّة بخلاف

---

(١) الواجب فيما دخل على لفظ الجلالة أو أحد أسمائه أو إحدى صفاته، أو الضمير العائد على بعض ذلك، أن يستبعد لفظ الاستعلاء تأدبًا، وأمثالِه من الظرفية... ويقال: الإضافة. هذا ما سمعته من شيخي الأستاذ سعيد الأفغاني. رحمه الله. فلْيُتنبَّهْ إلى ما سيرد من نحو هذا بعد.

(٢) صدر بيت لمزاحم بن الحارث عجزه

تَصِلُّ، وعَن قَيضٍ، بِبَيداءَ مَجهَلِ

الكتاب ٢: ٣١٠ والجنى الداني ص ٤٧٠ والمغني ص ١٥٦وشرح أبياته ٣: ٢٦٥ - ٢٦٩ والخزانة ٤: ٢٥٤. يصف قطاة تسعى لغذاء فراخها. وغدت: طارت عجلة. والظمء: مدة الصبر عن الماء. وسقط «بعد ما تم ظمؤها» من م. وتصل: تصوت أحشاؤها من العطش. والقيض: قشر البيض. والزيزاء: الأرض الغليظة. والمجهل: الأرض المجهولة البعيدة عن الناس.

(٣) الآية ٤ من سورة القصص.

(٤) م: الظرفية حقيقة أو حكمًا أن يكون.

ذلك نحو: النَّعِيمُ في الجَنَّةِ، ونحو قوله تعالى: ﴿وفِيها ما تَشتَهِي[1] الأنفُسُ﴾، وزيدٌ في البرّية، وأنت أخي في اللهِ أي: في رضاه، وفي صدر زيدٍ علمٌ، وفي نفس زيدٍ كِبرٌ.

وتستعمل اسمًا بمعنى الفم، في حالة الجرّ ـ ومنه الحديث: «حَتّى ما تَجعَلُ في فِي امرأتِكَ» ـ[2] وتُستعمل فعلَ أمر للمؤنّثة من «وَفَى يَفِي».

وما يُجرّ بـ «رُبَّ» بضمّ الرّاء وتشديد الباء، أشهر لغاتها المتكثّرة. وهي للتّكثير[3] كثيرًا وللتّقليل قليلًا ـ بل قيل: إنّها[4] لا تفيد التّقليل إلّا بقرينة ـ ولا تكون إلّا صدرًا ولا تجرّ إلّا نكرةً ولو معنًى، موصوفةً غالبًا نَحوُ: رُبَّ رَجُلٍ شُجاعٍ يَكشِفُ هذِهِ الغُمّةَ. ونحوُ: «رُبَّهُ رَجُلًا» قليلٌ.[5] بل قيل: إنّ الضّمير في ذلك نكرة. ومن لغاتها «رَبَّ» بفتح الراء، وتستعمل حَ اسمًا بمعنى المالك،[6] وفعلًا ماضيًا من التّربية.

وما يُجرّ بـالباءِ المُوَحَّدةِ أي: مُسمّاها، وهو «ب». وهي تجرّ الظّاهر والمضمر أيضًا. ومن معانيها: التّعدية، أي: تُصيِيرُ الفاعلِ مفعولًا،[7] لا

---

(١) الآية ٧١ من سورة الزخرف. وهذه قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وآخرين. النشر في القراءات العشر ٢: ٣٧٠.

(٢) انظر الحديث ٢٥٩١ في البخاري.

(٣) م: للتكثر.

(٤) سقطت من م.

(٥) م: رجل قليلًا.

(٦) سقطت بقية الفقرة من م.

(٧) مثال هذا: ذهبتُ بالمال، أي: أفنيتُه. فالأصل أن يقال: ذهبَ المالُ، أي: فنيَ. فلما دخلت الباء على المال في الجملة الأولى جعلت الفاعل مفعولًا به. وانظر المغني ص ١٠٧ والتصريح ٢: ١٢.

إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم، لأنّه مشترَك بين سائر حروف الجرّ غير الزّائدةِ وشِبهِها. نَحوُ: اعتَصَمتُ باللهِ، واستَعنتُ بِهِ.[1]

وما يُجرّ بـالكافِ أي: مُسمّاها، وهو «ك». ولا تجرُّ إلّا الظّاهر. ومن معانيها: التّشبيه أي: الدلالة على أن شيئًا مّا شارك مدخولها في شيء مّا، نَحوُ: الآدَمِيُّ كالنَّخلةِ، إذا قُطِعَ رأسُهُ ماتَ. وتُستعمل اسمًا بمعنى: مِثل، نحوُ:[2]

* يَضحَكنَ عَن كالبَرَدِ *

أي: مثلِ البَرَد.

وما يُجرُّ بـاللّامِ أي مُسمّاها، وهو «ل». وتجرُّ الظّاهر والمضمر أيضًا. ومن معانيها: المُلكُ في نحوِ: المالُ لزيدٍ، والاختصاصُ أو الاستحقاقُ نَحوُ: الذُّلُّ لِلبُغاةِ، ولَهُم سُوءُ المُنقَلَبِ.

وفي كلام ابن الخشّاب[3] أنّ اللام مع ما لا يصلح للتّمليك للاختصاص، ومع ما يصلح للتمليك.[4] وأُضيف إليه: ما ليس بمملوك

---

(١) كذا. والتعدية في مثل هذا هي غير ما ذكره قبل، لأنها لا تجعل الفاعل مفعولًا، بل تعدّي الفعل إليه. فليُتأمل. والباء في مثل هذين المثالين لا علاقة لها بالتعدية. وإنما هي للاستعانة. ثم إن التعدية لا يجوز ذكرها في مثل هذا السياق تأدبًا.

(٢) قسيم بيت للعجاج تتمته: «المُنهَمّ». ديوانه ٢: ٣٢٨ والجنى الداني ص ٧٩ والمغني ص ١٩٦ وشرح أبياته ٤: ١٣٥-١٣٨ والخزانة ٤: ٢٦٢. يصف أسنان فتيات. والمنهم: الذائب لطافة وجلاء.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد، نحوي أديب حافظ ثقة له معرفة بالفرائض والحساب والهندسة والأنساب والمنطق، توفي سنة ٥٦٧. شذرات الذهب ٤: ٢٢٢.

(٤) أي: ومع ما يصلح للتمليك فهي له.

للاستحقاق، وما عدا ذلك للمُلك. وذكر المصنّف في «التّصريح»[1] أنّ الّتي للاستحقاق/ ما كانت بين[2] ذاتٍ ومعنًى كـ «العَمارةُ للدّار»، ٢١٣
والّتي للاختصاص ما كانت لغير ذلك كـ «السَّرجُ للدّابّة». وتُستعمل فعلَ أمر تقول: لِ - يا زيدُ - عَمرًا،[3] كما تقدّم.

وما يُجرّ بـحُرُوفِ القَسَمِ، بفتح القاف والسّين،[4] أي: اليمينِ، أي: [5] الباءِ المُوَحَّدةِ أي: مُسمّاها وهو «ب». وهي[6] بالجرّ بدل من «حروف». وهي أُمُّ حروف القسَم. ومِن ثَمّ لم تختصّ بالظّاهر، ويُذكرُ معها فعل القَسَم. نَحوُ: باللهِ وبه، وأُقسم باللهِ أو به -[7] والواوِ، بالجرّ عطفًا على الباء أي: مُسمّاها وهو «و». وقد تُبدل هاءً فيقال:[8] «ها أَللهِ» بقطع الهمزة، و«ها اللهِ» بوصلها. ولا تجرّ المضمر بل تختصّ بالظّاهر.

---

(١) في ٢: ١٠.

(٢) في الأصل و م: «معنى». وفي حاشية م عن نسخة: «بين». وانظر التصريح.

(٣) م: يا زيد لِ عَمرًا.

(٤) في حاشية الأصل أن هذا الضبط احتراز من: قِسَم وقِسْم وقَسْم.

(٥) كذا في الأصل ليناسب ما بعد من الإعراب. وسقط من م. وفي الشرح: وهي.

(٦) يعني الباء.

(٧) م: نحو: أقسم بالله وبه.

(٨) هذا قول للغويين أغفله أكثرالنحاة. انظر الصحاح واللسان والتاج (ها) والمنصف ٢: ١٥٦ والممتع ص ٢٦٦ وشرح الملوكي ص ٣٠٩ - ٣١١ والارتشاف ١: ١٦٠ وشرح الشافية ٣: ٢٢٢ - ٢٢٥ والمغني ص ٣٨٦ وحاشية الأمير ٢: ٢٨ وحاشية الدسوقي ٢: ١٢ وحاشية أبي النجا على شرح الآجرومية ص ١٦. وهو يقتضي هنا أن يقال: «هأَلله و هالله»، بحذف الألف، أو النص على زيادتها بعد الإبدال، لأن البدل هو من الواو وحدها. فزيادة الألف كانت بعده للتفخيم. وفي حاشية الأصل أن الواو تدخل على معرفة أو نكرة، والكاف تشارك في الظاهر، و«ربّ» في النكرة.

وهي فرع الباء، لأنّها بدل منها بقرب المخرج. ولا يضرّ في كونها فرعًا عن الباء كونُها أكثرَ استعمالًا في القَسَم من الباء. ذكره الأندلسيّ[1] في «شرح المُفصّل». وقد ألغَزَ الحريريّ في ذلك بقوله: وأيُّ عاملٍ نائبُه أرحبُ منه وَكرًا، وأعظمُ منه[2] مَكرًا، وأكثر لله - تعالى - ذِكرًا؟ نحو: واللهِ والرّحمنِ والخالقِ. ولا يأتي معها فعل[3] القَسَم، لِما قيل: إنّها عوض عنه. فلا يقال: أُقسِمُ واللهِ.

والتّاءِ الفَوقانِيّةِ[4] أي: المُثنّاةِ فوقُ،[5] أي مُسمّاها وهو «ت». وهي بالجرّ عطفًا على «الباء». ولا تجرّ الضميرَ ولا كلَّ ظاهر، بل تختصّ بنوع منه. وهو لفظ الجلالة، على الأشهر. وهي فرع الواو، لأنّها بدل منها. فهي بدل من بدل. ومِن ثَمّ ضاق التّصرّف[6] فيها واختصّت بلفظ الجلالة، ليحصل[7] لها الجَبر بجرّ أشرف الأسماء. وفي كلام ابن الخشّاب: التّاء، وإن ضاق تصرّفها، قد بُورِكَ فيها [في][8] الاختصاص

---

(١) أبو محمد علم الدين القاسم بن أحمد المرسي اللورقي، إمام في العربية وعلم القراءات، توفي سنة ٦٦١. بغية الوعاة ٢: ٢٥٠ وكشف الظنون ص ١٧٧٥.

(٢) سقطت من مقامات الحريري ص ٢٠٦. م: في ذلك بقول الشاعر وأي عامل نائبه أوجب منه ذكرا وأعظم منه.

(٣) م: بفعل.

(٤) يعني المنقوطة من فوق. وفي الشرح: الفوقية.

(٥) م: والتاء المثناة فوق أي الفوقية.

(٦) م: التصريف.

(٧) في الأصل: وليحصل.

(٨) من م.

بأشرف الأسماء، وأجلّها. انتهى.[1]

نَحوُ: باللهِ وواللهِ وتاللهِ، ما رأيتُ فِتنةً أعظَمَ مِن هذِهِ الفِتنةِ الواقِعةِ في آخِرِ سَنةِ اثِنَتَينِ[2] وتِسعِمِائَةٍ. وذلك في عِشرِي ذِي القعدة، واستمرت إلى آخر ذي الحجّة بينَ أقبردي الدّويدار ومن معه من العساكر، وبين قانصُوه خال السُّلطان الملك النّاصر محمد أبي السّعادات بن المرحوم قايتباي. وكان خاله المذكور مع السّلطان بالقلعة وأقبردي محاصِرًا لها حصارًا شديدًا، بحيث منع مَن يصعد إليها أن يصحب شيئًا من جنس ما يؤكل. واشتغل الناس بالهمّ والغمّ، وارتفعَتِ الأسعار وبَطَلَتِ الحِسبة، وانقطع الجالب وقُفلت الأسواق.

وكان ابتداء القتال بين الطائفتين في أوّل يوم من ذي الحجّة، وترك السّلطان الخروج من الحريم، وترك الطائفتين وما هم[3] فيه، واتُّهم بأنّه مع أقبردي باطنًا على خاله. وقُتل بين الطائفتين خلق كثير، ثمّ انكسر أقبردي ومن معه من الأمراء والجند، ونُهبتْ دورهم وكثير من دور العامّة، وأُطلقتْ فيها النّيران، وأُخذَتِ الجيرانُ بذنب الجيران.

وأعُوذُ باللهِ مِن شَرِّ سَنةِ ثَلاثٍ. وفيها ارتفعت الأسعار وعزَّتِ الأقواتُ، ومات فيها جماعات من الجوع، وقَوِيَتْ شوكة طائفة من العسكر، يقال لهم: الجُلبان. وفيها اشتدّ[4] أذاهم على الناس حتّى

---

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل و م: «اثنين». والتصويب من الشرح.

(٣) كذا، تعبيرًا بضمير الجمع عن الطائفتين. وهو صحيح وفصيح، لأنهما تضمان كثيرًا من الناس. وانظر الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٤) م: العسكرية يقال لهم الخيلان اشتد.

هجموا [على][1] الحمّاماتِ، وأخذوا النساء منها، وفعلوا بهنّ ما حرَّمه الله ـ تعالى ـ[2] وصاروا يخطفون العمائم من [الأسواق و] والشّوارع، ويؤذون من بها بأنواع الأذى، وقبّحوا جدًّا. ثمّ إنّ السّلطان استدعاهم ودفع لكلّ واحد منهم عشرين دينارًا، على أن ينفكّوا[3] عن تلك القبائح، فما انفكّوا. وكل ذلك استخفافًا بالسّلطان الملك النّاصر محمد أبي السّعادات[4] بن السلطان المرحوم قايتباي.

فإنّه لمّا تولّى بعد وفاة والده، في أواخر سنة واحد[5] وتسعِمِائَة، صَدَرتْ عنه حركات مستبشعة وخُرافات مستقبحة تقضي بسَفَهه ومُجونه، بل بذهاب عقله وجنونه، منها ما يُضحك ويُبكي، ومنها ما لجراحات القلوب يُنكي، اختلّ بها نظام الملك وانحلّت بها عُرى السّلطنة، وسقط من أعين العساكر، فسطا[6] عليه جماعة من مماليك ٢١٤ والده بالسيوف والخناجر،/ في يومٍ خرج فيه منفردًا عن خَدَمه متباعدًا عن خَوَله وحشمه، وأسقَوه كأس الحِمام مُترعًا، وقطّعوه قِطعًا قِطعًا، وذلك في سنة أربع وتسعِمِائَةٍ.[7] والله ـ تعالى ـ أعلم بما اتّفق.

---

(١) تتمة يقتضيها السياق. أو تقول: الحمامات: منصوب بنزع الخافض.

(٢) الاعتراض ليس في م. وما بين معقوفين بعد هو منها.

(٣) في الأصل: يكفوا أذاهم.

(٤) م: «الناصر أبي السعادات». واستخفافًا أي: مستخفّين، حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف للمبتدأ: كل.

(٥) كذا. وانظر ص ٢٩٧.

(٦) م: وسطا.

(٧) بقية الفقرة ليست في م.

وقد سُمِع جرّ التّاء للفظ «رَبّ» مضافًا للكعبة، وهو قليل، نحو: تَرَبِّ الكعبةِ - وفي «الأوضح»: وما يختص[1] بالله و«ربّ» مضافًا للكعبة أو لِياء المتكلّم، وهو التّاء. انتهى. وظاهره مُساواة ذلك للفظ الجلالة - وسُمع جرّها للفظ الرّحمن. وهو نادرٌ. ففي «الأوضح»: وندر: تالرّحمنِ وتَحِيّاتِكَ. وفي «المغني»: وتختصّ بالتّعجّب وباسم الله [تعالى]. [2] ورُبّما قالوا: تَرَبِّي وتَرَبِّ الكعبةِ وتالرّحمنِ. انتهى.

[المجرور بالمضاف]:

والقسم الثّانِي من القسمين، وهُوَ المَجرُورُ بالمُضافِ، ثَلاثَةُ أقسام:

ما يُقَدَّرُ باللّامِ المُلكيّة أو الاختصاصيّة أو الإستِحقاقِيّةِ، بأن[3] يُستفاد من ذلك ما يُستفاد من ذكر اللّام[4] مع المضاف إليه، بألّا يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف ولا ظرفًا له. وهو[5] الأكثر. نَحوُ: غُلامِ زَيدٍ، وقِنديلِ المسجدِ، ويد زيدٍ، ووجه عمرٍو، وذي مالٍ، وعند زيدٍ، ومع عمرٍو.

وما يُقَدَّرُ بِـ «مِنِ» الجِنسِيّةِ، أي: يستفاد من ذلك ما يُستفاد من

---

(١) هذا القول في التعداد هو لأقسام حروف الجر المختصة بالاسم الظاهر. فالمراد: وقسم يختص. وفي الأصل و م: «ومما يختص». والتصويب من أوضح المسالك ٢: ١٢٧ والتصريح ٢: ٤.

(٢) تتمة من المغني ص ١٢٣. وما مضى عنه ليس في م.

(٣) كذا. وانظر الفقرتين التاليتين.

(٤) م: إلى.

(٥) أي: ما يقدر باللام. وأنث الضمير في الفقرتين التاليتين تبعًا للخبر. م: وهي.

ذكر «مِن» مع المضاف إليه، بأن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف. وهي كثيرة. نَحوُ: خاتَمِ فِضّةٍ.

وما يُقدَّرُ بـ «في» الظَّرفِيّةِ، أي: يُستفاد من ذلك ما يُستفاد من ذكر «في»، بأن أُضيف إلى زمان المضاف نَحوُ[1]: ﴿مَكرُ الَّيلِ﴾، أو أُضيف إلى مكان المضاف نحوُ: اعتكافِ المسجدِ. وهي قليلة.

فالأوَّلُ مِن هذه الأمثِلةِ الثَّلاثةِ علَى مَعنَى: غُلامٍ لِزَيدٍ، وقنديلٍ للمسجدِ، ويدٍ لِزيدٍ، ووجهٍ لِعمرٍو، والمعنى فيما بعده: صاحبٌ لِمالٍ، ومكانٌ لِزيدٍ، ومصاحبٌ لِعمرٍو، والثّاني منها علَى مَعنَى: خاتَمٍ مِن فِضّةٍ، والثّالِثُ منها [علَى مَعنَى][2]: مَكرٍ في اللَّيلِ، واعتكافٍ في المسجدِ.

قال الشِّهاب السَّمين[3]: والمشهور أنّ الإضافة إمّا على معنى اللّام، أو على معنى «مِن». وكونها على معنى «في» غيرُ صحيح. وأمّا قوله تعالى: «مَكرُ الَّيلِ» فلا دلالة فيه، لأنّ هذا من باب البلاغة. وهو التجوّز في أن جَعل ليلهم ونهارهم ماكرَينِ، مُبالغةً في كثرة وقوعه منهم فيهما. نظيره قولُهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ. فإنّه لمّا كانت هذه الأشياء يكثر[4] وقوعها، في هذه الظّروف، وصفُوها بها مبالغةً في ذلك. وهو مذهب حسَن مشهور في كلامهم. انتهى.

---

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) من م والشرح.

(٣) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي مولدًا والمصري إقامة، عالم في القراءات والتفسير والنحو واللغة، وصاحب الدر المصون، توفي سنة ٧٥٦. الدرر الكامنة ١: ٣٦٠.

(٤) في الأصل و م: «الكثرة». والتصويب من الدر المصون ١: ٥٢.

وفي كلام بعضهم: الإضافة لا تكون إلّا على معنى اللّام فقط. ويُقدَّر في «ثوب خَزٍّ»: ثوبٌ لخزّ، لأنّ الثّوب مستحَقّ للخزّ لأنّه أصله، أي: ومثله: «خاتَمُ فضّةٍ».

وبَعضُهُم ـ وهو الشّيخ ابن الحاجب ـ لم يجعل المجرور قسمَين بل قسمًا واحدًا، حيث حَصَرَ المَجرُوراتِ في المُضافِ [إلَيهِ][1] فَقَطْ. وهُوَ حَ كُلُّ اسمٍ نُسِبَ إلَيهِ شَيءٌ بِواسِطةِ حَرفِ الجَرِّ لَفظًا، كالقِسمِ الأوَّلِ، أي: وهو الّذي تقدّم أنّه المجرور بالحرف ـ وفي[2] تسمية المجرور بالحرف الظّاهر مضافًا إليه خلافُ المشهور ـ أو نُسِبَ إليه بواسطة حرف الجرّ تَقدِيرًا، كالقِسمِ الثّانِي، أي: وهو الّذي تقدّم أنه المجرور بالمضاف.

وعلى هذا، فالعاملُ في «زيد» من «غلام زيد» الجرِّ الحرفُ المقدّر لا المضاف. فالعامل عند هذا البعض ليس إلّا الحرفَ الظّاهر أو المقدّر. وقد علمتَ ضعفه في الحرف المقدّر. ثمّ إنّ هذا البعض اعتبر في الحرف المقدّر أن يكون مُرادًا في الكلام، احترازًا عن المفعول فيه والمفعول له. قال: لأنّ حرف الجرّ وإن كان مقدّرًا فيهما لكنّه غير مراد. وقد أغفل المصنّف هذا القيد، من كلام هذا البعض.

وأمّا تابِعُ المَخفُوضِ أي: المخفوضُ بالتّبعيّة الّذي زاده بعضهم على القِسمَينِ السابقَينِ، كما تقدّم، فـلا وجه لزيادته، لأنّه لا يُتوهَّم خروجه عن القسمينِ،[3] بل هو داخل فيهما، إذِ الصَّحِيحُ في التّابِعِ

(١) من م والشرح.
(٢) سقطت من م.
(٣) في الأصل: الوجهين.

٢١٥ للمجرور، [في][1] غيرِ البَدَلِ، أنَّهُ مَجرُورٌ/ بِما جَرَّ مَتبُوعَهُ مِن حَرفٍ، نَحوُ: مررتُ بِزَيدٍ الفاضِلِ أبي بكرٍ نفسِه وزيدٍ - فـ «الفاضِل»، أي: وما عُطف[2] عليه من التّوابع، مَجرُورٌ بالباءِ، أي: بتلك الباء الجارّة لمتبوعه الّذي هو «زيد»- أو من مُضافٍ، نَحوُ: غُلامِ هِندٍ الفاضِلةِ أُمِّ عمرٍو نفسِها وغلامِها في الدّارِ.

فـ «الفاضِلة»، أي: وما عُطف عليها من التّوابع، مَجرُورةٌ بإضافةِ الغُلامِ إلَيها في المَعنَى، لأنّه مضاف لمتبوعها، أي: لِما هي صفتهُ، أو عطفُ بيان عليه أو توكيدٌ أو معطوفٌ عليه نسَقًا. فكأنّه مضاف إلى ذلك. وأمّا في البَدَلِ فالعامل فيه مقدّر مُشابِه للمذكور - وهو الحرف والمضاف - نحوُ: مَررتُ بأبي حفصٍ عُمرَ، أو جاءني غلامُ أبي حفصٍ عُمرَ، لِأنَّهُ[3] أي: البدلَ علَى نِيّةِ تَكرارِ العامِلِ.

وأمّا الجَرُّ أي: المجرور بالمُجاوَرةِ، الّذي زاده بعضهم على القسمَينِ أيضًا، نَحوُ «خَرِبٍ» من قول بعض العرب: «هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بِجَرِّ «خَرِبٍ» لِمُجاوَرتِهِ لِـ «ضَبٍّ» المَجرُورِ بـ «جُحر»، وكانَ حَقُّهُ أي: «خرب» الرَّفعَ، أي: أن يكون مرفوعًا، لِأنَّهُ نَعتٌ لـ «جُحر» المَرفُوعِ علَى الخَبَرِيّةِ لاسم الإشارة، والجَرُّ أي: المجرور بالتَّوَهُّمِ، الّذي زاده بعضهم على القسمَينِ أيضًا، نَحوُ «لَستُ قائمًا ولا قاعِدٍ»، بالجَرِّ عطفًا على «قائمًا» المنصوب علَى تَوَهُّمِ أنّه مجرور بـدُخُولِ

(١) من م.
(٢) هذا القول على التغليب، لأن «نفسه» توكيد لا معطوف. وكذلك ما في الأمثلة التالية.
(٣) م: «لأن». وفي الشرح: أنه.

الباءِ، لأنّه يكثر دخول الباء في خَبَرِ «لَيسَ»، فلا وجه[1] لزيادتهما، لأنّه لا يُتوهَّم خروجهما عن القسمين أيضًا، بل هما داخلان فيهما. فإنَّهُما يَرجِعانِ، عِندَ التَّحقِيقِ، إلَى الجَرِّ بالمُضافِ وإلَى الجَرِّ بالحَرفِ، كَما قالَهُ الجمال بنُ هِشامٍ في «شَرحِ لَمحةِ[2] أبِي حَيّانَ».

وهذا لفٌّ ونَشرٌ مُرتَّب. فالأوّل في المجرور بالمجاورة لأنّ الجرّ في «خرب» جاء من مجاورته لـ «ضبّ»، والجرّ الحاصل في «ضبّ» إنّما هو بالمضاف الّذي هو «جحر»، فكان الجرّ في «خرب» بالمضاف.[3] والثاني في المجرور بالتّوهّم لأنّه مجرور بحرفٍ، غاية الأمر أنّه مُتوهَّم.

(١) هذا جواب «أما» في أول الفقرة.

(٢) في الشرح والتنقيح: ملحة.

(٣) كرر هنا سهوًا في م: والجر الحاصل... بالمضاف.

[باب الجملة وأقسامها]

ولمّا أنهى المصنّف الكلام على أنواع المُعرَبات شرع يتكلّم على حقيقة الجملة وأقسامها، تكثيرًا للفائدة، فقال:

[الجملة النحوية]:

ذِكرُ الجُملةِ أي: بيان حقيقتها وذكر أقسامِها. هذه ترجمة.[1]

الجُملةُ أي:حقيقتها كُلُّ مُركَّبٍ إسنادِيٍّ بالمعنى الأعمّ، أي: مَا وُجد فيه إسناد، ولو بحسَب الأصل، بدليل قوله: أفادَ نحوُ: قامَ زيدٌ، أم لَم يُفِدْ نحوُ: إن قام زيدٌ،[2] لا بالمعنى المشهور للإسناد الذي هو ضمّ كلمة إلى أُخرى على وجهٍ يفيد. وقد تقدّم ذلك أوائل الشّرح.

وقد علمتَ ممّا سبق أنّه لا بُدّ في الكلام من الفائدة. فالجملة أعمّ من الكلام مطلقًا، فكلّ كلام جملة وليس كلّ جملة كلامًا. ويدلّ لذلك قولهم: جملة الشّرط، جملة الصّلة، جملة الخبر، جملة الجواب، إلى غير ذلك ممّا ليس كلامًا، لعدم الفائدة فيه.

وقيل: الكلام والجملة مترادفان. فقيل: تُرَدّ الجملة للكلام. فلا بُدّ فيها من الفائدة. قال ابن ناظر الجيش: وهو الّذي يقتضيه كلام النّحاة. وأمّا قولهم: «جُملة الشّرط» فإطلاق مجازي، باعتبار ما كان. انتهى. ورُدّ بأنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة. وقيل: يُردُّ الكلام للجملة، أي: لا يشترط في الكلام الفائدة.

---

(١) أي: عنوان.

(٢) سقط حتى «أوائل الشرح» من م.

وفي كلام شيخ المحقّقين:[1] جملة جزاء الشّرط وجملة جواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطيّة والقَسَميّة. انتهى. وفي كلام سيّد المحقّقين:[2] الحقُّ أنّ الكلام هو مجموعُ المركّب من الشّرط والجزاء، لا الجزاءُ وحده. وأمّا جواب القَسم فكلام بلا نزاع. ووجَّه ذلك بما يطول، وقد قدّمنا ذلك.

[أنواع الجمل]:

وهِيَ أي: الجملة، من حيث هي،[3] تنقسم بالنّسبة إلى التّسمية[4] إلى قسمين: إمّا أن تكون فِعلِيّةً، وإمّا أن تكون اسمِيّةً، أي: مَنسُوبةً إِلَى الفِعلِ المصدّرةِ به، أو منسوبة إِلَى الإِسمِ المصدّرةِ به.

فالاِسمِيّةُ هِيَ المُصدَّرةُ باسمٍ مُسنَدٍ إِلَيهِ غيرُه، أو مُسنَدٍ إلى غيره./ ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم لَفظًا أي: ملفوظًا به صريحًا ٢١٦ نَحوُ: زَيدٌ قائمٌ، مثال للاسم الصّريح المسند إليه غيره، أو: أقائمٌ[5] زَيدٌ؟ مثال للاسم الصّريح المسند إلى غيره - وفي بعض النسخ: «قائمٌ زيدٌ»، بدون همزة الاستفهام. وفيه نظرٌ ظاهر، لأنّ الوصف لا يرفع الفاعل إلّا إن اعتمد، على الرّاجح. لا يقال: «هو خبرٌ مقدّم وهو مسند للمبتدأ»، لأنّا نقول: تكون الجملة حـ مصدّرة بالنسبة إليه، لا بالمسند إلى

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) هو السيد الجرجاني.

(٣) سقط «من حيث هي» من م.

(٤) في الأصل: بالنسبة القسمية.

(٥) في الشرح: وقائم.

غيره. ويبعد أن يمثّل لأحد القسمين بمثالين ويُترَك القسم الآخرَ بغير مثال ـ أو يكونَ غير ملفوظ به صريحًا بأن يكون تَقدِيرًا، أي: مقدرًا ومُؤوَّلًا من «أن» والفعل نَحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿وأن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم﴾.

والفِعليّةُ هِيَ المُصَدَّرةُ بِفِعلٍ لَفظًا، أي: ملفوظًا به، نَحوُ: قامَ زيدٌ، أو تَقدِيرًا أي: مقدّرًا، نَحوُ: يا عَبدَ اللهِ. فـ «عَبدَ اللهِ»: مَفعُولٌ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ، أي: مقدّر،[2] تَقدِيرُه: أدعُو عَبدَ اللهِ.

والمراد بكون الاسم أو الفعل صدرًا إنّما هو بحسَب الرّتبة والأصالة، لا بحسَب الذّكر.[3] فلذلك قال: والمُعتبَرُ مِنَ الصّدرِ ما هُوَ صَدرٌ في الأصلِ، لا في اللفظ. وحَ فجُملةُ: كَيفَ جاءَ زَيدٌ؟ و﴿فَرِيقًا[4] كَذَّبتُم﴾، فِعلِيّةٌ لا اسميّة، لِأنَّ الاِسمَ المُتَقَدِّمَ فِيها المصدّرَةَ به ـ وهو «كيف وفريقًا» ـ في نِيّةِ التّأخِيرِ، لأنّه مفعول للفعل.

فإن قُلتَ: بَقِيَ مِنَ التّقسِيمِ جُملَتانِ، ليستا اسميّتين ولا فعليّتين. وهما الجملة الشّرطِيّةُ ـ وهِيَ المُصَدَّرةُ أي: المبدوءة بأداةِ[5] الشّرطِ ـ والجملة الظّرفِيّةُ. وهِيَ المُصَدَّرةُ أي: المبدوءة بالظّرفِ، نَحوُ: أعِندَكَ، أو أفي الدّار مالٌ؟ لأنّهما لم تُصدّرا[6] باسم ولا بفعل. قُلتُ في الجواب

---

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل و م: مقدرًا.

(٣) م: الفعل صدرًا إنما هو بحسب الذكر.

(٤) الآية ٨٧ من سورة البقرة. وفي الشرح والعطار: ففريقًا.

(٥) م: بأدوات.

(٦) في الأصل و م: لأنها لم تصدر.

عن ذلك: إنّا لا نُسلّم خروج كلّ من الجملة الشرطيّة والجملة الظرفيّة المذكورتين عن الاسميّة والفعليّة، ونمنع أنّهما لم يُصدّرا بما ذُكر.

أمّا الشَّرطيّةُ وإن صُدِّرَتْ بِحَرفِ شَرطٍ أي: جازم، كما هو المتبادِر عند الإطلاق، فلا يرد[1] أنّ «لولا» حرف شرط وهو مختصّ بالجمل الاسميّة[2]. على أنّ ابن جماعة توقّف في كون «لو ولولا» من أدوات الشّرط. قال: لأنّهما للرّبط دون الشّرط. قال: لا يُقال: «الرّبط مستلزم للشّرط»، لأنّي أقول: ممنوع لا،[3] إذ هو أعمّ مطلقًا. اللّهمّ[4] إلّا أن يُقال: جعلُهما من أدوات الشرط مجازٌ، لوجود الرّبط، أي: ومنه كلام المصنّف الآتي، في الكلام على الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم - فهِيَ فِعلِيّةٌ نَحوُ: إن قامَ زَيدٌ قُمتُ، لأنّه سيأتي أنّه يُنظر لِما بعد الحرف المُصدِّرِ به الجملةُ.

وإن صُدِّرَت باسمٍ، [أي: باسم][5] شرط فهِيَ اسمِيّةٌ، إن كانَ ذلك الاسمُ مُسندًا إلَيهِ بأن يكون مبتدأ، نَحوُ: مَن يَقُمْ أقُمْ مَعَهُ. وإلّا يكن مسندًا إليه، بألّا يكون مبتدأ بل مفعولًا، فهِيَ أي: تلك الجملة فِعلِيّةٌ، نَحوُ: ما تَصنَعْ أصنَعْ.

فلم تخرج الجملة الشّرطيّة عن الاسميّة والفعليّة. وهذا التّفصيل

---

(١) أي: لا يرد على المتبادر. وسيرد جواب «أما» في القول: فهي فعلية.

(٢) م: الفعلية.

(٣) يعني: ممنوع ذلك القول، فالربط لا يستلزم الشرط. وسقطت «لا» من م.

(٤) هذه العبارة مزيدة لتوكيد الكلام، لا يذكر لها إعراب مفصل.

(٥) من م.

واضح، وبه يُردّ إطلاق قول «المغني»: الصّواب أنّها، أي: الجملة الشّرطيّة، من قَبيل الفعليّة.

وأمّا الجُملةُ الظَّرفيّةُ فإن قَدَّرتَ أنت فِيها الظَّرفَ مُتَعَلِّقًا بِفعلٍ مَحذُوفٍ، كـ «استقرّ» أي: وجعلتَ «مالٌ» فاعلًا بذلك الفعل، فهِيَ فعلِيّةٌ. وإلّا بأن قدّرته متعلّقًا باسم محذوف، كـ «مستقرّ» أي: وجعلت «مالٌ» فاعلًا بذلك الاسم، فهِيَ اسمِيّةٌ. فلم تخرج الجملة الظرفيّة عن الاسميّة والفعليّة. وكذا لا تخرج، إن جعلتَ «مال» مبتدأً مخبرًا عنه بالظّرف، لأنّ الجملة حـ[1] اسميّة ولا بُدّ، وإن جُعل متعلّق الظرف فعلًا كـ «استقرّ».

وبما حملنا كلامه عليه لا يَرِد ما يُقال، إذا أُعرب «مال» مبتدأً والظّرف خبرًا[2] عنه، متعلّقًا بـ «استقرّ» مثلًا، فهي جملة اسميّة بلا مِرية، وصدق على ذلك أنّ الظّرف يتعلّق بفعل، لِما علمتَ أنّ كلامه فيما إذا جعل «مال» فاعلًا لا مبتدأ. وفيه أنّ في «المغني» ما يفيد أنّ مالًا إذا جُعل فاعلًا بنفس الظّرف، لاعتماده على الاستفهام، فالجملة ظرفيّة، ولا يقال: فعليّة ولا اسميّة، وإن كان الظّرف اسمًا.

فعُلِم أنّ جملة «أعندَك أو أفي الدّار مالٌ»[3] يُحتمل أن تكون اسميّة ـ وذلك إذا جُعل «مال» فاعلًا بذلك الاسم الّذي قُدِّر[4] متعلّقًا به الظّرفُ ـ [وأن تكون فعليّة. وذلك إذا جعل «مال» فاعلًا بذلك

(١) م: حينئذ.

(٢) م: خبر.

(٣) م: أو في الدار مالًا.

(٤) في الأصل: «الفعل الذي قدرته». وفي الحاشية عن نسخة: الاسم.

الفعل الّذي قُدّر متعلّقًا به الظرف].[1] وأمّا إذا جُعل «مال» مبتدأ والظرف خبره فالجملة اسميّة[2] ولا بُدّ، وإن جُعل متعلّق الظرف فعلًا.
وأمّا إذا جُعل «مال» فاعلًا بنفس الظّرف لاعتماده على الاستفهام، لا بمتعلَّقه المقدّر، فالجملة ظرفيّة، ولا يقال فيها: اسميّة ولا فعليّة، وإن كان الظّرف اسمًا، [على ما قاله في المغني].[3]

فإن صُدِّرَت بِحَرفٍ نَظَرتَ إلَى ما بَعدَ ذلك الحَرفِ، فإن كانَ ما بعده اسمًا نَحوُ: إنَّ زَيدًا قائمٌ، فهي جملة اسمِيَّةٌ نَظَرًا إلَى مَدخُولِ ذلك الحَرفِ، ولا عبرة بذلك الحرف، وإن كانَ ما بعد الحرف فِعلًا نَحوُ: ما ضَرَبتُ زَيدًا، فهِيَ جملة فِعلِيَّةٌ نَظَرًا إلَى مَدخُولِ ذلك الحَرفِ، ولا عبرة بذلك الحرف.

«ثُمَّ» هي هنا: للتّرتيب الذّكريّ تَنقَسِمُ الجُملَةُ ثانِيًا، بالنّسبة إلى الوصفيّة، إلَى الجُملةِ الصُّغرَى والجملة الكُبرَى.

فإن قُلتَ: النَّظَرُ في الجملة الصُّغرَى إلَى العَجُزِ لأنّها التي تقع خبرًا عن المبتدأ، كما سيأتي، وفي الجملة الكُبرَى إلَى الصَّدرِ لأنّها التي تقع خبرَ المبتدأ فيها الجملة،[4] كما سيأتي. فلِأيِّ شَيءٍ قَدَّمتَ ما يُراعَى فِيهِ العَجُزُ، الذي هو الجملة الصغرى، علَى ما يُراعَى فِيهِ الصَّدرُ، وهو الجملة الكبرى؟

---

(١) من م.
(٢) ألحق بحاشية م هنا عن نسخة: «لاعتماده على الاستفهام... في المغني». وسيرد بعد قليل.
(٣) زيادة من حاشية م عن نسخة.
(٤) أي: الجملة الصغرى. يعني أن رتبتها متأخرة عن الكبرى، لكونها خبرًا فيها.

قُلتُ:[1] الجملة الصُّغرَى جُزءٌ والجملة الكُبرَى كُلٌّ، واعتِبارُ الكُلِّ إنَّما يَكُونُ بَعدَ اعتِبارِ الجُزءِ، والجُزءُ مُقَدَّمٌ[2] طَبعًا. فيُوضَعُ الجُزءُ ثُمَّ الكُلُّ، لِيُوافِقَ الوَضعُ الطَّبعَ. وفيه أنّه كان مقتضَى هذا الجواب أن يُقدَّم بيان حقيقة الجملة الصّغرى، على بيان حقيقة الجملة الكُبرى. وقد عَكَسَ ذلك.

فإن قُلتَ: لِمَ قُلتَ: «الصُّغرَى والكُبرَى» بالتَّعرِيفِ بِـ «ألْ»، ولَم تَقُلْ: «صُغرَى وكُبرَى» بالتَّنكِيرِ، كما قال الجمال بن هشام في «القواعد»؟[3]

قُلتُ: لِأنَّهُما أي: «صُغرى وكُبرى» مِن بابِ اسمِ التَّفضِيلِ، أي: لأنّ صُغرى: مؤنّث أصغر، وكُبرى: مؤنّث أكبر، وكلٌّ من «أصغر وأكبر» اسم تفضيل، واسمُ التَّفضِيلِ إذا تَجَرَّدَ مِن «ألْ» والإضافةِ إلى معرفة يَجِبُ أن يَكُونَ مُفرَدًا مُذكَّرًا دائمًا، ولو كان موصوفه الّذي هو المفضّل مثنًى أو مجموعًا مذكّرًا أو مؤنّثًا. فيقال: زيدٌ أو هندٌ أو الزّيدانِ أو الهندانِ أو الزّيدُونَ أو الهنداتُ أصغر أو أكبر من عمرٍو، كما تقدّم فيما لا ينصرف.[4]

وإذا اقتَرَنَ[5] أي: اسم التّفضيل بِـ «ألْ» يَجِبُ مُطابَقَتُهُ لِمَوصُوفِهِ

---

(1) في الشرح: قلنا.

(2) سقط «والجزء مقدم» من م.

(3) يعني كتاب قواعد الإعراب. انظر شرح قواعد الاعراب ص ٧٥ ـ ٧٧ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٣ ـ ٣٤.

(4) سقط «فيما لا ينصرف» من م.

(5) في الأصل: قُرن.

الّذي هو المفضّل مُثنًّى أو مجموعًا مذكّرًا أو مؤنّثًا. فيقال: زيدٌ الأصغرُ أو الأكبرُ، وهندٌ الصُّغرَى أو الكبرَى، والزّيدانِ الأصغرانِ أو الأكبرانِ، والهندانِ الصُّغرَيانِ أو الكُبرَيانِ، والزّيدُونَ الأصغرُونَ أو الأكبرُونَ، والهنداتُ الصُّغرَى أو الكُبرَى.[1]

فتأنيث المجرّد ممّا ذُكر لحنٌ. ومِن ثَمّ قال الجمال بن هشام في «المغني»: إنّما قلتُ: «صُغرى وكُبرى» موافقةً لهم أي: للنّحويّين. وإنّما الوجه استعمال «فُعلَى أفعلَ» بـ «أل» أو بالإضافة. ولذلك لُحّنَ من قال، أي:[2] وهو أبو نُواس، في وصف الخمرة:[3]

كأنَّ كُبرَى وصُغرَى مِن فَواقِعِها ، حَصباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ ٱلذَّهَبِ

ولكن ربّما استُعمل «أفعَل» التّفضيل، الّذي لم يُرَد به المفاضَلة، مطابقًا مع كونه مجرّدًا. قال:[4]

إذا غابَ عَنكُم أسوَدُ العَينِ كُنتُمُ كِرامًا، وأنتُم ما أقامَ ألائمُ

أي: لِئام. فعلى ذلك يتخرّج البيتُ المذكور، وقولُ النّحويّين أي: جملة صُغرَى وجملة/ كُبرَى. وكذلك قول العروضيين: فاصلة كُبرَى ٢١٨

---

(١) كذا، على إجازة وصف جمع المؤنث السالم بمفرده، كما يوصف جمع غير العاقل بجمع المؤنث السالم. وإلّا فالصواب: الصغرَيات أو الكبرَيات، والصُّغَر أو الكُبَر. انظر حاشية الصبان ٣: ٤٨ والتصريح ٢: ١٠٣ وتصريف الأسماء والأفعال ص ١٧٠.

(٢) سقطت من م.

(٣) ديوان أبي نواس ص ٧٢ والمغني ص ٤٢٥ وشرح أبياته ٦: ١٧٤- ١٧٦. والفواقع: جمع فاقعة. وهي النُّفّاخات تكون على وجه الماء.

(٤) الفرزدق. المغني ص ٤٢٦ وشرح أبياته ٦: ١٧٨ والأمالي ١: ١٦٩ والعيني ٤: ٥٧. وأسود العين: اسم جبل. يعني أنهم لئام أبدًا أبدية ذلك الجبل.

وفاصلة صُغرَى. انتهى المقصود منه.

وإن أُضيف اسم التّفضيل فإن كان إلى نكرة لزمه الإفراد والتّذكير أيضًا. لكن يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوفَ ـ تقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزّيدانِ أفضلُ رجلَينِ، والزّيدونَ أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندانِ أفضلُ امرأتينِ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ـ وإن كان إلى معرفة فتارة تجب المطابَقة وتارة تجوز. فالأوّل نحوُ: النّاقِصُ والأشَجُّ[1] أعدَلا بَنِي مَروانَ، أي: عادلاهم. والثّاني نحوُ[2]: ﴿أكابِرَ مُجرِمِيها﴾، ﴿ولَتَجِدَنَّهُم أحرَصَ النّاسِ﴾.[3]

وإذا أردتَ معرفة الكُبرى والصُّغرى فالكُبرَى: ما كانَ الخَبرُ فِيها جُملةً، والصُّغرَى: ما كانَت خَبَرًا. فجُملةُ «زَيدٌ قامَ أبوهُ» مِن «زَيد» إلَى «أبوهُ»، أي: زَيدٌ وأبوهُ وما بَينَهما، ونحوُ: ظننتُ زيدًا يقوم أبوه، جُملةٌ كُبرَى، لِانَّ الخَبَرَ [وَقَعَ][4] فِيها جُملةٌ.

وهي كُبرى لا غَيرُ، وذٰلِكَ أنَّ «زَيد»:[5] مُبتَدأٌ، وجُملةَ «قامَ أبوهُ»

(١) الناقص هو يزيد بن عبد لملك، سمي الناقص لنقصه أرزاق الجند. والأشج: عمر ابن عبد العزيز، سمي بذلك لشجة أصابته بضربة دابة.

(٢) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٤) من حاشية م ومن الشرح والتنقيح. والخبران في الجملتين مختلفان، كما ترى. فهو في الأولى خبر حقيقي، وفي الثانية مفعول ثان وخبر حُكمي، لأنه كان خبرًا للمبتدأ «زيد» قبل دخول «ظننت» عليهما. وكذلك حكم الجملة إذا وقعت خبرًا لفعل ناقص أو حرف مشبه بالفعل، وإذا كانت في موقع المبتدأ أو الفاعل. يعني أنها صغرى. انظر إعراب الجمل ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٥) في م والشرح: زيدًا.

من الفعل والفاعل خَبَرٌ عَنهُ. والجُملةُ[1] مِنَ الفِعلِ وهو «قام» والفاعِلِ وهو «أبوه»: جُملةٌ صُغرَى، لِأَنَّها وَقَعَت خَبَرًا عَن «زَيد». وهِيَ صُغرَى لا غَيرُ، وكِبَرُ الجُملةِ وصِغَرُها بِحَسَبِ كَثرةِ الكَلِماتِ وقِلَّتِها.

وقَد تَكُونُ الجُملةُ الواحِدةُ كُبرَى وصُغرَى باعتِبارَينِ مختلفين، نَحوُ: زَيدٌ أَبُوهُ غُلامُهُ مُنطَلِقٌ. فـ «زَيدٌ»: مُبتَدأٌ أَوَّلٌ. وأَبُوهُ: مُبتَدأٌ ثانٍ.[2] وغُلامُهُ: مُبتَدأٌ ثالِثٌ. ومُنطَلِقٌ: خَبَرُ المُبتَدإِ الثّالِثِ. والمُبتَدأُ الثّالِثُ الّذي هو «غلامه» وخَبَرُهُ الّذي هو «منطلق»: خَبَرُ المُبتَدإِ الثّانِي وهو «أبوه». والرّابِطُ بَينَهُما الهاءُ مِن «غُلامُهُ»، لأنّ الخبر حَ جملة ليست عين المبتدأ. والمُبتَدأُ الثّانِي الّذي هو «أبوه» وخَبَرُهُ الّذي هو جملة «غلامه منطلق»: خَبَرُ المُبتَدإِ الأَوّلِ الّذي هو «زيد». والرّابِطُ بَينَهُما الهاءُ مِن «أَبُوهُ» لِما تقدّم.

والرّوابط فيها طريقان:

أحدهما:[3] أن يضاف كلّ من المبتدآت غيرَ المبتدأ[4] الأوّل إلى ضمير متلوّه، والمبتدأ الأوّل يبقى بحاله ولا يضاف إليه غيره، كما في مثال المصنّف. وعليه فـالمَعنَى أي: التّقدير: زَيدٌ غُلامُ أبِيهِ مُنطَلِقٌ، لا غلامُ أبي زيد منطلق، كما زعمه المصنّف في «شرح القواعد»،[5] لأن القصد الإخبار عن «زيد» بأن غلام أبيه منطلق، لا مجرّد الإخبار عن

---

(١) في م والشرح والتنقيح: وجملة قام أبوه.

(٢) في الأصل و م: ثاني.

(٣) في الأصل: إحداهما.

(٤) سقطت من م.

(٥) يعني كتاب موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. انظر ص ٣٤ منه.

غلام أبي زيد بالانطلاق. فمِن «زَيد» إلَى «مُنطلِق» أي: «زَيدٌ ومُنطلِقٌ» وما بَينَهُما جُملةٌ كُبرَى لا غَيرُ، لِأنَّ خَبرَها جُملةٌ، وجُملةُ «غُلامُهُ مُنطَلِقٌ» جملة صُغرَى لا غَيرُ، لِأنَّها وَقَعَت خَبَرًا عن مبتدأ وهو «أبوه»، وجُملةُ «أبُوهُ غُلامُهُ مُنطَلِقٌ» جملة كُبرَى باعتِبارِ كَونِ الخَبَرِ فِيها وهو «أبوه منطلق» جُملةً،[1] وصُغرَى باعتِبارِ كَونِها خَبَرًا عَن «زَيد».

وفي المغني: «لا غير» لحنٌ، وإنّما يقال: ليس غيرُ. ورُدَّ بأنَّ «لا غير» مسموعٌ. فقد أورد الشّيخ ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ قول الشّاعر:[2]

جَوابًا بِهِ تَنجُو، اعتَمِدْ، فَوَرَبِّنا ... لَعَن عَمَلٍ أسلَفتَ، لا غَيرُ، تُسألُ

وثاني الطّريقين: أن تأتي بالرّوابط بعد خبر المبتدإ الأخير، وتأتي بها مُرتّبة، فتُوصِلَ[3] كلًّا بضمير ما قبله حتّى المبتدإ الأوّل، نحوُ: زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزّيدونَ ضاربوهما عندَها بإذنه.

وإلى ذلك أشار بقوله: وقِسْ علَى ذٰلِكَ، أي: على ما تقدّم في الرّوابط في الطّريقة الأُولى، ما تقدّم فيها في الطّريقة الثّانية، نحوَ: زَيدٌ عَمرٌو بَكرٌ مُقِيمٌ عِندَهُ في دارِهِ. فـ «بَكرٌ مُقِيمٌ» جملة وهي خَبَرٌ عن «عَمرو»، والرّابِطُ بَينَهُما الهاءُ مِن «عِنده»، و«عَمرٌو» وخَبَرُهُ الّذي هو الجملة خَبَرٌ عَن «زَيد»، والرّابِطُ بَينَهُما الهاءُ مِن «داره».

---

(١) م: فيها جملة وهو أبوه منطلق.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٠٩ وشرح الأشموني ٢: ٢٦٧ والتصريح ٢: ٥٠ والفرائد الجديدة ١: ٦٧ وحاشية الخضري ٢: ١٥ والهمع ١: ٢١٠ والدرر ١: ١٧٧. م: أورد ابن مالك قول الشاعر.

(٣) كذا، على استعمال الفعل بمعنى: تَصل.

قال المصنّف في «شرح القواعد»:/[1] ويتفرّع من هذين الطّريقين[2] ٢١٩
طريقة[3] ثالثة مُركّبة منهما. وهي أن تجعل بعض الرّوابط مع المبتدأ، وبعضها مع الخبر، نحوُ: زيدٌ عبداه الزّيدُونَ ضاربوهما بإذنه. انتهى.

وقَد تكُونُ الجُملةُ لا كُبرَى ولا صُغرَى لِفَقدِ الشَّرطَينِ السّابِقَينِ، أي: شرط الكُبرى - وهو كون الخبر جملةً - وشرط الصُّغرى. وهو كونها خبرًا. نَحوُ: زَيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ. إذ لا يقال في ذلك: إنّه جملة صُغرى، لأنها لم تقع خبرًا، ولا كُبرى لأنّ خبرها ليس جملة.

وقد يُحتمل أن تكون الجملة كُبرى وألّا تكون كُبرى ولا صُغرى، نحو قوله تعالى[4]: ﴿أنا آتِيكَ بِهِ﴾. فإنّه يُحتمل أن يكون «آتيك» فعلًا مضارعًا فالجملة كُبرى، وأن يكون اسم فاعل فلا تكون الجملة لا كُبرى ولا صُغرى. ورُجّح الثاني. قال في «المغني»:[5] ويُؤيّد الثانيَ أنّ الأصل في الخبر الإفراد.

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٤.

(٢) في الأصل و م: «الطريقتين». والتصويب من موصل الطلاب.

(٣) م: طريق.

(٤) الآية ٣٩ من سورة النمل.

(٥) ص ٤٢٦.

ذِكر الجُمَلِ الَّتِي لا مَحَلَّ لَها مِن مَحالِّ الإعرابِ، والجُمَلِ الَّتِي لَها مَحَلٌّ مِن مَحالِّ الإعرابِ

هذه ترجمة.[1] وقد قَدّم الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، موافقةً لِما في «المغني» ومخالفة لما في «القواعد»، مع أنّ ما فيه الإعراب أشرف، لمجيء ما لا محلّ له من الإعراب على الأصل في الجمل - وهو الاستقلال وعدم حلولها محلّ المفرد - فقال:

الجُمَلُ الَّتِي لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإعرابِ سَبعٌ[2]

١- الجملة الأُولَى: الابتِدائيّةُ أي: المبتدأُ بها الكلامُ، اسميّةً كانت أو فعليّة. وليس المراد بها المبدوءة بمبتدأ، كما استعمله المصنّف فيما سبق، ولا ما يشمل ذلك، لأنّ المبدوءة بالمبتدأ قد يكون لها محلّ. وحَ كان الأولى التّعبير بالمستأنفة. وهي نوعان: مبتدأ بها الكلام حَقِيقةً نَحوُ[3]: ﴿إنّا أنزَلناهُ﴾، أو حُكمًا نَحوُ[4]: ﴿ألا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خَوفٌ علَيهِم ولا هُم يَحزَنُونَ﴾.

وفسّر البيانيّون المُستأنفة بما كانت جواب سُؤال ينشأ عن الكلام السّابق، نحو[5]: ﴿فقالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ﴾. فإنّ جملة القول الثّانية

---

(١) أي: عنوان. وسقط «قد» من م.

(٢) كرر أكثر هذه الفقرة هنا في م، مع إشارة إلى الزيادة.

(٣) الآية الأولى من سورة القدر.

(٤) الآية ٦٢ من سورة يونس. وقوله «حكمًا» يعني أن جملة «إنّ» هي هنا ابتدائية لورودها في أول الكلام، ولكنها في السورة الكريمة يكون لها حكم آخر. والأولى في الإعراب تمييز الابتدائية - وهي التي تقع في أول الكلام حقيقة - وبين الاستئنافية. وهي التي ترد بعد تمام كلام لاستئناف غيره. انظر إعراب الجمل ص ٣٦ - ٣٩.

(٥) الآية ٢٥ من سورة الذاريات.

جواب سؤال[1] نشأ عن الكلام السّابق، تقديره: فماذا قال لهم؟ ومِن ثَمّ لم تُعطف على الأولى.

٢ـ الجملة الثّانِيةُ: الصّلةُ لِمَوصُولٍ اسمِيٍّ أو حَرفِيٍّ. فالأُولَى، أي: الصّلة لموصول اسميّ، نَحوُ قوله تعالى[2]: ﴿الحَمدُ لِلهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبدِهِ الكِتابَ﴾ ـ فجُملةُ «أنزَلَ»: صِلةُ «الَّذِي»، فلا محلّ لها من الإعراب. وأمّا الموصول نفسُه ففي محلّ جرٍّ صفةٌ للجلالة ـ والثّانِيةُ، أي: الصّلة لموصول حرفيّ، نَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿بِما نَسُوا يَومَ الحِسابِ﴾. فجُملةُ «نَسُوا»: صِلةُ «ما» المصدريّة.

ويَفتَرِقُ المَوصُولانِ، أي: الموصول الاسميّ والحرفيّ، بأنّ الموصول الإسمِيَّ لا يُسبَكُ مَعَ صِلتِهِ بِمَصدَرٍ، بِخِلافِ الموصول الحَرفِيِّ. فإنّه يُسبك مع صلته بمصدر. وتقديره في المثال: بنسيانهم. وتَفتَرِقُ صِلتاهُما بأنَّ صِلةَ الموصول الإسمِيِّ تَحتاجُ إِلَى رابِطٍ يربطها بالاسم الموصول، كما تقدّم، وصِلةَ الموصول الحَرفِيِّ لا تَحتاجُ إِلَيهِ، أي: إلى ذلك الرّابط، بل لا يصحّ تعلّق الرّابط به، إذ لا يعود الضّمير إلّا على الأسماء. وبافتراقهما صِلتاهما[4] تفترقان أيضًا.

ويفترقان أيضًا، من حيث إنّه يصحّ أن يُقال في الموصول الحرفيّ مع صلته: في محلّ كذا. كالجرّ في المثال المذكور، لأنّهما كالكلمة

---

(١) سقطت من م.

(٢) الآية ١ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٦ من سورة ص.

(٤) في الأصل: «وبافتراق صلتاهما». وفي الأصل و م: «يفترقان». فلعل المراد: وبافتراق صلتيهما يفترقان.

الواحدة. ولا يقال ذلك في الموصول الاسميّ، حتى يكونا[1] في محل جرّ في المثال المذكور، وإن كان مع صلته كالكلمة الواحدة، لأنّ الموصول الحرفيّ لا إعراب له لا لفظًا ولا محلًّا، بخلاف الاسميّ. فإنّه معرب محلًّا.

قال الجمال بن هشام في «المغني»:[2] ويلغني عن بعضهم أنّه كان يُلقِّن أصحابه أن يقولوا: إنّ الموصول، أي: الاسميّ، وصِلتَه في محلّ كذا. محتجًّا بأنّهما ككلمة[3] واحدة. والحقّ ما قدّمتُ لك، أي: أنّه لا يقال ذلك. وإنّما [يكون][4] الموصول في محلّ كذا،/ والصلة لا محلّ لها، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول. قال تعالى:[5] ﴿رَبَّنا، أرِنا اللّذَينِ أضَلّانا﴾، وقال الطائيّ:[6] ٢٢٠

* فحَسبِيَ، مِن ذِي عِندَهُم، ما كَفانِيا *

وقال العُقيليّ:[7]

نَحنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا

انتهى المقصود منه.

---

(١) يعني: ليكون الاسم الموصول وصلته مثل الموصول الحرفي وصلته. وهذا التعليل داخل في النفي.

(٢) ص ٤٥٧.

(٣) في الأصل و م: كلمة.

(٤) من م.

(٥) الآية ٢٩ من سورة فصلت.

(٦) مضى في الورقة ٧٧.

(٧) أبو حرب الأعلم. النوادر ص ٤٧ - ٤٨ والمغني ص ٤٥٨ وشرح أبياته ٦: ٢٥٣ - ٢٥٥ والعيني ١: ٤٢٦ والدرر ١: ٣٦. والصباح: مفعول مطلق نائب عن مصدر: صبّح، للبيان والتوكيد. وأل: عهدية ذهنية.

٣ـ والجملة الثَّالِثةُ: المُعتَرِضةُ بكسر الرّاء كـ ﴿عِيشةٍ راضِيةٍ﴾،[١] وبفتحها على أنّه من باب الحذف والإيصال.[٢] وهي الواقعة بَينَ شَيئَينِ مُتَلازِمَينِ أي: متطالِبَينِ يَطلب كلٌّ الآخر، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والفعل والمفعول، والشرط وجوابه، والقَسمَ وجوابه، والصفة والموصوف، والصِّلة والموصول، والتّأكيد ومؤكَّده، و«قد» والفعل.

وهذا عند النّحاة، وأمّا البيانيّون فلا يشترطون ذلك، بل يجوّزون الاعتراض في آخر الكلام، وكثيرًا ما يستعمله الزّمخشريّ بهذا المعنى. فقد جوّز أن تكون جملة[٣]: ﴿ونَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ﴾ اعتراضيّة، أي: ومن حالنا أنّا له مخلصون التّوحيد. قال في «المغني»:[٤] ويَرُدّ عليه، أي: على الزّمخشريّ، مثلَ ذلك مَن لا يعرف هذا العلم كأبي حيّان، توهّمًا منه أنّه لا اعتراض إلّا ما يقوله النحويّ. وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين. انتهى.

والغرض من الاعتراض بالجملة إمّا تقويةُ الكلام أو تحسينه.ثمّ إنّ هذين الشّيئين اللّذين يقع بينهما الاعتراض إمّا أن يكونا مُفرَدَينِ أو مُفرَدًا وجُملةً أو جُملَتَينِ، سَواءٌ اقتَرَنَت تلك الجملة المعترضة بِواوِ الاعتِراضِ فِيهِنَّ، أي: [بين][٥] المفردين والمفرد والجملة والجملتين، أم لا أي: أم لم تقترن بها.

---

(١) الآيتان ١٢ من سورة الحاقة و ٧ من سورة القارعة.

(٢) يعني أن الأصل «المعترَضُ بها» ثم حذفت الباء فاستتر الضمير في اسم الفاعل قبله، وأُنث هذا للدلالة على ذلك.

(٣) الآية ١٣٣ من سورة البقرة. وانظر الكشاف ١: ١٩٤.

(٤) ص ٤٤٦.

(٥) من حاشية م.

فالمُقتَرِنةُ أي: أمثلة المقترنة بالواوِ بأقسامِها الثّلاثةِ، نَحوُ: عَلِيٌّ ـ رضي الله تعالى[1] عنه وإن لَم يَحمِلِ السِّلاحَ ـ شُجاعٌ. فجملة «وإن لم يحمل السلاح» جملة معترضة[2] بين مفردين وهما المبتدأ والخبر، وهما «عليّ وشُجاع». وتلك الجملة مقترنة بالواو. ونَحوُ قول الشاعر:[3]

إنَّ الثَّمـــانِينَ، وبُلِّغتَهــــا، قَد أحوَجَتْ سَمعِي إلَى تَرجُمانْ

فجُملةُ «وبُلِّغتَها»[4] جملة دُعائِيّةٌ لا حاليّة، لأنّ شرط الحاليّة أن تكون خبريّة، والدّعائيّة إنشائيّة، وهي مُعتَرِضةٌ بَينَ اسمِ «إنَّ» ـ وهو مفرد الّذي هو «الثّمانين» ـ وخَبَرِها وهو جملة: أحوَجَت. فهي بين مفرد وجملةٍ مقترنةٌ بالواو. ونَحوُ قوله تعالى[5]: ﴿فإن لَم تَفعَلُوا ـ ولَن تَفعَلُوا ـ فاتَّقُوا النّارَ﴾. فجُملةُ «ولَن تَفعَلُوا»: مُعتَرِضةٌ بَينَ جملتين: جُملةِ الشَّرطِ وجملة جَوابِهِ مقترنة بالواو.

وغَيرُ المُقتَرِنةِ بالواو، بأقسامِها الثَّلاثةِ أي: [الواقعة][6] بين مفردين

(١) هذه الجملة ليست في م.

(٢) كذا. والجملة المذكورة في محل نصب حال، لأن الواو قبلها للحال والاقتران، كما ذكرنا وذكر الشارح قبل، وإن: حرف زائد للتعميم. والمراد: على كل حال، حمل السلاح أو لم يحمله. والقائلون بشرطية «إن» هذه يقدرون شرطًا محذوفًا قبلها، تكون جملته ابتدائية في الاعتراض، والشرطية الثانية مع جوابها المحذوف معطوفة عليها. فالواو عندهم حرف عطف. ثم إن جملة «تعالى» هي اعتراضية بين الفعل وفاعله وبين شبه الجملة: عنه.

(٣) عوف بن محلم. المغني ص ٤٣٤ وشرح أبياته ٦: ١٩٩ ـ ٢٠٢ وحماسة الظرفاء ص ٢٢ والأمالي ١: ٥٠ والدرر ١: ٢٠٧ وشروح التلخيص ٣: ١٨٠.

(٤) كذا هنا وفيما بعد، والصواب عدم ذكر الواو مع الجملة.

(٥) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٦) من حاشية م.

أو مفرد وجملة أو جملتين، أي: أمثلةُ ذلك نَحوُ قوله، تعالى: ﴿وإِنَّهُ لَقَسَمٌ ـ لَو تَعلَمُونَ ـ عَظِيمٌ﴾.[1] فجُملةُ «لَو تَعلَمُونَ»: مُعتَرِضةٌ بَينَ مُفرَدَينِ ـ وهُما الموصوف وصفته، وهما «قَسَمٌ وعَظِيمٌ» ـ غيرُ مقترنة بالواو. ونَحوُ: الشَّرُّ ـ إن شاءَ اللهُ ـ يَزُولُ. فجملة «إن شاء الله»:[2] معترضة بين مفرد وجملة ـ وهما المبتدأ والخبر، وهما «الشرّ ويزول». غيرُ مقترنة بالواو.

ونَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿فلا أُقسِمُ﴾ أي: أُقسِمُ[4] ﴿بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ إلَى قَولِهِ تعالى: ﴿إنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ﴾، وما بَينَهُما وهو قوله: ﴿وإنَّهُ لَقَسَمٌ ـ لَو تَعلَمُونَ ـ عَظِيمٌ﴾: اعتِراضٌ بجملة، في ضمن تلك الجملةِ اعتراضٌ بجملة ـ وهي[5] «لو تعلمون» كما تقدّم ـ وتلك الجملةُ الّتي ضمنَها جملة معترضةٌ بَينَ جُملَتَينِ أي: جُملةِ القَسَمِ ـ وهي «لا أقسم بمواقع النجوم». وجملة جَوابِهِ. وهي: إنّه لقرآن كريم.

وفي هذا التّمثيل نظرٌ، لأنّ تلك الجملة المعترضة الّتي هي «وإنّه لقسم» معترضة بالواو. فقد علمتَ أنّ قوله «وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم» اعتراض بجملة، في ضمن هذا الاعتراض بهذه الجملة اعتراضٌ بجملة. وهي: لو تعلمون. فليس اعتراضًا واحدًا بجملتين بين شيئين فقطْ، كما في قوله ـ تعالى ـ في سورة «آل عمران»:[6] ﴿رَبِّ، إنِّي

---

(١) الآية ٧٦ من سورة الواقعة.

(٢) يعني الجملة الشرطية كلها مع الجواب المحذوف.

(٣) الآيات ٧٥ ـ ٧٧ من سورة الواقعة.

(٤) يعني أن لا: حرف زائد لتوكيد القسم.

(٥) م: وهو.

(٦) الآية ٣٦.

٢٢١ وَضعتُها أُنثَى ـ واللهُ أعلَم بِما وَضَعتْ،/ ولَيسَ الذَّكَرُ كالأُنثَى ـ وإنِّي سَمَّيتُها مَريَمَ﴾، حيث اعتُرِض فيه بجملتين: الأُولى الجملة الاسميّة وهي «والله أعلم بما وضعتْ»، والثّانية الجملة الفعليّة[1] وهي «وليس الذّكر كالأُنثى»، بين شيئين فقط ـ وهما الجملة المعطوفة والمعطوف عليها المُصدّرتان بـ «إنّي» ـ بل هما[2] اعتراضان كلٌّ منهما بين شيئين مخصوصَينِ مغايرَين، للشيئين اللّذين بينهما الاعتراض الآخَر: الاعتراضُ الأول بين القَسَم وجوابه، والثاني بين الموصوف والصّفة.

ومِن ثَمّ اعترَضَ في «المغني» على الزّمخشريّ، فيما أفهمه كلامُه من مساواة ما هُنا لما في سورة «آل عمران»، حيث قال في «المغني»:[3] قال الزّمخشريّ، أي: في سورة «آل عمران»: هنا[4] جملتان معترضتان، كقوله تعالى: «وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَو تَعلَمُونَ عَظِيمٌ». انتهى.[5] وفي التّنظير[6] نظرٌ، لأنّ الّذي في الآية الشّريفة[7] الثّانية الّتي هي «وإنَّهُ لَقَسَمٌ ـ لَو تَعلَمُونَ ـ عَظِيمٌ» اعتراضانِ، كلٌّ منهما بجملة، أي: كلّ منهما بين شيئين مخالفين للشّيئين اللّذين بينهما الاعتراضُ الآخَر، لا اعتراضٌ واحد

---

(١) هذه الجملة معطوفة على الاعتراضية، وليست اعتراضية في صنعة الإعراب.

(٢) يعني ما في الآيات ٥٧ ـ ٧٧ من سورة الواقعة. والجملة هنا معطوفة على قوله: ليس اعتراضًا واحدًا.

(٣) ص ٤٤٠.

(٤) م: إن هنا.

(٥) أي: قول الزمخشري.

(٦) في حاشية الأصل: بمعنى جعله نظيرًا.

(٧) سقطت من م.

بجملتين. انتهى.[1] أي: بين شيئين فقط، وهما المعطوف والمعطوف عليه.

وبهذا يُعلم ما في كلام المصنّف في «شرح القواعد»،[2] وقد مثّل فيه لبقيّة ما قدّمناه أنّه يقع فيه الاعتراض. فراجعه.

٤ـ الجملة الرّابعةُ: المُفسِّرةُ لِغَيرِ ضَمِيرِ الشّأنِ، لأنّها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وهي لا محل لها مطلقًا، أي: سَواءٌ كانَ لِما تُفَسِّرُهُ حَظٌّ، أي: محلّ، مِنَ الإعرابِ أم لا.

فالأُولَى أي: المفسِّرة لِما له حظّ من الإعراب، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِن تُرابٍ﴾[3] أي: لا [ابنٌ][4] بين أبوين. فشأن عيسى كشأن آدم من حيث الخروجُ عن مُستمرّ العادة، من التّولُّد[5] بين أبٍ وأمٍ، لا من حيث كونُه خُلق من تراب، كما يعطينا ظاهر اللّفظ.

وفي «الكشّاف» أنّ هذا من تشبيه الغريب بالأغرب، لأنّ الوجود من غير أبٍ وأُمٍّ أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أبٍ. وذلك أقطع للخصم وأحسم لمادّة شُبهته، إذا نظر فيما هو أغرب مما استغرب. فجُملةُ «خَلَقَهُ مِن تُرابٍ» أي: مع ما بعدها: تَفسِيرٌ لـِ «مَثَل» المَجرُورِ بالكافِ.

---

(١) يعني قول ابن هشام.

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٥٥ ـ ٦٠.

(٣) الآية ٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) من م، وفيها: أب.

(٥) م: المتولد.

والثانيةُ أي: المفسِّرة لِما لا حظّ له من الإعراب نَحوُ قولك: زَيدًا ضَربتُهُ. فجُملةُ «ضَرَبتُهُ»: مُفَسِّرةٌ لِجُملةٍ مُقدَّرةٍ ـ وهي «ضربتُ». وتِلكَ المُقدَّرةُ[1] لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإعرابِ، لِأنَّها ابتِدائيَّةٌ، أي: مستأنفة.[2]

وفَصَّلَ أبو عليّ الشَّلَوبِينُ، بفتح المعجمةِ واللّامِ أو بضمّ اللّام ـ وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر ـ[3] فقالَ: التّحقيق أنّ الجملة إن فَسَّرَت ما لا مَحَلَّ لَهُ، كما تقدّم في المثال الثّاني، فلا مَحَلَّ لَها لأنّها تابعة لِما تفسّره في عدم إعرابه،[4] وإلّا بأن فسرّت ما له محلّ، كما تقدّم في المثال الأوّل، فهِيَ لها محلّ لأنّها تابِعةٌ لِما تُفَسِّرُهُ في إعرابِهِ.

واتَّفَقَ الجَمِيعُ من النّحاة علَى أنَّ المُفَسِّرَةَ لِضَمِيرِ الشّأنِ لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ، لأنّها خبر. ففي نَحوِ: «إنَّهُ زَيدٌ قائمٌ»: في مَحَلِّ رَفعٍ علَى الخَبَرِيّةِ لِـ «إنَّ»، وفي نَحوِ:[5] «كانَ هُوَ زَيدٌ قائمٌ»: في مَحَلِّ نَصبٍ علَى الخَبَرِيّةِ لِـ «كانَ».

ومِن ثَمّ استثناها المصنّف، واحترزنا عنها في التّعريف بقولنا: «الفضلة»، لأنّها[6] كما علمتَ عمدةٌ. وقولنا: «الكاشفة لحقيقة ما تليه» يُخرِج صلةَ الموصول. فإنّها وإن كانت كاشفة للموصول لكن لا تكشف حقيقته، بل تُشير إليها بحال من أحوالها.

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: الجملة.

(٢) الاستئنافية هي غير الابتدائية، كما ذكرنا في الورقة ٢١٩.

(٣) م: الأشقر الأبيض.

(٤) كررت بقية الفقرة في م سهوًا.

(٥) سقط «نحو» من م. والمراد بالجملتين المذكورتين هو الاسميتان اللتان بعد الضميرين.

(٦) يعني المفسرة لضمير الشأن. والعبارة الأخيرة من الفقرة لا وجه لها في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١ ـ٤٣٢.

وفي «المغني» أنّ[1] المفسّرة ثلاثة أقسام: مجرّدةٌ من حرف التّفسير كما في الأمثلة المتقدّمة، ومقرونةٌ بـ «أي» كقوله:[2]

* وتَرمِينَنِي بالطَّرفِ، أي: أنتَ مُذنِبٌ *

ومقرونةٌ بـ «أن» نحوُ[3]: ﴿فأوحَينا إلَيهِ أنِ اصنَعِ الفُلكَ﴾، إذا لم تقدّر الباء قبل «أن».

٥ ـ الجملة الخامِسةُ: الواقِعةُ/ جَوابًا لِلقَسَمِ أي: لفعله، سَواءٌ ذُكِرَ فِعلُهُ وحرفُه، أم لا بل ذُكر حرفه فقط، أو لم يذكر واحد منهما. ٢٢٢

فالأولَى نَحوُ قولك: أقسَمتُ باللهِ، إنَّ الصُّلحَ خَيرٌ من إقامة الشرور والفتن[4] الواقعة في هذا الزمن. يعني زمن تأليف هذا الكتاب. وهو زمن السّلطان الملك النّاصر أبي السّعادات محمّد ابن المرحوم السّلطان قايتباي، كما تقدّم. فجملة «إنّ الصّلح خير»: جواب لفعل القسم.

والثّانيةُ نَحوُ قوله، تعالى[5]: ﴿حمٓ. والكِتابِ المُبِينِ، إنّا أنزَلْناهُ﴾. فجُملةُ «إنّا أنزَلْناهُ»: جَوابُ «والكِتابِ» أي: للفعل المتعلّق به الّذي هو

---

(١) سقطت من م.

(٢) صدر بيت عجزه:

وتَقلِينَنِي، لكِنَّ إيّاكِ لا أقلِي

المغني ص ٨٠ و ٤٤٧ وشرح أبياته ٢: ١٤١ ـ ١٤٦ وشرح المفصل ٨: ١٤٠ والدرر ٢: ٨٧ والخزانة ٤: ٤٩٠. والطرف: العين. وتقلي: تبغض. ولكنّ أي: لكنْ أنا، مع التخفيف بالحذفين والإدغام.

(٣) الآية٢٧ من سورة المؤمنون.

(٤) في الأصل: الشر والفتن.

(٥) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الدخان.

«أُقسِمُ»، لأنَّ فعل القَسَم كما علمتَ لا يُجامع الواو. والثّالثة نحوُ قوله، تعالى[1]: ﴿وإذ أخَذْنا مِيثاقَكُم، لا تَسفِكُونَ دِماءَكُم﴾.

٦ـ الجملة السادِسةُ: الواقِعةُ جَوابًا لِـفعل شَرطٍ غَيرِ جازِمٍ كـَ «إذا» وأخَواتِها، أي: نظائرِها في إفادة الشّرطيّة من غير جزم ـ وهي «لو ولولا» الشرطيّتان و«كيف» على ما تقدّم فيها ـ مُطلَقًا، أي: سواءٌ اقترن الجواب بالفاء أو «إذا» الفجائية أو لا، أو واقعةٌ[2] جَوابًا لِـفعل شَرطٍ جازِمٍ كـَ «إنْ» وأخَواتِها، أي: نظائرِها في إفادة الشّرطيّة والجزم للفعلين، ولَم يَقتَرِنِ الجواب بالفاءِ ولا بِـ «إذا» الفُجائيّةِ.

مِثالُ الأُولَى، أي: الواقعةِ جوابًا لشرط غير جازم، نَحوُ قولك: إذا جاءَ زَيدٌ فأكرِمْهُ ـ فجُملةُ «أكرِمْهُ»: جَوابُ «إذا» مُقتَرِنةً تلك الجملة بالفاءِ ـ ونَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾ ـ فجُملةُ «أنتُم تَخرُجُونَ»: جَوابُ «إذا» مُقتَرِنةً بِـ «إذا» الفُجائيّةِ ـ ونَحوُ: إذا جاءَ[4] زيدٌ أكرَمتُهُ. فجُملةُ «أكرَمتُهُ»: جَوابُ «إذا» غَيرَ مُقتَرِنةٍ بالفاءِ، ولا بِـ «إذا» الفُجائيّةِ.

ومِثالُ الثّانِيةِ، أي: الواقعةِ جوابًا لشرط جازم، نَحوُ: إنْ جاءَ زَيدٌ أكرَمتُهُ. فجُملةُ «أكرَمتُهُ»: جَوابُ «إنِ» الشَّرطِيّةِ، أي: جواب فعلها غَيرَ مُقتَرِنةٍ تلك الجملة بالفاءِ، ولا بِـ «إذا» الفُجائيّةِ.

---

(١) الآية ٨٤ من سورة البقرة.

(٢) كذا بالعطف على «الواقعة» في أول الفقرة.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) م: جاءك.

وتقديرنا المضافَ في كلامه - وهو لفظ «فعل» - متعيّن لأنّ ظاهر صنيعِه أنّ المرادَ بالشّرط الأداةُ، لوصفه بكونه جازمًا وغير جازم. ومن المعلوم أنّ الشّرط بمعنى الأداة لا جواب له، إلّا أن يُجعل في كلامه استخدام، بأن يراد بالشّرط فعلُ الشرط، وبالضّمير في قوله «جازم وغير جازم» الشّرطُ بمعنى الأداة. والجزم محكوم به لمحلّ الفعل وحدَه، في الشّرط والجواب، لا للجملة بأسرها.

٧- الجملة السّابعةُ: التّابِعةُ لِما لا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإعرابِ، نَحوُ: قامَ زَيدٌ وقَعَدَ عَمرٌو. فجُملةُ «قَعَدَ عَمرٌو»: مَعطُوفةٌ علَى جُملةِ: قامَ زَيدٌ، وجُملةُ قامَ زَيدٌ: ابتِدائيّةٌ،[1] أي: مُبتدأ بها الكلام، أي: مستأنفة لا مَحَلَّ لَها من الإعراب. فكَذلِكَ ما عُطِفَ علَيها. وهِيَ جملة «قَعَدَ عَمرٌو»: لا مَحَلَّ لَها من الإعراب.

فإن جُعِلَتِ الواو للحال، لا للعطف، كانت الجملة في محل نصب على الحال من «زيد»، وكانت «قد» مقدّرة. قال ابن جماعة: ويرجّح الأوّلَ أنّ الأصل في الواو كونها عاطفةً.

هذا ما يتعلّق بالجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

[الجمل التي لها محل]

وأمّا الجُمَلُ الّتِي لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ فلا يخفى أنّها سَبعٌ أيضًا. هو مَصدَرُ: آضَ، إذا رَجَعَ. يُقالُ: آضَ أيضًا، إذا رَجَعَ رُجوعًا، أي:

---

(١) في الأصل: على جملة قام زيد وهي ابتدائية.

رَجَعَ المصنّف[1] إِلَى تَعدادِ مَواضِعِ استِعمالِ الجُمَلِ الَّتِي لَها مَحَلٌّ مِن مَحالٍّ[2] الإعرابِ، بعد تعداد مواضع استعمال الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

١ـ الجملة الأُولَى: الواقِعةُ خَبَرًا لمبتدإ،[3] في الحال أو في الأصل، أي: لَم يُنسَخ أو نُسِخَ. فالأُولَى أي: الواقعة خبرًا لمبتدإ لم يُنسخ، نَحوُ: زَيدٌ أبُوهُ مُنطَلِقٌ ـ فجُملةُ «أبُوهُ مُنطَلِقٌ» من المبتدإ والخبر: خَبَرُ «زَيد»، والرّابط الهاء من «أبوه»، ومَحَلُّها الرَّفعُ، وهو خبرُ غيرِ منسوخ ـ [والجُملة][4] الثّانِيةُ،/ أي: الواقعة خبرَ [مبتدأ] منسوخ، نَحوُ: كانَ زَيدٌ أبُوهُ قائمٌ. فجُملةُ «أبُوهُ قائمٌ» من المبتدإ والخبر: خَبَرُ «كانَ» مَحَلُّها النَّصبُ، وهو خبرُ منسوخٍ.

٢٢٣

٢ـ الجملة الثّانِيةُ: الواقِعةُ حالًا مُرتَبِطةً بالواوِ فَقَط، أو بالضَّمِيرِ فَقَط، أو بالواوِ والضَّمِيرِ معًا. فالأُولَى، أي: المقترنة بالواو فقط، نَحوُ: جاءَ زَيدٌ والشَّمسُ طالِعةٌ ـ فجُملةُ «والشَّمسُ[5] طالِعةٌ» من المبتدإ والخبر: مَحَلُّها النَّصبُ علَى الحالِ مِن «زَيد» الّذي هو فاعل: جاء ـ

---

(١) كذا. والظاهر أن الأيض هنا هو للعدد «سبع». فأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر المصدر «سبعٌ»، أي: سبعٌ سبعًا أيضًا. حذف الموصوف فنابت الصفة عنه. ولا حاجة إلى تقدير جملة في إعراب: أيضًا. وعلى غرار هذا يجب إعراب «أيضًا» في عبارات العلماء.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: خبر مبتدأ.

(٤) من م.

(٥) كذا، بإقحام الواو في الجملة، خلافًا لما سيلي في الجملة الثالثة.

والثَّانِيةُ، أي: المقترنة بالضَّمير فقطْ، نَحوُ: جاءَ زَيدٌ يَدُهُ علَى رأسِهِ ـ فجُملةُ «يَدُهُ علَى رأسِهِ» من المبتدأِ والخبر: في مَحَلِّ نَصبٍ علَى الحالِ مِن «زَيد» الذي هو فاعل: جاء ـ والثَّالِثةُ، أي: المقترنة بالواو والضَّمير معًا، نَحوُ قَولِهِ تَعالَى: ﴿أَلَم تَرَ﴾ أي: تنظرْ ﴿إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيارِهِم، وهُم أُلُوفٌ[1]﴾؟ قيل: سبعون ألفًا. فجُملةُ «هُم أُلُوفٌ» من المبتدأِ والخبر في مَحَلِّ نَصبٍ علَى الحالِ مِنَ الواوِ في «خَرَجُوا» الّتي هي فاعل[2].

٣ـ الجمِلة الثَّالِثةُ: الواقِعةُ مَفعُولًا لِلقَولِ الخالِصِ ذلك القولُ مِن مَعنَى الظَّنِّ، أي: المحكيَّةُ بالقول المذكور، نَحوُ[3]: ﴿قالَ: إِنِّي عَبدُ اللهِ﴾. فجُملةُ «إِنِّي عَبدُ اللهِ» من اسم «إنّ» وخبرها: مَحَلُّها النَّصبُ علَى المَفعُولِيَّةِ لِلقَولِ،[4] أي: على أنّها مفعول به. وقيل: مفعول مُطلق مبيِّن للنّوع، لأنّها دالّة على نوع مخصوص. ورَدَّه في «المغني». ولا يكون محلّها النصب إلّا إذا لم تنب عن الفاعل، نحوُ[5]: ﴿ثُمَّ يُقالُ: هذا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾.

---

(١) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة. وزاد هنا في م: حَذَرَ المَوتِ.

(٢) في الأصل: فاعله.

(٣) الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٤) هذا هو الظاهر. ولو رجعت إلى سياق الجملة في الآية الكريمة تبين لك أنها ابتدائية في القول، والمفعول به للقول على الحكاية هو كلام مطوّل، آخره نهاية الآية٣٣. وقولنا هذا خلاف لابن هشام ومن تابعوه، في الزعم أن الآية الأولى من القول هي دائمًا في محل نصب، ثم حاروا في إعراب جمل بقية القول.

(٥) الآية ١٧ من سورة المطففين. والصواب أن ما هو في محل رفع نائب فاعل القولُ كله، وجملة هذا الذي: ابتدائية في القول. والرفع بالنيابة هنا أيضًا على الحكاية.

وكما تقع الجملة مفعولًا به في باب الحكاية بالقول، تقع مفعولًا به في باب «ظَنَّ وأعلَمَ»، على أنّها مفعول ثانٍ لـ «ظَنَّ» وثالث لـ «أعلَمَ»، وفي باب التّعليق للفعل القلبيّ. ومِن ثَمّ أطلق في «المغني»، فقال: الجملة الثّالثة الواقعة مفعولًا.

فإن كانَ القَولُ بِمَعنَى الظَّنِّ فإنَّهُ لا يَعمَلُ شيئًا في مَحَلِّ الجُملةِ، وإنَّما يَعمَلُ في مُفرداتِها. نَحوُ: أتَقُولُ زَيدًا عالِمًا؟ أي: أتَظُنُّ؟ فـ «زيدًا»:[1] مفعول أوّل، وعالمًا: مفعول ثانٍ.[2]

وتقع[3] الجملة أيضًا مفعولًا، إذا كانت محكيّة لمرادف القول. وهو نوعان: ما معه حرف التّفسير، كقول الشّاعر المتقدّم:[4]

* وتَرمِينَنِي بالطَّرفِ، أي: أنتَ مُذنِبٌ *

وما ليس معه حرف التّفسير، نَحوُ: ﴿ووَصَّى بِها إبراهِيمُ بَنِيهِ ويَعقُوبُ: يا بَنِيَّ، إنَّ اللهَ اصطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾.[5]

٤ـ الجملة الرّابِعةُ: المُضافُ إلَيها اسمُ زَمانٍ أو اسم مَكانٍ. فالأُولَى، أي: المضاف إليها اسم زمان، نَحوُ[6]: ﴿إذا جاءَ نَصرُ اللهِ﴾ ـ فجُملةُ «جاءَ نَصرُ اللهِ»: مَحَلُّها الجَرُّ بإضافةِ «إذا» إلَيها ـ والثّانِيةُ، أي:

---

(١) م: فزيد.

(٢) في الأصل وم: ثاني.

(٣) سقطت هذه الفقرة من م.

(٤) مضى في ص ٨٢١.

(٥) الآية ١٣٢ من سورة البقرة. وقول إبراهيم ـ عليه السلام ـ كله في محل نصب مفعول به على الحكاية للفعل: وصّى. وجملة النداء فعلية ابتدائية في القول.

(٦) الآية الأولى من سورة النصر.

المضاف إليها اسم مكان، نحوُ: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالاتِهِ﴾.[1] فجُملةُ «يَجعَلُ رِسالاتِهِ» من الفعل والفاعل: مَحَلُّها الجَرُّ بإضافةِ «حَيثُ» إلَيها.

٥ ـ الجملة الخامِسةُ: الواقِعةُ جَوابًا لِفعل شَرطٍ جازِمٍ، وهُوَ أي: ذلك الشّرط الجازم «إن» الشَّرطِيّةُ وأخَواتُها، إذا كانَت تلك الجملة الواقعة جوابًا مُقتَرِنةً بالفاءِ، أو بِـ «إذا» الفُجائيّةِ.

مِثالُ الأُولَى، وهِيَ المَقرُونةُ بالفاءِ، نحوُ قوله تعالى[2]: ﴿وما تَفعَلُوا، مِن خَيرٍ، فإنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾. فجُملةُ «فإنَّ[3] اللهَ بِهِ عَلِيمٌ»: مَحَلُّها الجَزمُ لِأنّها جَوابُ «ما» الشَّرطِيّةِ.

ومِثالُ الثّانِيةِ، هِيَ المَقرُونةُ بِـ «إذا» الفُجائيّةِ، نحوُ قوله تعالى[4]: ﴿وإن تُصِبهُم سَيِّئةٌ، بِما قَدَّمَت أيدِيهِم، إذا هُم يَقنَطُونَ﴾. فجُملةُ «إذا[5] هُم يَقنَطُونَ»: مَحَلُّها الجَزمُ لِأنّها جَوابُ «إن» الشَّرطِيّةِ. وفي «المغني» أنّ «إذا» في هذه الآية نائبة عن الفاء.

بِخِلافِ ما إذا كانَ الشَّرطُ غَيرَ جازِمٍ، أو جازِمًا ولَم تَقتَرِن[6] بالفاءِ ولا بِـ «إذا» الفُجائيّةِ. فإنَّ الجُملةَ الواقِعةَ في جَوابِهِ لا مَحَلَّ لَها من الإعراب، كَما تَقَدَّمَ في الكلام على الجمل الّتي لا محلّ لها./ ٢٢٤

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام. وجمع الرسالة قراءة.

(٢) الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

(٣) كذا، بإقحام الفاء الرابطة في الجملة.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٥) كذا، بإقحام «إذا» الرابطة في الجملة.

(٦) أي: الجملة المذكورة قبل.

والسِرُّ في ذلك أنّ الفاء و«إذا» الفجائيّة يهيّئان الجملة لربطها بالأداة. فإذا خلَتِ الجملة عنهما[1] توجَّهت الأداة بنفسها للفعل فتجزمه، لأنّه المطلوب بالأداة لا الجملةَ.

٦ـ الجملة السّادِسةُ: التّابِعةُ لِمُفرَدٍ. فإنَّ مَحَلَّها تابعٌ لِذٰلِكَ المُفرَدِ في إعرابِهِ، مِن رفعٍ ونَصبٍ وجَرٍّ. فالرَّفعُ نَحوُ قوله، تعالى[2]: ﴿مِن قَبلِ أن يأتِيَ يَومٌ، لا بَيعٌ فِيهِ﴾ ـ فجُملةُ «لا بَيعٌ فِيهِ» من اسم «لا» وخبرها: مَحَلُّها الرَّفعُ، لِأنّها نَعتٌ لِـ «يَوم» الواقع فاعلًا لـ «يأتي» ـ والنَّصبُ نَحوُ قوله، تعالى[3]: ﴿واتَّقُوا يَومًا، تُرجَعُونَ فِيهِ﴾ ـ فجُملةُ «تُرجَعُونَ فِيهِ» من الفعل وفاعله: مَحَلُّها النَّصبُ، لِأنّها نَعتٌ لِـ «يَوم»[4] الواقع مفعولًا لـ «اتّقوا» ـ والجَرُّ نَحوُ قوله، تعالى[5]: ﴿لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ﴾. فجُملةُ «لا رَيبَ فِيهِ» من اسم «لا» وخبرها: مَحَلُّها الجَرُّ، لِأنّها نَعتٌ لِـ «يَومٍ»، ويوم: مجرور باللّام.

٧ـ الجملة السابِعةُ: التّابِعةُ لِجُملةٍ لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ. قال في «المغني»:[6] ويقع ذلك في بابَيِ النَّسَق والبدل خاصّةً. واعتُرِض هذا الحصر، بأنّ قولك: «زيدٌ قامَ أبوه قامَ أبوه»[7] فيه الجملة الثّانية في

(١) في الأصل و م: عنها.

(٢) الآيتان: ٢٥٤ من سورة البقرة و٣١ من سورة إبراهيم.

(٣) الآية ٢٨١ من سورة البقرة.

(٤) في الشرح والتنقيح: يومًا.

(٥) الآيتان ٥ و ٩٢ من سورة آل عمران.

(٦) ص ٤٧٦.

(٧) م: زيد قام أبوه زيد قام أبوه.

محل رفع، على أنّها تأكيدٌ[1] لجملة الخبر، فهي جملة تابعة لجملة لها محلّ، وليست في واحد من البابين.

فالمعطوفة نَسَقًا نَحوُ: زَيدٌ قامَ أبوهُ وقَعَدَ أخوهُ. فجُملةُ «قَعَدَ أخوهُ» من الفعل والفاعل: مَحَلُّها الرَّفعُ، إن كانَت مَعطُوفةً علَى [الجملة][2] الفِعليّةِ الصّغرى، أي: الواقِعةِ خَبَرًا عَن «زَيد» الّذي هو المبتدأ. وهي جملة: قامَ أبوه. فإن كانَت مَعطُوفةً علَى الجُملةِ الكُبرَى بأسرِها، أي: جميعِها ـ وهي «زيد قامَ أبوه»[3] ـ فإنَّها لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإعرابِ، لِأنَّها مَعطُوفةٌ علَى جُملةٍ ابتِدائيّةٍ، أي: مستأنفة.

والأوّلُ[4] من هذين الوجهين أولَى لِأنَّ فيه عطف جملة فعليّة على مثلها، ومن المعلوم أنّ تَناسُبَ الجُملتَينِ المُتَعاطِفتَينِ أولَى مِن تَخالُفِهما، اللّازمِ على الثّاني. وهو عطف جملة فعليّة على جملة اسميّة.

والواقعة بدلًا، وشرطها أن تكون أوفَى بتأدية المعنى المراد من الأُولى، كقول الشّاعر:[5]

* أقُولُ لَهُ: ارحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِندَنا *

---

(١) بل التأكيد اللفظي هو كالحرف لا يكون له محل من الإعراب. انظر إعراب الجمل ص ١٢٦ - ١٢٨ و٢٦٢ - ٢٦٤.

(٢) من م.

(٣) زاد هنا في م: أي.

(٤) في الأصل: «فالأول». وانظر الشرح والتنقيح.

(٥) صدر بيت عجزه:

وإلّا فكُنْ، في السِّرِّ والجَهرِ، مُسلِما

المغني ص ٤٧٦ وشرح أبياته ٦: ٣٠٠ - ٣٠١ والتصريح ٢: ١٦٢ والعيني ٤: ٢٠٠.

فإنّ الجملة الثّانية أوفَى بتأدية المعنى المراد ـ وهو[1] إظهار الكراهة لإقامته عندهم ـ من الجملة الأولى. فإنّ الثّانية تدلّ على ذلك بالمطابقة، والأُولى تدلّ عليه بالالتزام. كذا في «المغني».

ومثّل له أيضًا بقوله، تعالى[2]: ﴿واتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِما تَعلَمُونَ، أَمَدَّكُم بأنعامٍ وبَنِينَ، وجَنّاتٍ وعُيونٍ﴾، ونَظَّرَ في ذلك الدّمامينيّ، واعتذر عنه بما فيه نظرٌ أيضًا.[3]

[ضابط إعراب الجمل]:

ثمّ ذكر ضابطًا للجملة الّتي لها محلّ من الإعراب، والجملة الّتي لا محلّ لها من الإعراب، في الأغلب، فقال: والضّابِطُ ـ وهو أمر كلّيّ ينطبق[4] على جزئيّات الجُمل[5] الّتي لها محلّ من الإعراب ـ في الأغلَبِ هو أنَّ كُلَّ جُملةٍ وَقَعَتْ مَوقِعَ المُفرَدِ لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ، بِحَسَبِ ما يَستَحِقُّهُ ذلِكَ المُفرَدُ مِنَ الإعرابِ، وكُلَّ جُملةٍ لا تَقَعُ مَوقِعَ المُفرَدِ لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإعرابِ.

ومِن غَيرِ الأغلَبِ فِيهِما، أي في الأوّل والثّاني: الجُملةُ الواقِعةُ بَعدَ الفاءِ أو بعد «إذا» الفُجائيّةِ، إذا كانَت تلك الجملة جَوابًا لِـفعل

---

(١) سقطت الواو الأولى من م.

(٢) الآية ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) يعني أن جملة «أمدكم» الأولى صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فالبدل منها لا محل له أيضًا. والشاهد بخلاف الموضوع. والاعتذار لذلك أن الشاهد على كون الثانية أوفى من الأولى. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٨٠.

(٤) م: منطبق.

(٥) هذا هو الصواب. وفي الأصل: «الكلمة». وسقط «الكلمة... الإعراب» من م.

شَرطٍ جازِمٍ. فإنَّها، أي: تلك الجملةَ، لا تَقَعُ مَوقِعَ مُفرَدٍ يَقبَلُ الجَزمَ أصلًا، لا لَفظًا ولا مَحَلًا، لأنّ «إذا» الفجائيّة مختصّة بالجمل الاسميّة، والفاء لا تدخل إلّا على ما لا يصلح أن يكون شرطًا. فكانَ يَنبَغِي ألّا يَكونَ لَها مَحَلٌّ من الإعراب، مَعَ أنَّ مَحَلَّها من الإعراب الجَزمُ، كما تقدّم. ولا يخفى أنّ هذا إنّما هو من غير الأغلب في الثّاني، لا في الأوّل أيضًا.

[الجمل بعد المعرفة والنكرة]:

ثمّ ذكر حكم الجمل الخبريّة، بعد المعرفة أو بعد النكرة، بقوله: حُكمُ الجُمَلِ الخَبَرِيّةِ - وهي المحتملة للتّصديق والتّكذيب، مع قطع النّظر عن قائلها/ وعن سائر الخصوصيّات - المَحضةِ أي: المُتمحّضة ٢٢٥ للخبريّة، أي: الخاليةِ عن شائبة الإنشاء - وهي الخبريّة لفظًا ومعنًى - الواقعةِ بَعدَ المَعارِفِ والنَّكِراتِ. هذه ترجمة.[1]

إذا وَقَعَتِ الجُملةُ المذكورة بَعدَ مَعرِفةٍ مَحضةٍ، أي: متمحّضة للتّعريف، أي: خالية عن شائبة التّنكير - وهي المعرفة لَفظًا ومَعنًى، ومنها النّكرة المخصوصة كما يدلّ عليه كلامه - فهِيَ أي: تلك الجملة حالٌ مِن تِلكَ المَعرِفةِ، حيث لا مانع يمنع من ذلك.

وذلك نَحوُ قوله، تعالى[2]: ﴿وجاؤُوا أباهُم عِشاءً﴾، أي: بينَ المغرب والعِشاء، وقيل: آخرَ اللّيل، ﴿يَبكُونَ﴾. فجُملةُ «يَبكُونَ»: حالٌ مِنَ الواوِ في «جاؤُوا»، أي: جاؤوا باكِينَ، أي: متباكين.

---

(١) أي: عنوان.

(٢) الآية ١٦ من سورة يوسف.

فإن منع من وقوعها حالًا مانعٌ، بأن صُدّرتْ تلك الجملة بدليل استقبال كالسّين و«لن»، لم تكن حالًا نحوُ: زارني زيدٌ - سأكافئه - ولن أنسى[1] له ذلك، للتّنافي.

وإذا وَقَعَتِ الجُملةُ بَعدَ نَكِرةٍ مَحضةٍ، أي: متمحّضة للتّنكير، أي: خالية عن شائبة التّعريف - وهي النّكرة لفظًا ومعنًى، أي: [الَّتِي][2] لَم تُخَصَّصْ بِشَيءٍ مِنَ المُخَصِّصاتِ - فَهِيَ أي: تلك الجملة نَعتٌ لِتِلكَ النَّكِرةِ. نَحوُ قوله تعالى[3]: ﴿لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ﴾. فجُملةُ «لا رَيبَ فِيهِ» من اسم «لا» وخبرها: نَعتٌ لِـ «يَومٍ»، كما تقدّم.[4]

فإن منع من وقوعها نعتًا مانعٌ لم تكن نعتًا، نحوُ قوله تعالى[5]: ﴿أو كالَّذِي مَرَّ علَى قَرْيةٍ، وهِيَ خاوِيةٌ، علَى عُرُوشِها﴾، لأنّ الواو لا يُعترض بها بين الصّفة وموصوفها، خلافًا لابن جِنّي، وإن تبعه الزّمخشريّ فقال، في قوله تعالى[6]: ﴿وما أهلَكْنا مِن قَرْيةٍ إلّا ولَها

---

(1) يعني أن التقدير: زارني ولن أنسى. قلت: ويجوز أن تكون جملة «سأكافئه»: حالًا مقدّرة عن الفاعل قبلها أو المفعول به، أي: مقدّرًا مكافأته. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص١٦٠٤.

(2) من م. وانظر الشرح والتنقيح.

(3) الآيتان ٩ و٢٥ من سورة آل عمران. و «قوله تعالى» ليس في م.

(4) انظر الورقة ٢٢٤.

(5) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. والخاوية: الخالية. والعروش: جمع عرش. وهو السقف وما هيئ ليُستظل به.

(6) الآية ٤ من سورة الحجر. وانظر الكشاف ٢: ٥٧٠. وقول الزمخشري منقول من الدر المصون ٢: ٥٥٨، بخلاف لعبارة الكشاف.

كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾: إنّ جملة «ولها[1] كتاب»: صفة «قرية». قال: وتوسّطَتِ الواو إيذانًا بإلصاق الصّفة بالموصوف. انتهى.

وصحّ تكون جُملة «وهي[2] خاوية»: حالًا[3] من «قرية»، لوصفها[4] بقوله «على عروشها» أي: ساقطةٍ على عروشها. قُدّمَتِ الحال على تلك الصّفة. وأمّا جملة «يُرجى لكلّ عظيم» من قولهم في نداء الباري:[5] «يا عَظِيمًا يُرجَى لِكُلِّ عَظِيم» فقد تقدّم عن الجمال بن هشام أنّها حال لا صفة، لأنّ «عظيمًا» معرفة محضة لأنّه منادًى مقصود.[6]

ومَن ادّعى أنّها صفة كالشّيخ ابن مالك لا يتخلّص من ذلك، لكونه قدّرها صفة قبل النّداء كما قد سبق لبعض الأفهام، لأنّ ذلك إنّما هو مُصحّح للنّصب، لا مُخلّص من وصف المعرفة بالجملة.[7]

فإن قُلتَ: كَيفَ تَقَعُ الجُملةُ نَعتًا أي للنكرة وحالًا،[8] مَعَ أنّ

---

(١) كذا، بإقحام الواو في الجملة، وإسقاطها واجب.

(٢) كذا، بإقحام الواو في الجملة.

(٣) في الأصل و م: حال.

(٤) يعني: لوصف القرية. وفي هذا التوجيه نظر، لأن تقدير «ساقطة» إمّا أن يكون تفسيرًا لخاوية، والتعلق بخاوية يمنع الوصفية، وإما أنه صفة لقرية، فهو كون خاص لا مسوّغ له هنا.

(٥) حديث شريف مضى ص ٧١٤.

(٦) كذا. وهو يعني أن الجملة حال من «عظيمًا»، وما ذكر قبل عن ابن هشام هو أن الجملة حال من الضمير المستتر في «عظيمًا». وبهذا أصبح «عظيمًا» معرفة محضة. وإذا كانت الرواية «يا عظيمُ» صح ما ذكره الحلبي هنا في الإعراب.

(٧) سقطت من م.

(٨) م: «نعتًا وحالًا من النكرة». وانظر الشرح والتنقيح.

الحالَ ونَعتَ النَّكِرةِ واجِبا التَّنكِيرِ، والجُملةُ لا تُوصَفُ بِتَعرِيفٍ ولا تَنكِيرٍ؟ قُلتُ في الجواب عن ذلك: الجُملةُ وإن لم تتّصف بذلك حقيقةً إلّا أنّها[1] إذا وَقَعَت مَوقِعَ المُنكَّرِ نُزِّلَت مَنزِلَتَهُ أي: منزلة المنكّر، فكانت في حكم النّكرة. فهي نكرة حُكمًا لِقِيامِ مُوجِبِ التَّنكِيرِ، وانتِفاءِ مُقتَضِي التَّعرِيفِ.

وإذا وَقَعَت، أي: الجملة، بَعدَ ما ليس معرفة محضة ولا نكرة محضة، بل بعد ما يَحتَمِلُ التَّعرِيفَ والتَّنكِيرَ، احتَمَلَتْ أي: تلك الجملة الحاليّةَ نظرًا للتّعريف، واحتملَتِ الوَصفِيّةَ نظرًا للتّنكير، نَحوُ قوله تعالى[2]: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ، يَحمِلُ أسفارًا﴾.

فجُملةُ «يَحمِلُ» من قوله [تعالى]:[3] «يحمل أسفارًا» يُحتَمَلُ أن تَكُونَ حالًا من «الحمار» نَظَرًا إلَى التّعريف الحاصل لِـلَفظِ «الحِمارِ» ـ فإنَّهُ مُعرَّفٌ بـ «ألِ» الجِنسِيّةِ ـ ويُحتَمَلُ أن تكُونَ صِفةً نَظَرًا إلَى التّنكير الحاصل لِـمَعناهُ، لأنّه نكرة بحسَب المعنى. فإنَّ المُرادَ بِهِ الجِنسُ، لأنّ «أل» فيه جنسيّة كما علمتَ. فالمراد من «الحمار» ماهِيَّتُه وحقيقَتُه مطلقًا، أو في ضمن فرد أيِّ فرد كان؟ لا في ضمن جميع الأفراد، ولا حِمارٌ مُعَيَّنٌ،[4] أي: الماهيّة المذكورة في ضمن فرد مُعيّن.

---

(١) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية، وعبارة الأزهري من دون تقحم الحلبي صحيحة فصيحة. انظر ص ٤٣١ ـ٤٣٢ و٦٦٦.

(٢) الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٣) من حاشية م.

(٤) في الشرح: بعينه.

والأسفارُ: جَمعُ سِفرٍ، بالكَسرِ. وهو الكتاب الكبير. فالأسفار: الكُتُبُ الكبار، أي: يَحمِلُ كُتُبًا كِبارًا - والتَّقييد بالكبار لم أقف عليه لغيره - مِن/ كُتُبِ العِلمِ. فهُوَ[1] يَمشِي بِها، ولا يَعلَمُ ما فِيها، إلّا ما مَرَّ ٢٢٦ بِجَنبَيهِ مِنَ الكَدِّ والتَّعَبِ.[2]

وهذا مَثَل ضربه الله - تعالى - لمن يعلم ولا يعمل بعلمه. وكُلُّ مَن عَلِمَ ولَم يَعمَلَ بِعِلمِهِ فهذا مَثَلُهُ، لأنَّ عِلم هذا العالِم جهل، والحاصلَ له من تعلّم العِلم إنّما هو مَزيد التّعب وعظيم النَّصَب.[3] وقد أشار إلى هذا المعنى بعض العارفين - وهو ابن عَرُوس -[4] بقوله:

حِمار العِنِب وإيش مَعناهْ ... حامِلْ ثَقِيلِ الأراطِلْ
غِيرُه مُلَذَّذْ، بحَلواهْ ... وهُوَّ حامِلْ الحِملْ باطِلْ

وخَرَجَ عَن ذٰلِكَ، أي: عن الخبريّة المحضة، الجُملةُ غير الخبريّة - وهي الإنشائيّةُ لفظًا ومعنًى - والجملة الخبريّة لكنّها غَيرُ الجملة الخبريّة المَحضةِ، أي: المتمحّضةِ للخبريّة، بأن تكون إنشائيّة، ولو معنًى. فإنَّهُما لا يكُونانِ حالًا مِن مَعرِفةٍ، ولا يكونان نَعتًا لِنكِرةٍ.

---

(١) أي: الحمار.

(٢) في حاشية م أن عطف التعب على الكد عطف تفسير.

(٣) أقحم هنا في حاشية م: المشقة.

(٤) م: «ابن عدوس بقوله». والنص التالي هو من الزجل، يقرأ بالعامّيّة والشطران الثاني والثالث في م متبادِلان موضعيهما.

[الظروف بعد المعرفة والنكرة]

ثمّ شرع في حكم الظّروف والمجرورات، بعد المعارف والنّكرات، بقوله: حُكمُ الظّرُوفِ الزّمانِيّةِ والظّروف المَكانِيّةِ، والمَجرُوراتِ بالحُرُوفِ الأصلِيّةِ الّتي لا تُشبه الزّائدة، كَحُكمِ الجُملةِ الخَبَرِيّةِ المَحضةِ. وحَ تكون تلك الظّروف أو المجرورات أحوالًا أو نعوتًا أو محتملة لهما.

فهِيَ بَعدَ المَعارِفِ المَحضةِ أي: المعرفة لَفظًا ومَعنًى أحوالٌ، نَحوُ: جاءَ زَيدٌ علَى الفَرَسِ، أو فَوقَ النّاقةِ أو عشاءً. فالمجرور وهو الفرس ـ وأمّا قوله: «فالجارُّ والمَجرُورُ» أي: وهما «على الفرس» ففيه تسمّح ـ والظّرفُ وهو «فوق»: حالانِ[1] مِن «زَيد»، لِأنّهُ أي: «زيد» مَعرِفةٌ مَحضةٌ، أي: معرفة لفظًا ومعنًى، كما تقدّم.

وهي بَعدَ النّكِراتِ المَحضةِ أي: النّكرات لفظًا ومعنًى، أي: الّتِي لَم تُخَصّصْ بِوَجهٍ من وجوه التّخصيص، ومنه النّكرة المقصودة في «باب النّداء»، فهي صِفاتٌ نَحوُ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ في دارِهِ، أو تَحتَ السّقفِ. فالجارُّ والمَجرُورُ وهما «في داره»ـ وفيه ما علمتَ ـ والظّرفُ وهو «تحت»: صِفَتانِ[2] لـ «رَجُل».

وهي بَعدَ ما ليس معرفة محضة، ولا نكرة محضة، بل بعد ما يَحتَمِلُ التّعرِيفَ والتّنكِيرَ يَحتَمِلانِ[3] أي: الظروف والمجرورات[4]

---

(١) أي: متعلقان بحالين محذوفين، كما سيذكر بعد. وكذلك يقال فيما يشبههما.

(٢) أي: متعلقان بصفتين محذوفتين، كما سيذكر بعد. وكذلك يقال فيما يشبههما.

(٣) في الأصل و م: «احتملا». والتصويب من الشرح والتنقيح.

(٤) يعني ما ذكر في مستهل هذا الموضوع.

الحاليّةَ والوَصفِيّةَ، نَحوُ: يُعجِبُنِي الثَّمَرُ علَى أغصانِهِ، أو فَوقَ الشَّجَرِ.

فالجارّ والمَجرُورُ وهما «على أغصانه» ـ وفيه ما علمتَ ـ والظَّرفُ وهو «فوق» يَحتَمِلانِ الحاليّةَ نَظَرًا إلَى لَفظِ «الثَّمَر» ـ فإنَّهُ معرفة لفظًا لأنّه مَعَرَّفٌ بـ «ألِ» الجِنسِيّةِ ـ ويَحتَمِلانِ الوَصفِيّةَ نَظَرًا إلَى مَعناهُ أي: الثّمر فإنّه نكرة معنًى. فإنَّ المُرادَ بِهِ الجِنسُ أي: ماهيّة الثّمر وحقيقته مطلقًا، أو في ضمن فرد ما، لا في ضمن جميع الأفراد ولا في ضمن فرد معيّن كما علمتَ في نظيره.

[المتعلَّق به هو الحال أو الصفة]:

والحكم على نفس الظّرف أو المجرور بأنّه حالٌ أو صفة خلافُ الصّحيح، كما نبّه عليه في قوله: فإن قُلتَ: «الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذا وَقَعا، أي: الظّروف والمجرورات، حالًا أو صِفةً تَعَلَّقا بِعامِلٍ مَحذُوفٍ وُجُوبًا، بناءً على وجوب تقديره عامًّا مطلقًا، وليس كذلك بل محلّ وجوب تقديره عامًّا إذا لم توجد قرينة على الخصوص، وإلّا جاز تقديره خاصًّا. وحَ يكون جائز الحذف، كما تقدّم وسيأتي أيضًا. وذٰلِكَ العامِلُ المَحذُوفُ وجوبًا أو جوازًا هُوَ الحالُ أوِ النَّعتُ أي: الصّفة علَى الصَّحِيحِ، لا نفس الظّرف والمجرور، ولا مجموع المحذوف وذلك الظّرفِ أو المجرور. فإن قُدِّرَ أي: المحذوف فِعلًا كانا أي: الظّروف والمجرورات مِن قَبِيلِ الجُمَلِ، وإن قُدِّرَ اسمًا كانا مِن قَبِيلِ المُفرَداتِ. فلا يخرجان عن الجملة والمفرد ـ وقد تقدّم حكم كلّ منهما ـ فما وَجهُ إفرادِهِما بالذِّكرِ المقتضي ذلك، لكونهما قسمًا ثالثًا»؟

قُلتُ في الجواب عن ذلك: إنّ هذا التَّقدِيرَ الّذي ذكرناه، أي: تقدير/ الفعل أو الاسم، لَيسَ قولًا مُجمَعًا علَيهِ. فإنّ الأكثرين قدّروه فعلًا، وغيرهم قدّره اسمًا. وفيه أنّ من قدّر الفعل لا يمنع تقدير الاسم، ومن قدّر الاسم لا يمنع تقدير الفعل، والخلاف بين الأكثرين وغيرهم إنّما هو في الأولى منهما، كما قدّمناه بما فيه، في الكلام على خبر المبتدأ.

فكان الأولى للمصنّف أن يقول بدل هذا: قلتُ: كونُ المقدّر هو الحال أو النّعت ليس مُجمَعًا عليه، بل هو الصّحيح كما نبّهنا عليه، ومقابلُ الصّحيح أنّ نفس الظّرف أو المجرور هو الحال أو النّعت، وهو ما اشتَهر على ألسِنةِ المعربين. وقيل: الحال أو النّعت هو مجموع ذلك المتعلّق المحذوف والظّرف أو المجرور. وقد قدّمنا ثَمّ أيضًا الكلام عن تحقيق بعضهم أن هذا الخلاف لفظيّ. ويقال بمثله هنا.

فَعَدَمُ ذِكرِهما، والسّكوتُ عنه بالكُلّيّةِ، فيه إخلالٌ بالعِلمِ بِحُكمِهما في الجُملةِ، أي: من بعض الوجوه ـ وهو الوجه المتقدّم الّذي صار إليه المخالف للصّحيح ـ لا سِيَّما علَى المُبتَدِئينَ[1] الّذين لا يهتدون إلى رجوعهما إلى الجملة أو المفرد. وقد قدّمنا ثَمّ هذا السّؤال والجواب عنه، وأضفنا إليه سؤالًا آخَر، والجواب عنه.

فإن قُلتَ: هذِهِ القاعِدةُ الّتي ذكرتها ـ وهي أنّ الظّروف والمجرورات بعد المعرفة المحضة أحوال، وبعد النكرة المحضة صفات ـ مُنتَقِضةٌ

---

(١) في الشرح: المتعلمين.

بِمِثْلِ قوله تعالى[1]: ﴿واذكُرْ في الكِتابِ مَرْيَمَ، إذِ انتَبَذَتْ﴾. فـ «إذ»: ظرف وقع بَعدَ مَعرِفةٍ مَحضةٍ ـ وهي «مريم» ـ ولَيسَ حالًا، بَل هو بَدَلُ اشتِمالٍ مِن «مَريَم»، أي: اذكر مريم حين انتباذِها، لأنّ الأحيان، كما قال القاضي،[2] مشتملة على ما فيها ـ انتهى. ونظّر فيها الكَواشيّ[3] بأنّ الزّمان إذا لم يكن خبرًا عن الجُثّة،[4] ولا حالًا منها ولا وصفًا لها، لم يكن بدلًا منها. انتهى. فليُتأمّلْ ـ ومنتقضةٌ أيضًا بِمِثلِ قولك: ضَرَبتُ رَجُلًا بِسَيفٍ. فالجارُّ والمَجرُورُ ـ يعني «بسيف» ـ وقع بعد نكرة محضة، وهي «رجلًا». وذلك المجرور مُتعَلِّق بـ «ضَرَبتُ». فهو لغو، ولَيسَ نعتًا لـ «رَجُل».

قُلتُ في الجواب عن ذلك: هذِهِ القاعِدةُ مَشرُوطةٌ، بِوُجُودِ المُقتَضِي وانتِفاءِ المانِعِ، وما أورَدتَهُ ونقضتَه به من المثالين لَيسَ كَذلِكَ، أي: لم يوجد فيهما المقتضي ولم ينتف فيهما المانع.

فإنَّ المُقتَضِيَ لِلحالِيّةِ والوَصفِيّةِ هُوَ التَّخصِيصُ أي: الغرض منهما التخصيص، وإلّا فالمقتضي للحالية التّعريف، والمقتضي للوصفيّة التّنكير، وهُوَ أي: التّخصيص مُنتَفٍ هنا في المثالين لعدم إفادتهما له،

---

(١) الآية ١٦ من سورة مريم.

(٢) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، علّامة أصولي ونحوي ومفسر، توفي سنة ٦٨٥. البداية والنهاية ١٣: ٣٠٩. وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص ٤٠٧. وفي الأصل: كما قاله القاضي.

(٣) موفق الدين أحمد بن يوسف، برع في العربية والقراءات والتفسير، توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة ١: ٤٠١ ومعرفة القراء ٢: ٦٨٥.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: الجملة.

والمانِعُ مَوجُودٌ فيهما. وهُوَ العامِلُ الخاصّ المذكور، وهو «اذكر» في المثال الأوّل، و«ضربتُ» في المثال الثّاني. وقد علمتَ أنّ الظّرف والمجرور إذا وقعا حالًا أو صفةً لا بُدّ أن يتعلّقا بعامل محذوف وجوبًا. وهذا عامل مذكور.

ولمّا[1] كانت الظّروف والمجرورات بالحروف الأصليّة الّتي لا تُشبه الزّائدة غيرَ مستقلّة كان لا بُدَّ،[2] أي: لا فراق، لِلظُّرُوفِ والمَجرُوراتِ بالحُرُوفِ الأصلِيّةِ الّتي لم تُشبهِ الزّائدة مِن عامِلٍ يعمل فِيها، وتَتَعَلَّقُ تلك الظّروف والمجرورات بِهِ، أي: بذلك العامل.

ويُسَمَّى ذلك العامِلُ فيهما المُتَعلَّقَ بِهِ، بِفَتحِ اللّامِ أي: اسم مفعول، لتعلّقهما به. ولا بُدّ أن يكون ذلك المتعلَّق فعلًا أو ما يُشبهه، أو ما يؤوّل بما يُشبهه، أو ما يشير إلى معناه.

واحتَرَزْنا بِـالحروف الأصلِيّةِ عَنِ الحروف الزّائدةِ. وقولنا «الّتي لم تُشبه الزّائدة» احترازًا عمّا يُشبهها.[3] فإنّها، أي: الزّائدةَ أو ما يُشبهها،[4] لا تَتَعَلَّقُ بِشَيءٍ.

فمن الزّائدة الباءُ و«مِن»، في نحو قوله، تعالى[5]: ﴿كَفَى باللهِ شَهِيدًا﴾! و﴿هَل مِن خالِقٍ غَيرُ اللهِ﴾؟[6]

---

(١) سقطت الواو من م.

(٢) م: كان ولا بد.

(٣) م: عن التي تشبهها.

(٤) م: أي وما يشبهها.

(٥) الآيات: ٤٣ من سورة الرعد و٩٦ من سورة الإسراء و٨ من سورة الأحقاف.

(٦) الآية ٣ من سورة فاطر. م: هل من خالق.

ومما يُشبه الزّائدة «لَعلّ» في لغة عُقيل - ومِن ثَمّ حُكم على مجرورها بأنّه في محلّ رفع بالابتداء،[1] في قول القائل:[2]

٢٢٨

* لَعلَّ أبِي المِغوارِ، مِنكَ، قَرِيبُ */

كما تقدّم -[3] و«رُبّ». ومِن ثَمّ حكموا على مجرورها بأنّه في محلّ رفع على الابتداء، أو في محلّ نصب على المفعوليّة في نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه. والنّصبُ على حدّ قولك:[4] زيدًا ضربتُه.

[المستقَرّ واللغو]:

ثُمَّ تارةً يَكُونُ مُتَعَلَّقُهُما أي: متعلّق تلك الظّروف والمجرورات مَذكُورًا، نَحوُ: صَلَّيتُ في الجامعِ خَلفَ الإمامِ، وتارةً يَكُونُ غير مذكور بأن يكون مَحذُوفًا. وسَيأتِي مِثالُهُ. والمَحذُوفُ أيضًا تارةً يَكُونُ عامًّا - والعامُّ: ما لا يخلو[5] منه فعل - كـحال الإستِقرارِ، أي: حالٍ هي الاستقرار والحُصُولِ، وتارةً يَكُونُ خاصًّا - وهو ما ليس كذلك - كالقِيامِ والقُعُودِ.

والمَحذُوفُ تارةً يَكُونُ واجِبًا، أي: واجب الحذف - وذلك إذا

---

(١) م: على الابتداء.

(٢) عجز بيت لكعب بن سعد صدره:

فقُلتُ: ادعُ أُخرَى، وارفَعِ الصَّوتَ ثانِيًا

الأصمعيات ص ٩٦ والمغني ص ٣١٧ وشرح أبياته ٥: ١٦٠ - ١٦١ والعيني ٣: ٢٤٧ والخزانة ٤: ٣٧٠ والدرر ٢: ٣٢. يرثي أخاه أبا المغوار، ويخاطب من كان يدعوه بعد موته، ويطلب منه المعروف.

(٣) انظر الورقة ١٢٤.

(٤) م: لقيته على حد.

(٥) م: والعام لا يخلو.

كان عامًّا ـ وتارةً يَكُونُ جائزًا، أي: جائز الحذف. وذلك[1] إذا كان خاصًّا. وسَيأتِي مِثالُهما، أي: مثال واجب الحذف، ومثال جائز الحذف.

وبدأ بالمتعلَّق المحذوف، فقال: فإن كانَ أي: المتعلَّق المَحذُوفُ عامًّا واجِبَ الحَذفِ، أي: ولا يكون العامّ إلّا واجب الحذف، يُسَمَّى الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ، حـ أي: حين إذ كان متعلّقه عامًّا، مُستَقَرًّا،[2] بِفَتحِ القافِ اسم مفعول.

وإنّما يُسمّى بذلك لاستِقرارِ الضَّمِيرِ المُنتَقِلِ من ذلك المتعلَّق العامّ المحذوف بعد حذفه إلَيهِ، أي: إلى ما ذُكر من الظّرف[3] والجارّ والمجرور واستقراره فِيهِ. وحـ فالأصلُ أن يقال: مُستَقَرٌّ فِيهِ. فحُذِفَت منه تلك الصّلة ـ وهي «فِيهِ» ـ تَخفِيفًا على المتكلّم. وذلك الضّمير هو فاعل ذلك المتعلَّق المحذوف.

وذٰلِكَ أي: تقديره عامًّا واجبَ الحذف في مَواضِعَ أربعة. وعدَّ واجبَ الحذف، لا بقيد كونه عامًّا، في «المغني» ثمانية.

مِنها أي: من تلك المواضع الأربعة: الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ، إذا وَقَعا صِلةً لِلمَوصُولِ الاسمِيِّ، نَحوُ: جاءَ[4] الَّذِي عِندَكَ، أو في الدّارِ.

ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعا خَبَرًا عَنِ المُخبَرِ عَنهُ[5] في

---

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل: «مستقر». وانظر الشرح والتنقيح.

(٣) في الأصل و م: الظروف.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الشرح والتنقيح: عن مخبر عنه.

الحال أو في الأصل، نَحوُ[1]: ﴿الحَمدُ لله﴾، ﴿والرَّكبُ أسفَلَ مِنكُم﴾،[2] وكانَ زيدٌ في الدّار أو عندك، وإنّ زيدًا في الدّار أو عندك.

ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعا صِفةً، نَحوُ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ عِندَكَ، أو في الدّارِ. وفي كلام المحقّق[3] أنّ الجارّ إذا كان «من» السّببيّة[4] والمجرور بها لا[5] يقع صفة. وهو خلاف ما في كلام شيخ المحقّقين[6] وغيره.

ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعا حالًا، نَحوُ: جاءَ زَيدٌ علَى الفَرَسِ، أو فَوقَ النّاقةِ، أو عِشاءً.[7]

فهُما أي: الظّرف[8] والجارّ والمجرور، في هذِهِ المَواضِعِ الأربَعةِ، مُتَعَلِّقانِ بِعامِلٍ مَحذُوفٍ وُجُوبًا، وهُوَ عامٌّ، أي: لوجوب تقديره عامًّا فعلًا أو اسمًا. ولذلك قال: وتَقدِيرُهُ: استَقَرَّ أو حصلَ أو ثَبَتَ،[9] أو

---

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٣) هو السعد التفتازاني. وفي الأصل: شيخ المحققين.

(٤) م: التبعيضية.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) هو الرضي الأستراباذي.

(٧) المراد أن عشاء: ظرف زمان متعلق بحال محذوفة، أي: جاء زيدًا استقرّ أو مستقرًّا. وليس يعني أن عشاء: جمع عاشٍ، مثل: قائم وقيام. فالنصب على الحال من فاعل «جاء» في الآية ١٦ من سورة يوسف: ﴿وجاؤُوا أباهُم عِشاءً يَبكُونَ﴾. انظر الدر المصون ٦: ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

(٨) في الأصل وم: الظروف.

(٩) م: وثبت.

نحوُها من الأفعال العامّة، أو تقديره: مُستقِرٌ[1] أو ثابتٌ أو حاصلٌ، أو نحوُها من الأسماء العامّة. فكلّ من الأمرين جائز، والخلاف إنّما هو في الأَولى منهما.

وقد قدّمنا في الكلام على الخبر ما لا يختصّ به، بل يشركه ما ذُكر معه. وهو أنّ الجمال بن هشام قال في «المغني»: الحقّ عندي أنّه لا يترجّح تقديره فعلًا ولا اسمًا، بل بحسَب المعنى. وذكر فيه أنّه إذا قُدّر فعلًا فإن أُريد المُضيُّ قُدّر الماضي، وإن أُريد الحال أو الاستقبال قُدّر المضارع. وقد أغفلوه.

وجواز الأمرين فيما ذَكر محلّه في غير صلةِ الموصول، أي: غيرِ «أل». أمّا في الصّلة المذكورة[2] فيتعيّن تقدير الفعل، ويمتنع تقدير الاسم. وقد أشار إلى ذلك بقوله: **إلّا في الصِّلةِ** للموصول الاسمي غير «أل». **فإنَّهُ لا يقدَّر اسمًا، بل يَتَعَيَّنُ تقديرُه فعلًا**، فيقدَّر: استَقرَّ، لا مُستقرّ، بلا خلاف كما في «المغني»، **لِأنَّ الصِّلةَ لا تَكُونُ في الموصولات**[3] **غيرِ «أل» إلّا جُملةً**.

وقد علمتَ، ممّا سبق، أنّ **في ذلِكَ العامِلِ** المتعلَّق **ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ** فحذف ذلك العامل،/ **وحَيثُ حُذِفَ** ذلك العامل، **انتَقَلَ**[4] **الضَّمِيرُ الَّذِي كانَ فِيهِ، وسَكَنَ**[5] **في الظَّرفِ أوِ الجارِّ والمَجرُورِ**. وبقي

(1) في شرح الأزهرية: مستقرًا.

(2) يعني صلة الاسم الموصول.

(3) م: ألا في الموصولات.

(4) م: حيث حذف انتقل.

(5) م: واستكن.

الضّمير مُرتفعًا بذلك الظّرف أو المجرور، كما كان مُرتفعًا بذلك العامل، لنيابة الظّرف أو المجرور عن ذلك العامل.

ومن ثَمّ لم يجز إظهار ذلك العامل، **وسُمِّيَ كُلٌّ**[1] **مِنَ الظَّرفِ والجارِّ والمَجرُورِ مُستَقَرًّا، لاِستِقرارِ الضَّميرِ فِيهِ بَعدَ حَذفِ عامِلِهِ**. وكان الأصل أن يقال: مستقَرٌّ فيه. فحُذفتْ «فيه» تخفيفًا على المتكلّم، كما تقدّم.

ثمّ لا يخفى أنّ[2] هذا، أي: القولَ بوجوب تقدير المتعلَّق في هذه المواضع عامًّا مطلقًا، وأنّه لا يُسمّى الظّرف مُستقرًّا إلّا حينئذ، أي: حين تقدير ذلك المتعلَّق عامًّا، تَبِعَ فيه المصنِّفُ إطلاق غالب النّحاة، ولا معوّل عليه.

فلا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلَّق عامًّا مطلقًا، بل يجوز تقديره خاصًّا، حيث قامت قرينة على الخصوص، فيقدّر[3] في نحو «زيدٌ من العلماء»: «معدودٌ»، وحينئذ يكون ذلك المتعلَّق جائز الحذف لا واجبه. وفي «المغني»: وتوهَّم جماعة امتناع حذف الكون الخاصّ. ثم أبطله بما يطول.

وإذا حُذف ذلك المتعلَّق الخاصّ لم ينتقل منه ضمير إلى الظّرف والمجرور، بل يُحذف مع ضميره، كما تقدم. فلا يقال لذلك الظّرف والمجرور: «مُستقَرّ»، بناء على أن المستقَرّ ما انتقل إليه الضّمير من

---

(١) في الأصل: كلًّا.

(٢) خبر «أنّ» هو جملة: تبع.

(٣) سقطت لوحة ههنا من م، فانخرم النص فيها حتى «شرع يتكلم» من ص ٤٤٨.

عامله بعد حذفه، واستقرّ فيه وهو ما استترَ.

وأمّا إذا قلنا: «إنّ المستَقَرّ هو ما استقرّ فيه معنى عامله وفُهم منه»، فيُسمّى ذلك الظّرف والمجرور مُستقرًّا، لأنّه يستقِرّ فيه معنى عامله الخاصّ ويُفهم منه، كما يستقرّ فيه معنى عامله العامّ، كما قدّمنا، ويُفهم منه.

وفي كلام سيّد المحقّقين:[1] تقدير النّحاة للمتعلّق عامًّا إنّما هو مجرّد تمثيل وتقريب، أي: لا أنه متعيّن. فإنّك إذا قلتَ: زيدٌ على الفرس أو من العلماء أو في البصرة، كان المقدّر أي: جاز أن يكون المقدّر: راكبٌ ومعدودٌ ومقيمٌ، أي: لقيام القرينة على الخصوص. فمحلّ وجوب تقدير المتعلّق عامًّا إذا لم تقم قرينة على الخصوص، وإلّا جاز تقديره خاصًّا. وفي «المغني»: ولا يجوز تقدير الكون الخاصّ كـ «قائم وجالس» إلّا لدليل. فيكون الحذف حَ جائزًا لا واجبًا.

وفي كلام سيّد المحقّقين: وإنما سُمّي هذا القسم من الظّروف، أي: الّذي قُدّر متعلّقه خاصًّا وحُذف، مُستقرًّا لأنّه استقرّ فيه معنى عامله وفُهِمَ منه. وتقدير خصوص الأفعال لا يُخرج الظّروف عن كونها ظروفًا مستقَرّة، لأنّ معنى ذلك الفعل الخاصّ استقرّ فيها أيضًا. قال: ولمّا كان تقدير الأفعال العامّة هنا ضابطًا مُطّردًا اعتبره النّحاة وفسّروا المُستقَرّ بما عامله محذوف عامٌّ. انتهى.

وإنّما كان العامّ ضابطًا مطّردًا، لأنّه لو صُرّح في كلّ محلّ بالفعل المطابق لاتّسع الأمر على أفهام المتعلّمين. فجيء بالأمور العامّة تقريبًا

---

(١) هو السيد الجرجاني.

عليهم. وهذا خلاصة توضيحنا في «خير[1] الكلام على بسملة شيخ الإسلام».

وإن كانَ عامِلُهُ خاصًا، أي: في غير تلك المواضع الأربعة، لِما علمتَ أنّه فيها لا يكون إلّا عامًّا واجب الحذف عند المصنّف - ونَعنِي: نُريد بِهِ، أي: بالخاصّ، أن يَكُونَ غَيرَ الِاستِقرارِ والحصول - سُمِّيَ كُلٌّ مِنَ الظَّرفِ والجارِّ والمَجرُورِ لَغوًا، أو مُلغًى لِإلغائهِ عَنِ الضَّميرِ، ولا يُسمى مستقرًّا، لِعَدَمِ استِقرارِ الضَّمِيرِ فِيهِ وانتقالِه إليه من ذلك المتعلّق.

سَواءٌ ذُكِرَ أي: ذلك المُتَعَلِّقُ - وهو واضح لأنّه لم يُحذف حتّى يُتوهَّم انتقال الضّمير منه بعد حذفه، نَحوُ: صَلَّيتُ عِندَ زَيدٍ في المَسجِدِ. فالظَّرفُ وهو «عند» والجارُّ والمَجرُورُ وهما «في المسجد»: مُتَعَلِّقانِ بِـ «صَلَّيتُ». وهو عامل خاصّ مذكور. ولو كان العامل العامّ مذكورًا في غير تلك المواضع الأربعة،/ نحو: استقَرّيتُ[2] عند زيد في المسجد، سُمِّي ٢٣٠ كلّ من الظّرف[3] والجارّ والمجرور لغوًا، لعدم استقرار الضّمير فيه على قياس ما ذكر - أم حُذِفَ ذلك المتعلّق الخاصّ.

---

(١) في الأصل: حيز.

(٢) كذا. أي: استقررتُ. وهو مما يخطئه بعض المعاصرين، مع أن له وجهًا من القياس. فالأصل فيه أن بعض العرب يزيد ألفًا بعد الإدغام للمحافظة عليه، فيقول: «استقَرّاتُ». انظر ارتشاف الضرب ١: ١٦٥. وبالإمالة الشديدة تصبح الألف بينها وبين الياء، وما قبلها بين الفتحة والكسرة. ويبقى مثل هذا على انه لغة ضعيفة، لا يحسن استعمالها في فصيح الكلام.

(٣) في الأصل وم: الظروف.

وسَواءٌ حُذِفَ وُجُوبًا، لوجود ما هو كالعِوَض منه، [1] نَحوُ: يَومَ الخَمِيسِ صُمتُ فِيهِ - فـ «يَوم» من «يوم الخَمِيسِ»: مَنصُوبٌ بِعامِلٍ مَحذُوفٍ وُجُوبًا مُفسَّرٍ بالعامِلِ المَذكُورِ علَى سَبِيلِ الاِشتِغالِ بالضَّمِيرِ. والأصلُ: صُمتُ يَومَ الخَمِيسِ صُمتُ فِيهِ، علَى حَدِّ قَولِكَ: زَيدًا ضَربتُهُ. ولا يَجُوزُ ذِكرُ عامِلِهِ، أي: اليوم، لأنَّ العامِلَ المَذكُورَ وهو «صمتُ» كالعِوَضِ مِنهُ. وهُم لا يَجمَعُونَ بَينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ. وعلى قياسه يُقال في العامل العامّ نحو: يَومَ الخَميسِ استقَرَّيتُ[2] فيه - أم حُذِفَ ذلك المتعلّق الخاصّ جَوازًا، لعدم وجود ما هو كالعِوَض منه، نَحوُ قولك: «يَومَ الجُمُعةِ»، جَوابًا لِمَن قالَ: مَتَى قَدِمتَ؟ أي: وحَ يكون المقدّر: قَدِمتُ يَومَ الجُمُعةِ.

وعلى قياسه يقال في العامل العامّ: «يَومَ الجمعة»، جوابًا لمن قال: متى استقَرَّيتَ؟[3] ثمّ رأيتُ بعض المشايخ قال: إنّما ترك المصنّف العامل العامّ المذكور، لأنّه لا يتعلّق به غرض.

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: عنه.

(٢) انظر تعليقنا على مثله في الفقرة المتقدمة.

(٣) هنا ينتهي خرم النص من م ، وقد بدأ في ص ٨٤٥. وانظر تعليقنا على ما في الفقرة القبلَ المتقدمة.

[باب إعراب تطبيقي]

ثمّ شرع يتكلّم على إعراب الاستعاذة وإعراب جملة من السُّوَر القرآنيّة، تمرينًا للمتعلّم، فقال:

١ـ إعرابُ الاِستِعاذةِ:

لا يخفى أنّ الاستعاذة ليست من القرآن اتفاقًا، وهي مندوبة، وقيل: واجبة. والأصحّ في كيفيّتها الصّيغة المشهورة، وهي:

أعُوذُ أي: أعتصم وألتجئ. **وهو فِعلٌ مُضارِعٌ**، أصله «أعْوُذُ» نُقلت ضمّة الواو للسّاكن قبلها لثقلها، **مَرفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النّاصِبِ والجازِمِ**، على الأصحّ. **وفاعِلُهُ** ضمير المتكلّم **مُستَتِرٌ فِيهِ**، أي: في ذلك الفعل، **وُجُوبًا** لا يجوز إظهاره ـ وهو أحد المواطن السّبعة الّتي يجب فيها استتار الضّمير، لعدم حلول الاسم الظّاهر أو الضّمير المنفصل محلّه، حتّى لو برز كان تأكيدًا لذلك المستتر ـ **تَقدِيرُهُ** أي: ذلك المستتر: **أنا**.

باللهِ: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أعُوذُ». والباء: للاستعانة.

مِنَ الشَّيطانِ: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ أيضًا بِـ «أعُوذُ». ومن: للتّعليل[1] أو لابتداء الغاية، أي: أعتصم وألتجئ مُستعينًا بالله من أجلِ، أو مبتدئًا ذلك من الشّيطان. والشّيطان هو المتمرّد من الجنّ، قيل: أو من الإنس أو الحيوان.

والجمهور على أنه مشتقّ من الشَّطْن أي: البُعد، لبُعده من رحمة الله. وقيل من الشَّيط أي: الاحتراق.[2] وضُعّف بوجود النّون، وسقوط

---

(١) أي: للسببية. والنحاة يخلطون السببية بالتعليل أحيانًا.

(٢) في الأصل: الإحراق.

الألف في تصاريف هذه الكلمة. فعلى الأول يكون مصروفًا إذا سُمّي به، وعلى الثاني يكون ممنوعًا من الصّرف. وأمّا إذا لم يُسم به يكون[1] مصروفًا، قولًا واحدًا لفقد العلميّة، كما عُلِم ذلك من الكلام على ما لا ينصرف.

والرَّجِيم: فَعِيلٌ بِمَعنَى: مَفعُول. أي: مرجوم بالطّرد أو بالشُّهب، أو بمعنى: راجِم لأنه يَرجم غيره بالإغواء: نَعتٌ لـِ «الشَّيطانِ» مُفِيدٌ لِلذَّمِّ، أي: الغرض منه إفادة ذمّ منعوته.

٢ـ إعرابُ البَسمَلةِ:

مصدر: بَسمَلَ، إذا قال: باسم الله. وهذا من باب النّحت لأنّ العرب تَنحِتُ أي: تجمع من الكلمتين كلمة واحدة، كما يَنحِتُ النّجار خشبتينِ ويجعلهما واحدة.

وهو نوع من الاختصار، ومنه[2] أيضًا: حَمدَلَ إذا قال: الحمد لله، وجَعفَدَ[3] إذا قال: جُعِلتُ فِداك، وسَبحَلَ إذا قال: سُبحانَ الله، وحَيعَلَ إذا قال: حيَّ على الصّلاة حيّ على الفلاح، وحَيهَلَ إذا قال: حَيَّهلا،[4] وطَلبَقَ إذا قال: أطالَ اللهُ بقاءكَ، ودَمعَزَ إذا قال: أدام اللهُ عِزّكَ، وحَسبَلَ إذا قال: حَسبِيَ اللهُ، وسَمعَلَ إذا قال: السّلام عليكم.

---

(١) م: «إذا لم يسمى به يكون». وحذفت فاء الجواب.

(٢) يعني: مما ينحت من كلمتين. وسيذكر ما كان نحته من أكثر.

(٣) م: جعفل.

(٤) سقط «حي على الفلاح... حيهلا» من م.

وربّما نسبوا إلى الاسم[1] المأخوذ من اسمين كقولهم: رجلٌ عَبشَمِيٌّ نِسبةً لعبدِ شمسٍ، وتَيمَلِيٌّ نسبةً إلى تيمِ اللهِ، وعَبدَرِيٌّ نسبةً إلى عبدِ الدّارِ.

بِسم:[2] جارٌّ ومَجرُورٌ. وكلّ مجرور بحرف أصلي، لم يُشبه/الزّائد، ٢٣١ لا بُدّ له من عامل يعمل فيه ويتعلّق به، من فعل أو اسم فيه رائحة الفعل، عامّ أو خاصّ، مذكور أو محذوف، على ما تقدّم آنِفًا. وهو[3] مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ جَوازًا،[4] لكثرة الاستعمال ـ وما في بعض النّسخ، من قوله «وجوبًا» ففيه نظرٌ ظاهر.[5] تَقدِيرُهُ: أقرأُ، أي: فعلًا خاصًّا ـ وحَ يكون الظّرف[6] لغوًا ـ أو تقديره: قِراءتِي، أي: اسمًا خاصًّا.

وحَ يكون ذلك الاسم مبتدأً. وعليه يكون الظّرف إمّا خبرًا، أو متعلّقًا بمحذوف، وذلك المحذوف هو الخبر لذلك المبتدأ المُقدّر. والتّقدير: قراءتي كائنةٌ أو مستقرّةٌ باسم الله.

ولا يلزم حذف المصدر وإبقاء معموله أي: عمل المصدر محذوفًا كما بيّنتُه في «خير[7] الكلام على بسملة شيخ الإسلام»، وبيّنتُ فيه

---

(١) م: نسبوا الاسم.

(٢) فوقها في م: الله.

(٣) سقطت من م.

(٤) في الشرح: «وجوبًا». وسقط مع «لكثرة الاستعمال» من م. وسيرد بعضه بعد فيها.

(٥) زاد هنا في م: لكثرة الاستعمال.

(٦) يعني: الجار والمجرور. وهما عند النحاة نوع من الظروف. انظر إعراب الجمل ص ٢٧١ ـ ٢٧٢. م: وعليه يكون الظرف.

(٧) في الأصل: حيز.

أيضًا أنّه لا يحسُن أن يكون ذلك الجارّ والمجرور متعلّقًا[1] بذلك المبتدأ المقدّر، لأنّ الخبر أو متعلَّقه لا يقال: إنّه متعلّق بالمبتدأ اصطلاحًا، بل[2] على معنى أنّ له نوعًا من المتعلَّق.[3]

فعُلم من هذا أنّ الحكم على الجارّ والمجرور، بأنّه متعلّق بذلك المحذوف، واضح في الأوّل دون الثّاني، إلّا على المعنى المذكور. فليُتأمّل، ولا يُغتَرّ بما وقع لبعضهم هنا.

اللهِ: مجرور[4] بلفظ «اسم»، لأنه مُضافٌ إِلَيهِ لفظ «اسم».

الرَّحمنِ الرَّحِيمِ: نَعتانِ لِـ «اللهِ» لأنّهما صفتان مشتقّتان من الرّحمة. وقِيل أي: قال الأعلم:[5] الرَّحمنُ: عَلَمٌ بالغَلَبة لا صفة. فهو بَدَلٌ مِنَ «اللهِ» لا نعت له، والرَّحِيمِ حينئذ: نَعتٌ لِـ «الرَّحمنِ» لا لاسم الله، لأنّ البدل لا يتقدّم على النّعت إذا اجتمعا، كما تقدّم.

٣- إعرابُ بَقِيَّةِ سورة الفاتِحةِ:

أي: فاتحة الكتاب العزيز لأنّها مُفتَتَحُه. ومِن ثَمّ سُمّيت أُمّ القرآن، لأنّها أصله. ولها أسماء كثيرة.

---

(١) في الأصل متعلقان.

(٢) سقطت من م.

(٣) أي: التعلّق. فهو مصدر ميمي للفعل: تعلّق.

(٤) كذا. وفيه مجانبة للأدب. فالواجب في الإعراب لمثل هذه المواقع أن يقال: لفظ الجلالة مجرور أو مرفوع أو منصوب أو مضاف.

(٥) يوسف بن سليمان الشنتمري، عالم أندلسي باللغة والنحو، توفي سنة ٤٧٦. بغية الوعاة ٢: ٢٥٦.

الحَمدُ: مُبتَدأٌ. ولله: جارٌ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وُجُوبًا، لتقديره عامًّا لعدم قرينة الخصوص، تَقدِيرُهُ: مُستَقِرٌّ أي: اسمًا عامًّا، أو تقديره: استَقَرَّ أي: فعلًا عامًّا. ذلك المحذوف خَبَرُ المُبتَدإ على التّحقيق، أي: الحمد مُستقرّ أو استقرّ لله. فهو ظرفٌ مُستَقَرٌّ.

«رَبِّ» بالجرّ: نَعتٌ أوّلٌ لِـ «اللهِ». وهُوَ أي: ربِّ: مُضافٌ، والعالَمِينَ: مُضافٌ إلَيهِ. فهو مجرور به. وقرئ شاذًّا بالنّصب وبالرّفع، وفيهما القطع ثمّ الإتباع، لأنّ قوله تعالى[1] «الرَّحمنِ» بالجرّ: نَعتٌ ثانٍ[2] لِـ «اللهِ»، والرَّحِيمِ كذلك: نَعتٌ ثالثٌ[3] لِـ «اللهِ»، ومالِكِ كذلك: نَعتٌ رابعٌ له. إلّا أن يقال: مَن رفع أو نصب «ربّ» فعل كذلك بـ «الرّحمن والرّحيم ومالك» لوجود القراءة فيها بذلك أيضًا. فلا إتباع بعد القطع.

و«مالِكِ» قرأ به عاصم والكسائيّ، وقرأ غيرهما: مَلِكِ. قال أبو شامةَ: [4] وقد أكثر المصنّفون في القراءات والتّفاسير، من الترجيح بين هاتين القراءتين. حتّى إنّ بعضهم يُبالغ في ذلك إلى حدٍ يكاد يُسقِط وجه القراءة الأُخرى. وليس هذا محمودًا بعد ثبوت القراءتين. حتّى إنّي أُصَلِّي بهذه في ركعة، وبهذه في ركعة. انتهى. وممّا رُجّحتْ به قراءة «مالِكِ» أنّها أمدح لعموم إضافته. إذ يقال: مالكُ الإنسِ والجنّ والطّير، ولا يقال: مَلِكُ الطّير.

---

(١) من م.

(٢) في الأصل و م: ثاني.

(٣) م: ثالث.

(٤) شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، عالم باللغة والتاريخ والقراءات، توفي سنة ٦٦٥. فوات الوفيات ١: ٢٥٢. وانظر الدر المصون ١: ٤٩.

وكونُ «مَلِك» نعتًا[1] واضحٌ، لأنّه معرفة بالإضافة لأنّ إضافته محضة. وأمّا «مالِك» فإن أُريد به المُضِيّ فكذلك لِما ذكر، ويؤيده قراءة «مَلَكَ» بصيغة الماضي، وإن أُريد به الحال أو الاستقبال فيُشكِلُ وقوعه نعتًا. فإنّ إضافته غير محضة. وأُجيب بأنّ اسم الفاعل هنا، أُريد به[2] الثُّبوت والدّوام، من غير نظر إلى مُضِيّ ولا إلى غيره.

ولذلك قال المصنّف: وصَحَّ ذٰلِكَ أي: وقوع «مالِك» نعتًا لـ «الله»، لِدِلالَتِهِ علَى الدَّوامِ والإستِمرارِ لا التّجدُّد والحدوث، لِكَونِهِ مِن صِفاتِ البارِي. سُبحانَهُ وتَعالَى.[3] فالمعنى أنّه ـ تعالى ـ مُتّصف بأنّه مالكُ يومِ الدّين مطلقًا.

٢٣١ وهو أي: «مالِكِ»: مُضافٌ لـ «يوم» إضافةً/ مَحضةً، فيتعرّف بها، فصحّ[4] وقوعه نعتًا للمعرفة، كما علمتَ. ويَوم: مُضافٌ إلَيهِ «مالك» أو «ملك»، فهو مجرور به، و هو أي: يوم: مُضافٌ أيضًا، أي: كما أنّه مضاف إليه. الدِّينِ: مُضافٌ إلَيهِ «يوم»، فهو مجرورٌ به. والإضافة هنا على معنى اللّام.

إيّاكَ: إيّا: ضمير منفصلٌ، والكاف: حرف خطاب، على الأصحّ من أقوال أربعة. وذلك الضّمير: مَفعُولٌ مُقَدَّمٌ لِـ «نَعبُدُ» لإفادة الاختصاص

---

(١) م: نعت.

(٢) إذا أريد الثبوت والدوام باسم الفاعل صار بمعنى الصفة المشبهة، لأنه مضاف إلى مفعوله، و جاز أن تكون إضافته محضة أو غير محضة. انظر تفسير الألوسي ١: ١٤١. ٧٧٠ م: وأجيب بأن إضافة اسم الفاعل غير محضة هنا أريد به.

(٣) م: «الباري تعالى». وانظر شرح الأزهرية.

(٤) م: وصح.

والحصر، لأنّ العبادة غاية التّذلّل ولا يستحقّها إلّا مَن له غاية الإفضال، والعُبوديّة: إظهار التّذلّل والخضوع.

ونَعبُدُ: فِعلٌ مُضارِعٌ مرفوع لتجرّده عن النّاصب والجازم، على الأصحّ. وفاعِلُهُ ضَميرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا لا يجوز إظهاره - وهذا أيضًا من المواطن السّبعة الّتي يجب فيها استتار الضّمير، كما تقدّم - وتَقدِيرُهُ: نَحنُ. وفيه التفات من الغَيبة إلى الخطاب، إذ كان مقتضى الظّاهر أن يُقال: إيّاهُ نعبدُ.

وإيّاكَ: فيه ما تقدّم، وهو مَفعُولٌ مُقَدَّمٌ لِـ «نَستَعِينُ».

ونَستَعِينُ: فِعلٌ مُضارِعٌ - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا لِما تقدّم، تقديره: نحنُ - مَعطُوفٌ علَى: نَعبُدُ. وأصل نَستعِين «نَستَعْوِنُ» استُثقِلَتِ الكسرة على الواو فنُقِلَتْ إلى السّاكن قبلَها، فسكنت الواو بعد النّقل وانكسر ما قبلها، فقُلِبتْ ياء نحوُ: مِيزان ومِيقات.

وقُرِئ: «نِستَعِينُ» بكسر حرف المضارعة. وهي لغة مُطّردة في نحو هذا، أي: في المضارع الّذي ماضيه مبدوء بهمزة وصل. وهو هنا: استَعانَ.

وقدّم - سبحانه - العِبادةَ على الاستعانة لأنّها وُصلة لطلب الحاجة.

اهْدِ: فِعلُ دُعاءٍ، أي: صيغة معناها الدّعاء. وفاعِلُهُ ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، تقديره: أنتَ. ونا: مَفعُولُهُ الأوّلُ. الصِّراطَ: مَفعُولُهُ الثّاني.[1]
المُستَقِيمَ: نَعتُ الصِّراط.

والأصل: اهدنا للصّراط، أو إلى الصّراط، لأنّه يتعدّى للأوّل

(١) م: مفعول أول والصراط مفعول ثاني.

بنفسه، وللثاني باللام أو «إلى». قال تعالى[1]: ﴿وإنَّكَ لَتَهدِي إلَى صِراطٍ مُستَقِيمٍ﴾، وقال[2]: ﴿يَهدِي لِلَّتِي هِيَ أقوَمُ﴾.

صِراطَ: بَدَلٌ مِنَ «الصِّراط» بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ لغرض التأكيد،[3] وهو مضاف. والَّذِينَ: مُضافٌ إلَيهِ. وهُوَ اسمٌ مَوصُولٌ يَحتاجُ إلَى صِلَةٍ وعائدٍ.

أنعَمتَ: فِعلٌ ـ وهو «أنعَم» ـ وفاعِلٌ. وهو التّاء. والجملة من الفعل والفاعل: صِلةُ «الَّذِينَ».[4] [وصلة الموصول تقدر فعلًا. أما الظرف والجارّ والمجرور يقدر[5] فعلًا واسمًا].

وعلَيهِم: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أنعَمتَ». والهاءُ والمِيمُ أي: والهاء: ضَمِيرٌ عائدٌ علَى «الَّذِينَ».

غَيرِ: نَعتُ «الَّذِينَ» ـ وفيه أنّ «غير» نكرة لا تتعرّف بالإضافة كبقيّة أخواتها، وهي: مِثل وشِبه وخِدن، و«الّذين» معرفة. وأُجيب بأنّ «غير» إذا وقعتْ بين ضدّين، كما هنا، تعرّفتْ بالإضافة لانحصار الغَيريّة، أو أنّ الموصول[6] مستثنًى من المعارف لأنّه يُشبه النّكرة، من حيث إبهامُه،[7] فصَحّ وصفه بالنّكرة ـ أو غيرِ: بَدَلٌ مِنهُ أي: من

---

(١) الآية ٥٢ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٣) أي: مع البيان.

(٤) م: والجملة صلة الذين.

(٥) كذا في حاشية م، وما بين معقوفين ملحق بحاشيتها.

(٦) في الأصل: وأن الموصول.

(٧) في الأصل: «إبهامه». وهو جائز.

«الّذين». وغير: مضاف، والمَغضُوبِ: مُضافٌ إلَيهِ.

و«أل» في «المَغضُوبِ»: اسمٌ مَوصُولٌ لا حرف. و«مغضُوب» صِلةُ «أل»، وهُوَ اسمُ مَفعُولٍ ـ والتّقدير: غيرِ الّذين غُضِبَ عليهم ـ استُغنِيَ[1] عَن جَمعِهِ أي: «المغضوب» بِجَمعِ[2] الضَّميرِ بَعدَهُ، لِأنَّ فِعلَهُ «غُضِب» وهو لازِمٌ، واسمَ المَفعُولِ يَحتاجُ إلَى مَرفُوعٍ يَنُوبُ عَن فاعِلِهِ، واسمَ المفعول لا يُبنى من اللّازم إلّا بعد تعديته. علَيهِم: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ «مَغضُوب»[3] في مَوضِعِ رَفعٍ، على أنّهُ نائبُ الفاعِلِ.

ولا: الواو: عاطِفةٌ، ولا: صِلَةٌ لِتَوكِيدِ النَّفيِ المُستَفادِ مِن «غَير»، لئلّا يُتوهَّم عطف «الضّالّين» على «الّذين أنعمت». قال الكوفيّون: هي[4] بمعنى «غير». قال الشّهاب السّمين:[5] وهذا قريب من كونها زائدة أي: صلة. فإنّه لو صُرِّح بـ «غير» كانت للتّأكيد أيضًا. وقد قرأ بذلك[6] عمر بن الخطّاب، رضي الله ـ تعالى ـ[7] عنه.

الضّالِّينَ: مَعطُوفٌ علَى «المَغضُوبِ»/ أي: وغيرِ الضّالّين. ٢٣٣

وأمّا «آمينَ» فليست من القرآن إجماعًا. وهو اسمُ فعلٍ مبنيٌّ على

---

(١) م: واستغني.

(٢) في الشرح: لجمع.

(٣) كذا. والصواب أن شبه الجملة إذا نابت عن الفاعل لا تعلق في الإعراب. أما التعلق المعنوي فشيء آخر. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٢ ـ ٣٣٠.

(٤) أي: لا.

(٥) الدر المصون ١: ٧٤.

(٦) يعني القراءة: وغَيرِ الضّالّينَ.

(٧) الاعتراض ليس في م.

الفتح كـ «أينَ وكيفَ» لاجتماع الساكنين. ومعناه: استجبْ. وفيه المدُّ والقصرُ، والمدّ أفصحُ وأشهر. وحُكي معه الإمالةِ. وتشديدُ ميمه، أي: مع المدّ[1] رُوي عن الحسن[2] وجعفر الصادق، وذكر الجوهريّ[3] أنّه خطأ.

٤ ـ إعرابُ سُورةِ قُرَيشٍ:[4]

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ: تَقَدَّم إعرابُها. فلا عودَ ولا إعادة.

لِإيلافِ: جارٌّ ومَجرُورٌ، اختلف النّاس في المتعلَّق به. فقيل: متعلّق بقوله في السورة قبلها: ﴿فجَعَلَهُم كَعَصفٍ ماكُولٍ﴾.[5] وأيِّد بأنّهما كانا سورة واحدة من غير فصل في مصحف أُبيّ، وقرأهما أيضًا عمر ـ رضي الله عنه ـ في الرّكعة الثّانية من صلاة المغرب، بعد أن قرأ في الأُولى سورة «والتين». ورُدّ بأنهم أجمعوا على الفصل بينهما. وقيل: متعلّق بمقدّر تقديره: فعلْنا ذلك أي: إهلاكَ أصحابِ الفيل لإيلافِ قريش. وقيل: مُتَعَلِّقٌ بـ «يَعبُدُوا».

وإيلاف: مضاف، وقُرَيشٍ ـ وهم أولاد النّضر بن كِنانةَ ـ على الأصحّ: مُضافٌ إلَيهِ.

إِيلافِهِم: توكيد لفظي، وقيل: بَدَلٌ مِن «إيلافِ» الأوّلِ بَدَلَ كُلٍّ

---

(١) زاد هنا في الأصل و م: «والقصر». هو سهو، لوروده قبل. وانظر الدر المصون ١: ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) هو الإمام الحسن البصري ابن أبي الحسن، توفي سنة ١١٠. طبقات القراء ١: ٢٣٥.

(٣) انظر الصحاح واللسان والتاج (أمن) و (أمم).

(٤) م: سورة لإيلاف قريش.

(٥) الآية ٥ من سورة الفيل.

مِن كُلٍّ. ولا يضرّ كون الأوّل مطلقًا والثّاني مُقيّدًا،[1] إذ هو على حَدّ قولك: عجبتُ من إحسانِك إحسانِك[2] إلى زيد. وهُوَ أي: إيلاف: مَصدَرُ: «آلَفَ» بالمدّ، مُضافٌ إلَى فاعِلِهِ.[3]

ورِحلةَ: مَفعُولُهُ. وهو مضاف. والشِّتاءِ: مُضافٌ إلَيهِ. وهذه الرّحلة كانت إلى اليمن. والصَّيفِ: مَعطُوفٌ علَى الشِّتاءِ. وهذه الرّحلة كانت إلى الشّام.

فلْيَعبُدُوا: فِعلٌ مُضارِعٌ مَجزُومٌ بِلامِ الأمرِ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ النُّونِ. والواوُ: فاعِلُهُ. والفاءُ: زائدة. وقيل: دَخَلَتِ الفاءُ، لِما في الكَلامِ مِن مَعنَى الشَّرطِ، أي: فإن لم يعبدوه لسائر نعمه عليهم الّتي لا تُحصى فليعبدوه لأجل إيلافهم. فإنّه أظهرُ نعمِه عليهم. وهذا بناء على أنّ «الإيلاف»: متعلّق بـ «يعبدوا».

رَبَّ: مَفعُولُهُ أي: مفعول «يعبدوا»، وهو مضاف. و«ذا» من «هذا»: مُضافٌ إلَيهِ. البَيتِ: عَطفُ بَيانٍ علَى «ذا» من «هذا»، أو نَعتٌ لَهُ.

الَّذِي: نَعتٌ لِـ «رَبّ».

أطعَمَهُم: فِعلٌ، وهو «أطعم»، وفاعِلٌ، وهو الضّمير المستتر، ومَفعُولٌ. وهو الهاء.

---

(١) في الأصل و م: مطلق والثاني مقيد.

(٢) سقطت من م.

(٣) يعني أن معنى آلَفَ: لزم واعتاد وألِفَ. وزيادة الهمزة فيه للمبالغة في الدلالة على الألفة. فهو يتعدى إلى مفعول واحد، ويضاف إلى فاعله في المعنى. وهو غير ما كان بمعنى: ألزمَ. وهذا يتعدى إلى مفعولين.

والجُملةُ من الفعل والفاعل: صِلةُ «الَّذِي». والعائدُ إلَى المَوصُولِ ذلك الضَّميرُ المُستَتِرُ في «أطعَمَهُم» المَرفُوعُ، أي: الّذي في محلّ رفع، [أي]:[1] علَى الفاعِلِيّةِ.

مِن جُوعٍ عظيمٍ أي: من أجله: مُتَعَلِّقٌ بِـ «أطعَمَهُم».

و«آمَنَهُم» فيه ما تقدّم في «أطعمهم»، وهُوَ معطُوفٌ علَى «أطعَمَهُم». مِن خَوفٍ عظيمٍ أي: من أجله: مُتَعَلِّقٌ بـ «آمَنَهُم».

٥- إعرابُ سُورةِ الماعُونِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

ارأَيتَ: فِعلٌ - وهو[2] «رأى» - وفاعِلٌ. وهو التّاء. أي: أبصرتَ أو عَرَفتَ. ونظّر فيه أبو حيّان بأنّ «رأيت» لا يُعرف كونها بمعنى: عَرَفتَ. الَّذِي: مَفعُولٌ بِهِ لـ «رأيت».

يُكَذِّبُ: فِعلٌ وفاعِلٌ. وهو الضّمير المستتر فيه جوازًا. والجملة من الفعل والفاعل: صِلةُ «الَّذِي»، وعائدُها أي: تلك الصّلةِ ذلك الضَّميرُ المُستَتِرُ في «يُكَذِّبُ». بالدِّينِ أي: بالجزاء والحساب، الجارّ والمجرور: مُتَعَلِّقٌ بِـ «يُكَذِّبُ».

فذٰلِكَ: الفاءُ: فاء جواب شرط مقدّر، أي: إن لم تُبصره أو تعرفه فهو ذلك. وقيل: عاطِفةٌ.[3] وذا: اسمُ إشارةٍ إلَى «الَّذِي يُكَذِّبُ»

---

(١) من م.

(٢) م: فهو.

(٣) يعني أن ذا: معطوف على: الذي. فهو في محل جر بالعطف. والأولى أن الفاء حرف استئناف. وهي الفصيحة للاستئناف والسببية. انظر تفسير القرآن الكريم ص٢١٦٠.

مَوضِعُهُ رَفعٌ علَى الابتِداءِ. واللّامُ: لِلبُعدِ النِّسبيِّ. والكافُ: حَرفُ خِطابٍ لا مَوضِعَ لَها مِن الإعرابِ. الَّذِي: خَبَرُ «ذا» مِن «فذٰلِكَ».

يَدُعُّ أي: يدفع بعُنفٍ اليَتِيمَ: فِعلٌ، وهو «يدعُّ»، وفاعِلٌ، وهو الضّمير المستتر في «يدعّ» جوازًا محلّه رفع، ومَفعُولٌ. وهو «اليتيم».

والجملة من الفعل المذكور وفاعله: صِلةُ «الَّذِي»، وعائدُها ذلك الضَّمِيرُ المُستَتِرُ في «يَدُعُّ» المَرفُوعُ، أي: الّذي/ في محلّ رفع على الفاعِليّةِ. ٢٣٤

ولا يَحُضُّ: مَعطُوفٌ علَى «يَدُعُّ». وهو فعل وفاعل، ومَفعُولُه مَحذُوفٌ تَقدِيرُهُ: ولا يَحُضُّ غَيرَهُ. علَى طَعامِ أي: إطعام: مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَحُضُّ». وهو مضاف، والمِسكِينِ: مُضافٌ إلَيهِ.

فَوَيلٌ: مُبتَدأٌ. لِلمُصَلِّينَ: مُتَعَلِّقٌ باستِقرارٍ مَحذُوفٍ. وذلك المحذوف خَبَرُ ذلك المبتدأ. وهو «وَيلٌ»[1] على ما تقدّم.

الَّذِينَ: نَعتٌ أوّلٌ لِـ «المُصَلِّينَ». هُم: مُبتَدأٌ. عَن صَلاتِهِم: مُتَعَلِّقٌ بِـ «ساهُونَ». وساهُونَ أي: غافلون: خَبرُ المُبتدإِ الّذي هو «هُم». وجُملةُ المُبتَدإِ وخَبَرِهِ: صِلةُ «الَّذِينَ».

والَّذِينَ: نَعتٌ ثانٍ لِـ «المُصَلِّينَ». وهُم: مُبتَدأٌ. يُراؤُونَ النّاس بأعمالهم: خَبَرُهُ.[2] والجُملةُ من المبتدأ والخبر: صِلةُ «الَّذِينَ».

ويَمنَعُونَ: مَعطُوفٌ علَى «يُراؤُونَ». الماعُونَ: مَفعُولُ «يَمنَعُونَ».

---

(١) م: فويل.

(٢) يعني أنّ الجملة في محل رفع خبر للمبتدأ: هم.

والماعون: فاعُولٌ: من المَعْنِ. وهو الشّيء القليل. ومِن ثَمّ فُسّر بنحو الإبرة والفأس. ولم يُذكر المفعول الثّاني لـ «يمنعون» الّذي هو «النّاسَ»، إمّا للعلم به، أو لأنّ الغرض ذِكر ما يمنعونه لا مَن يمنعونه، تنبيهًا على مزيد خسّتهم.

٦- إعرابُ سُورةِ الكَوثَرِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

إنّا[١] أي: المُشدّدة إنْ: حَرفُ تَوكِيدٍ ونَصبٍ. ونا: اسمُها. والأصلُ «إنَّنا» بِثلاثِ نُوناتٍ الأولى مُشدّدة بنونين، حُذِفَتِ النُّونُ الثّانِيةُ منهما لِتَوالِي الأمثالِ، وأُدغمَتِ الأُولى في نون «نا».[٢]

أعطَيناكَ: فِعلٌ، وهو «أعطى»، وفاعِلٌ، وهو «نا»، ومَفعُولٌ أوّلٌ. وهو الكاف. والخطاب له ﷺ. الكَوثَرَ: مَفعُولٌ ثانٍ. وهو حوضه ﷺ، الذي تَرِدُ عليه أُمّته. وهو نهر في الجنّة.[٣] وجُملةُ «أعطَيناكَ»، أي: جملة الفعل والفاعل من ذاك: خَبَرُ «إنّ».

فصَلِّ: الفاءُ: عاطفة.[٤] وهي للسّببيّة: أي بسبب هذه النّعمة العظيمة صَلِّ. وفيه عطف جملة فعليّة إنشائيّة على جملة اسميّة خبريّة. وصَلِّ: فِعلُ أمرٍ. لِرَبِّكَ: مُرَبِّيك والمُنعمِ عليك: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «صَلِّ». وفيه التفات من التّكلّم إلى الغَيبة.

---

(١) في الشرح: إنّ.

(٢) في الأصل و م: أنا.

(٣) م: من أنهر الجنة.

(٤) الأولى أن الفاء هي الفصيحة حرف استئناف وسببية.

وانحَرْ: فعل أمرٍ، وفاعلُه ضمير مستتر، مَعطُوفٌ على «صَلِّ». وحُذف متعلَّقه لدلالة ما قبله عليه أي: له.

إنَّ: حَرفُ تَوكِيدٍ ونَصبٍ. وشانئكَ[1] أي: باغِضَك اسمُ «إنَّ»، وهو مضاف. والكاف: مُضافٌ إلَيهِ.

وهُوَ:[2] ضَمِيرُ فَصلٍ لا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإعرابِ. الأبتَرُ: مقطوعُ العَقِبِ: خَبَرُ «إنَّ».[3] وليس ضمير الفصل مؤكِّدًا[4] لـ «شانئك»، كما قد يُوهمه قول أبي البقاء: «يجوز أن يكون (هو) للتّأكيد»،[5] لأنّه لا يؤكَّد الظّاهر بالمُضمر، لأنّه ضعيف والظّاهر قويّ. ويمكن أن يكون مرادُ أبي البقاء أنّه تأكيد للضّمير المستتر في «شانئك» لا لنفس «شانئك». وهو واضح نبّه عليه في «المغني».[6]

٧ـ إعرابُ سُورةِ الكافِرُونَ:[7]

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعلُ أمرٍ. وفاعِلُه ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت.

---

(١) سقطت الواو من م.

(٢) سقطت الواو الأولى من م.

(٣) سقط هنا «خبر إنّ» من م، ثم جاء في آخر إعراب السورة.

(٤) م: مؤكد.

(٥) كذا نقلًا من المغني ص ٦٤١ بتصرف. وعبارة أبي البقاء في إملاء ما منّ به الرحمن ٢: ٢٩٥: مبتدأ أو توكيد أو فصل.

(٦) ص ٥٥٠. وانظر منه ص ٦٤١. وزاد هنا في م: وهو خبر إنّ.

(٧) الكافرون هنا: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وفي الأصل: الكافرين.

يا: حَرفُ نِداءٍ. أيُّها: أيُّ: مُنادًى مَبنِيٌّ علَى الضَّمِّ. وها:[1] حَرفُ تَنبِيهٍ. الكافِرُونَ: نَعتُ «أيُّ».

لا: حَرفُ نَفيٍ. أعبُدُ: فِعلٌ مُضارِعٌ زمنه[2] مستقبل، أي: لا أعبد فيما يُستقبل من الزّمان. ويجوز أن يكون بمعنى الحال، أي: لا أعبد الآن.[3] وفاعِلُهُ: ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، تقديره: أنا.

ما: اسمٌ مَوصُولٌ بِمَعنَى «الَّذِي»، في مَوضِعِ نَصبٍ علَى المَفعُولِيّةِ بـ «أعبد».

تَعبُدُونَ: فِعلٌ مضارع زمنه حاضر، الّذي هو «تعبد». وفاعِلُه الّذي هو الواو. والمفعول محذوف.

والجُملةُ من الفعل والفاعل صِلةُ «ما». والعائدُ الّذي هو المفعول مَحذُوفٌ، كما تقدّم، تَقدِيرُهُ: تَعبُدُونَهُ، أي: لا أعبد في المستقبل الّذي تعبدونه الآن.

ولا: الواو: حَرفُ عَطفٍ. لا: حَرفُ نَفيٍ. أنتُم: مُبتَدأٌ. عابِدُونَ في المستقبل/: خَبَرُهُ.[4] ما: اسمٌ مَوصُولٌ بِمَعنَى «الَّذِي» في مَوضِعِ نَصبٍ علَى المَفعُولِيّةِ بِـ «عابِدُونَ».[5]

٢٠

أعبُدُ: فِعلٌ مضارع زمنه حاضر. وفاعِلُهُ ضمير مستتر فيه وجوبًا تَقدِيرُهُ: «أنا». ومفعوله محذوف.

---

(١) في الشرح: وهو.

(٢) م: نفيه.

(٣) سقط «ويجوز... الآن» من م.

(٤) م: خبره في المستقبل.

(٥) م: لعابدون.

والجُملةُ من الفعل والفاعل صِلةُ «ما». والعائدُ الّذي هو المفعول مَحذُوفٌ، كما تقدّم، تَقدِيرُهُ: أعبُدُهُ، أي: ولا أنتم عابدون في المستقبل الّذي أعبده الآن.

ولا: نافِيةٌ. أنا: مُبتَدأٌ. عابِدٌ في المستقبل: خَبَرُهُ، أي: خَبرُ «أنا». ما: اسمٌ مَوصُولٌ في مَوضِعِ نَصبٍ على المَفعُولِيّةِ بِـ «عابِد».

عَبَدتُم[1] فيما مضى، و«عبَدَ» من «عبدتم»: فِعلٌ ماضٍ. والتّاء: فاعله. وهُوَ أي: ذلك الفعل وفاعِلُهُ: صِلةُ «ما». والعائدُ الّذي هو مفعول «عبدتم» مَحذُوفٌ، تَقدِيرُهُ: عَبَدتُمُوهُ، أي: ولا أنا عابدٌ في المستقبل الّذي عبدتموه فيما مضى.

ولا: حرفُ نَفيٍ. أنتُم: مُبتَدأٌ. عابِدُونَ في المستقبل: خَبَرُهُ. ما: مَوصُولٌ اسمِيٌّ مَفعُولُ «عابِدُونَ».[2]

أعبُدُ: فِعلٌ مُضارِعٌ زمنه حاضر، أي: الآنَ. وفاعِلُهُ ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا». والجُملةُ[3] من الفعل والفاعل: صِلةُ «ما». والعائدُ الّذي هو المفعول مَحذُوفٌ تَقدِيرُهُ: أعبُدُهُ، أي: ولا أنتم عابدون في المستقبل ما أعبده الآن.

لَكُم: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ باستِقرارٍ مَحذُوفٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. دِينكُم أي: دينٌ من دينكم: مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ. وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه.

ولِيَ: جارٌّ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ باستِقرارٍ مَحذُوفٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. ودِينِ:[4]

---

(١) في الأصل: ما عبدتم.

(٢) في الشرح: اسمي في موضع نصب على المفعولية لعابدون.

(٣) في الشرح: وهو وفاعله.

(٤) في الأصل و م: «وديني»، والتصويب من الشرح.

مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ. وهو مُضافٌ إلَيهِ ياءُ المتكلّم المحذوفةُ عند السّبعة،[1] أي: دِينٌ من ديني. وتسميتُه الأوّلَ[2] من المتضايفين مضافًا[3] إليه خلافُ المشهور.

وفائدةُ تَكرارِ العَطفِ اختِلافُ المَعانِي، مِن ماضٍ وحالٍ واستِقبالٍ، كما علمتَ. فقد قُيِّدتْ كلّ جملة بزمان غير الزّمان الآخر. وقيل: إنّ قولَه: «ولا أنا عابد ما عبدتم» تأكيدٌ لقوله: «لا أعبد ما تعبدون»، وقولَه: «ولا أنتم عابدون ما أعبد» تأكيدٌ لقوله: «ولا أنتم عابدون ما أعبد».

والغرض من ذلك قطعُ أطماع الكُفّار، وتحقيقُ الإخبار بأنّه لا يَعبد آلهتَهم في زمن من الأزمنة، ردًّا عليهم، حيث قالوا له: «اعبُدْ آلهتَنا سنةً، ونحن نعبد إلـهك سنةً»، فنزلتْ،[4] وأنّهم لا يُسلمون أبدًا. وقد جاء في الحديث[5] أنّ هذه السّورة تَعدل رُبع القرآن.

---

(١) يعني القـُرّاء السبعة.

(٢) الأول أي: «دين». وهو مضاف. والثاني هو الياء المحذوفة. والحلبي واهم في فهم عبارة الأزهري ومخطئ في توجيهها، لأن قوله: «مبتدأ مؤخر ومضاف إليه» يذكر فيه الأزهري إعراب شيئين: الأول هو «دين»، والثاني هو الياء المحذوفة للتخفيف. انظر إعرابه «في دين الله» و «ماله» و «امرأته» بعدُ. وقد حقق الحلبي وهمه بتغيير مقصد الأزهري، حين أقحم «هو» بعد الواو. ولو وضع «هو» بعد «مضاف إليه» لما كان إشكال. وفي الأصل: وتسمية الأول.

(٣) في الأصل و م: مضاف.

(٤) أي: نزلت السورة ردًّا على الكافرين.

(٥) رواه الترمذي تحت الرقم ٢٨٩٥ والحاكم في المستدرك تحت الرقم ٢٠٧٨ وصححه. وانظر الإتقان ٢: ٣٣٩ والكشاف ٤: ٨٠٩.

٨ ـ إعرابُ سُورةِ النَّصرِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

إذا: ظَرفٌ لِما يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمانِ. اعترض في «المغني» هذه العبارةَ بأنّها تُوهم أنّ «إذا» محلّ للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسَّفر. فإنّ الزّمان قد يُجعل ظرفًا للزّمان مجازًا.[1] تقول: «كتبتُه في يوم الخميس في عام كذا».

وذلك الظّرف خافِضٌ لِشَرطِهِ مَنصُوبٌ بِجَوابِهِ ـ وهو قول الأكثرين، وهو الصحيح ـ[2] وقيل: النّاصب له شرطُه. وهو قول المحقّقين. وهو «جاءَ». وهو فِعلٌ ماضٍ.

«نَصرُ» من «نصر اللهِ»: فاعِلٌ. وهو أي: «النصر»: مُضاف، والله: مُضافٌ إلَيهِ. والمفعول محذوف أي: نبيَّه والمؤمنين على أعدائهم.

وجُملةُ الفِعلِ الّذي هو «جاء» والفاعِلِ الّذي هو «نصر»: في مَحَلِّ جَرٍّ بإضافةِ «إذا» إلَيها. وهذا معنى كونه خافضًا لشرطه.

والفَتحُ أي: فتح مكة: مَعطُوفٌ علَى «نَصرُ».

ورأَيتَ: أبصرتَ: فِعلٌ وفاعِلٌ معطوف على «جاء». والنّاسَ: مَفعُولٌ بِـ «رأَيتَ».[3]

ويَدخُلُونَ: فِعلٌ وهو «يدخل»، وفاعِلٌ وهو الواو. والجملة من الفعل والفاعل: في مَوضِعِ نَصبٍ علَى الحالِ مِنَ «النّاس»، أي: حالةَ

---

(١) م: مجاز.

(٢) في الأصل: الأصح.

(٣) في الشرح: مفعول رأيت.

كونهم داخِلِينَ. في دِينِ اللهِ: جارٌّ ومَجرُورٌ، وهو مضاف، واللهِ: مُضافٌ إلَيهِ، مُتعَلِّقٌ أي: ذلك الجارّ والمجرور بـ «يَدخُلُونَ». / ٢٣

أفواجًا أي: جماعاتٍ[1] بعد أن كان يدخل فيه الواحد بعد الواحد. وذلك بعد فتح مكّة، حين جاءت العرب من أقطار الأرض طائعين.[2] وهي حالٌ مِن فاعِلِ «يَدخُلُونَ»، فهِيَ حالٌ مُتَداخِلةٌ، لِما علمتَ في «باب الحال». ويجوز أن تكون[3] جملة «يدخلون»: في محل نصب على أنها المفعول الثّاني لـ «رأيت»، بجعلها عِلمِيّة.

فَسَبِّحْ: فِعلُ أمرٍ، وفاعِلُـه[4] مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنتَ. وقُرِنَ بالفاءِ لِأنَّهُ جَوابُ «إذا»، وهُوَ العامِلُ فيها النّصبَ، على الصّحيح كما تقدّم.

بِحَمدِ الباء: جارٌّ، وحمدِ: مَجرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ ذلك الجارّ والمجرور بِـ «سَبِّحْ»، أو حالٌ أي: حالَ كونك متلبّسًا بحمد ربك. وحمدِ: مضاف: و«ربِّ» من «رَبِّكَ»: مُضافٌ إلَيهِ. وربِّ: مُضافٌ أيضًا[5] أي: كما هو مضاف إليه. والكافُ: مُضافٌ إلَيهِ.

واستَغفِرْهُ: مَعطُوفٌ علَى «سَبِّحْ». وهُوَ فِعلُ [أمرٍ]، وفاعِلُـه[6] مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتَ، ومَفعُولٌ وهو الهاء.

---

(١) م: أفواجًا جماعة.

(٢) سقط «وذلك... طائعين» من م.

(٣) م: أن يكون.

(٤) في الأصل: وفاعل.

(٥) سقطت من م.

(٦) في الأصل: «وفاعل». وما بين معقوفين هو من الشرح.

إنَّهُ: إنَّ: حَرفُ تَوكِيدٍ ونَصبٍ. والهاءُ: اسمُها في مَحَلِّ نَصبٍ. كانَ: فِعلٌ ماضٍ ناقِصٌ، واسمُها ضمير مُستَتِرٌ فِيها يَعُود علَى «رَبِّكَ». توابًا: خَبَرُ «كانَ». و«كانَ» واسمُها وخَبَرُها: في مَوضِعِ رَفعِ خَبَرُ «إنَّ».

٩ـ إعرابُ سُورةِ تَبَّتْ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

تَبَّتْ: خسِرتْ. تَبَّ: فِعلٌ ماضٍ. والتّاءُ: حَرفُ تأنِيثٍ. يَدا: فاعِلُ «تَبَّ» مَرفُوعٌ بِهِ. وعَلامةُ رَفعِهِ الألِفُ لِأنَّهُ مُثَنَّى يد. والمراد جملتُه، وخَصّ اليدين بالذّكر لأنّ[1] أكثر الأفعال تُزاوَل بهما. ويدا: مضاف، وأبِي: مُضافٌ إلَيهِ ومُضافٌ أيضًا، أي: كما هو مضاف إليه. ولَهَبٍ: مُضافٌ إلَيهِ.

وفي «الإتقان»:[2] ليس في القرآن من الكُنى غيرُ «أبي لهب»، واسمه عبد العُزَّى. ولذلك لم يُذكر باسمه، لأنّه حرام شرعًا. وقيل: للإشارة إلى أنّه جهنّميّ. انتهى. وفي الأوّل نظر، لأنّ الحرمة إنّما هي على الواضع لا على المستعمِل.

وتَبَّ: خسر، فِعلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ، يَعُودُ إلَى «أبِي لَهَبٍ».

والجُملةُ من الفعلِ والفاعل مَعطُوفةٌ علَى ما قَبلَها، أي: الجملةِ قبلها. وفيه عطف الخبريّة على الإنشائيّة. فهو على حدّ قولهم: أهلكه اللهُ، وقد هَلَكَ.

---

(١) في الأصل: لأنها.

(٢) في ٢: ٣١١.

ما: نافِيةٌ. أغنَى: فِعلٌ ماضٍ. عَنهُ: عن: جارٌ، والهاء: مَجرُورٌ،[1] متعلّق ذلك الجارُّ والمجرور بِـ «أغنَى». مالُهُ: فاعِلُ «أغنَى». ومال: مضاف، والهاء: مُضافٌ إلَيهِ. ويجوز أن تكون «ما»[2] استفهاميّة، فيها معنى النّفي. والتّقدير: أيَّ شيء أغنى مالُه؟ أي: لم يُغنِ عنه شيئًا.

وما: يَحتَمِلُ أن يَكُونَ مَوصُولًا اسمِيًّا بِمَعنَى «الَّذِي»، في مَوضِعِ رَفعٍ بالعَطفِ علَى «مالُهُ». [كَسَبَ: فِعلٌ وفاعِلٌ مُستَتِرٌ فِيهِ].[3] وجُملةُ «كَسَبَ» مِنَ الفِعلِ والفاعِلِ المستتر فيه: صِلةُ «ما» لا محلّ لها من الإعراب. والعائدُ الّذي هو المفعول مَحذُوفٌ. والتَّقدِيرُ: والَّذِي كَسَبَهُ.

ويَحتَمِلُ أن يَكُونَ، أي: «ما»، مَوصُولًا حَرفِيًّا تُسبك مع صِلتها[4] بمقدّر. وجملة «كَسَبَ»: صِلتُها، ولا يَحتاجُ إلَى عائدٍ بل لا يجوز. و«ما» وصِلتُها في تأوِيلِ مَصدَرٍ مَرفُوعٍ بالعَطفِ علَى «مالُهُ». والتَّقدِيرُ: وكَسْبُهُ.

ويجوز أن تكون «ما» استفهاميّة فيها معنى النّفي. والتّقدير: وأيَّ شيء كسب؟ أي: لم يكسِب شيئًا.

سَيَصلَى: فِعلٌ مُضارِعٌ مَرفُوعٌ، لتجرّده عن النّاصب والجازم. وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الألف، منع من ظهورها التّعذّر. وفاعِلُهُ ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ إلَى[5] «أبِي لَهَبٍ». نارًا: مَفعُولُ «يَصلَى». ذاتَ:

---

(١) م: عنه جار ومجرور.

(٢) يعني التي قبل فعل: أغنى.

(٣) من الشرح.

(٤) كذا بالتأنيث، وهو جائز.

(٥) م: يعود على.

بِمعنَى صاحِبة: نَعتُ «نارًا». وذات: مضاف، ولَهَبٍ: مُضافٌ إِلَيهِ.

وامرأتُهُ بالرّفع: يُحتَمَلُ أن تَكُونَ مَعطُوفةً علَى فاعِلِ «يَصلَى» الّذي هو الضّمير المُستَتِرُ فِيهِ، لوجود الفصل بالمفعول وصفته، أي: سيصلى أبو لهب وامرأتُه نارًا. وحينئذ لا يحسن/ الوقف على: ذات لهب. ٢٣٧

وحَمّالةُ،[1] على هذا الوجه، فيها أوجُهٌ: أحدها: أنّها نَعتُ «امرأتُهُ».[2] ثانيها: أنّها عطف بيان. ثالثها: أنّها بدل. رابعها: أنّها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي حمّالة.[3]

ويَجوزُ ألّا تكون معطوفة على فاعل «يصلى»، بل أن تَكُونَ «امرأتُهُ»، أي «امرأة» من «امرأته»: مُبتَدأً، وهو مُضافٌ. والهاء: مُضافٌ إِلَيهِ. وحَمّالةُ: خَبَرُهُ. وحمالةُ: مضاف، والحَطَبِ: مُضافٌ إِلَيهِ.

في جِيدِها في: جارٌّ، وجيد: مَجرُورٌ، وجيد: مضاف، والهاء: مضاف إليه، مُتَعَلَّقٌ[4] ذلك الجارّ والمجرور باستِقرارٍ مَحذُوفٍ، لأنّه خَبَرٌ مُقدّمٌ. حَبلٌ: مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ.

وجُملةُ المُبتَدإِ والخَبَرِ: خَبَرٌ ثانٍ لِـ «امرأته» على الثّاني، أو نَعتٌ

---

(١) سقطت الواو من م.

(٢) مثل هذا في تفسير الألوسي ٣٠: ٤٧٣، وهو من الدر المصون ١١: ١٤٤. و«امرأته» معرفة محضة بالإضافة إلى الضمير، جاز وصفه بالمشتق المضاف إضافة حقيقية، لأن الوصف هنا مراد به المضيّ، أي: التي تحمل الحطب.

(٣) أغفل المؤلف هنا إعراب هذه الجملة، تبعًا لمن نقل عنه. والظاهر أنها اعتراضية تفيد الذم بهذا الوصف الخسيس، كما سيرد في إعراب «حمالةَ» بالنصب.

(٤) في الأصل: يتعلق.

أو حالٌ لِـ «حمّالة»[1] على جعلها بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنّه ورد أنها يوم القيامة تحمل من حطب النّار،[2] كما كانت تحمل من حطب الدنيا. وإضافة الوصف بالمعنى المذكور لفظيّة. فهي نكرة.

والجملة بعدها: صفة على الأوّل [أو حال][3] من «امرأته»، أو من «حمّالةُ» بناء على أنّ معناها المُضِيّ، لأنّها كانت تحمل الشّوك وتطرحه في طريقه ﷺ، إذا خرج للصّلاة. وإضافة الوصف بالمعنى المذكور حقيقيّة، والجملة بعد المعرفة تكون حالًا.

هذا كله على قراءة «حَمّالةُ»[4] بالرّفع، وأمّا على قراءتها بالنّصب فهو مفعول لفعل محذوف واجب الحذف، أي: أذُمُّ حمّالةَ الحطب. وحينئذ يحسن الوقف على: ذات لهب.

مِن مَسَدٍ: مُتَعَلِّقٌ باستِقرارٍ مَحذُوفٍ، لأنّه صِفةٌ لِـ «حَبل».[5]

---

(١) سقطت اللام الأولى من الأصل. والوصف والحال لا يجوزان في هذا الوجه، لأن «حمالة» هي فيه خبر، أي: مشتق بصورته الوصفية، لا يوصف هو ولا تكون منه حال، على المذهب الصحيح. وإنما تكون الحال من الضمير المستتر فيه، كما في تفسير الآلوسي ٣٠: ٤٧٣.

(٢) م: تحمل النار.

(٣) من حاشية م. وجعل الجملة صفة لـ «امرأته» مردود لأن المعرفة لا يكون بعدها جملة وصفية. والحالية منها جائزة، بأن تكون مقارنة لوقت الصليّ، أو حكاية لحال ماضية. وأما الحال من «حمالة» على الوجه الأول فتكون من الضمير المستتر فيها، إذا كانت صفة، ومنها إذا كانت عطف بيان أو بدلًا.

(٤) م: امرأة.

(٥) في الشرح: نعت الحبل.

١٠ـ إعرابُ سُورةِ الإخلاصِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعلُ أمرٍ، فاعِلُهُ ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، تقديره: أنتَ. هُوَ: ضَمِيرُ شأنٍ،[1] لأنّ المَقام مقام تعظيم، مَحَلُّهُ رَفعٌ علَى الابتِداءِ. وجُملةُ «اللهُ أحَدٌ»: خَبَرُهُ محلّها رفع، ولا تحتاج لرابط لأنّها عين المبتدأ، كما عُلم. اللهُ الصَّمَدُ: مُبتَدأٌ وخَبَرٌ.

لَم يَلِدْ: «لم» فيه: جازِمٌ، ويلد: مَجزُومٌ. ولَم يُولَدْ: «لم» فيه: جازِمٌ، ويولد: مَجزُومٌ، مَعطُوفٌ[2] علَى [ما قَبلَهُ].[3]

ولَم يَكُنْ: «لم» فيه: جازِمٌ، ويكن: مَجزُومٌ، مَعطُوفٌ[4] أيضًا على ما قبله، أي: كالّذي قبله. لَهُ: جارّ ومجرور يَحتَمِلُ أن يكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ «كُفُوًا». وكُفُوًا[5]: خَبَرُ «يَكُنْ» مُقدَّمٌ، وأحَدٌ: اسمُ «يَكُنْ» مُؤَخَّرٌ. والتّقدير: لم يكن أحد كفوًا له.

ويَحتَمِلُ أن يَكونَ «لَهُ» مُتَعَلِّقًا[6] باستِقرارٍ مَحذُوفٍ على الخَبَرِيّةِ لِـ «يَكُنْ»، وكُفُوًا:[7] مَنصُوبٌ علَى الحالِ، لِأنَّهُ فِي الأصلِ نَعتٌ لِـ «أحَد»،[8]

---

(١) في الشرح: ضمير الشأن.

(٢) كذا. والمعطوف هو الجملة لا الفعل. أما الفعل فمجزوم بـ «لم» الثانية. فلعله يريد بالمعطوف: لم يولد.

(٣) من م.

(٤) كذا أيضًا. والمعطوف هو الجملة لا الفعل. أما الفعل فمجزوم بـ «لم» الثالثة. فلعله يريد بالمعطوف: لم يكن...

(٥) في الشرح: بكفوًا وكفوًا.

(٦) م: متعلق.

(٧) في الشرح: وكفوًا.

(٨) في الشرح: نعت أحد.

و«أحد» نكرة، ونَعتُ النَّكِرةِ إذا تَقَدَّمَ علَيها انتَصَبَ علَى الحالِ. والتَّقدير: ولم يكن أحد مستقرًّا له حالَ كونه مكافئًا.

قال الجمال بن هشام في «شرح الشّذور»: والظّاهر الأوّل، وعليه المعوَّل.

وفي الحديث: «أنَّ هذِهِ السُّورةُ تَعدِلُ ثُلُثَ القُرآنِ»،[1] أي: لأنّها مع قصرها مشتملة على جميع المعارفِ الإلَهيّة، والرّدّ على من ألحد فيها.

١١- إعرابُ سُورةِ الفَلَقِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعلُ أمرٍ، وفاعِلُـه مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنتَ.

أعُوذُ: فِعلٌ مُضارِعٌ، وفاعِلُه ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا تقديره: أنا. بِرَبِّ: الباء فيه: جارٌّ، وربِّ: مَجرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ أي: ذلك الجارّ والمجرور بِـ «أعُوذُ». وربِّ: مضاف، والفَلَقِ: مُضافٌ إلَيهِ. مِن شَرِّ: جارّ ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِـ «أعُوذُ» أيضًا.

ما: يُحتَمَلُ أن تَكُونَ اسمًا مَوصُولًا اسمِيًّا، مَجرُورَ المَحَلِّ بإضافةِ «شرِّ» إلَيهِ أي: بلفظ «شرّ» المضاف إليه. وجُملةُ «خَلَقَ» مِنَ الفِعلِ والفاعِلِ المستتر فيه: صِلةُ «ما»، والعائدُ الذي هو المفعول مَحذُوفٌ. والتَّقدِيرُ: مِن شَرِّ الَّذِي خَلَقَهُ [اللهُ].[2]

---

(١) رواه الترمذي تحت الأرقام ٢٨٩٥ - ٢٨٩٨ ، والحاكم في المستدرك تحت الرقم ٢٠٨٢ وصححه. وانظر الإتقان ٢: ٣٣٩. وسقطت بقية الفقرة من م.

(٢) تتمة لا بد منها، لدفع توهم ما لا يجوز في المعنى.

ويُحتَمَلُ أن تَكُونَ أي: «ما» مَوصُولًا حَرفِيًّا يُؤوّل مع صلته بمصدر، وجُملةُ «خَلَقَ»: صِلتُها، ولا عائدَ في تلك الصّلة/ علَيها، ٢٣٨ أي: على «ما». وهِيَ أي: «ما» وصِلتُها: في تأوِيلِ مَصدَرٍ مُضافٍ إلَيهِ. والتَّقدِيرُ: مِن شَرِّ خَلقِهِ.

ومِن شَرِّ: «من» فيه: جارٌ، وشرّ: مَجرُورٌ، مَعطُوفٌ[1] علَى «مِن شَرِّ». وغاسِقٍ:[2] مُضافٌ إلَيهِ «شَرِّ». إذا: ظَرفٌ لِلمُستَقبَلِ مِنَ الزَّمانِ. وهو مضاف، وجُملةُ «وَقَبَ» من الفعل والفاعل المستتر فيه: مُضافٌ إلَيهِ.

ومِن شَرِّ: مَعطُوفٌ علَى «مِن شَرِّ».[3] النَّفّاثاتِ:[4] مُضافٌ إلَيهِ «شرِّ». في العُقَدِ: جارّ ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِـ «النَّفّاثاتِ».

ومِن شَرِّ: جارّ ومجرور مَعطُوفٌ علَى «مِن شَرِّ»[3] أيضًا. وحاسِدٍ: مُضافٌ إلَيهِ «شرِّ». إذا: ظَرفٌ لِما يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمانِ. وهو مضاف، وجُملةُ «حَسَدَ» مِن الفِعلِ والفاعِلِ المستتر فيه: في مَحَلِّ جَرٍّ بإضافةِ «إذا» إلَيها.

١٢- إعرابُ سُورةِ النّاسِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعلُ أمرٍ وفاعِلُه مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنتَ.

---

(١) يعني أنه في محل نصب ولا يعلق. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٤ - ٣٣٠.

(٢) سقطت الواو من م.

(٣) يعني الأولين، وهو في محل نصب ولا يعلق أيضًا.

(٤) م: مضاف إليه ومن شر النفاثات.

أعُوذُ: فِعلٌ مُضارعٌ وفاعِلهُ ضمير مُستَتِرٌ فِيهِ وجوبًا، تقديره: أنا.
بِرَبِّ: الباء فيه: جارٌ، وربّ: مَجرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بِـ «أعُوذُ». وربّ: مضاف، والنّاسِ: مُضافٌ إلَيهِ.

مَلِكِ: نَعتٌ لِـ «رَبِّ». وهو مضاف، والنّاسِ: مُضافٌ إلَيهِ. وإلهِ: نَعتٌ بَعدَ نَعتٍ لِـ «رَبِّ». وإله: مضاف، والنّاس: مُضافٌ إلَيهِ. وأُظهِر المضاف إليه فيهما لمزيد البيان.[1]

مِن شَرِّ: جارٌ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أعُوذُ». وشرّ: مضاف، والوَسواسِ: مُضافٌ إلَيهِ. والخَنّاسِ: نَعتٌ لِـ «الوَسواسِ».

الَّذِي: اسمٌ مَوصُولٌ في مَوضِعِ جَرٍّ نَعتٌ لِـ «الوَسواسِ» أيضًا. وجُملةُ «يُوَسوِسُ» مِنَ الفِعلِ والفاعِلِ المستتر فيه: صِلةُ «الَّذِي». وعائدُها أي: تلك الصّلةِ فاعِلُ «يُوَسوِسُ» المُستَتِرُ فِيهِ. في صُدُورِ: جارٌ ومَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ «يُوَسوِسُ». وصدور: مضاف، والنّاسِ: مُضافٌ إلَيهِ.

مِنَ الجِنَّةِ: مُتَعَلِّقٌ أيضًا بـ «يُوَسوِسُ».[2] والنّاسِ: مَعطُوفٌ علَى: الجِنّة. وفيه أنّ النّاس لا يُوسوسون في صدور النّاس، وإنّما يُوسوس[3] في صدورهم الجنُّ.

ومِن ثَمّ جعل بعضُهم «النّاس» معطوفًا على: الوسواس، أي: من

---

(١) أي: مع التوكيد والتحقيق.

(٢) هذا قول للزمخشري في الكشاف ٤: ٨٢٧. وهو يقتضي أن يكون التعلق بحال محذوفة عن فاعل يوسوس، أي: حال كونه من هذين الجنسين. انظر البحر المحيط ٨: ٥٣٢ والدر المصون ١١: ١٦٢ - ١٦٣ وتفسير الآلوسي ٣٠: ٥١٢ - ٥١٣.

(٣) م: يوسوسون.

الوسواس والنّاس. وأُجيب بأنّ النّاس يُوسوسون أيضًا في صدور النّاس،[1] بمعنًى يليق بهم في الظّاهر، ثم تصل وسوستهم إلى القلب، وتثبت فيه بالطّريق المؤدّي إلى ذلك. قاله الجلال المحلّيّ.[2]

(1) بل إن الإنسان ليوسوس في صدر نفسه. انظر الآية ١٦ من سورة ق والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ٢١٧١.

(2) تفسير الجلالين الميسر ص ٦٠٥.

[الخاتمة]

وفي هذا القَدْرِ الّذي أوردناه، والمنهل الّذي سلكناه، كِفايةٌ لِلمُبتَدِئ، لأنّ المقصود تدريبه على ذلك.[1] و﴿الحَمدُ للهِ الَّذِي هَدانا لِهذا، وما كُنّا لِنَهتَدِيَ، لَولا أن هَدانا اللهُ﴾.[2] واللهُ أعلَمُ بالصَّوابِ.

* * *

وليكن هذا آخِرَ ما أردنا إيراده في شرح هذا الكتاب. وأسألُ لي ولجميع الأحباب مَن هو أكرم مسؤول، وأعظم مأمول، أن يرزقنا النّعيم المقيم، وأن يجعل هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يسلك بالمشتغل به الطّريق القويم، فيلتحق الخالفُ بالسالف، والجاهلُ بالعارف. ولا بِدْعَ. فإنّه فوق القصور ودون الإسهاب، يفتح للطُّلّاب مُغلق الأبواب، ويذلل الأبيّاتِ الصّعابَ، جانَبَ القشورَ واختارَ اللُّباب.

ولعمري، لقد[3] تماثلتْ به عقودُ فرائد نحره، ودراريُّ أسلاك ثَغره. وأعوذ بالله من بليد جاهل، وغبيّ غافل، يمدّ بصر بصيرته لمحاسنه الباهرة، فتُنكر عينه ضوء شمس إحاسنه الظاهرة، ومِن ذي فهم قويم، وطبع مستقيم، يلحظه لا بعين الإنصاف، لحسدٍ أركبَه طرقَ الاعتساف، فحطّ من قدره تكلّفًا وعناء، كضرائر الحسناء. وعذرهما

(١) سقط «على ذلك» من م.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأعراف. وبقية الفقرة ليست في الشرح.

(٣) م: ولعمري ولقد.

عندي مقبول، وموضوع قولهما على رأسي/ محمول. وقد قيل:[1] ٢٣٩

* وذُو النَّقصِ في الدُّنيا، بِذِي الفَضلِ، مُولَعُ *

فلْيقفِ الحسود حيث أوقفه القدر، ولْيَعِرْ[2] حيث أدركه الفجر.

وهذه نفثة مصدور، ضاقت به الأمور، في هذا الزّمن الّذي فيه ثوب العِلم أخلقتْ جِدّته، وأملقتْ ثروته، وتكدّرتْ صفوته، لا مُعلِّم يُفيد، ولا متعلِّم يستفيد،[3] بل هو في فهمه بليد أسير تقليد.

ولكنّ الأمر لذي العفو المألوف، المعروف بالمعروف، وله الحمد أوّلًا وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا. والصّلاة والسّلام على من أرسله مِن أبعدِ البريّة هِممًا، وأظهرِها شِيمًا، وأغزرِها دِيما، وعلى آله وأصحابه أئمة الاقتداء، ونجوم الاهتداء، وما وَقَبَ غاسق، ونَفَثَ طارق،[4] صلاةً بالقبول موسومة، وبالوصول مختومة. والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا.[5]

---

(١) عجز بيت لأبي تمام صدره:

لَقَد آسَفَ الأعداءَ مَجدُ ابنِ يُوسُفٍ

ديوانه ٢: ٣٢٥. وانظر شرح ديوان المتنبي ٣: ٣٦٠. يمدح أبو تمام محمد بن يوسف الثغري. وآسفهم أي: أغضبهم وجعلهم يأسفون. والمجد: الحسب والشرف والسؤدد. والفضل: الكرم والتميز. ومولع به أي: مُغرًى بذمه وتنقصه.

(٢) يعِرُ أي: يصيح كما تصيح الأغنام. وأصل الفعل «يَيعِرُ» حذفت الياء الثانية للتخفيف، كما تحذف في نحو: يَبِرُّ ويَبَسُ.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) وقب: أظلم. والغاسق: الليل. ونفث: نفخ في الرُّقْية للسحر. والطارق: الضارب بالحصى للتكهن والشعبذة.

(٥) م: وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

وقد نجز هذا الشّرح في يوم الاثنين المبارك، لِستٍّ مضَينَ من ذي القعدة الحرام، من شهور سنة تسعة[1] وستّين ومِائَةٍ وألف من الهجرة النّبويّة، على صاحبها أفضلُ الصّلاة وأزكى السّلام، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، ما أضاء نور أو لاح ظلام، على يد أفقر عباد الله إلى رحمة ربّه، العبدِ الفقير، المعترف بالعجز والتّقصير، يوسف بن حسين بن قيومجي يوسف.

عاملَه الله بلطفه الخفيّ، وأجراه على عوائد برّه الحفيّ، ووفّقه لِما يحبّه ويرضاه، وجعل الجنّة مسكنه ومأواه، وغفر له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه في الله - تعالى - ولمن دعا لهم بالرّحمة والغفران، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات. وصلّى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه، وسلّم. آمين.[2]

(١) كذا في الأصل، وهو جائز. انظر الورقتين ٧ و ١٦٥.

(٢) م: تم الكتاب - بعون الملك الوهّاب - وكان الفراغ من تعليقه في يوم الجمعة المبارك، خامس عشرون [كذا] شهر رمضان، من شهور سنة ثمانية [كذا] عشر [كذا] ومِائَةٍ بعد الألف، من الهجرة النبوية. على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية. وذلك بحلب الشهباء. لا زالت محمية بعون رب البريّة. آمين آمين آمين.

الفهارس الفنية

١

فهرس الآيات

الفاتحة

الآية	الصفحة
١	١٧٤، ٢٤٠
٦و٧	٦٢٤

البقرة

الآية	الصفحة
٦	٤٧٤
٢٠	٤٩٥
٢٢	٧٨٦
٢٤	٧٦٢، ٨١٦
٢٩	٥٧٤
٣٧	٤٥٧
٥٤	١٩٢
٥٨	٥٩٢
٧٤	٦٥٦
٨٤	٨٢٢
٨٧	٨٠٢
٩٦	٨٠٨
١٠٥	٣١٢
١٣٢	٨٢٦
١٣٣	٨١٥
١٤٢	١٣٢
١٤٤	١٣٠
١٧٨	٧٨٦
١٨٤	٢٨١، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤٦٩، ٧٣٣، ٨٠٢
١٨٥	٣٧٣، ٣٧٥
١٩٧	٧٧٦
٢٠٣	٢٨١
٢١٤	٧٤٦، ٧٦٠
٢١٥	٨٢٧
٢١٧	٦٢٨
٢٢٨	١٩٣
٢٣٣	١٣٣
٢٣٧	٢٢٧، ٤١٠
٢٤٣	٨٢٥
٢٥١	١٩٣
٢٥٤	٨٢٨
٢٥٩	٨٣٢
٢٨١	٨٢٨
٢٨٦	٧٦١، ٧٧٤
٣٦٥	٦٥٦

آل عمران

الآية	الصفحة
٥و٩٢	٨٢٨
٩و٢٥	٨٣٢
١٨	٥٥٥، ٦٧٤
٣٥	٥٥٢
٣٦	٥٥٢، ٨١٧
٤٣	٥٩٢
٥٩	٨١٩
٧٤	٣١٢
٩٦	٤٨٧
٩٧	٦٢٥
١٤٤	٧٢٤
١٥٩	٧٠٣
١٧٩	٧٤٤
١٨٦	٤١٤

النساء

الآية	الصفحة
٢٨	٥٥٢
٥٣	٧٣٩
٧١	٦٦٩
٧٨	٧٨١
٧٩	٦٨٠

٢

فهرس الأحاديث

فهرس القوافي

فهرس الأعلام

٥

فهرس الكتب الواردة في المتن

محتوى الجزء الثاني